

الغيب الزلزال

في مباحث رؤى الهلاك

الجزء الأول

تأليف

العالم الفاضل الجامع بين دراية الفقه وعلم الفلك

الإمام محمد بن عبد الوهاب بن عبد العزيز

المؤيد لمؤيد القاسمي ثم المراسم مولياً رخصاً



دار النشر والتوزيع الحضارة
الرياض - الكويت

العَذْبُ الزُّلَالُ
فِي مَبَاهِجِ رُؤْيَا الْحَلَالِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ



العَذْبُ الزُّلَالُ

في مَبَاحِثِ رُؤْيَا الْهَلَالِ

الجزء الأول

تأليف

العالم الفاضل الجامع بين دراية الفقه وعلم الفلك

أبي محمد بن عبد الوهاب

ابن عبد الرزاق الأندلسي ثم الفاسي

ثم المراكشي مؤلفاً ومنشأً

شركة النشر والتوزيع المدارس

12 شارع الحسن الثاني — الدار البيضاء

الكتاب : العَذْبُ الزُّلَالُ فِي مَبَاحِثِ رُؤْيَا الْهَلَالِ
المؤلف : الْحَاجَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الرَّازِقِ
الناشر : شَرَكَةُ النَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ الْمَدَارِسُ .
جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ .
الطَّبْعَةُ الْأُولَى : 2002 / 1422
رَقْمُ الْإِيدَاعِ الْقَانُونِيِّ : 2001 / 1218
رَدْمَكُ (الْمَجْمُوعَةُ) : 4 - 26 - 403 - 9954
رَدْمَكُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ : 2 - 27 - 403 - 9954
الموقع الإلكتروني : www.almadariss.com

ترجمة المؤلف

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الوهاب ابن عبد الرازق بن محمد فتحا بن عبد الوهاب بن عبد الرحمان العربي أصلاً الأندلسي الفاسي المراكشي.
ولادته : ولد بمراكش في 18 رمضان 1324 هجرية الموافق 5 نوفمبر 1906 ميلادية.

قراءته : حفظ القرآن الكريم على يد المقرئ الصالح الشريف مولاي أحمد الحاحي — رحمه الله — وابتدأ قراءة العلوم على عدد من أساتذة مراكش، وهم السادة : سيدي أحمد بن المحجوب وسيدي عمر الدباغ، وسيدي محمد بن محمد الداودي السرخيني، وسيدي محمد بن إسماعيل الضير، وسيدي أحمد أكرام، والحاج عبد السلام بن المعطي السرخيني، والحاج لحسن الشاوي وسيدي أبو شعيب الشاوي، والشيخ أبو شعيب الدكالي، لما كان بمراكش.
وكان أثناء قراءته على أولئك الشيوخ يقرأ مع الطلبة دروساً في النحو والفقه والتوحيد والمنطق والفرائض والحساب وغير ذلك.
وبعد الحصول على حظ وافر من العلوم الإسلامية والحسابية، أجازته شيخه المرحوم سيدي أحمد بن المحجوب.

وسافر إلى فاس سنة 1927م، للمزيد من القراءة والبحث والمناظرة على نخبة من العلماء وفي طليعتهم : الشريف مولاي عبد الله بن إدريس الفضيلي، والشريف سيدي محمد العلمي وسيدي محمد أقصي، وسيدي الطايح بن الحاج، وسيدي الراضي السناني، والشريف سيدي إدريس المراكشي، وسيدي محمد بن إبراهيم، وسيدي محمد أشرفي.

كما قرأ على العلامة السيد العباس بناني، الذي قرّظ له كتابه «العذب الزلال»

تقريباً حافلاً وعلى الشيخ أبي شعيب الدكالي، عندما كان يلقي دروسه في الحديث بفاس. وعلى العلامة الشريف مولاي عبد السلام العلوي، والعلامة الشريف سيدي محمد بن العربي العلوي، والعلامة الشريف مولاي أحمد بن المأمون البلغيتي، والعلامة سيدي عبد الرحمان بن محمد بن القرشي الإمامي والعلامة الشريف مولاي أحمد بن محمد القادري، والعلامة سيدي الحسن مزور، والعلامة الشريف سيدي عبد العزيز بن الخياط.

ثم رجع لمراكش بعدما أجازه أولئك الأساتذة المذكورون وافتتح مع الطلبة دروساً في النحو والفقه والحديث والبلاغة والرياضيات وغير ذلك، كما افتتح مدرسة حرّة كان يضرب بها المثل أغلقت على يد الاستعمار سنة 1937م، كما أغلق غيرها من المدارس الحرّة بمراكش آنذاك.

وفي تلك السنة سجن ثلاثة أشهر بتارودانت مع جماعة من علماء مراكش الوطنيين وهم : الأستاذ السيد محمد المختار السوسي، والأستاذ السيد محمد بن لحسن الدباغ، والأستاذ السيد عبد القادر المسفيوي، والأستاذ السيد عبد الجليل بلقزيز، والأستاذ السيد أحمد بن فضيل.

حيث كانوا يجتمعون في كل أسبوع لدراسة الأوضاع التي كانت تعيشها البلاد ومحاربة الاستعمار الفرنسي.

وفي شهر فبراير سنة 1943م، انخرط في نظام كلية ابن يوسف للتعليم بعد إلحاح من رئيسها المصلح السيد محمد بن عثمان — رحمه الله.

وفي أكتوبر من 1944م، حصل على قرار التعليم العالي الإسلامي. وفي سنة 1949م، عين مؤقتاً بجامع ابن يوسف كما عين في الرتبة الأولى العلمية الحسبية. وفي سنة 1952م، عين عضواً في المجلس العلمي بمراكش بقرار وزيري. وفي سنة 1965م، طلب منه معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أن يهيئ أساتذة في علم التوقيت والفلك، مع إنشاء حصص الأوقات للداخل والخارج، فقام بهذا العمل خير قيام.

مؤلفاته : وألف عدة كتب منها :

- (1) خلاصة علم التوحيد على نهج السلف.
- (2) الدروس النحوية على نهج الأجرومية.
- (3) دروس في الفقه والحديث والتفسير.
- (4) خلاصة ما في البهجة على التحفة من الأحكام، إلا أنه لم يتم.
- (5) خلاصة علم الفرائض.
- (6) تقييد في بيان الغروب الميقاتي والشرعي وعليه موافقة شيخه العلمي — رحمه الله — مع الأستاذين : الشريف سيدي إدريس بن محمد بن العابد العراقي، وسيدي أحمد بن أبي الشتاء الغازي.
- (7) تعليق على قول ابن حجر في الفتح : إن تمكين وقت المغرب بدرجة من البدع المنكرة ومن مخالفة السنة.
- (8) فصل الخطاب في حكم دائري الشفق والفجر المستخرجين بالحساب. وقد طبع مع (الفلق الكاشف لظلمة القلق عن حصتي الفجر والشفق) لشيخه العلمي — رحمه الله —.
- (9) تقييدان في بيان حكم الصلاة والصوم في بلد تبقى فيه الشمس فوق الأفق عدة أيام أو تغيب عدة أيام.
- (10) دروس في استخراج التاريخ العربي والإفرنجي والرومي بالحساب مع مبادئ علم التوقيت.
- (11) العذب الزلال في مباحث رؤية الهلال. وقد قرظه اثنان وعشرون من كبار علماء المغرب.
- (12) خلاصة العذب الزلال. وقد ورد عليه في شأنها بعدما طبعت نحو ثلاثين رسالة من علماء المغرب وغيرهم كلها تنويه وثناء، على ذلك المجهود.

13) كشف النقاب عما وقع في هلالي شوال وذي القعدة عام 1369هـ، وهو كالذيل للعذب الزلال فيه نحو سبعين صفحة.

14) تقييد في إمكان اختلاف الأعياد الدينية بيوم شرعاً وهيئة. وعليه تقاريط وهو كالجواب عما نشر في السعادة المؤرخة بـ 16 رجب 1374هـ موافق 11 مارس 1955م وله عدة تقايد ومقالات، منها : تقييد حول ثلاث نقط من مباحث رؤية الهلال. وقد ألقى في مؤتمر الثقافة الإسلامية المنعقد بتونس سنة 1949م.

— جواب عن رسالة وزير الأوقاف بالجزائر الشيخ أحمد توفيق المدني، حول هلال رمضان 1382هـ.

— مقال حول هلال رمضان 1384هـ، وهو كالتعليق على مانشر في العدد العاشر من مجلة الإيمان.

— أربع مقالات حول هلال رمضان وشوال وذي القعدة وذي الحجة 1385هـ.

— مقال في بيان مايقع في ثبوت رؤية الهلال من عهد العبيدين إلى الآن، وقد أدرج معظمه في ترجمة الشيخ أبي شعيب الدكالي — رحمه الله.

— مقال حول مانشر في العلم في العدد المؤرخ بفتح رمضان 1387هـ.

— مقال حول ماوقع في المغرب في هلال شوال 1387هـ.

— الحجج البالغة في بيان الرؤية المعتبرة شرعاً، وفي بيان أن تقييد عموم هذه الرؤية بعدم تباعد الأقطار هو الموافق للكتاب والسنة والإجماع. وهو جواب عما راج في الندوة العلمية التي انعقدت بالقاهرة في 25 رمضان 1388هـ، بقصد التوصل إلى توحيد أوائل الشهور القمرية في البلاد الإسلامية، وقد كلفه بالجواب عن ذلك معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

— جواب عن رسالة مدير معهد الأرصاد بمصر الدكتور محمود خيرى محمد علي، كلفه بالجواب عنها معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أيضاً.
— مقال حول مانشر في العلم في العدد المؤرخ بيوم الثلاثاء 29 رمضان 1392 هـ الموافق 7 نوفمبر 1972 م.

— رسالة في العمل بالاسطرلاب.
— مقالة حول الاسطرلاب جمع فيها من تواريخ الفلكيين وآرائهم الشيء الكثير.

— حساب المثلثات بالرّبع الحبيب في سبع ملازم وعليها تقرّظ الشيخ العلمي — رحمه الله.

— حساب المثلثات باللوغاريتم والحساب الستيني.

— تقييد في مبادئ الهيئة.

— تقييد في كيفية تخطيط البسيطة والقائمة والمنحرفة.

— الفرق بين الساعة المحلية والإدارية لجميع مدن المغرب وقراه.

— ترجمة الشيخ أبي شعيب الدكالي — رحمه الله.

ومن المعلوم أن الحاجة ماسة جداً لتحقيق الاهتمام بثبوت رؤية الهلال، اعتماداً على ماورد عن النبي ﷺ بقوله : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» وإنما بهم الأمة الإسلامية أن تعتمد في سير عباداتها على ماوجه إليه الشارع الحكيم ﷺ ونحن عندما نقول : رؤية الهلال، لابد أن نؤكد ذلك بثبوت الرؤية. والذي يجب أن نوضحه لكافة المسلمين، أن الترائي للهلال أمر محسوس، حكاه تاريخنا الإسلامي منذ عهد سابق، فهذا أنس بن مالك، يقف متجهاً إلى المغرب، ويهلل ويكبر لرؤية الهلال، وهو آنذاك ينوف سنه على السبعين سنة، وعند الامتحان والتأكد وجد أنه تراءى شعرة بيضاء من حاجبه. وهكذا كثير من الخلق يتخيل له شيء — على بُعد أو قرب — فيحقق أنه رأى الهلال، وخصوصاً إذا وجد مدع بالرؤية قبله.

ومن الواجب على المجتهد في رؤية الهلال أن يعتبر إذا كان عارفاً سير القمر في طلوعه وغروبه. فمثلاً : لو رأى خلق كثير القمر بعد طلوع الفجر، أو قبل طلوع الفجر بنحو من 40 دقيقة تقريباً، يجب ألا يُنظر إلى الهلال، لاستحالة تولده وتأخره عن الشمس عند غروب ذلك اليوم. ونحن إذا راقبنا سير القمر مع الشمس نجد أن القمر يتأخر عن الشمس في اليوم واللييلة نحواً من خمسين دقيقة، فإذا ربي القمر قبل طلوع الشمس بأكثر من 25 دقيقة، فهذه الرؤية غير حقيقية وغير صائبة لكونه من المعلوم بالضرورة أن القمر سوف يغيب قبل الشمس أو معها.

وبيان آخر لما تحقق لدينا من اختلاف المطالع، فنحن نحسب لكل ساعة في اختلاف المطالع دقيقتين، فإذا كان الاختلاف بالنقصان يكون طالع القمر قبل ذلك بدقيقتين لكل ساعة. فعليه لا بد وأن نعلم أنه من الممكن رؤية الهلال في المغرب عندما لا يمكن رؤيته في الهند — مثلاً — أو في بلد كالفلبين، لأننا نرى الفرق في اختلاف المطالع بين الفلبين والمغرب سبع ساعات تقريباً. فبذلك يقدر تأخير القمر عن الشمس في خلال الساعات السبع بـ 14 دقيقة، فلو قدرنا أن القمر كان غروبه مع الشمس في الفلبين نعلم من ذلك أنه يتأخر عن الشمس في المغرب بـ 14 دقيقة.

ومن المعلوم أن جمهور السلف يرجح توحيد الحكم بثبوت الرؤية في أي قطر إسلامي، بثبوت الحكم الشرعي في العبادات لدى الآخرين.

وخلاصة القول أنه يجب على كل مسلم يراقب الهلال أن يتأكد ويتحقق من الرؤية بدون تردد ولا يتقدم للشهادة برؤية الهلال على الخيال.

ونسأله تعالى أن يرزقنا الورع والتقوى مع الإيمان، ويجنبنا الخطأ والزلل والنسيان، وأن يعلمنا ماينفعنا، وينفعنا بما علمنا، إنه خير مأمول وأكرم مسؤول. وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الله بن إبراهيم الأنصاري

مدير الشؤون الدينية بدولة قطر

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا وَهُوَ
الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾.

نحمده سبحانه على ما ألهم، ونشكره جل علاه على ما أفهم ونصلي ونسلم
على سيدنا محمد، مركز السعادة وخير من أوتي الحسنى وزيادة، وعلى آله
وأصحابه المهتدين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن رؤية الهلال هي من أهم مسائل الدين لكثرة ما ينبني عليها
من الأحكام الدينية والدنيوية. قال الفخر الرازي في تفسيره، عند قوله تعالى :
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ صفحة 145 من الجزء الثاني مانصه : إن تقدير
الزمان بالشهور فيه منافع بعضها متصل بالدين وبعضها بالدنيا أما ما يتصل
منها بالدين فكثيرة، منها الصوم. قال الله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ
فِيهِ الْقُرْآنُ﴾. وثانيها : الحج. قال الله تعالى : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾.
وثالثها : عدة المتوفي عنها زوجها. قال الله تعالى : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. ورابعها : النذور التي تتعلق بالأوقات ولفضائل الصوم : في
أيام لا تعلم إلا بالأهلة. وأما ما يتصل منها بالدنيا، فهو كالمداينات والإجازات
والمواعيد ولدة الحمل والرضاع، كما قال : ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾،
وغيرها فكل ذلك مما لايسهل ضبط أوقاتها إلا عند وقوع الاختلاف في شكل
القمر هـ.

ويكفي في كونها من الأهمية بمكان ما قاله في المواهب ونصه عن عائشة :

كان رسول الله ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا رَمَضَانَ، فَإِذَا غُمَّ عَلَيْهِ عَدَّةُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ. رواه أبو داود هـ.

قال الزرقاني : أي يجتهد في الوصول إلى العلم بهلاله خشية عدم العلم برؤيته فيؤدي إلى الشك في هلال رمضان و (من) للتعليل والمعنى يتكلف من أجل هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره. هـ، وقال أيضاً في المواهب ممزوجاً بكلام الزرقاني : وروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا دخل شهر رمضان : «اللَّهُمَّ سَلِّمْ لِي مِنْ رَمَضَانَ وَسَلِّمْ لِي رَمَضَانَ وَسَلِّمْ لِي وَسَلِّمْ لِي» (أي سلمني منه حتى لا يصيبني فيه ما يحول بيني وبين صومه من مرض أو غيره)، تفسير للجملة الأولى (وسلمه لي حتى لا يُعَمَّ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أي يُحْجَبَ (هَلَالُهُ عَلَيَّ) بغير ولا غيره، في أوله أو آخر، فيلتبس علي الصوم والفطر، وسلمه مني بأن تعصمني من المعاصي فيه وهذا منه ﷺ تشريع لأُمَّته، إذ هو معصوم أبداً هـ.

هذا، وحيث أن هذه المسألة ذات أهمية كبرى، وحيث انه يقع فيها اضطراب كبير واختلاف عظيم في غالب الأقطار الإسلامية، وخصوصاً الشهور ذات المواسم الدينية كرمضان وشوال وذو الحجة، وحيث وقع فيها كثرة القيل والقال وخصوصاً في هذا الزمان.

قيدت هذه الرسالة المشتملة على مباحث نفيسة وفصول لطيفة ومسائل مفيدة، وأدرجت فيها من كلام المحدثين والفقهاء والفلكيين ما تقر به العيون وتتلج له الصدور، وأوضحت فيها كثيراً من المشاكل العويصة التي طالما شوشت الأفكار وكشفت فيها عن وجوه تلك العضلات التي طالما لأجلها اضطربت الأنظار، وخصوصاً ما يتعلق بنقل رؤية بلد لبلد، وبتقدم المشاركة على المغاربة بيوم أو يومين، باعتبار الصوم والإفطار وغيرهما، وذكرت فيها ما يتعين على الحاكم مراعاته في إثبات الرؤية، ليكون ذلك الثبوت موافقاً للرؤية المأمور بها شرعاً وللحساب الصحيح، إذ الغالب في وقوع هذا الاضطراب والاختلاف إنما هو من ثبوت الرؤية من غير اعتبار ماتجب مراعاته، وإلا فلو

كان كل حاكم شرعي يعتبر في ثبوت الرؤية ما تجب مراعاته لكان الغالب هو الاتفاق في أوائل الشهور، باعتبار كثير من الأقطار.

هذا، وإنني لم آل جهداً في تحقيق تلك المسائل وتدقيقها، كما أنني بالغت ما أمكنتني في تبينها بأسهل العبارات وأوضحها، وكل ذلك قياماً بخدمة هذه المسألة الدينية، وأداءً لبعض الواجب علي من خدمة هذه الأمة الإسلامية عموماً وأهل مغربنا خصوصاً، وتلبية لطلب بعض الإخوان الأعزاء الذين يؤملون في قياماً بهذه المهمة، وأرجو أن أكون قد وفقت لمنهج الصواب والمرمى الذي يتطلبه ذوو الألباب، وقد سميت هذه الرسالة : «العذب الزلال في مباحث رؤية الهلال» جعلها الله خالصة لوجهه الكريم، ونفع بها النفع العميم.

ولقد سبق لهذا الكتاب أن طبع بقطر تحت إشراف السيد عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، مدير الشؤون الدينية بقطر.

كما أمر صاحب الجلالة الحسن الثاني، ملك المغرب، بطبعه بالمطبعة الملكية. وقد تفضل ابن أخينا الأستاذ عباس بناني سميرس، بإعادة طبعه. وله منا جزيل الشكر على ما أبدى من اهتمام وتشجيع للعلم وأهله. بارك الله له في حياته.

تبيهان :

الأول : إذا وقع الاستدلال بكلام بعض العلماء على مسألة أو حكم، وفيه زيادة على محل الدليل، فالمعتبر منه عندي هو محل الدليل. وأما الزائد على ذلك. فإن علقته عليه فذاك، وإن سكت عنه فليس سكوتي من الرضى، لأن المقصود منه هو محل الدليل.

الثاني : إذا ذكرت كلام بعض العلماء في عدة فصول بقصد الاستدلال مثلاً، فذاك لفائدة تقتضي الإعادة. وهذا أوان الشروع في المقصود، فأقول وبالله التوفيق.

المبحث الأول

في بيان الرؤية المعتمدة كتاباً وسنة وإجماعاً،
وفي حكم نقل رؤية بلد لبلد، وفيه عشرة فصول

الفصل الأول

في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
وقول النبي ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»، وقوله :
«لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ»، وقوله : «لَا يَتَقَدَّمَنَّ
أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ» وحديث كريب.

أما الأحاديث الثلاثة الأولى فهي في صحيحي البخاري ومسلم، وأما
حديث كريب، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، وقال فيه في منتقى الأخبار :
رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه، هـ.

وقبل الكلام على الأحاديث المذكورة أتكلم على الرؤية المعتمدة شرعاً،
فأقول : من المعلوم أن الرؤية المعتمدة في تحديد بدء الصوم وانتهائه هي الرؤية
البصرية الواقعة عشية بعد اجتماع القمر بالشمس وخروجه من شعاعها، وذلك
بالكتاب والسنة والإجماع. قال الله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ
مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ قال ابن عباس في تفسيره : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ»
عن زيادة الأهلة ونقصانها لماذا ؟ قل يا محمد : «هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ» علامات

للناس لقضاء دينهم وعدة لنسائهم وصومهم وإفطارهم «وَالْحَجَّ» وللحج، نزلت في معاذ بن جبل، حين سأل النبي ﷺ عن ذلك هـ.

وقال ابن العربي في الأحكام صفحة 42 من الجزء الأول :

المسألة الثانية : قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ يعني في صومهم وإفطارهم وآجالهم في تصرفاتهم ومنافع كثيرة لهم. المسألة الثالثة : قوله تعالى : ﴿وَالْحَجَّ﴾ مافائدة تخصيص الحج آخرأ مع دخوله في عموم اللفظ الأول، وهي أن العرب كانت تحج بالعدد وتبدل الشهور، فأبطل الله فعلهم وقولهم وجعله مقروناً بالرؤية.

المسألة الرابعة : إذا ثبت أنه ميقات فعليه يعوّل، لقوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ»، فإن لم ير فليرجع إلى العدد المرتب عليه، وإن جهل أول الشهر عوّل على عدد الهلال قبله، وإن عُلِمَ أوله بالرؤية بني على آخره على العدد المرتب، لقوله ﷺ : «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» وروي «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا».

المسألة الخامسة : إذا رأى أحدَ الهلال كبيراً فقال علماؤنا لا يعوّل على كبره ولا على صغره، وإنما هو من ليلته، لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : إن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتموه بعد ماتزول الشمس فهو لليلته المستقبلة. وقد روى مالك أن هلال شوال ربي بعشي فلم يفطر عثمان رضي الله عنه حتى أمسى. وروي عن أبي البختري قال : قدمنا حجاجاً حتى إذا كان بالصفاح رأينا هلال ذي الحجة كأنه ابن خمس ليال، فلما قدمنا على ابن عباس سألناه، فقال : جعل الله الأهلة مواقيت يصام لرؤيتها ويفطر لرؤيتها. وقال أيضاً في صفحة 35 (المسألة الثانية) قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ سُمِّيَ الشَّهْرُ شَهْرًا لشهرته ففرض الله علينا الصوم مدة الهلال، وهذا قول النبي

ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

ففرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً عند غمة هلال شوال حتى يدخل في العبادة بيقين ويخرج عنها بيقين، وكذلك ثبت عن النبي ﷺ مصرحاً به أنه قال : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ» وقد روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : «أَحْصُوا هَلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ».

(المسألة الثالثة) قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، محمول على العادة بمشاهدة الشهر، وهي رؤية الهلال، وكذلك قال ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ» هـ المراد، وقوله كأنه ابن خمس ليال.. إلخ الذي في سنن الدارقطني عن أبي البختري، قال : أهللنا هلال ذي الحجة قمراً ضخماً، المقلل يقول : لليلتين والمكثر يقول : لثلاث... إلخ.

وقال السيوطي في الدر المنثور عند قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ نزلت في معاذ بن جبل وثعلبة ابن عمه، وهما رجلان من الأنصار، قالوا يا رسول الله، ما بال الهلال يبدو ويطلع دقيماً مثل الخيط، ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ويستدير، ثم لا يزال ينقص ويدق حتى يعود كما كان، لا يكون على حال واحد، فنزلت ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ في محل دينهم ولصومهم ولفطهرهم وعدة نسائهم والشروط التي تنتهي إلى أجل معلوم. وأخرج الحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «جَعَلَ اللَّهُ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ فَصُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً» هـ المراد.

وذكر ابن عبد البر في التمهيد، لما كان يتكلم على الحديث الثاني لثور بن زيد، أن سماكاً قال : دخلت على عكرمة في يوم وقد أشكل على أمره أمن

رمضان هو أم من شعبان، فأصبحت صائماً وقلت : إن كان من رمضان لم يسبقني وإن كان من شعبان كان تطوعاً، فدخلت على عكرمة وهو يأكل خبزاً وبقلاً ولبناً. فقال : هلم إلى الغداء، فقلت : إني صائم فقال : احلف عليك لتفطره. فقلت سبحان الله. فقال : احلف بالله لتفطره. قال : فلما رأيته لا يستثني أفطرت فعدت لبعض الشيء وأنا شعبان. فقلت : هات. فقال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابَةٌ أَوْ غَيَاةٌ فَكَمَلُوا الْعِدَّةَ وَلَا تُسْتَقْبَلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالاً» لاستقبلوا رمضان بيوم من شعبان.

ثم قال ابن عبد البر : وأما قوله : فإن غمَّ عليكم فذلك من الغيم والغمام هو السحاب، يقال : منه يوم غم و ليلة غُمَّة، وذلك أن تكون السماء مغيمة، وفي الآثار المذكورة في هذا الباب ما يوضح لك ذلك، والحمد لله. ثم قال : وفي حديث ابن عباس هذا من الفقه أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وفيه أن الله تعبد عباده في الصوم برؤية الهلال لرمضان أو باستكمال شعبان ثلاثين يوماً، وفيه تأويل لقول الله عز وجل : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أن شهوده رؤيته أو العلم برؤيته، وفيه أن اليقين لا يزيله الشك ولا يزيله إلا يقين مثله، لأنه ﷺ أمر الناس أن لا يدعوا ما هم عليه من يقين شعبان إلا بقين رؤية أو استكمال العدة، وأن الشك لا يعمل في ذلك شيئاً، ولهذا نهى عن صوم يوم الشك إطراحاً لأعمال الشك وإعلاماً أن الأحكام لا تجب إلا بيقين لا شك فيه، وهذا أصل عظيم من الفقه أن لا يدع الإنسان ما هو عليه من الحال المتيقنة إلا بيقين من انتقالها.

وقوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْماً» يقتضي استكمال شعبان قبل الصيام واستكمال رمضان أيضاً، وفيه دليل على أنه لا يجوز صيام يوم الشك، خوفاً أن يكون من رمضان. وقد ذكرنا في باب

نافع عن ابن عمر، من كتابنا هذا اختلاف الفقهاء في صيام يوم الشك على أنه من رمضان بآتم من ذلك هاهنا.

ثم قال : واختلف العلماء في صوم آخر يوم من شعبان تطوعاً، فأجازه مالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر الفقهاء إذا كان تطوعاً ولم يكن خوفاً ولا احتياطاً أن يكون من رمضان ولا يجوز عندهم صومه على الشك. قال مالك : إن تيقن أنه من شعبان جاز صومه تطوعاً، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة. لا يصام يوم الشك إلا تطوعاً. وقال الثوري : لا يتلوم يوم الشك ولا يصوم أحد يوم الشك هـ المراد.

وقال ابن رشد في البداية صفحة 194 من الجزء الأول : أجمع العلماء على أن الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرؤية، لقوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ»، وعن الرؤية أول ظهور القمر بعد السواد هـ.

وقوله : بعد السواد، أي بعد خفائه بنور الشمس، وذلك يومان تقريباً في آخر كل شهر، يوم قبل اجتماعها ويوم بعده.

وقال القرافي في الفرق الثاني والمائة : وأما الأهلة فلم ينصب خروجها من شعاع الشمس سبباً للصوم، بل نصب رؤية الهلال خارجاً عن شعاع الشمس هو السبب، فإذا لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي، ولا يثبت الحكم هـ المراد.

وقال أبو الوليد بن رشد، في كتاب الجامع من المقدمات : لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على الحساب فيستغني عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء، وإنما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشأن إذا أغمي الهلال، هل له أن يعمل على معرفته بذلك أم لا ؟ فقال مطرف ابن الشخير : إنه يعمل في خاصته على ذلك، وقاله الشافعي أيضاً في رواية والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور، من أنه لا يعمل على ذلك هـ، ونقله الخطاب صفحة 388 من الجزء الثاني.

وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة صفحة 205 من الجزء الثاني : والذي أقول به أن الحساب لا يجوز أن يعتمد عليه في الصوم لمفارقة القمر للشمس على ما يراه المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين، فإن ذلك إحداث لسبب لم يشرعه الله تعالى. هـ المراد.

وقال الباجي في المنتقى صفحة 38 من الجزء الأول : وقد روى ابن نافع عن مالك في المدينة في الإمام، لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب، إنه لا يقتدى به ولا يتبع هـ.

وقال ابن المنذر في الاشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، بل هو منهي عنه. ونقله ابن حجر والعيني في شرحيهما على البخاري.

وقال السبكي في العلم المنشور صفحة 6 : وأجمع المسلمون فيما أظن على أنه لاحكم لما يقوله الحاسب من مفارقة القمر الشمس إذا كان غير ممكن الرؤية لقربه منها، سواء كان ذلك وقت غروب الشمس أم قبله أم بعده، وإنما اختلفوا فيما إذا بعد عنها، بحيث تمكن رؤيته، وعلم ذلك بالحساب، وكان هناك غيم يحول بيننا وبينه، هـ المراد.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 261 : ولا اعتبار بقول من قال بوجوب الصوم أو جوازه عند عدم إمكان رؤيته بعد غروب الشمس، لأن ذلك مخالف لما اتفقت عليه كلمة المتقدمين من أنه لا يثبت الصوم بمجرد وجوده إذا لم تمكن رؤيته أو تعسرت لاتفاقهم على أن الشارع قد أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب، وإنما الخلاف بينهم في أنه يكفي رؤيته، لولا المانع بأن دل الحساب على ذلك أو لا بد من رؤيته بالفعل، وقد علمت ماقاله السبكي من الإجماع فيما يظن على ذلك، وقد وافق ظنه الواقع، كما يعلم مما قدمناه هـ المراد. وسيأتي بسط هذه المسألة في الفصل الثاني والخامس من المبحث الثاني.

أما حديث عبد الله بن عمر، وهو قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»، فقد

قال ابن دقيق العيد شرحه على العمدة صفحة 205 من الجزء الثاني مانصه :
الكلام عليه من وجوه (أحدها) أنه يدل على تعليق الحكم بالرؤية ولايراد بذلك
رؤية كل فرد بل مطلق الرؤية إلى أن قال : (الثاني) يدل على وجوب الصوم
على المنفرد برؤية هلال رمضان وعلى الإفطار على المنفرد برؤية هلال شوال،
ولقد أبعد من قال : بأنه لايفطر إذا انفرد برؤية هلال شوال، ولكن قالوا :
يفطر سراً (الثالث) اختلفوا في أن حكم الرؤية ببلد هل يتعدى إلى غيرها،
مما لم ير فيه وقد يستدل بهذا الحديث من قال بعدم تعدي الحكم إلى البلد
الأخرى لأننا إذا فرضنا أنه رأي الهلال ببلد في ليلة ولم ير في تلك الليلة بأخرى
فيكمل ثلاثون يوماً بالرؤية الأولى، وقد وقعت المسألة في زمان ابن عباس
وقال : لانزال نصوص حتى نكمل ثلاثين أو نراه. وقال : هكذا أمرنا رسول
الله ﷺ ويمكن أنه أراد بذلك هذا الحديث العام لا حديثاً خاصاً بهذه المسألة
وهو الظاهر عندي والله أعلم هـ المراد.

وقال الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في العلم المنشور صفحة
12 مانصه (المبحث الثاني) قوله : «رأيتموه» يقتضي أن كل من رآه مأمور
بالصوم وكل من رأى هلال شوال مأمور بالفطر، أما أمر المجموع عند رؤية
المجموع، فلاشك فيه، وأما أمر كل واحد عند رؤية نفسه فهو الظاهر المستقراً
من قواعد الشريعة، فيؤخذ من ذلك أن من رأى هلال رمضان وحده وردت
شهادته يجب عليه الصوم ومن رأى هلال شوال وحده أفطر سراً، وفي كلتا
المسألتين خلاف للعلماء.

ومفهومه يقتضي أن عند عدم الرؤية لايجب الصوم، وهو كذلك إن لم
تحصل رؤية أصلاً، فإن حصلت رؤية بعض دون بعض فقد يجب الصوم على
الجميع بالإجماع، إذا كان الذي لم ير أعمى أو بصيراً ولم ير مع استفاضة
الرؤية من غيره، وقد يكون محل خلاف إذا رأي في بلد دون بلد وبينهما،
أما مسافة القصر أو اختلاف المطالع، فقد اختلف العلماء في ذلك. فعن أحمد
بن حنبل والليث بن سعد، أنه إذا رأي في بلد لزم جميع البلاد. وعن عكرمة

والقاسم وسالم وإسحاق وابن المبارك لكل بلد رؤيته وبوب البخاري باباً لكل بلد رؤيتهم⁽¹⁾.

والمذهب الثالث يلزم إقليم بلد الرؤية دون غير ذلك الإقليم.

والرابع كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض.

والخامس يلزم دون مسافة القصر، وهذا اختيار جماعة من الخراسانيين من أصحابنا.

والسادس يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤية في المطلع، وهذا هو الصحيح عند العراقيين من أصحابنا وغيرهم. وفيه جنوح إلى الحساب لأن المطلع إنما يعرف بالحساب والمراد بالمطلع مطلع الهلال ومعرفة توافق البلدين في مطلع الهلال يحتاج إلى حظ جيد من علم الهيئة.

ولا يستنكر نظر الأكثرين إلى الحساب هاهنا وإعراضهم عنه إذ لم ير الهلال لأن هناك تجرد الحساب وحده، وهنا انضاف إلى الرؤية في بعض البلاد، فمن هنا نأخذ أن الحساب ليس ملغى لكن الرؤية في الجملة شرط للحديث.

والقول : إن لكل بلد رؤيتهم على إطلاقه ضعيف لما روى سعيد بن منصور في مصنفه بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس، قال : أخبرني عمومة لي من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ قالوا : غم علينا هلال شوال فأصبحنا صياماً، فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يفطروا، ثم يخرجوا لعيدهم من الغد. وفي رواية : قدم أعرابيان على رسول الله ﷺ في آخر رمضان، فشهدا عنده بالله لأهلاً الهلال بالأمس عشية، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا.

واعتبار مسافة القصر في هذا المحل ضعيف، لكنها معتبر شرعي في الجملة.

واعتبار كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم جيد، واعتبار الإقليم ضعيف وإلزام

(1) قوله : وبوب البخاري إلخ الذي في الفهم للقرطبي وبوب الترمذي.

جميع البلاد إذا رئي في بلد ضعيف جداً، لأن عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الراشدين لم ينقل أنهم كانوا إذا رأوا الهلال يكتبون إلى الآفاق ولو كان لازماً لهم لكتبوا إليهم لعنايتهم بأمور الدين، ولأننا نقطع بأنه قد يرى في بعض البلاد في وقت لا يمكن رؤيته في بلد آخر، كما أننا نقطع بأن الشمس تغرب في مكان قبل أن تغرب في غيره. وكذا الطلوع والزوال والفجر وغياب الشفق، وما من حركة تتحركها الشمس إلا وهي فجر عند قوم وزوال عند قوم وغروب عند قوم وليل عند قوم، وأجمع العلماء في أوقات الصلوات على أن المعتبر عند كل قوم فجرهم وزوالهم وغروبهم، ولا يلزمهم حكم غيرهم، فكذا الهلال بالقياس عليه، وبأن الله ما يخاطب قوماً إلا بما يعرفونه مما هو عندهم هـ المراد. وأما حديث «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ» فقد قال فيه السبكي في العلم المنشور صفحة 17 :

فصل

في حديث ابن عمر : الصحيح : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفِطُّوا حَتَّى تَرَوْهُ» وهو يفيد بمنطوقه تحريم الصوم والفطر قبل الرؤية، كما أن اللفظ المتقدم يفيد بمنطوقه الوجوب بعدها، فلم يبق للجواز محل وإن كان من قال به جنح إلى أنه قد يكتفى في الجواز بما لا يتكفى به في الوجوب، كالأوقات الصلاة يجوز الدخول فيها بالظن ولا يجب حتى يستيقن، نعم إذا ظهر المعنى وأن القصد برؤيته ظهوره، بحيث يرى، أمكن تخريج الخلاف في ذلك على نظائره، هل ينظر إلى اللفظ أو المعنى ؟ إن نظرنا إلى عموم اللفظ منعنا وإن نظرنا إلى معناه خصصنا ولم نمنع هـ.

وقال الباجي في المنتقى صفحة 35 من الجزء الثاني :

فصل

قوله ﷺ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ» يقتضي منع الصوم في آخر

شعبان قبل رؤية هلال رمضان. والمراد به منع ذلك، على معنى التلقي لرمضان أو الاحتياط، وأما صيام يوم الشك وغيره من شعبان على غير هذا الوجه لمن كان في صوم متتابع أو لمن ابتداءً التفل فيه فلا بأس به، وذهب بعضهم إلى أنه لا يصح صوم يوم الشك بوجه، والدليل على صحة ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

«مسألة»: ولا بأس أن يصام يوم الشك ابتداءً. وقال محمد بن مسلمة: لا يصومه إلا من كان يَسْرُدُ الصيام. وبه قال الشافعي، والدليل على ذلك أن هذا يوم من شعبان، فجاز أن يبتدأ بصومه نفلا كالذي قبله.

فصل

وقوله ﷺ: «حتى تروا الهلال» الرؤية تكون عامة وخاصة، فأما العامة فهي أن يرى الهلال الجمع الغفير والعدد الكثير حتى يقع بذلك العلم الضروري، فهذا لاختلاف في وجوب الصوم والفطر به لمن رآه ومن لم يره. «فرع»: وهذا يخرج عن حكم الشهادة إلى حكم الخبر المستفيض، وذلك مثل أن تكون القرية كبيرة يرى أهلها الهلال، فيراه منهم الرجال والنساء والعبيد ممن لا يمكن منهم التواطؤ على باطل، فقد قال محمد بن عبد الحكم في مثل هذا لا يحتاج إلى شهادة ولا تعديل ويلزم الناس الصوم بذلك من باب استفاضة الأخبار لا من باب الشهادات، وأما الرؤية الخاصة فهي أن يراه العدد اليسير وذلك على ضربين.

أحدهما: أن تكون السماء مغيمة، والثاني أن تكون صاحبة، فإن كانت مغيمة فلا خلاف أنه يجوز فيها شهادة رجلين من أهل العدل، وإن كانت صاحبة ثبت ذلك بشهادتهما عند مالك، وقال أبو حنيفة: لا يثبت بشهادتهما وبه قال سحنون هـ.

وسياقي بسط الكلام في صيام يوم الشك في الفصل الثالث من المبحث

الثاني، وكذلك بسط الكلام فيما إذا رآه عدلان من بين الجمع الغفير، مع الصحو في الفصل الثاني من المبحث الثالث، وكذلك بسط الكلام في المستفيضة واللفيف في الفصل الثالث من المبحث الثالث.

وأما حديث «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ» فقد قال فيه ابن دقيق العيد في شرح العمدة : الكلام عليه من وجوه : أحدها فيه صريح الرد على الروافض الذين يزعمون تقديم الصوم على الرؤية، فإن رمضان اسم لما بين الهلالين، فإذا صام قبله بيوم فقد تقدم عليه هـ.

وقال ابن حجر في الفتح صفحة 110 من الجزء الرابع، بعد كلام : وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد، ثم قال : وفي الحديث رد على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالرافضة هـ.

وقال النووي في شرح مسلم صفحة 64 من الجزء الخامس : قوله ﷺ «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ» فيه التصريح بالنهي عن استقبال رمضان بصوم يوم أو يومين لمن لم يصادف عادة له أو يصله بما قبله، فإن لم يصله ولا يصادف عادة فهو حرام، هذا هو الصحيح في مذهبننا لهذا الحديث وللحديث الآخر في سنن أبي داود وغيره «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ»، فإن وصله بما قبله أو يصادف عادة له، فإن كانت عادته صوم يوم الاثنين ونحوه فصادفه فصامه تطوعاً بنية ذلك جاز لهذا الحديث وسواء في النهي عندنا لمن لم يصادف عادته ولا وصله يوم الشك وغيره فيوم الشك داخل في النهي وفيه مذاهب للسلف فيمن صامه تطوعاً وأوجب صومه عن رمضان أحمد وجماعة، بشرط أن يكون هناك غيم والله أعلم هـ.

وقال الصنعناني في سبل السلام صفحة 212 من الجزء الثاني مانصه : الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان. قال الترمذي بعد رواية الحديث : والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرجل

الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى. ثم قال : وإنما نهى عن تقدم رمضان، لأن الشارع قد علق الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله، فالمتقدم عليه مخالف للنص أمراً ونهيّاً، وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان هـ.

وفي مسند الإمام أحمد، عن ابن عباس، قال : عجبت ممن يتقدم الشهر، وقد قال رسول الله ﷺ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، أَوْ قَالَ : صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» هـ. وفي التمهيد لابن عبد البر، عن عمرو بن دينار، أن محمد بن حنين أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : إني لأعجب من هؤلاء الذين يصومون قبل رمضان، إنما قال رسول الله ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» هـ.

وسياقي بسط هذه المسألة في الفصل الثالث من المبحث الثاني، وفي آخر الفصل السادس منه.

وأما حديث كريب، فقد قال مسلم في صحيحه عن كريب : إن أم الفضل بنت الحرث بعثته إلى معاوية بالشام، قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها، واستهل علي رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني عبد الله بن عباس، ثم ذكر الهلال، فقال : متى رأيت الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة. فقال : أنت رأيته فقلت : نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية. فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. فقلت : أولا تكتفي برؤية معاوية وصيامه. فقال : لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ وشك يحيى بن يحيى في نكتفي أو تكتفي هـ. وقال ابن العربي في الأحكام صفحة 36 من الجزء الأول : واختلف في تأويل قول ابن عباس هذا، فقيل : رده لأنه خبر واحد، وقيل رده لأن الأقطار مختلفة المطالع وهو الصحيح. إلخ ما يأتي عنه.

وقال القرطبي في تفسيره في المسألة السادسة عند قوله تعالى : ﴿شَهْرُ

رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴿١﴾ قال علماؤنا : قول ابن عباس هكذا أمرنا رسول الله ﷺ كلمة تصريح برفع ذلك إلى النبي ﷺ وبأمره، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره إلخ كلامه الآتي :

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة في حرف الياء : 1344 — حديث يصوم أهل قباء، يقال حين يرى الهلال بمكان دون آخر إذا اختلفت المطالع وهو شيء ما علمته ولكن حديث مسلم عن كريب شاهد للحكم هـ، وقوله : قباء لعل المراد به الموضع الذي بين مكة والبصرة لما يأتي في آخر هذا الفصل عن الغساني والحربي. وقال الأبي في شرح مسلم : (قوله هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) «عياض» عدم اعتداده برؤية معاوية يحتمل أنه بناء على مذهبه أن لكل قوم رؤيتهم، أو لأنه لم يقبل خبر الواحد، أو لأمر كان يعتقده في ذلك، أو لاختلاف أفقهم وقيل : لأن السماء كانت بالمدينة مصحية، فلما لم يروه ارتابوا في الخبر (قلت) : تقدم ما في ذلك من التفصيل والخلاف واحتمال أنه لم يعول على الخبر وما بعده تأويل من يقول : إن رؤية بلد تلزم أهل أخرى، وهي كلها خلاف قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ هـ. وقال النووي في شرح مسلم، صفحة 67 من الجزء الخامس (باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا راوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم) فيه حديث كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو ظاهر الدلالة للترجحة، والصحيح عند أصحابنا أن الرؤية لاتعم الناس، بل تختص بمن قرب على مسافة لاتقصر فيها الصلاة. وقيل : إن اتفق المطلع لزمهم. وقيل : إن اتفق الإقليم وإلا فلا. وقال بعض أصحابنا : تعم الرؤية في موضع جميع أهل الأرض، فعلى هذا نقول : إنما لم يعمل ابن عباس بخبر كريب لأنه شهادة فلا تثبت بواحد، لكن ظاهر حديثه أنه لم يرده لهذا، وإنما رده لأن الرؤية لا يثبت حكمها في حق البعيد (وقوله استهل علي رمضان) هو بضم التاء من استهل هـ.

وقال السبكي في العلم المنشور، صفحة 10 :

فصل

في معنى مارواه مسلم في صحيحه عن كريب وبعد أن ذكر الحديث قال : وكلام ابن عباس هذا محتمل لوجوه : أحدها أن مطالع الشام، ومطالع المدينة مختلفة، فقد يرى الهلال بالشام في وقت لا يمكن رؤيته بالمدينة، وبينهما أكثر من مسافة القصر، وهما إقليمان مختلفان، فلا إشكال فيه على شيء من الأقوال المتقدمة إلا على قول من يقول : إنه إذا رئي في بلد يلزم سائر البلاد، فيمكن أن يجاب عنه بأنه قد يكون في المدينة صحو ليلة الثلاثين.

وقد اختلف الفقهاء فيما إذا ثبت بشاهدين وصمنا ثلاثين ولم نر الهلال، هل نفطر أو نصوم واحداً وثلاثين ؟، لأن عدم رؤيته مع الصحو يقين، وقول الشاهدين ظن، فلا يترك اليقين بالظن، فلعل ابن عباس كان يرى هذا المذهب، وهذا هو الوجه الثاني مما يحتمله كلام ابن عباس، ويحتمل أن يكون ابن عباس أقام كريياً مقام شاهد واحد على هلال شوال، وهلال شوال لا يثبت إلا بشاهدين عند جمهور العلماء، فلذلك رده لعدم شاهد آخر معه وهذا هو الوجه الثالث مما يحتمله كلام ابن عباس.

وقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ يحتمل أنه إشارة إلى قوله ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا» الحديث، ويحتمل أن يكون عنده حديث آخر ونص خاص في مثل هذه الواقعة، والحاصل أنه لامعارضة فيه لما تقدم هـ.

وقد قال ابن البناء في رسالته الهلالية، وذكر الغساني والحري زيادة في حديث ابن عباس المتقدم وهي أن أهل نجد أخبروا رسول الله ﷺ أن رؤيتهم تقدمت رؤية أهل المدينة بيوم. فقال لهم : «لأهل كل بلد رؤيتهم».

فهذا الحديث صريح في أن البلاد المتباعدة لا يقلد بعضها بعضاً، بل لأهل كل بلد منها رؤيتهم، حيث أن الهلال مع البعد يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون، كما أن حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين المتقدمين يدلان على أن أهل البلاد المتقاربة يقلد بعضهم بعضاً في حكم رؤية الهلال، حيث أنه إذا

رئي في أحدها يرى في الأخرى إلا لمانع، ولا مفهوم للحديث الذي نقله ابن البناء عن الغساني والحري، بل أحاديث الرؤية كلها تدل على ذلك، وخصوصاً حديث كريب كما علمت، وكذلك المشاهدة والنظر، حيث ان الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع المعتبرة في تحديد بدء الصوم وانتهائه كتاباً وسنة وإجماعاً هي مما تختلف باختلاف الآفاق قطعاً، وقد قال ابن عبد البر في التمهيد في حديث نافع عن ابن عمر مانصه، وإلى القول الأول أذهب لأن فيه أثراً مرفوعاً (يعني حديث كريب) وهو حديث حسن تلزم به الحجة وهو قول صحابي كبير ولا يخالف له من الصحابة وقال به طائفة من فقهاء التابعين، ومع هذا إن النظر يدل عليه، لأن الناس لا يكلفون علم ما غاب عنهم في غير بلدهم، ولو كلفوا ذلك لضاق عليهم، أرأيت لو رئي بمكة وبخراسان هلال رمضان أعواماً بغير ما كان بالأندلس، ثم ثبت ذلك بعد زمان عند أهل الأندلس أو عند بعضهم أو عند رجل واحد منهم، أكان يجب عليه قضاء ذلك وهو قد صام برؤية وأفطر برؤية أو بكمال ثلاثين يوماً كما أمر، ومن عمل بما يجب عليه مما أمر به، فقد قضى الله عنه. وقول ابن عباس عندي صحيح في هذا الباب والله الموفق للصواب هـ.

وسياتي في الفصل بعد هذا أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد المجندة (صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً ثُمَّ صُومُوا وَأَفْطَرُوا)، كما ورد عنه : أن ناساً أتوه فقالوا : يا أمير المؤمنين، إننا ناس بين الجبال لا نهل الهلال إذا أهله الناس، فبم تأمرنا ؟ قال عمر : صوموا من الوضع إلى الوضع، فإن خفي عليكم فأتوا العدة ثلاثين يوماً.

وقوله : من الوضع إلى الوضع، يعني من الرؤية إلى الرؤية. وهذا هو المطلوب شرعاً والواجب اتباعه، وماعاده فهو خارج عن دائرة الحق والصواب، وسياتي مزيد بسط في ذلك في الفصل الثاني والثالث من المبحث الأول.

الفصل الثاني

فيمن حكى الاجماع على عدم النقل مع البعد جداً

قال الباجي في المنتقى، صفحة 37 من الجزء الثاني :

«مسألة» : وإذا رأى أهل البصرة هلال رمضان ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن، فالذي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة لزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء.

وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون، أنه إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغني عن الشهادة والتعديل، فإنه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء، وإن كان إنما ثبت عندهم بشهادة شاهدين عدلين لم يلزم ذلك من البلاد إلا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته أو يكون ذلك ثبت عند أمير المؤمنين، فيلزم القضاء جماعة المسلمين، قال : وهذا قول مالك هو المراد.

وقد نقل هذا النص بعينه القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى : «شَهْرُ رَمَضَانَ» قال في آخر المسألة السادسة، قلت : وأما مذهب مالك رحمه الله في هذه المسألة، فروى ابن وهب وابن القاسم عنه في المجموعة أن أهل البصرة إذا رأوا هلال رمضان، ثم بلغ ذلك إلى أهل الكوفة والمدينة واليمن، أنه يلزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء.

وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون انه إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغني عن الشهادة والتعديل له، فإنه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء وإن كان إنما ثبت عند حاكمهم بشهادة شاهدي لم يلزم ذلك

من البلاد إلا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم لمن هو في ولايته أو يكون ثبت ذلك عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المسلمين قال : وهذا قول مالك. ومما لاشك فيه أن هذا النص صريح في أن موضوع الخلاف عند مالك وأصحابه المصريين والمدنيين هو خاص بالبلاد المتقاربة، كالבصرة والكوفة والمدينة واليمن، وأن البلاد المتباعدة جداً ليس فيها خلاف عند مالك وأصحابه، حيث انه مع البعد جداً يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون.

قال في تبين وجوه الاختلال صفحة 74 : وقد قال ابن عرفة بعد نقل الباجي عن ابن الماجشون مانصه : أبو عمر، رواه المدنيون وقاله المغيرة وابن دينار وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد، كالأندلس من خراسان، صح المراد فهو صريح في أن التقييد بعدم البعد جداً نزل ابن عبد البر على كل من المروي عن ابن الماجشون وغيره هـ.

وهذا الإجماع هو في غاية ما يكون من الصواب، حيث ان موضوع الروايتين خاص كما علمت، وسيأتي في أول الفصل السادس من المبحث الأول، أن ابن البناء نقل عن ابن عبد الحكم، أنه قال للنقل أربع صور : الأولى : يجب فيها النقل ويلزم وذلك في المصر الكبير الذي ثبتت فيه الرؤية. الثانية : يندب إليه ويلزم وذلك فيما زاد على المصر بثلاثة أميال.

الثالثة : يجوز ويلزم وذلك فيما زاد على ثلاثة أميال، ما لم يبعد جداً. الرابعة : لا يجوز ولا يلزم وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون هـ.

وابن عبد الحكم هو من جلة أصحاب مالك المصريين.

وبما ذكرناه من كلام الباجي وابن عبد الحكم وابن عبد البر، والقرطبي، يتبين غلط من نسب لمالك وأصحابه القول بعموم الرؤية، ولو مع البعد جداً، مع أنهم مجمعون على أنه لا نقل مع البعد جداً، بل لا يجوز ولا يلزم، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون، كما قال ابن عبد الحكم، وذلك لأن الرؤية المعبرة

كتاباً وسنة وإجماعاً، وهي الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع كما علمت، قد تكون واضحة في بعض الآفاق وممتنعة في نفس اليوم في البعض الآخر، وذلك بالمشاهدة والحساب الفلكي القطعي المبني على الرصد والمشاهدة في السنين الطويلة.

وقد قال ابن رشد في بداية المجتهد، صفحة 197 من الجزء الأول : وإذا قلنا إن الرؤية تثبت بالخبر في حق من لم يره، فهل يتعدى ذلك من بلد إلى بلد، أعني : هل يجب على أهل بلد ما إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر، أم لكل بلد رؤيته فيه خلاف، فأما مالك فإن ابن القاسم والمصريين رووا عنه أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن أهل بلد آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه وصامه غيرهم وبه قال الشافعي وأحمد وروى المدنيون عن مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك، وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب مالك وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية، كالأندلس والحجاز.

والسبب في هذا الخلاف تعارض الأثر والنظر، أما النظر، فهو أن البلاد إذا لم تختلف مطالعها كل الاختلاف، فيجب أن يحمل بعضها على بعض، لأنها في قياس الأفق الواحد. وأما إذا اختلفت اختلافاً كثيراً فليس يجب أن يحمل بعضها على بعض، وأما الأثر فما رواه مسلم عن كريب، ثم بعد أن ذكر حديثه قال : فظاهر هذا الأثر يقتضي أن لكل رؤيته قرب أم بعد، والنظر يعطي الفرق بين البلاد النائية والقرية، وبخاصة ما كان نايه في الطول والعرض كثيراً.

فها أنت ترى ابن رشد، بعدما حكى رواية المصريين ورواية المدنيين عن مالك، قال : وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية... إلخ. الأمر الذي يوضح أن موضوع الخلاف عند مالك وأصحابه هو خاص بالبلاد المتقاربة في الجملة، وأن البلاد المتباعدة جداً لا خلاف فيها في المذهب، بل ربما يشعر كلامه بأن هذا الإجماع غير خاص بالمذهب المالكي، حيث ذكره بعد قوله :

وبه قال الشافعي وأحمد، ثم أعقبه بقوله : والسبب في هذا الخلاف، إلى أن قال : فظاهر هذا الأثر يقتضي أن لكل رؤيته قرب أم بعد، والنظر يعطي الفرق بين البلاد النائية والقرية.. إلخ.

وعليه، فمن قال : بأن رؤية بلد تلزم جميع البلاد، ولو مع البعد جداً، فقد خالف الأثر والنظر، حيث انهما متفقان على أنه لا نقل مع البعد الكثير الذي يمكن معه أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون.

وأيضاً، كيف يصح القول بالعموم مطلقاً، وقد قدمنا أنه وقع الإجماع على أن المراد بالرؤية التي حدد بها الشرع بدء الصوم وانتهائه هي الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع، وأنه من المقطوع به أن الرؤية بعد الغروب قد تكون واضحة في بعض الآفاق، وممتنعة في بعضها، بحسب الاختلاف في الطول أو في العرض أو فيهما معاً، ومن هذا المعنى قول الشيخ بخيت في رسالته صفحة 281 : فعلم أن حديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» عامٌّ في كل قوم تحقق بالنسبة إليهم رؤية الهلال بعد الغروب، فلا يدل على عدم اعتبار اختلاف المطالع، ولذلك قال الزيلعي : والأشبه أنه يعتبر، واقتصر عليه في البدائع. وقال قبل ذلك : وأما ما تمسك به القائلون بعدم اعتبار اختلاف المطالع من تعلق الخطاب عاماً بمطلق الرؤية في حديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» فمسلم، لكنهم لا ينكرون أن الخطاب إنما تعلق عاماً بالرؤية بعد الغروب لا مطلقاً، فلا يعم إلا كل من تحقق لديهم الرؤية بعد الغروب. أما من لم توجد عندهم الرؤية بعد الغروب، فكيف نوجب عليهم الصوم ولم يوجد عندهم سبب الوجوب وهو رؤية الهلال بعد الغروب هـ كلام بخيت.

على أن قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» هو مفسر بحديث آخر، وهو «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»، وذلك لأن معنى صوموا لرؤيته، أي صوموا لرؤيتكم للهلال، بدليل إذا رأيتم الهلال فصوموا.. إلخ. وعليه فالخطاب في كل منهما هو موجه لكل طائفة طائفة من المسلمين، ولا إشكال وليس في ذلك أدنى إشارة إلى أن رؤية بعض تعم جميع

أهل الأرض، وفي سنن أبي داود والدارقطني أن أمير مكة الحارث بن حاطب، خطب وقال : عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية، فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما، ثم قال : إن فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا من رسول الله ﷺ وأوماً بيده إلى عبد الله بن عمر، فقال ابن عمر : بذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

وفي سنن الدارقطني أيضاً، أن عبد الرحمان بن زيد بن الخطاب، قال : إنا صحبنا أصحاب رسول الله ﷺ وتعلمنا منهم وأنهم حدثونا أن رسول الله ﷺ قال : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ، فَإِنْ شَهِدَ ذَوْا عَدَلٍ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا وَانْسُكُوا» هـ.

وأيضاً، قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ... إلخ»، هو كقوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

فالخطاب في الآية وفي الحديث موجه لجميع الأمة ولا إشكال، ولكن حيث حدد في الآية بدء الصيام وانهائه بطلوع الفجر وغروب الشمس، وحدد في الحديث بدء الصيام وانهائه برؤية الهلال بعد الغروب والكل مما يختلف باختلاف الآفاق قطعاً، فلا بد من مراعاة فجر كل قوم وغروب كل قوم ورؤية كل قوم بعد الغروب، ولا فرق بين الجميع، ومن ادعى الفرق فعليه بالدليل المقبول شرعاً وهياً وعقلاً، وهذا كله لو فرضنا أن النبي عليه السلام اقتصر على قوله : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ». وأما حيث زاد : فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وفي رواية : فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». فلا معنى لحمل الحديث على العموم مطلقاً، بل قوله عليه السلام : فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ، مما يدل على أن كل قوم مخاطبون بما عندهم من غير فرق بين البعد البعيد أو غيره، وذلك لأن هذا اللفظ فيه أمرنا بإكمال العدة ثلاثين، إذا حال بيننا وبين الهلال سحاب، وهو يصدق بما

إذا لم ير في جميع الأرض، وبما إذا رأي في مكان بعيد، وبما إذا رأي في مكان قريب، وحيث انه صادق بالصور الثلاث، فكيف يصح حمل قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤُوتَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتَيْهِ» على العموم مطلقاً، بل ذلك من الأخذ بأول الحديث على فرض عمومه والغفلة عن آخره مع أن الكلام بآخره.

وأيضاً، حيث عدل الشارع عن اللفظ الصريح في عموم حكم الرؤية إلى هذا اللفظ الشامل للصور الثلاث، فذاك دليل على أن الرؤية في محل واحد لايعم حكمها جميع أهل الأرض، إذ لو كانت تعم لَأَتَى بلفظ صريح في ذلك وهو صوموا لمطلق رؤيته، وأفطروا لمطلق رؤيته، فإن لم تروه أصلاً.. إلخ، لأنه بعث ليبين للناس مائز إلىهم وليس من البيان العدول عن لفظ صريح في الحكم إلى غيره، وأيضاً التعميم يحتاج معه إلى تقدير في الحديث وهو المطلق رؤيته أو ولو في موضع واحد والأصل عدمه.

وقد قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ الثالثة فرض الله صيام شهر رمضان، أي مدة هلاله وفرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً حتى ندخل في العبادة بيقين ونخرج عنها بيقين، فقال في كتابه : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وروى الأئمة الاثبات عن النبي ﷺ قال : «صُومُوا لِرُؤُوتَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، في رواية «فَإِنْ غُمِّي عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» هـ. وراجع مانقلناه عنه في التنبيه في هذا الفصل.

على أن أحاديث الرؤية وردت بألفاظ مختلفة وكلها تفيد أن كل طائفة تبني على ماتشاهده من رؤية أو غيم، منها ما في الموطأ وصحيح البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ». وفي رواية للبخاري عن عبد الله ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا

الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وفي رواية المسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». وفي رواية لأبي داود عن عبد الله بن أبي قيس، قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : كان رسول الله ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَةِ رَمَضَانَ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ». وفي رواية له عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ : «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ وَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأْتِمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا وَالشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

وقال ابن حجر في فتح الباري بعد كلام ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى : «فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس، هكذا انظره صفحة 104 من الجزء الرابع.

وذكر ابن الأثير في الجزء الرابع من النهاية صفحة 215 و صفحة 252، وكذلك الزمخشري في الجزء الثالث من الفائق صفحة 211 : أَنَّ نَاسًا كَانُوا يَسْكُنُونَ بَيْنَ الْجِبَالِ فَأَتَوْا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا نَاسٌ بَيْنَ الْجِبَالِ لَا نَهْلُ الْهَلَالَ إِذَا أَهْلَهُ النَّاسُ، فَبِمَ تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : صُومُوا مِنَ الْوُضْحِ إِلَى الْوُضْحِ، فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكُمْ فَأَتِمُّوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ انْسَكُوهُ.

وقوله من الوضح إلى الوضح : أي من الرؤية إلى الرؤية. وقوله : لا نهل الهلال إذا أهله الناس : أي لا نبصره إذا أبصره الناس، لأجل الجبال. وسيأتي في الفصل الثالث من المبحث الثاني ما نقله النووي في شرح المذهب عن الخطيب البغدادي، أن عمر كان يخطب كلما أقبل رمضان، ويقول في خطبته : أَلَا وَلَا يَتَقَدَّمَنَّ الشَّهْرُ مِنْكُمْ أَحَدٌ، يَقُولُهَا ثَلَاثًا. وفي رواية : أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد المجندة : صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم

فعدوا ثلاثين يوماً، ثم صوموا وأفطروا، وفي صحيح مسلم عن أبي البخري قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة قال : تراءينا الهلال، فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث. وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين. قال : فلقينا ابن عباس، فقلنا : إنا رأينا الهلال. فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين. فقال : أي ليلة رأيتموه. قال فقلنا : ليلة كذا وكذا. فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «إن الله مدّه للرؤية فهو لليلة رأيتموه». وفي رواية عن أبي البخري قال : أهللنا رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلاً إلى ابن عباس يسأله، فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ : «إن الله قد أمدّه لرؤيته، فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة» هـ. فتأمل قوله ﷺ : إن الله مدّه للرؤية، وقوله فهو لليلة رأيتموه الأمر الذي يدل بوضوح على أن كل قوم مخاطبون برؤيتهم، وسواء رأوه صغيراً أو كبيراً، والروايتان عن أبي البخري ذكرهما مسلم عقب حديث كرب المتقدم الذي يدل بصراحة على أن البلاد المتباعدة لا يقلد بعضها بعضاً في رؤية الهلال، وأن ذلك بأمر من النبي ﷺ وليس من اجتهاد ابن عباس كما زعمه الشوكاني ومن تبعه.

وقد نقل ابن البناء في رسالته عن المسعودي، أن سحبان بن وائل قدم من اليمن على معاوية وهو بالشام، فأخبره بأن أول رمضان باليمن كان يوم الاثنين. فقال له معاوية : ذلك رمضانكم خصكم به زمانكم ورمضاننا قد صادف الثلاثاء. فقليل له : أذلك رأي رأيته أو شيء سمعته. فقال : هو شيء سمعته من رسول الله ﷺ هـ باختصار.

فإن قيل : عندنا حديثان يدلان على أنه إذا كان غم وري في مكان آخر فيعمل على الرؤية، أولهما ما في سنن ابن ماجه عن أبي عمير بن أنس بن مالك، قال : حدثني عمومتي من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : أغمي علينا هلال شوال، فأصبحنا صيماً فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يفطروا وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد.

ثانيهما : ما في سنن أبي داود عن ربعي بن حراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : اختلف الناس في آخر يومٍ من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهلا الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا.

أقول هذا من باب تخصيص السنة بالسنة، وذلك لأن قوله عليه السلام : «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» هو صادق بصور ثلاث كما علمت فورد الحديثان في إخراج صورة من الصور الثلاث المذكورة وهي ما إذا رأي في مكان قريب من محل الغيم لأن الركب جاءوا من آخر النهار فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس فبين محل الرؤية وبين المدينة التي كان فيها الغيم يوم فقط، وذلك مما لا يختلف فيه الرؤية قطعاً. وحيث أخرجت صورة القرب فقط يبقى الحكم السابق وهو إكمال العدة ثلاثين إذا كان غيم شاملاً للصورتين الآخرين بالطبع وهما ما إذا لم ير أصلاً في جميع الأرض وما إذا رأي في مكان بعيد جداً من محل الغيم.

فقد تبين بما ذكر أن أحاديث الرؤية ليس فيها ما يدل على أن الرؤية في محل تعم جميع أهل الأرض، بل فهم العموم منها من قلة التأمل ومن عدم اعتبار الرؤية المعتبرة كتاباً وسنة وإجماعاً وهي الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع، إذ كيف يصح لأحد أن يلزم قوماً برؤية غيرهم، والحال أن الرؤية عندهم بعد غروبهم ممتنعة أليس ذلك من مخالفة قول الله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»، وقول النبي عليه السلام : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، أليس ذلك من مخالفة الإجماع ومن مخالفة النظر الذي يعطي الفرق بين البلاد النائية والقرية كما تبين أيضاً أن الأحاديث الدالة على أن لكل قوم رؤيتهم، هي مقيدة بحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين.

وقد تبين أيضاً أن أحاديث الرؤية لاتعارض بينها وبين النظر، بل الكل

متفق على أن الرؤية تعم القريب ولا تعم البعيد الذي يمكن معه أن يراه قوم ولا يراه آخرون.

«تنبيه» : ظاهر كلام ابن رشد، أن حديث كريب يدل على أن لكل قوم رؤيتهم مطلقاً وليس كذلك، بل إنما يدل على أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد كما بين الشام والمدينة.

هذا، وممن نقل الإجماع على أنه لا نقل مع البعد جداً ابن جزي في قوانينه صفحة 119 ونصه (الفرع الثاني) إذا رآه أهل بلد لزم الحكم غيرهم من أهل البلدان وفقاً للشافعي، خلافاً لابن الماجشون ولا يلزم في البلدان البعيدة جداً. كالأندلس والحجاز إجماعاً هـ.

وقال الخطاب عند قول خليل (وعم أن نقل بهما عنهما).

«تنبيه» : قال ابن عرفة، قال أبو عمر : وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية مابعد كالأندلس من خراسان. انتهى.

وقال الشيخ بناني (قول الزرقاني وأما النقل عن حكم فقال ابن عرفة... إلخ) فيه نظر، إذ الظاهر من نقل الخطاب وغيره أن كلام أبي عمر بن عبد البر جارٍ في كل ما ثبت به وحيث يشترط في النقل مطلقاً عدم البعد جداً، ثم قال : وصور النقل ست، لأنه إما عن رؤية العدلين أو المستفيضة أو الحكم والناقل في الثلاث، أما العدلان أو المستفيضة وكلها تعم ويشملها كلام المؤلف لكن بشرط عدم البعد جداً في الجميع كما لأبي عمر، انظر الخطاب هـ.

وقال الشيخ جنون في الاختصار صفحة 338 من الجزء الثاني، وقال العارف بالله تعالى أبو زيد الفاسي في حاشيته مانصه قوله وعم أن نقل بهما.. إلخ. هذا ربما يخالف ما ثبت في مسلم من أن لكل أهل بلد رؤيتهم مستنداً في ذلك لما ذكره عن ابن عباس وإن خصصه بعضهم بالبلاد التي تختلف بالطول والعرض، وخص جواب مالك بالعموم في المتفقة في ذلك، حسبما اتفق في فرض النازلة، ولكن قال الشيخ ابن دقيق العيد : يمكن أن يكون مستند

ابن عباس فيما ذكر حديث «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا»، وهو الظاهر عندي وهو حديث عام لا يخص النازلة. وفي شرح ابن مرزوق على العمدة مانصه : وذهب إسحاق إلى أن لكل قوم رؤيتهم، وهذا قول القاسم وسالم وابن عباس، وهكذا ترجم البخاري على حديث كريب ابن عرفة أجمعوا على عدم لحوق رؤية مابعد كالأندلس من خراسان هـ، الزناتي قال شيخنا القصار رحمه الله تعالى والمشهور العموم إلا في البعد المفرط هـ من خطه هـ، انتهى من الاختصار باختصار.

وقال ابن البناء في رسالته الهلالية في المعنى الثالث مانصه : وقال محمد بن نسيم في كتاب المواقيت : لاختلاف بين العلماء في اعتبار البعد البعيد بين المهل واختصاص الرأي معه بحكم الرؤية دون غيره، ومن أطلق لزوم حكم الرؤية والاستواء فيه بين الرأي وغيره من غير فرق بين بعد غير بعيد ممن بحكم القرب وبين بعد بعيد له حكم آخر، يخالف فيه حكم ما فصل بينهما ذلك البعد البعيد فقد أساء التعليم، وغلط فيما قال وجهل حكمة الله في وجوده وحكم الله على عباده.

وقال أبو الحسن القابسي في كتاب الأسئلة : جهلة المتفقهين يطلقون لزوم حكم الرؤية عن موضعها من غير تقييد ولا فرق بين بعيد فقط وبين بعيد أبعد بما تختلف به أحوال الأقاليم وتتباعد فيه الأراضي، بانخفاض وارتفاع وبحسب ذلك تختلف المطالع والمغرب والاستواءات وغير ذلك مما لاخفاء به عند أهل المعرفة بوضع الأرض وتسيير الأفلاك وإطلاق ذلك مع الافتقار إلى البيان ومسييس الحاجة إليه من الخطأ البين الذي لايشك فيه أحد.

وقال ابن عبد البر في التمهيد : أجمع العلماء على أن لا تراعى الرؤية فيما تباعد من البلدان كخراسان من الأندلس، إذ لكل بلد حكم يخصه كما جاء في الحديث، وإنما تراعى فيما تقاربت أقطاره وتدانى أمصاره. وقال أبو الحسن الطرطوشي في كتاب صفوة اليواقيت في صفة المواقيت أجمع العلماء على أن البعد فاصل بين الرؤيتين وحاجز بين المهلين، وأن الصوم يلزم من رأى دون

من لم ير بشرطين.. إلخ. وقال محمد بن سابق في البارع : في الفقه إطلاق اللزوم والتسوية بين بلد الرؤية وغيره وإن بعد ما بينهما غلط فاحش وجهل بين ومخالفة سنة وخرق إجماع، إذ لا يصوم أهل قيروان برؤية أهل مكة والمدينة وما يشبه ذلك في البعد إجماعاً.

وذكر أبي عن أبي محمد بن بكر الفاسي رحمه الله وقد سئل هل نصوم برؤية الاسكندرية ؟ قال : لا. إنما ذاك فيما قرب منا ولم يتباعد جداً، ثم قال ابن البناء قلت : والمغلط لأهل عصرنا وخصوصاً أهل مصرنا مارواه من إطلاق علمائنا في قولهم : إذا ثبت في موضع رؤية الهلال لزم الصوم ما قرب منه أو بعد من سائر البلدان، وسبب هذا الإطلاق، إما جهل وإما اعتقاد الكلية بالمهل، وإما غفلة مع الإحاطة به حتى انه لو ذكر لتذكر، وإما تنزيل للكلام على الأكثر، وإما تنزيله على الغالب من الحال، وإما اشتها الفرق بين ما يجوز من ذلك وما لا يجوز، إلى أن قال : وأما اعتقاد كلية المهل حتى يقال : يعم بأول طلوعه أول المشرق وآخر المغرب، فقد تقدم استحالته فهو من الجهل، فإنه جزئي لا كلي وربما أجاب بعضهم إذا سئل عنه بأنه ليس من وظيفة الفقيه وإنما هو من وظيفة المنجم والمعدل وهو غلط فاحش، إذ تقدم إجماع العلماء على أنه جزئي وجودي مقطوع ببراهينه شرعاً ومشاهدة، وأنه حكم شرعي وعلى الفقيه بيانه هـ كلام ابن البناء.

ومما تقدم له في المعنى الثاني قوله : ففي مسند الإمام أبي إسحاق الهذلي عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل لرسول الله ﷺ : هذه المغارب أين تغرب وهذه المطالع من أين تطلع ؟، فقال : «هي على رسلها لاتبرح ولا تزول، تغرب عن قوم وتطلع على قوم، وتغرب عن قوم وتطلع، فقوم يقولون غربت وقوم يقولون طلعت» هـ.

قال شيخنا في حاشيته عليه : (قوله : تطلع على قوم وتغرب... إلخ) صرح إمام الحرمين وغيره بأنه لاخلاف في أنها تغرب عند قوم وتطلع على آخرين والليل يطول عند قوم ويقصر عند آخرين هـ المراد.

(وقول ابن البناء وأما اعتقاد كلية المهمل.. إلخ) من هذا المعنى ما ذكره الشيخ محمد علي بن حسين في تهذيب الفروق صفحة 19 من الجزء الأول، لما كان يذكر ما استدل به الحنابلة على قولهم بأن رؤية الهلال بمكان تعم جميع أهل الأرض، ونصه قال أحمد : الزوال في الدنيا واحد هـ.

وكذلك ما ذكره الرافعي في شرح الوجيز صفحة 271 من الجزء السادس ونصه : إذا رُئي الهلال في بلد ولم ير في أخرى نظر إن تقاربت البلدتان فحكمهما حكم البلدة الواحدة، وإن تباعدتا فوجهان أطهرهما، وبه قال أبو حنيفة وهو اختيار الشيخ أبي حامد، أنه لا يجب الصوم على أهل البلدة الأخرى لما روي عن كريب، والثاني، يجب وهو اختيار القاضي أبي الطيب، ويروى عن أحمد لأن الأرض مسطحة، فإذا رُئي في بعض البلاد عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض لا أن الهلال ليس بمحل الرؤية هـ.

وكذلك ما ذكره محمد بن عوض في المنحة صفحة 50، ونصه : واعلم أن الخلاف بين الأئمة في هذه المسألة (أي مسألة نقل الرؤية) منتشر يجمعه ستة أوجه كما قال في المجموع، وابن حجر في الفتاوى، أحدهما : إذا رُئي في بلد لزم جميع أهل الأرض، قال في الاتحاف : صححه جماعة لأن الأرض مسطحة مبسوطة، فإذا رُئي في بلد رُئي في غيرها، وإذا لم ير في غيرها علمنا أن العارض يمنع الرؤية لا أن الهلال لم يستهل هـ. ثم قال ابن عوض : وهذا الوجه مردود بأن أهل الهياة مطبقون على خلاف ذلك، كما قال الدميري، وقال في الفتاوى : ورد بأن من المعلوم أن البلاد مختلفة الطلوع والغروب للشمس والقمر، فقد يحصلان في محل دون آخر، فنيط كل محل برؤية أهله، كما علق طلوع الفجر والشمس وغروبها بالمطالع هـ كلام ابن عوض. وسيأتي مزيد كلام في هذا الموضوع في الفصل بعد هذا بحول الله.

هذا، ومن نقل الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر البرزلي في نوازله وقد اعتمده، وكذلك نقله القرطبي في المفهم واعتمده أيضاً، وكيف لا يكون معتمداً وهو موافق للمعقول والمنقول، وقد ارتضاه الأئمة الفحول. وإليك

نص القرطبي في المفهم : لما كان يتكلم على حديث كريب، قال : وحكى أبو عمر بن عبد البر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من خراسان. قال : ولكل بلد رؤيتهم إلا ما كان كالمصر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلدان المسلمين. قال الشيخ : وهذا الإجماع الذي حكاه أبو عمر يدل على أن الخلاف الواقع في هذه المسألة إنما هو فيما تقارب من البلاد ولم يكن في حكم القطر الواحد، إلى أن قال القرطبي : وقال شيوخنا : إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع، ثم نقل إلى غيرهم بشهادة شاهدين لزمهم الصوم، وقال عبد الملك : أما ثبوته بالشهادة فلا يلزم فيها الصوم إلا لأهل البلد الذي ثبت فيه بالشهادة إلا أن ثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم الصيام، وعلل هذا بأن البلاد كلها كبلد واحد، إذ حكمه نافذ في الجميع. قال الشيخ : وهكذا وقع نقل المشايخ لهذه المسألة ولم يفرقوا بين البعيد والقريب من الأقاليم والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، فيحمل إطلاق المشايخ على البلاد المتقاربة، والله أعلم هـ.

وقال شيخنا في حاشيته عقود الجواهر واللقال على ما لابن البناء في مسألة الهلال : (واختلف في حد البعد الفاصل، فقيل بالبعد المفرط)، أي إن البعد جداً هو الفاصل بين المهلين والحاجز بين الرؤيتين، وكون البعد جداً فاصلاً عليه صار الإجماع حاصلًا. قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر في التمهيد : أجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد كالأندلس من خراسان هـ، ويأتي للشيخ نقله ومفهوم المفرط أن البعد إذا لم يكن مفرطاً، فإن الرؤية تعم وهذا هو المشهور في مذهب إمامنا مالك رحمه الله كما نقله العارف أبو زيد الفاسي عن الشيخ القصار، وقال في المختصر المبين لما به الفتوى وعم أن نقلي بهما عنهما، وقال المقرئ في قواعده قاعدة الأسباب المختلفة باختلاف الأقاليم كالفجر والزوال والغروب لا يلزم حكمها لإقليمها بوجودها في غيرها إجماعاً، ومن ثم قيل : لكل قوم رؤيتهم. ومشهور مذهب مالك خلافه هـ. وقد أجمع المحققون على تقييد المشهور بما عدا صورة الإجماع الذي ذكره ابن عبد البر،

وسلموه مع ما هم عليه من طول الباع وسعة الاطلاع، وظاهر المشهور أنه لا فرق في ذلك بين الاختلاف في الطول أو في العرض أو فيهما، فيعم في جميع الوجوه الأربعة المتقدمة عند من أرشد للتوفيق وألهمه، وحيث ثبت المشهور واتضح القول المنصور، فالعمل به لازم عند كل حاذق حازم والعدول عنه اختياراً حرام كما نص عليه الأئمة الأعلام، وقد نقل في جامع المعيار عن المازري : أن العدول عن المشهور أو مارجحه شيوخ المذهب المالكي من ضعف العلم وقلة الدين هـ.

وقال أيضاً، قال الحافظ بن حجر في فتح الباري : وقد اختلف العلماء في ذلك، أي في إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها على مذاهب أحدها : لأهل كل بلد رؤيتهم، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه، وحكاه الماوردي وجهاً للشافعية.

ثانيها : مقابلة إذا رئي ببلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان من الأندلس، ثم قال، وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً، وإن تباعدت فوجهان، لا يجب عند الأكثر، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب، وفي ضبط البعد أوجه، أحدها : اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب. الثاني : مسافة القطر، قطع به النووي والبعوي وصححه الرافعي في الصغير والنووي في شرح مسلم. ثالثها : اختلاف الأقاليم. رابعها : حكاه السرخسي، فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم هـ المراد منه بخ.

فأنت تراه نسب إطلاق التعميم للمشهور عند المالكية واعترضه بالإجماع الذي حكاه ابن عبد البر، وقد قيد المحققون من أهل المذهب المالكي، كابن عرفة وغيره المشهور بغير صورة الإجماع، كما مر، ويأتي أيضاً هـ كلام شيخنا وسيأتي في أول الفصل الثالث إيضاح كلام ابن حجر وما فيه.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 277، مانصبه : وبالجملّة فالقول بعدم اعتبار اختلاف المطالع مخالف للمعقول والمنقول، أمّا مخالفته للمعقول فلما علمته من مخالفته لما هو ثابت بالضرورة من اختلاف الأوقات، وأنّ النهار عند قوم قد يكون ليلاً عند آخرين، وأمّا مخالفته للمنقول، فلأنّه مخالف لما تقدم عن كريب، وذلك لأنّ المتبادر من قول كريب لابن عباس (نَعَمْ رَأَيْتُهُ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ)، وقول ابن عباس : لكنّا رأيناه.. إلخ). وقول كريب بعد ذلك : (أولاً تكتفي برؤية معاوية)، وقول ابن عباس في جوابه : (لا) أي لانكتفي برؤية معاوية، ان قوله : (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) يرجع إلى عدم الاكتفاء برؤية معاوية ورؤية كريب، والناس وصومهم وصوم معاوية، وهذا ظاهر في أن كل قوم مكلفون برؤيتهم، ولاشك أن مورد هذا النص في الشام والحجاز، وقد وجد بينهما مسافة القصر واختلاف الإقليم واختلاف المطالع واحتمال عدم الرؤية، فاستند كل طائفة إلى واحد منها، وأيد به قوله، كذا قال الإمام الأسنوي، لكن احتمال عدم الرؤية بعد أن قال ابن عباس لكريب : أنت رأيته ؟ فقال له : نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية، ومعاوية كان الخلفية بعيد جداً، لا يلتفت إليه، فلم يبق إلا احتمال مسافة القصر واختلاف الإقليم واختلاف المطالع، فإذا رجعنا إلى الواقع، نجد أنّه لا دخل في اختلاف الناس في رؤية الهلال بعد الغروب لمسافة القصر ولا لاختلاف الإقليم، وأنّ المدار في ذلك على اختلاف المطالع، إلى أن قال صفحة 282 : وبالجملّة، فالواجب التوفيق بما وفقت به المالكية، فيحمل قول من قال بعدم اعتبار اختلاف المطالع على ما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب، وقول من قال باعتباره على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك، فإنّ اختلاف مطالع البلاد كما علمت مبنى على اختلاف عروضها، وإن عرض كل بلد هو بعدها عن خط الاستواء، وهذا الاختلاف قد يكون يسيراً جداً لا يترتب عليه اختلاف في رؤية الهلال بين البلدين بعد الغروب، وقد يكون فاحشاً، يترتب عليه ذلك، وهذا هو الذي يتعين المصير إليه حملاً لكلامهم

على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات والله الموافق لما فيه الصواب هـ، كلام بخيت.

وقوله : فإن اختلاف المطالع مبني على اختلاف عروضها... إلخ، سيأتي تحقيق ذلك في الفصل العاشر من المبحث الأول.

وقد تقدم في الفصل قبل هذا قول السبكي : وإلزام جميع البلاد إذا رئي في بلد ضعيف جداً.. إلخ.

وأقول : بل هو من مخالفة المعقول والمنقول، كما علمت وكما تقدم عن الشيخ بخيت الحنفي، بل هو من الخروج عما حدد به الشرع بدء الصوم وانتهاءه، وهو الرؤية البصرية الواقعة بعد الغروب، إذ كيف يصح لأحد أن يلزم قوماً بالصوم أو الفطر استناداً على رؤية غيرهم، والحال أن الرؤية المعتبرة كتاباً وسنة وإجماعاً هي ممتنعة عندهم وقت غروبهم، أليس ذلك كمن أُلزم قوماً بالإمساك قبل فجرهم، أو بالإفطار قبل غروبهم استناداً على فجر أو غروب غيرهم، أليس من التقدم على الرؤية المعتبرة شرعاً، أليس ذلك من مخالفة قول ابن المنذر : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة؛ بل هو منهبي عنه، نرجو الله أن يلهم الجميع للصواب.

تنبيهات :

الأول — ما حكاه ابن رشد من الخلاف في نقل رؤية بلد لبلد، ثم الإجماع على أنه لا نقل مع البعد جداً ليس فيه تضارب ولا تناف، لأن موضوع الخلاف في البلاد المتقاربة التي لا تختلف فيها الرؤية كما وقع التمثيل بالبصرة والكوفة والمدينة واليمن في نص الإمام المتقدم وموضوع الإجماع في البلاد المتباعدة جداً التي يمكن معها أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون ومع تغير الموضوعين فلا تضارب ولا تنافي بحال.

الثاني — علم مما تقدم أن رواية ابن القاسم والمصريين عن مالك هي المشهورة في المذهب، حيث أن فيها تعميم حكم الرؤية في البلاد المتقاربة مطلقاً،

سواء كان ثبوت الرؤية باستفاضة أو بحكم حاكم عام، وهو الخليفة أو بشهادة عدلية أو بحكم حاكم خاص وهو القاضي وسواء كانت بلد الرؤية شرعية كالبصرة بالنسبة للكوفة والمدينة واليمن، أو كانت غربية أو شمالية أو جنوبية، لأن المدار على إمكان الرؤية بعد الغروب في الجميع، وقد تقدم قول القصار والمشهور العموم إلا في البعد المفرط.

أما رواية ابن الماجشون والمدنيين عن مالك، فهي غير مشهورة في المذهب لما فيها من التفصيل، وهو أنه إذا كان ثبوت الرؤية باستفاضة أو بحكم حاكم عام، فحكم الرؤية يعم البلاد المتقاربة التي لا تختلف فيها الرؤية، وإذا كان ثبوت الرؤية بشهادة عدلية ولم يقع به حكم، فلا يلزم حكم الرؤية إلا أهل تلك البلدة وضواحيها، وكذلك إذا كان ثبوت الرؤية بحكم حاكم خاص، فلا يلزم حكم الرؤية إلا من تحت ولايته، وهذه الرواية فيها مزيد تحر في تعميم حكم الرؤية وكيف لا ينبغي مزيد التحري في تعميم حكم الرؤية والعبادة ينبغي أن لا يدخل فيها الإنسان إلا بيقين وأن لا يخرج منها إلا بيقين، كما علمت، ومع هذا كله فموضوع الروایتين إنما هو في البلاد المتقاربة، كما وقع التمثيل بها في نص الإمام. أما البلاد المتباعدة جداً، بحيث يمكن أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون، فالإجماع من مالك وابن القاسم والمصريين وابن الماجشون والمدنيين على أنه لا نقل، بل لكل رؤيته، وسيأتي في الفصل السادس من هذا المبحث بسط الكلام على صور نقل رؤية بلد لبلد، ونصوص الفقهاء في ذلك.

الثالث — قول ابن الحاجب في مختصره الفقهي : (وإذا نقل بالانتشار أو بالشهادة على شرطها عنهما من بلد لزم سائر البلاد، وقيل : إلا عن حاكم مخصوص، فلا يلزم غير المولى عليهم)، وقول خليل في مختصره (وعم إن نقل بهما عنهما) هو من ترجيح رواية ابن القاسم والمصريين عن مالك على رواية ابن الماجشون والمدنيين عنه، بدليل قول ابن الحاجب نفسه : وقيل إلا عن حاكم مخصوص فلا يلزم غير المولى عليهم، وهذه هي رواية ابن الماجشون عن مالك، وبدليل قول خليل في شرحه على مختصر ابن الحاجب : يعني أن للنقل

أربع صور : استفاضة عن استفاضة، فيلزم من بلغهم الصوم القضاء وشهادة عن استفاضة، فكذلك، واستفاضة عن شهادة أو شهادة عن شهادة والحكم فيهما واحد إن كانت الشهادة المنقول عنها ثبتت عند حاكم عام وهو الخليفة، وكذلك عند حاكم خاص، فالمشهور كذلك، وقال عبد الملك : لا يلزم ذلك إلا من تحت ولايته هـ المراد.

فتعميم حكم الرؤية في الصور الأربع هو رواية ابن القاسم والمصريين عن مالك، وقوله : (وقال عبد الملك لا يلزم ذلك إلا من تحت ولايته) عبد الملك هو ابن الماجشون، وقد علمت أن موضوع الروايتين في البلاد المتقاربة التي لا تختلف فيها الرؤية كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، وأن البلاد المتباعدة جداً لا خلاف فيها عند مالك وأصحابه.

وما قيل في قول ابن الحاجب و خليل، يقال في قول ابن ناجي في شرح الرسالة صفحة 290 من الجزء الأول ونصه : وظاهر كلام الشيخ أن سائر البلاد يلزمهم الصوم إذا ثبتت الرؤية وهو كذلك على المشهور بالإطلاق. وقال ابن الماجشون : كذلك إن كانت الرؤية بالاستفاضة، وإن كانت بالشهادة عند الحاكم لم يلزم من خرج من ولايته إلا أن يكون أمير المؤمنين هـ.

وكذلك قول المازري في المعلم : وإذا ثبت الهلال عند الإمام لزم سائر الأمصار، لأن جميعها بحكمه فهي كبلد واحد، وإن ثبت بمدينة فقيل يلزم غيرها كما يلزم بقية أهلها، وقيل لا يلزم هـ.

وكذلك قول عياض في الإكمال، قال بعض شيوخنا : إنما الخلاف إذا ثبت في البلد المنقول عنها بالبينة، وفيها يحتاج إلى الفرق بينها وبين ثبوتها عند الإمام، وأما لو ثبت فيها بالاستفاضة، فإنه يلزم غيرها كثبوتها عند الإمام هـ، وقد نقل كلام المازري وعياض الأبّي في شرح مسلم صفحة 220 من الجزء الثالث وكلاهما هذا غير خارج عن الروايتين السابقتين عن مالك، وكذلك قول ابن ساش في جواهره ونصه : وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم غيرهم الصوم بذلك والقضاء إن فات من غير تفصيل هـ. فقلوه : من غير تفصيل، أي في

الثبوت وفي الجهة من شرق وغرب شمال وجنوب، وهذا من ترجيح رواية ابن القاسم والمصريين عن مالك، حيث اقتصر عليها فهو كقول خليل (وعمّ إن نقل بهما عنهما).

وأما قول الدردير في شرحه على مختصر خليل (وعمّ الصوم سائر البلاد قريباً أو بعيداً... إلخ، فقد علق عليه الدسوقي بقوله : (قوله وعمّ الصوم) أي وعم وجوبه سائر البلاد القرية والبعيدة إن نقل بهما عنهما وأولى ان نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة، خلافاً لعبد الملك القائل : إذا نقل بهما عن الحكم، فإنه يقصر على من في ولايته، وقال أبو عمر بن عبد البر : إن النقل سواء كان عن حكم أو عن رؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة إنما يعم البلاد القرية لا البعيدة جداً، وارتضاه ابن عرفة. انظر الخطاب ويمكن أن يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد جداً، فيكون ماشياً على ذلك القول هـ.

وأقول : لعل الدسوقي لم يطلع على نص الروایتين عن مالك، المفروضتين في البصرة والكوفة والمدينة واليمن، فلذلك قال : ويمكن أن يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد جداً، إذ لو اطلع عليه لجزم بأن البعيد جداً لاختلاف فيه في المذهب، ولجزم بأن كلام الشارح يجب تقييده بعدم البعد جداً، وخصوصاً حيث ان الشارح رجح رواية ابن القاسم ورد غيرها وهي رواية ابن الماجشون، وقد علمت أن رواية ابن القاسم فيها التعميم مطلقاً إلا مع البعد جداً، وكذلك رواية ابن الماجشون فيها التعميم بتفصيل إلا مع البعد جداً أيضاً، وعلى كل حال رواية ابن القاسم عن مالك هي موافقة لأحاديث الرؤية المتقدمة وللنظر، حيث ان الهلال إذا رنى في بلد رؤية ظاهرة قاطعة فيرى فيما قاربها من البلاد، إلا لعارض كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، لأن البعد بين البلاد المتقاربة لا يوجب اختلافاً في الرؤية وإن كان يوجب اختلافاً في الشروق والغروب والزوال وغير ذلك من الأوقات والبعد جداً، كما يوجب الاختلاف في الأوقات

يوجب الاختلاف في الرؤية بعد الغروب. ورواية ابن الماجشون كذلك إلا أن فيها مزيد التحري في نقل رؤية بلد لبلد، كما علمت.

الرابع : قال ابن العربي في الأحكام صفحة 36 من الجزء الأول (المسألة السابعة) : إذا أخبر مخبر عن رؤية بلد فلا يخلو أن يقرب أو يبعد، فإن قرب فالحكم واحد، وإن بعد فقد قال قوم لأهل كل بلد رؤيتهم وقيل : يلزمهم ذلك، وفي الصحيح عن كريب وبعد أن ذكر الحديث قال : واختلف في تأويل قول ابن عباس هذا، فقيل : رده لأنه خبر واحد، وقيل : رده لأن الأقطار مختلفة في المطالع وهو الصحيح، لأن كريباً لم يشهد وإنما أخبر عن حكم ثبت بشهادة ولا خلاف في أن الحكم الثابت بالشهادة يجزىء فيه خبر الواحد، ونظيره ما لو ثبت أنه أهل ليلة الجمعة بأغमत وأهل بأشبيلية ليلة السبت، فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم لأن سهيلاً يكشف من إغमत ولا يكشف من إشبيلية، وهذا يدل على اختلاف المطالع هـ.

(فقوله : وقيل رده لأن الأقطار مختلفة في المطالع وهو الصحيح)، هو صواب ولا إشكال كما علمت.

وقوله : وهذا يدل على اختلاف المطالع، أي لكون الأرض كروية وليست مسطحة كما يزعمه القائل بالعموم مطلقاً. أما قوله في العارضة صفحة 211 من الجزء الثالث : (وقد روى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في المجموعة : أن أهل اليمن والمدينة يلزمهم العمل برؤية أهل البصرة، وهذا طرح للمطالع وإعراض عن حديث ابن عباس، فإنه يحتمل أن يكون ابن عباس ترك العمل به لأنه لم يخبر به إلا بواحد ولا يلزم حتى يكون شائعاً مستفيضاً، كما روى ابن الماجشون عنه في هذه النازلة، ويحتمل أن يكون لبعد المطالع)، ففيه أن مالكا لم يقل بأن الهلال إذا ربي في البصرة يلزم أهل الأرض حتى يقال : (وهذا طرح للمطالع)، وإنما قال مالك ما ذكره هو بنفسه من أن أهل اليمن والمدينة يلزمهم العمل برؤية أهل البصرة، وقد علمت أن هذه البلاد هي باعتبار الرؤية متقاربة إذا ربي الهلال في أحدها رؤية ظاهرة يرى في الأخرى إلا لما منع

من غيم أو كدرة أو غلظ شفق، وذلك لتقارب مطالع الهلال فيها وعليه فليس في كلام مالك هذا طرح للمطالع.

وأما قوله : (وفيه إعراض عن حديث ابن عباس) ففيه أن موضوع حديث ابن عباس في الشام والمدينة وبينهما بعد كثير يوجب الاختلاف في الرؤية، كما صححه هو بنفسه في أحكامه في نصه المتقدم قريباً، وموضوع كلام مالك في البصرة والكوفة والمدينة واليمن والبعد بين هذه أقل بكثير من البعد بين الشام والمدينة. وعليه فليس في كلام مالك إعراض عن حديث ابن عباس، ولهذا فإن كلامه في الأحكام هو المعول عليه. وأيضاً، فإن مالكا ما اقتصر على تلك البلاد حتى كان يعرف هو وأصحابه أن الرؤية بعد الغروب في أحدها يستلزم الرؤية في باقيها إلا لعارض، وأنه مع البعد جداً يمكن أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون، وكيف لا يعتقد مالك ذلك ومن مؤلفاته كتابه في النجوم وحساب دوران الزمان ومنازل القمر. قال الخطاب في أول شرحه على المختصر صفحة 30، وهو كتاب حسن مفيد، اعتمد عليه الناس في هذا الباب وجعلوه أصلاً هـ.

وعليه، فمالك كما أنه فقيه مجتهد، هو فلكي أيضاً ومؤلف في علم الفلك، وقد تقدم قول ابن عبد الحكم : (الرابعة) لا يجوز ولا يلزم، وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون.

ولهذا، فإن من قال من فقهاءنا : إنه لا يعتبر اختلاف المطالع في رؤية الهلال يجب تقييد كلامه بما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب وإلا كان مخالفاً لكلام الإمام وأصحابه، ومخالفاً لما يقتضيه الوضع الفلكي، وقد تقدم قول الشيخ بخيت، وبالجملة فالواجب التوفيق بما وفقت به المالكية فيحمل قول من قال بعدم اعتبار اختلاف المطالع على ما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب، وقول من قال باعتبارها على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك، وهذا هو الذي يتعين المصير

إليه حملاً لكلامهم على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات هـ. وتقدم قول القرطبي فيحمل إطلاق المشايخ على البلاد المتقاربة.

الخامس — تقدم في التنبيه الثالث، أن كلام المازري وعياض غير خارج عن الروايتين السابقتين عن مالك، وقد استدل المازري على القول الثاني، وهو أن الهلال إذا ثبت بمدينة لا يلزم غيرها بحديث كريب، واستدل على القول الأول باللزوم بالقياس وهو أنه كما يلزم الرجوع إلى بعض أهل المصر، كذلك يرجع أهل المصر إلى أهل مصر آخر. واستدل عياض على القول باللزوم بحديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ»، حيث قال : (وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صوموا لرؤيته حجة للجمهور)، ومراده بالجمهور جمهور المالكية لما علمت من أن المشهور في المذهب هو العموم مطلقاً إلا مع البعد جداً.

وأقول : أما استدلال المازري بحديث كريب على أن الهلال إذا ثبت بمدينة لا يلزم غيرها، ففيه أن حديث كريب ورد في البلاد المتباعدة، وهي الشام والمدينة، وفرق بين البلاد المتباعدة والمتقاربة، لأن المتباعدة لا يلزم من رؤية الهلال في أحدها رؤيته في الآخر، والمتقاربة يلزم من رؤيته في أحدها رؤيته في الآخر إلا لعارض من غيم أو غيره، وحيث وجد الفرق بينهما، فحديث كريب لا يدل على عدم اللزوم بالنسبة للبلاد المتقاربة، وإنما يدل بالصراحة على عدم اللزوم بالنسبة للبلاد المتباعدة جداً، وخصوصاً حيث قال ابن عباس : هكذا أمرتنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذلك من قبيل المرفوع وليس من قبيل الرأي بحال. على أنه هناك حديثان صريحان في أن رؤية بلد تعم غيرها مع القرب، وهما حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين المتقدمان، وابن عباس ممن لا يخفي عليه ذلك، ولهذا قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى : «شَهْرُ رَمَضَانَ» (السادسة) واختلفوا إذا أخبر مخبر عن رؤية بلد فلا يخلو أن يقرب أو يبعد، فإن قرب فالحكم واحد، وإن بعد فلاهل كل بلد رؤيتهم، روي هذا عن عكرمة والقاسم وسالم وروي عن ابن عباس، وبه قال إسحاق، وإليه أشار

البخاري،^(١) حيث بوب : لأهل. كل بلد رؤيتهم هـ.

وأما استدلاله على القول باللزوم بالقياس وعدم استدلاله بحديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» لوجود الاحتمال فيه، فصحيح وقد تقدم قول ابن رشد، أما النظر فهو أن البلاد إذا لم تختلف مطالعها كل الاختلاف، فيجب أن يحمل بعضها على بعض، لأنها في قياس الأفق الواحد، وإما إذا اختلفت اختلافاً كثيراً، فليس يجب أن يحمل بعضها على بعض هـ المراد.

وأقول : كما يستدل على القول باللزوم بالقياس، كذلك يستدل عليه بحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين المتقدمين، لأنهما نص في الموضوع من غير احتمال.

وأما قول عياض : (وفي قوله ﷺ : صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ حجة للجمهور)، ففيه ما قاله المازري وغيره من أن الحديث محتمل، وفيه أن حديث : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَآلَ فَصُومُوا» هو مفسر لحديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ.. إلخ»، وفي أيضاً أن النبي ﷺ لم يقتصر على قوله : «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ»، بل زاد «فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»، وفي رواية «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا ثَلَاثِينَ»، وأيضاً إنما يكون حجة لو قال : صوموا لمطلق رؤيته.. إلخ، ولم تكن رواية من تلك الروايات المتقدمة، على أن القرطبي نقل في تفسيره عن الكيا الطبري، أن القائلين : لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد يحتاجون بقوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» الحديث. قال : وذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم.

وعليه فالاستدلال به على العموم بالنسبة للبلاد التي لا تختلف فيها الرؤية غير صواب، ومن باب أولى وأحرى البلاد المتباعدة جداً، وقد علمت ماقدمناه في هذا الحديث وغيره مما لا مزيد عليه لله الحمد.

(١) قوله : وإليه أشار البخاري... إلخ الذي في المفهم، وإليه أشار الترمذي.. إلخ.

السادس — قال شيخنا في حاشيته على رسالة ابن البناء في المعنى الأول وقد نقل الشيخ الرهوني في حاشية ميارة عن الزناتي، أن التعلق بعموم حديث «لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيُهُمْ» غلط فاحش هـ.

وقال ابن البناء في المعنى الثالث : وقد جاء الثبوت بهلال الفطر إلى تيط من آزمور وبينهما ثمانية عشر ميلا، فمنع عمر بن يخلد العمل به تعلقا بعموم الحديث لكل بلد رؤيته وهو غلط فاحش هـ.

وإنما كان غلطاً لمخالفته لحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين المتقدمين، وإذا كان التعلق بعموم حديث «لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيُهُمْ» غلطاً فاحشاً، فكذلك يقال في القوم بعموم حكم الرؤية ولو مع البعد جداً لوجوه : منها مخالفته للمعقول والمنقول كما قدمناه. ومنها مخالفته لكلام مالك وأصحابه. ومنها مخالفته لما وقع به تحديد بدء الصوم وانتهائه كتاباً وسنة وإجماعاً، وهو الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع، لأنه إذا كانت هذه الرؤية ممتنعة عند قوم وقت غروبهم وواضحة وقت غروب قوم آخرين في نفس اليوم، فكيف يصح لنا شرعاً أن نلزم بالصوم أو الفطر من كانت عندهم الرؤية ممتنعة، بوجودها عند من كانت عندهم الرؤية واضحة، إن هذا كمن ألزم قوماً بالفطر في رمضان قبل غروبهم بوجود الغروب عند غيرهم، وذلك مما لا يصح شرعاً أبداً. ومنها : أنه إذا صام جميع أهل الأرض برؤية الهلال في قطر، فقد لا يأتي اليوم الثامن والعشرون من تلك الرؤية حتى يظهر الهلال في قطر آخر فيكون شهر رمضان من ثمانية وعشرين يوماً، في حين أن النبي عليه السلام يقول : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وفي حين أنه وقع الإجماع على أن الشهر لا ينقص عن تسعة وعشرين يوماً، ولا يكون أكثر من ثلاثين يوماً. ومنها أن الخلفاء الراشدين ما ماتوا حتى انتشر الإسلام شرقاً وغرباً — شمالاً وجنوباً، ومع ذلك ما ثبت عنهم أنهم كانوا يكتبون إلى الآفاق بتعميم حكم الرؤية، بل ثبت عن عمر ما قدمناه في أوائل هذا الفصل وزيادة على ذلك، فقد روى الدارقطني والبيهقي عن شقيق بن

سلمة، قال : جاءنا كتاب عمر بخانقين ان الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى تمسوا أو يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس عشية هـ.

وقال ابن عبد البر في التمهيد في الحديث الثاني لثور بن زيد : وقد روي من حديث أبي إسحاق عن الحرث، أن هلال الفطر رأي نهراً، فلم يأمر علي بن أبي طالب الناس أن يفطروا من يومهم ذلك، وروى الزهري عن سالم عن ابن عمر، قال : لا تفطروا حتى يرى من موضعه، وعن ابن مسعود وأنس بن مالك مثل ذلك وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن والليث بن سعد والأوزاعي، وبه قال أحمد وإسحاق، كل هؤلاء يقول : إذا رأي الهلال نهراً قبل الزوال أو بعد الزوال فهو لِلَّيْلَةِ المستقبلة هـ المراد. وإذا كان الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين يعتبرون أن رؤية الهلال نهراً لِلَّيْلَةِ المستقبلة ليكون الصوم والفطر مبنيين على اليقين، فكيف نضيق على أنفسنا ونلزم جميع أهل الأرض برؤية الهلال في محل واحد، في حين أن ذلك الإلزام لا يتفق مع النصوص الشرعية ولا القواعد الفلكية كما علمت، بل ربما كان ثبوت تلك الرؤية غير صحيح كما نشاهده الآن في كثير من الدول الإسلامية التي تثبت في غالب الأحوال رؤية الهلال قبل اجتماع القمر بالشمس أو بعده بيسير. وسيأتي إيضاح ذلك في الفصل الخامس والسادس من المبحث الثاني بحول الله.

ورحم الله ابن عبد البر، حيث قال فيما تقدم عنه في أوائل الفصل الأول وفي حديث ابن عباس : أن اليقين لا يزيله الشك ولا يزيله إلا يقين مثله، لأنه ﷺ أمر الناس ألا يدعوا ما هم عليه من يقين شعبان إلا بيقين رؤية أو استكمال العدة، وأن الشك لا يعمل في ذلك شيئاً، ولهذا نهى عن صوم يوم الشك إطرأحاً لأعمال الشك وإعلاماً أن الأحكام لا تجب إلا بقيين لا شك فيه، وهذا أصل عظيم من الفقه أن لا يدع الإنسان ما هو عليه من الحال المتينة إلا بيقين من انتقالها هـ.

وتقدم مثله عن ابن العربي في الأحكام في أول الفصل الأول أيضاً. ومما قاله أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي في المفهم في حديث كريب : ألا ترى أن معاوية أمير المؤمنين رضي الله عنه قد صام بالرؤية، وصام الناس بها بالشام، ثم لم يلتفت ابن عباس إلى ذلك، بل بقي على حكم رؤيته هو. ووجه هذا يعرف من علم الهياة والتعديل، وذلك أنه يتبين فيها أن ارتفاعات الأقاليم مختلفة فتختلف مطالع الأهلة ومغاربها فيطلع الهلال ويغرب على قوم قبل طلوعه وغروبه على آخرين، وعلى هذا فلا يظهر تأثير هذا إلا فيما بعد جداً، لا فيما قرب والله أعلم. وإلى ذلك صار ابن عباس وسالم والقاسم وعكرمة، وبه قال إسحاق، وإليه أشار الترمذي، حيث بَوَّبَ لأهل كل بلد رؤيتهم، وحكى أبو عمر ابن عبد البر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان. إنَّ ماتقدم عنه قبل التنبيهات من هذا الفصل، وتقدم في أوائل هذا الفصل قول محمد بن أحمد القرطبي في تفسيره وفرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً حتى ندخل في العبادة بيقين ونخرج عنها بيقين، فقال في كتابه العزيز ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. وروى الأئمة الاثبات عن النبي ﷺ قال : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ» وفي رواية «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» هـ. المراد.

وحيث روى عنه الأئمة الاثبات ذلك ولم يرووا عنه صوموا لأي رؤية كانت وافطروا لأي رؤية كانت، فإن لم تروه أصلاً فأكملوا العدة ثلاثين، فذلك فيه كفاية على أن رؤية بلد لاتعم جميع أهل الأرض، وإنما تعم القريب ممن هو في حكم بلد الرؤية.

وعلى كل حال، فالقول بعموم حكم الرؤية مطلقاً فيه مشاكل وفيه إلزام مالا يلزم شرعاً وهياة وينتهي في الأخير إلى إلغاء الرؤية المعتمدة كتاباً وسنة وإجماعاً، كما وقع في عهد العبيدين من الروافض، حيث اعتمدوا في تحديد بدء الصوم وانتهائه وغير ذلك من المسائل الشرعية على جدول حساب العلامة

الذي فيه شهر من ثلاثين وشهر من تسعة وعشرين دائماً إلا إذا الحجة فمن ثلاثين يوماً في السنة الكبيسة، وبنوا ذلك على أن أول السنة الهجرية هو يوم الخميس، حيث انه يتقدم على الرؤية بيوم في الغالب وأولوا قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ.. إلخ»، أي صوموا اليوم الذي يرى في عشيته، وقد رد عليهم البيروني في الآثار الباقية وشنع عليهم ذلك الفعل المنافي للكتاب والسنة والإجماع بما لا مزيد عليه. وسنذكر بعض كلامه في آخر الفصل السادس من المبحث الثاني.

على أن عمل هؤلاء الروافض مازال متأثراً به كثير من الدول الشرقية، حيث انهم يثبتون رؤية الهلال قبل اجتماع النيرين أو بعده بيسير، حتى انه إذا رُي الهلال بعد ذلك يقال : هو ابن ليلتين أو ثلاث وهذا من أشراط الساعة. قال السخاوي في المقاصد الحسنة وفي تاريخ البخاري من طريق محمد بن معمر عن عمه عن طلحة بن أبي حدرد، قال : قال النبي ﷺ : «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَرَوْا الْهَلَالَ فَيَقُولُوا ابْنُ لَيْلَتَيْنِ وَهُوَ ابْنُ لَيْلَةٍ» هـ. نطلب الله تعالى أن يُوفِّقَ الجميع إلى الصراط المستقيم.

السابع — إذا كان تعميم حكم الرؤية مع البعد جداً مخالفاً لما هو معتبر في تحديد بدء الصوم وانتهائه كتاباً وسنة وإجماعاً وهو الرؤية الواقعة عشية بعد الاجتماع والخروج من الشعاع التي تختلف باختلاف الآفاق قطعاً ومخالفاً لما أسلفناه من أحاديث الرؤية وغيرها، ومخالفاً للنظر والقياس، فكيف يكون الأمر بالنسبة لمن بنى صومه أو فطره أو حجه على اجتماع القمر بالشمس قبل الغروب أو على وجود الهلال بعد الغروب يبضع دقائق لاتمكن معها الرؤية المطلوبة شرعاً أو على حساب العلامة، وهو شهر من ثلاثين وشهر من تسعة وعشرين دائماً، إلا إذا الحجة فمن ثلاثين يوماً في السنة الكبيسة، إن ذلك كله لمن التحديد بما هو غير مشروع كتاباً وسنة وإجماعاً ولا يعتبر بحال في المسائل الشرعية من صوم وحج وغير ذلك. وسيأتي مزيد إيضاح في إبطال ذلك في الفصل الخامس من المبحث الثاني بحول الله.

الثامن — بما أن القرافي رد في فروقه على القائلين بأن رؤية بلد تعم جميع أهل الأرض رداً شنيعاً، وبما أن ابن الشاط علق عليه تعليقاً حسناً في الجملة، وبما أن الشيخ محمد علي بن حسين انتقد على القرافي في نسبته عموم حكم الرؤية مطلقاً للمالكية، فلا بأس بذكر كلامهم هنا، فأقول : قال القرافي في الفرق الأول صفحة 12 من الجزء الأول : هلال رمضان عممه المالكية والحنفية في جميع أهل الأرض ولم يجعلوا لكل قوم رؤيتهم، كما قاله الشافعية. وهنا سؤالان مشكلان عن المالكية، أحدهما : التفرقة بين المؤذن يقبل فيه الواحد وبين المخبر عن هلال رمضان لا يقبل فيه الواحد، وقد تقدم تقريره. وثانيهما حصول الإجماع في أوقات الصلوات على أنها مختصة بأقطارها، بخلاف الأهلة مع أن الجميع يختلف باختلاف الأقطار عند العلماء بهذا الشأن، فقد يطلع الهلال في بلد دون غيره بسبب البعد عن المشرق والقرب منه، فإن البعد الأقرب إلى المشرق هو بصدد أن لا يرى فيه الهلال ويرى في البلد الغربي بسبب مزيد السير الموجب لتخلص الهلال من شعاع الشمس، فقد لا يتخلص في البلد الشرقي، فإذا كثر سيره ووصل إلى الآفاق الغربية تخلص فيه فيرى الهلال في المغرب دون المشرق، وهذا مبسوط في كتب هذا العلم، ولهذا ما من زوال لقوم إلا وهو غروب لقوم وطلوع الشمس عند قوم ونصف الليل عند قوم، وكل درجة تكون الشمس فيها فهي متضمنة لجميع أوقات الليل والنهار لأقطار مختلفة. فإذا قاست الشافعية الهلال على أوقات الصلوات اتجه القياس وعسر الفرق وهو مشكل.

والحق أنه يعتبر لكل قوم رؤيتهم وهلالهم، كما يعتبر لكل قوم فجرهم وزوالهم. ثم قال في الفرق الثاني والمائة صفحة 181 من الجزء الثاني : الإشكال الثاني أن المالكية جعلوا رؤية الهلال في بلد من البلاد سبباً لوجوب الصوم على جميع أقطار الأرض ووافقهم الحنابلة على ذلك وقالت الشافعية لكل قوم رؤيتهم، واتفق الجميع على أن لكل قوم فجرهم وزوالهم وعصرهم ومغربهم وعشاءهم، إلى أن قال : إذا تقرر الاتفاق على أن أوقات الصلوات تختلف

باختلاف الآفاق، وأن لكل قوم فجرهم وزوالهم وغير ذلك من الأوقات، فيلزم ذلك في الأهلة بسبب أن البلاد المشرقية إذا كان الهلال فيها في الشعاع وبقيت الشمس تتحرك مع القمر إلى الجهة الغربية فما تصل الشمس إلى أفق المغرب إلا وقد خرج الهلال من الشعاع فيراه أهل المغرب ولا يراه أهل المشرق، هذا أحد أسباب اختلاف رؤية الهلال وله أسباب أخر مذكورة في علم الحياة لا يليق ذكرها هاهنا، إنما ذكرت ما يقرب فهمه.

وإذا كان الهلال يختلف باختلاف الآفاق وجب أن يكون لكل قوم رؤيتهم في الأهلة، كما أن لكل قوم فجرهم وغير ذلك من أوقات الصلوات. وهذا حق ظاهر وصواب متعين، أما وجوب الصوم على جميع الأقاليم برؤية الهلال بقطر منها فبعيد عن القواعد والأدلة لم تقتض ذلك، فاعلمه هـ.

وقال ابن الشاطب صفحة 12 من الجزء الأول : (قوله والحق أنه يعتبر لكل قوم رؤيتهم... إلخ)، قلت : جميع ما ذكره في هذا الفصل مبني على مقتضى علم آخر، فإن صح في ذلك العلم ما ذكره من استواء الأمر في الأهلة والأوقات، فما بني عليه من استواء الحكم صحيح، وإلا فلا هـ.

وقال الشيخ محمد علي في تهذيب الفروق صفحة 18 من الجزء الأول، قلت : لكن يؤخذ دفع هذا الإشكال (يعني الإشكال الثاني) من قول العلامة ابن رشد الحفيد في بداية المجتهد، ثم ان بعد ذكر نص ابن رشد المتقدم في أول هذا الفصل، قال : وذلك أنه يفيد أن المالكية لم يعمموا رؤية الهلال في قطر جميع أهل الأرض، كما زعم المعترض (أي القرافي)، بل أجمعوا على أن رؤيته في قطر كالحجاز لا توجب حكماً على من لم يره بقطر ناءٍ عن الحجاز كالأندلس لاختلاف المطلعين اختلافاً كثيراً، بحيث يكون الغروب في الحجاز زوالاً في الأندلس أو نحو ذلك وإنما روى ابن القاسم والمصريون عن مالك وجوب الحكم برؤيته في الحجاز على من لم يره بقطر غير ناءٍ كالمدينة ومصر، بحيث لا يخالف مطلعاه مطلع الحجاز كثيراً، بل بنحو الدرجة والدرجتين، وعدم اعتبار هذا الاختلاف اليسير في وجوب الصوم واعتباره في وجوب الصلاة،

نظراً لكون اعتباره في وجوب الصلاة يؤدي للصلاة قبل الوقت بخلافه في وجوب الصوم فتأمل بإنصاف هـ المراد. وهذا الكلام في غاية ما يكون من الصواب ومن الموافقة لما قدمناه. أما قول ابن الشاط المتقدم : (فإن صح في ذلك العلم ما ذكره من استواء الأمر في الأهلة والأوقات فما بنى عليه من استواء الحكم صحيح وإلا فلا)، فأقول : استواء الأمر في الأهلة والأوقات من أن الكل يختلف باختلاف الآفاق ليس أمراً مشكوكاً فيه حتى يقال بأداة الشك (فإن صح في ذلك العلم.. إلخ)، بل هو أمر مقطوع به ومشاهد محسوس ولا يخالف فيه إلا من يعتقد أن الأرض مسطحة وأن الشمس متى طلعت، طلعت على الجميع ومتى توسطت، توسطت على الجميع ومتى غربت، غربت على الجميع، وأن الهلال متى ظهر بعد الغروب ظهر على الجميع إلا لعارض، وقد تقدم قول صاحب تهذيب الفروق (قال أحمد : الزوال في الدنيا واحد)، وتقدم قول الرافعي أيضاً : (إذا رُئي الهلال في بلدة ولم ير في أخرى نظر. إن تقاربت البلدتان فحكمهما حكم البلدة الواحدة وإن تباعدتا فوجهان : أظهرهما وبه قال أبو حنيفة وهو اختيار الشيخ أبي حامد، أنه لا يجب الصوم على أهل البلدة الأخرى، لما روى عن كريب. والثاني : يجب وهو اختيار القاضي أبي الطيب، ويروى عن أحمد لأن الأرض مسطحة، فإذا رُئي في بعض البلاد عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض لا أن الهلال ليس بمحل الرؤية. على أن فكرة كون الأرض مسطحة وليست بكرة هي فكرة شائعة بين بعض طبقة أهل العلم، محتجين بقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، وقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، إلى غير ذلك من الآيات الآتية، وقد بنوا على ذلك ما بنوا كمسألتنا هذه، وهي تعميم حكم الرؤية لاتحادها على نظرهم باتحاد وقت الطلوع والغروب والزوال اللازم على قولهم.

قال القرطبي في تفسيره في سورة الرعد، عند قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ.. إلخ﴾.

«مسألة» : في هذه الآية رد على من زعم أن الأرض كالكرة، إلى أن قال : والذي عليه المسلمون وأهل الكتاب، القول بوقوف الأرض وسكونها ومدّها، وأن حركتها إنما تكون في العادة بزلزلة تصيبها. وقال في سورة الحجر، عند قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾، قال ابن عباس : بسطناها على وجه الماء، كما قال : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، أي بسطها، وقال : ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾، وهو يرد على من زعم أنها كالكرة. وقد تقدم هـ. وقوله : وقد تقدم : يعني في سورة الرعد، وقد علمته.

والقرطبي هذا، هو تلميذ القرطبي صاحب المفهم، وقد توفي سنة 671 هـ. وقال الخازن في تفسيره في سورة الرعد، قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾ لما ذكر الدلائل الدالة على وحدانيته وكمال قدرته، وهي رفع السموات بغير عمد، وذكر أحوال الشمس والقمر، أردفها بذكر الدلائل الأرضية، فقال : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾، أي بسطها على وجه الماء، وقيل : كانت الأرض مجتمعة فمدّها من تحت البيت الحرام، وهذا القول إنما يصح إذا قيل ان الأرض مسطحة كالأكف، وعند أصحاب الهيئة الأرض كرة، ويمكن أن يقال : إن الكرة إذا كانت كبيرة عظيمة فكل قطعة منها تشاهد ممدودة كالسطح الكبير العظيم، فحصل الجمع ومع ذلك فالله تعالى قد أخبر أنه مدّ الأرض وأنه دحّاها وبسطها، وكل ذلك يدل على التسطّيح، والله تعالى أصدق قيلا وأبين دليلا من أصحاب الهيئة. وقال في سورة الحجر، عند قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ يعني بسطناها على وجه الماء، كما يقال : إنها دحيت من تحت الكعبة، ثم بسطت، هذا قول أهل التفسير. وزعم أرباب أهل الهيئة أنها كرة عظيمة بعضها في الماء وبعضها خارج عن الماء، وهو الجزء المعمور منها، واعتذروا عن قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾، بأن الكرة إذا كانت عظيمة كان كل جزء منها كالسطح العظيم، فثبت بهذا الأمر أن الأرض ممدودة مبسوطة، وأنها كرة، وردّ هذا أصحاب التفسير بأن الله أخبر في كتابه

بأنها ممدودة وأنها مبسوبة ولو كانت كرة لأخبر بذلك، والله أعلم بمراده، وكيف مد الأرض هـ. والخازن هذا هو علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن المتوفي سنة 741 هجرية.

وقال أبو عبد الله محمد بن سعيد بن عمر بن سعيد الصنهاجي الزموري دارا، المتوفي في أواخر المائة الثامنة في كتابه : كنز الأسرار ولواقح الأفكار، مانصه : (الركن الثاني في العالم السفلي) وفيه فصول :

الفصل الأول : في الأرضين وما يتعلق بها، وفي ذلك أنظار : النظر الأول في الأرض : هل هي كرة أو بسيطة ؟ اعلم أنهم اختلفوا في الأرض هل هي بسيطة أو كرة على قولين : أحدهما أنها بسيطة وبه قال ابن عباس وجمع كبير من أهل العلم. وثانيهما : أنها كرة وبه قال أهل التعديل والفلاسفة وجماعة من أهل السنة، كابن الخطيب وغيره، احتج أهل القول الأول بقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾، وبقوله تعالى : ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾، وبقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ أي بسطها. قاله ابن عباس وغيره، وعن ابن عمر وابن عباس ﴿خَلَقَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ وَوَضَعَهَا عَلَى الْمَاءِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الدُّنْيَا بِالْفَنِيِّ عَامٍ، ثُمَّ دُحِيتِ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِ الْبَيْتِ﴾، قال الفخر وقال الجمهور من المفسرين في قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ إن الأرض لما مدت بالقدرة الإلهية على وجه الماء كانت تميد فألقى الله تعالى فيها الجبال فأرساها بها، وللфخر على ابن عباس اعتراض انظره. واحتج أصحاب القول الثاني بوجوه عقلية، قررها الفخر في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... الْآيَةِ﴾، وللإمام فخر الدين إشكال في قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ من حيث انه ثبت عنده بالعقل كون الأرض كرة، قال : فكيف تمكن المكابرة. قال : وإن قالوا قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾ ينفي كونها كرة، قلنا لانسلم لأن الأرض جسم عظيم والكرة إذا

كانت في غاية الكبر كانت كل قطعة منها تشاهد كالسطح، والتفاوت بينها لا يحصل إلا في علم الله تعالى، فانظر تمام كلامه في تفسيره رغبه نظر، لأن ابن عباس وغيره من السلف أعلم باللسان من غيرهم هـ المراد. فهذا أنت ترى القرطبي والخازن ومحمد بن سعيد الزموري قد صرحوا بأن الآيات القرآنية فيها رد على من يقول بكروية الأرض، وأن تفسير ابن عباس وغيره لتلك الآيات مما يرد على من قال بذلك، بل زاد الخازن، بأن القول بتسطيح الأرض كالأكف هو قول أهل التفسير، وأن كروية الأرض هو زعم من أرباب أهل الهيئة. ومما لاشك فيه أن هذا الكلام كله مردود من وجوه :

منها ما نقله ابن البناء في المعني الثاني من رسالته، ونصه ففي مسند الإمام أبي إسحاق الهمداني عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل : لرسول الله ﷺ : هذه المغارب أين تغرب، وهذه المطالع من أين تطلع ؟، فقال : «هي على رسلها لاتبرح ولا تزول، تغرب عند قوم وتطلع على قوم... إلخ». وفي هذا الحديث كفاية في الدلالة على كروية الأرض، وفي الرد على من زعم أنها مسطحة كالأكف.

ومنها ما ذكره الشيخ بخيت في كتابه توفيق الرحمان صفحة 122 ونصه : أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره، وأبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس، قال : (الشمس بمنزلة الساقية، تجري في النهار في السماء في فلکها، فإذا غربت جرت في الليل في فلکها تحت الأرض حتى تطلع من مشرقها وكذلك القمر) هـ المراد.

فكلام ابن عباس هذا مما يبطل ما نسب إليه من تسطيح الأرض. ومنها حديث كريب المتقدم الدال على أن البلاد إذا تباعدت فلكل أهل بلد رؤيتهم فهو مما يبطل ما نسب إليه من أن الأرض ليست بكرة.

ومنها ما قاله السيوطي في الدر المنثور صفحة 313 من الجزء السادس عند قوله تعالى في سورة النازعات : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، قال : وأخرج

ابن أبي حاتم عن ابن عباس في دحاها، قال : أي أخرج منها الماء والمرعى وشقق فيها الأنهار وجعل فيها الجبال والرمال والسيل والآكام وما بينهما في يومين وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس : «والأرض بعد ذلك دحاها»، قال : مع ذلك ه المراد.

تفسير ابن عباس هذا مما يدل على أن قوله تعالى : ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ هو تفسير لقوله : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ وأنه ليس المراد بالدحي : البسط كالمرآة كما زعم المخالف في كروية الأرض.

وأيضاً، فقد قال ابن عباس في تفسيره في سورة البقرة : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾ بساطاً ومناماً. وقال في سورة نوح : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطاً﴾ فراشاً ومناماً ﴿لَتَسْكُنُوا مِنْهَا﴾ لتأخذوا فيها ﴿سُبُلًا فِجَاجاً﴾ طرقاً واسعة. وقال في سورة الذاريات : ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ على الماء ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ الفارشون. وقال في سورة الرعد : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾ بسط الأرض على الماء. وقال في سورة الرحمن : ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا﴾ بسطها على الماء ﴿لِلْأَنَامِ﴾ للخلق كله الأحياء والأموات منهم. وقال في سورة النمل : ﴿أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً﴾ مسكناً. وقال في سورة الغاشية : ﴿وَالِإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ بسطت على الماء. وقال في سورة الشمس : ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا﴾ والذي بسطها على الماء ه المراد من كلام ابن عباس.

وعليه، فالفراش والبساط والمهاد والقرار والمد والدحي والوضع والبسط والطحي، كلها ألفاظ متقاربة في المعنى، وأن المقصود منها بيان أن هذه الأرض التي وضعها الله لنا هي عظيمة جداً وممتدة شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، وهذا لا يدل على أنها كرة ولا على أنها مسطحة كالمرآة.

وأيضاً، فقد قال ابن جرير الطبري في تفسيره في سورة الغاشية، عند قوله

تعالى : ﴿وَالِىَ الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾، يقول : وإلى الأرض كيف بسطت، يقال : جبل مسطح إذا كان في أعلاه استواء. وعن قتادة أي بسطت هـ المراد. وإذا كان الجبل يسمى مسطحاً، بسبب استواء في أعلاه، فكيف لاتسمى بذلك هذه الأرض التي لايقف البصر عند منتهى استوائها، والتي تساوي الدرجة الواحدة من دائرتها 111 كيلومتر و 307 أمطار.

وعليه، فوصفها بذلك لاينافي كرويتها بحال، وزيادة على ذلك، فقد قال السيوطي في الدر المنثور صفحة 34 من الجزء الأول قوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ أخرج ابن جريري وابن أبي حاتم عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾ قال : هي فراش يمشي عليها وهي المهاد والقرار ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾، قال : بنى السماء على الأرض كهيئة القبة، وهي سقف على الأرض. وأخرج ابن أبي حاتم عن القاسم بن أبي برة، قال : ليست السماء مربعة ولكنها مقبوة، يراها الناس خضراء هـ المراد.

وقال القرطبي نفسه عند قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ : أي بسطها. وقيل : دحاها : سواها. وقيل : دحاها : حرثها وشقها، قاله ابن زيد. وقيل : دحاها : مهدها للأقوات، والمعنى متقارب هـ المراد.

وقال الزمخشري في كشافه صفحة 180 من الجزء الأول، عند قوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾. وقرأ يزيد الشامي : بساطاً، وقرأ طلحة : مهاداً، ومعنى جعلها فراشاً وبساطاً ومهاداً للناس، أنهم يقعدون عليها وينامون ويتقبلون كما يتلقب أحدهم على فراشه وبساطه ومهاده (فإن قلت) : هل فيه دليل على أن الأرض مسطحة وليست بكروية (قلت) : ليس فيه إلا أن الناس يفتشونها كما يفعلون بالمفارش، وسواء كانت على شكل السطح أو شكل الكرة، فالافتراض غير مستنكر ولا مدفوع لعظم حجمها واتساع جرمها وتباعد أطرافها، وإذا كان متسهلاً في الجبل، وهو وتد من أوتاد الأرض، فهو

في الأرض ذات الطول والعرض أسهل هـ المراد. وقال أبو حيان في تفسيره صفحة 97 من الجزء الأول : والفراش والمهاد والبساط والقرار والوطاء نظائر، وقد استدل بعض المنجمين بقوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ على أنَّ الأرض مبسوطة لا كروية ولا حجة له في ذلك، لأن الآية لاتدل على أنَّ الأرض مسطحة ولا كروية، إنما دلت على أن الناس يفترضونها كما يتقبلون بالمفارش، سواء كانت على شكل السطح أو على شكل الكرة، وأمكن الافتراض فيها لتباعد أقطارها واتساع جرمها هـ المراد.

وقال البيضاوي في تفسيره عند هذه الآية : ومعنى جعلها فراشاً : أن جعل بعض جوانبها بارزاً عن الماء، مع ما في طبعه من الإحاطة بها، وصيرها متوسطة بين الصلابة واللطافة حتى صارت مهيأة لأن يقعدوا ويناموا عليها كالفرش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة، لأن كرية شكلها مع عظم حجمها واتساع جرمها لاتأبى الافتراض عليها هـ.

وقال الشيخ زاده في حاشيته عليه : (قوله مع ما في طبعه من الإحاطة بها)، فإن الأرض بحسب طبعها تقتضي السفلى وأن تكون في وسط الكل غائصة في الماء، وأن طبيعة الماء تقتضي أن تحيط بالأرض إلا أن الحكمة الإلهية لما اقتضت أن يخلق أنواع الحيوانات التي لا يمكن أن تعيش إلا باستنشاق الهواء وأكل ما ينبت في الأرض والاستقرار على ظهرها، أخرج الأرض عن مقتضى طبيعتها وأخرج بعض جوانبها من الماء وبسطه مسكناً للحيوانات ومحل لحصول أرزاقها من أنواع النبات والثمرات رحمة للعباد هـ.

وقال أبو السعود في تفسيره في سورة البقرة، عند قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، ومعنى جعلها فراشاً : جعل بعضها بارزاً من الماء، مع اقتضاء طبعها الرسوب، وجعلها متوسطة بين الصلابة واللين صالحة للقعود عليها والنوم فيها كاللبساط المفروش وليس من ضرورة ذلك كونها سطحاً حقيقياً، فإن كرية شكلها مع عظم جرمها مصححة لافتراضها وقرىء بساطاً ومهاداً هـ.

وقال الفخر الرازي في تفسيره صفحة 217 من الجزء الأول، عند قوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، (المسألة الرابعة) : اعلم أنه سبحانه وتعالى ذكر هاهنا أنه جعل الأرض فراشاً، ونظيره قوله : ﴿أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾، وقوله : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾، ثم ذكر شروطاً أربعة في كونها فراشاً، وفي الأخير قال : ومن الناس من زعم أن الشرط في كون الأرض فراشاً، أن لا تكون كرة، واستدل بهذه الآية على أن الأرض ليست كرة، وهذا بعيد جداً، لأن الكرة إذا عظمت جداً كانت القطعة منها كالسطح في إمكان الاستقرار عليه والذي يزيده تقريراً، أن الجبال أوتاد، ثم يمكن الاستقرار عليها، فهذا أولى. وقال في الجزء الخامس صفحة 176 في سورة الرعد، قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾ : اعلم أنه تعالى لما قرر الدلائل السماوية أردفها بتقرير الدلائل الأرضية، فقال : وهو الذي مَدَّ الْأَرْضَ، واعلم أن الاستدلال بخلق الأرض وأحوالها من وجوه إلى أن قال (الثالث) قال : قوم كانت الأرض مدوّرة فمدها ودحاها من مكة من تحت البيت فذهبت كذا وكذا. وقال آخرون : كانت مجتمعة عند البيت المقدس، فقال لها : اذهبي كذا وكذا، اعلم أن هذا القول إنما يتم إذا قلنا : الأرض مسطحة لا كرة وأصحاب هذا القول احتجوا عليه بقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، وهذا القول مشكل من وجهين :

الأول : أنه ثبت بالدلائل أن الأرض كرة، فكيف يمكن المكابرة فيه، فإن قالوا : وقوله مد الأرض ينافي كونها كرة، فكيف يمكن مدها ؟ قلنا : لانسلم، فإن الأرض جسم عظيم والكرة إذا كانت في غاية الكبر، كان كل قطعة منها تشاهد كالسطح، ألا ترى أنه قال : «والجبال أوتاداً» فجعلها أوتاداً مع أن العالم من الناس يستقرون عليها، فكذلك هاهنا.

والثاني : أن هذه الآية إنما ذكرت ليستدل بها على وجود الصانع، والشرط

فيه أن يكون ذلك أمراً مشاهداً معلوماً حتى يصح الاستدلال به على وجود الصانع، وكونها مجتمعة تحت البيت أمر غير مشاهد ولا محسوس، فلا يمكن الاستدلال به على وجود الصانع، فثبت أن التأويل الحق هو ما ذكرناه.

وقال في الجزء الثاني صفحة 64 في سورة البقرة، عند قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ... إلخ﴾، ومما يتعلق بأحوال الأرض أنها كرة، وقد عرفت أن امتداد الأرض فيما بين المشرق والمغرب يسمى طولاً، وامتدادها بين الشمال والجنوب يسمى عرضاً، فنقول : طول الأرض، إما أن يكون مستقيماً أو مقعراً أو محدباً، والأول باطل، وإلا لصار جميع وجه الأرض مضيئاً دفعة واحدة عند طلوع الشمس، ولصار جميعه مظلماً دفعة واحدة عند غيبتها، لكن الأمر ليس كذلك، لأننا لما اعتبرنا من القمر خسوفاً واحداً بعينه، واعتبرنا معه حالاً مضبوطاً من أحواله الأربعة التي هي أول الكسوف وتمامه وأول انجلائه وتمامه، لم يوجد ذلك في البلاد المختلفة الطول في وقت واحد، ووجد الماضي من الليل في البلد الشرقي منها أكثر مما في البلد الغربي. والثاني أيضاً باطل، وإلا لوجد الماضي من الليل في البلد الغربي أكثر منه في البلد الشرقي، لأن الأول يحصل في غرب المقعر أولاً، ثم في شرقه ثانياً، ولما بطل القسمان ثبت أن طول الأرض محدب، ثم هذا المحدب إما أن يكون كرية أو عدسياً. والثاني باطل، لأننا نجد التفاوت بين أزمنة الخسوف الواحد بحسب التفاوت في أجزاء الدائرة، حتي ان الخسوف الذي يتفق في أقصى عمارة المشرق في أول الليل يوجد في أقصى عمارة المغرب في أول النهار، فثبت أنها كرة في الطول. فإما عرض الأرض، فإما أن يكون مسطحاً أو مقعراً أو محدباً. والأول باطل وإلا لكان السالك من الجنوب على سمت القطب لايزداد ارتفاع القطب عليه.

والثاني أيضاً باطل، وإلا لصارت أبدية الظهور خفية عنه على دوام توغله

في ذلك المقعر ولا تنقص ارتفاع القطب والتوالي كاذبة على ما قدمنا في بيان المراتب السبعة الحاصلة بحسب اختلاف عروض البلدان وهذه الحجة على حسن تقريرها إقناعية (الحجة الثانية)، ظل الأرض مستدير، فوجب كون الأرض مستديرة (بيان ذلك) : أن انخساف القمر نفس ظل الأرض، لأنه لا معنى لانخسافه إلا زوال النور عن جوهره عند توسط الأرض بينه وبين الشمس، ثم نقول : وانخساف القمر مستدير، لأننا نحس بالمقدار المنخسف منه مستديراً، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون الأرض مستديرة، لأن امتداد الظل يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المستضيئة بإشراق الشمس عليها وبين القطعة المظلمة منها، فإذا كان الظل مستديراً وجب أن يكون ذلك الفصل المشترك الذي شكل كل الظل مثل شكله مستديراً، فثبت أن الأرض مستديرة، ثم إن هذا الكلام غير مختص بجانب واحد من جوانب الأرض، لأن المناظر الموجبة للكسوف تتفق في جميع أجزاء فلك البروج، مع أن شكل الخسوف أبداً على الاستدارة، فإذا الأرض مستدير الشكل من كل الجوانب (الحجة الثالثة) : ان الأرض طالبة للبعد من الفلك، ومتى كان حال جميع أجزائها كذلك وجب أن تكون الأرض مستديرة. واحتج من قدح في كرية الأرض بأمرين : (أحدهما) : أن الأرض لو كانت كرة لكان مركزها منطقاً على مركز العالم، ولو كان كذلك لكان الماء محيطاً بها من كل الجوانب، لأن طبيعة الماء تقتضي طلب المركز... فيلزم كون الماء محيطاً بكل الأرض (الثاني) : مانشاهد في الأرض من التلال والجبال العظيمة والأغوار المقعرة جداً، أجابوا عن الأول : بأن العناية الإلهية اقتضت إخراج جانب من الأرض عن الماء بمنزلة جزيرة في البحر لتكون مستقراً للحيوانات، وأيضاً لا يبعد سيلان الماء من بعض جوانب الأرض إلى المواضع الغائرة منها، وحيث يخرج بعض جوانب الأرض من الماء.

وعن الثاني : أن هذه التضاريس لا تخرج الأرض عن كونها كرة. قالوا : لو اتخذنا كرة من خشب قطرها ذراع — مثلاً — ثم أثبتنا فيها أشياء بمنزلة جاورسات

أو شعيرات وَقَوَّرْنَا فيها كأمثالها، فإنها لا تخرجها عن الكرية ونسبة الجبال والغيران إلى الأرض دون نسبة تلك الثابتات إلى الكرة الصغيرة هـ كلام الفخر. (وقوله على ما قدمنا في بيان المراتب السبعة) هي الأقسام السبعة التي ذكرها في صفحة 63، وهي خط الاستواء والمواضع التي عرضها أقل من الميل الكلي والمواضع التي عرضها مثل الميل الكلي والمواضع التي عرضها أكثر من الميل الكلي وأقل من تمامه، والمواضع التي عرضها مثل تمام الميل الكلي، والمواضع التي عرضها أكثر من تمام الميل الكلي وأقل من تسعين درجة، والموضع الذي عرضه تسعون درجة.

وقد بين اختلاف أحوال هذه الأقسام السبعة بسبب حركة الفلك بياناً يوضح أن كل من قال بأن الأرض ليست كرة، فإنما ذلك لقلة معرفته بعلم الهيئة، أو لعدم جولانه في الأرض. إذ لو كان عالماً بالهيئة أو جال في الأرض شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً لشاهد ذلك بالعيان، كما يشاهده المسافرون على اختلاف طبقاتهم، وخصوصاً في هذا الزمان الذي وجدت فيه آلات النقل السريعة جداً والهاتف والمحطات الإذاعية، وغير ذلك من الوسائل المقربة بين الأقطار المتباعدة، وعلى كل حال، إذا كان كلام المفسرين المحققين في كرية الأرض ماسمعت، فكيف لو أتينا بكلام الفلكيين الاختصاصيين في هذا الموضوع، والذين أدركوا كريتها منذ أن تأسست القواعد الأولية لعلم الفلك تقريباً، والذين وضعوا الآلات الدالة على ذلك، كالكرة ذات الكرسي والكرة ذات الحلقي، والاسطرلاب المسطح والربع المجيب والمقنطر والمزاويل، وغير ذلك من الآلات القطعية، وأثبتوا في أزياجهم العروض والأطوال لسائر المعمور من الأرض، وبينوا كيفية حركة الفلك في كل نقطة منها وما يعرض لها من الأحوال من شروق وغروب وزوال ومن طلوع كل كوكب وغروبه وتوسطه من كون الهلال يرى بعد الغروب أو لا يرى في كل نقطة من الأرض، إلى غير ذلك من الفوائد التي عم نفعها البلاد والعباد، ولا سبيل للمكابرة فيها والعناد. وعليه، فينبغي أن تزول فكرة كون الأرض مسطحة كالمرآة من أذهان

الناس، وخصوصاً الطبقة العلمية، وأن لا يتردد في ذلك أحد، كما أنه لا ينبغي أن ينسب ذلك لابن عباس ولا غيره من الصحابة، ولا أن يقال كون الأرض مسطحة كالأكف هو قول أهل التفسير، وكون الأرض كروية هو قول أهل الهيئة، لأنه لا فرق بين أهل التفسير وأهل الهيئة في هذه المسألة، فكل واحد منا إذا تأمل أدنى تأمل أدرك كروية الأرض.

وقد قال الخضري في محاضراته لما كان يتكلم على علوم الصناعات في عهد المأمون العباسي مانصه. وقال ابن خلكان ومما اختص به أبناء موسى بن شاكر في ملة الإسلام وأخرجوه من القوة إلى الفعل، وإن كان أرباب الأرصاد المتقدمون على الإسلام قد فعلوه ولكنه لم ينقل أن أحداً من أهل هذه الملة تصدى له وفعله الأهم وهو أن المأمون كان مغري بعلوم الأوائل وتحقيقها، ورأى فيها أن دور كرة الأرض 24000 ميل، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فيكون المجموع 8000 فرسخ، بحيث لو وضع طرف جبل على أي نقطة كانت من الأرض وأدرنا الجبل على كرة الأرض حتى أنهينا بالطرف الآخر إلى ذلك الموضع من الأرض والتقى طرفا الجبل، فإذا مسحنا ذلك الجبل كان طوله 24000 ميل، فأراد المأمون أن يقف على حقيقة ذلك، فسأل بني موسى المذكورين عنه. فقالوا : نعم هذا قطعي. فقال : أريد أن تعملوا الطريق الذي ذكره المتقدمون حتى نبصر هل يتحرر ذلك أولاً. فسألوا عن الأراضي المتساوية في أي البلاد هي ؟ فقليل لهم : صحراء سنجار في غاية الاستواء، وكذلك وطئوا الكوفة فأخذوا معهم جماعة ممن يثق المأمون إلى أقوالهم ويركن إلى معرفتهم بهذه الصناعة وخرجوا إلى سنجار وجاءوا إلى الصحراء المذكورة فوقفوا في موضع منها، فأخذوا ارتفاع القطب الشمالي ببعض الآلات وضربوا في ذلك الموضع وتداً وربطوا فيه حبلاً طويلاً، ثم مشوا إلى الجهة الشمالية على استواء الأرض من غير انحراف إلى اليمين واليسار، حسب الإمكان فلما فرغ الجبل نصبوا في الأرض وتداً آخر وربطوا فيه حبلاً طويلاً، ومشوا إلى جهة الشمال أيضاً كفعلهم الأول ولم يزل ذلك دأبهم حتى انتهوا إلى موضع أخذوا فيه ارتفاع القطب المذكور فوجدوه قد زاد على الارتفاع الأول درجة،

فمسحوا ذلك القدر الذي قدروه من الأرض بالحبال فبلغ $66 \frac{2}{3}$ ميلا، فعلموا أن كل درجة من درج الفلك يقابلها من سطح الأرض $66 \frac{2}{3}$ ميلا، ثم عادوا إلى الموضع الذي ضربوا فيه الوتد الأول، وشدوا فيه حبالا وتوجهوا إلى جهة الجنوب ومشوا على الاستقامة وعملوا كما عملوا في جهة الشمال من نصب الأوتاد وشد الحبال حتى فرغت الحبال التي استعملوها في جهة الشمال، ثم أخذوا الارتفاع فوجدوا القطب الشمالي قد نقص عن ارتفاعه الأول درجة، فصح حسابهم وحققوا ما قصدوا من ذلك، وهذا إذا وقف عليه من له يد في علم الهيئة، ظهر له حقيقة ذلك. ومن المعلوم أن عدد درج الفلك 360، فضربوا عدد درج الفلك في $66 \frac{2}{3}$ ميلا التي هي حصة كل درجة فكانت الجملة 24000، وهي 8000 فرسخ (الميل $2 \frac{2}{3}$ 1666م، والفرسخ 5000م)، وهذا محقق لا شك فيه.

فلما عاد بنو موسى إلى المأمون وأخبروه بما صنعوا وكان موافقاً لما رآه في الكتب القديمة من استخراج الأوائل، طلب تحقيق ذلك في موضع آخر، فسيرهم إلى أرض الكوفة، وفعلوا كما فعلوا في سنجار، فتوافق الحسابان، فعلم المأمون صحة ما حرره القدماء في ذلك هـ كلام الحضري.

وكما لا ينبغي التردد في كرية الأرض، كذلك لا ينبغي التردد في اعتبار اختلاف المطالع المترتب على كرية الأرض، سواء بالنسبة للطلوع والغروب والزوال وغير ذلك من الأوقات أو بالنسبة لرؤية الهلال بعد الغروب، لأن الكل يختلف بسبب كرية الأرض، وأيضاً فإن الرؤية بعد الغروب مع كونها تختلف باختلاف الآفاق، فإنها هي الواجبة بالكتاب والسنة والإجماع كما علمت.

ولهذا، ترى ابن تيمية مع كونه حنبلياً جزم باعتبار اختلاف المطالع في رؤية الهلال في كتابه الاختيارات، حيث قال (كتاب الصوم) تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا، فإن اتفقت لزمه الصوم وإلا فلا، وهو الأصح للشافعية، وقول في مذهب أحمد هـ المراد.

وتقدم قول ابن عبد الحكم (الرابعة) لا يجوز ولا يلزم وذلك فيما بعد جداً،

حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون هـ. وتقدم قول ابن العربي في الأحكام واختلف في تأويل قول ابن عباس هذا، فقيل : رده لأنه خبر واحد. وقيل : رده لأن الأقطار مختلفة في المطالع وهو الصحيح إلخ. وتقدم قول القراني في فروقه، وإذا كان الهلال يختلف باختلاف الآفاق وجب أن يكون لكل قوم رؤيتهم في الأهلة، كما أن لكل قوم فجرهم، وغير ذلك من أوقات الصلوات، وهذا حق ظاهر وصواب متعين أما وجوب الصوم على جميع الأقاليم برؤية الهلال بقطر منها فبعيد عن القواعد والأدلة لم تقتض ذلك فاعلمه هـ.

وتقدم قول القرطبي في المفهم، قال الشيخ هكذا وقع نقل المشايخ لهذه المسألة ولم يفرقوا بين البعيد والقريب من الأقاليم، والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، فيحمل إطلاق المشايخ على البلاد المتقاربة هـ. وقال الشيرازي في المذهب : وإن رأوا الهلال في بلد ولم يروه في آخر، فإن كانا بلدين متقاربين وجب على أهل البلدين الصوم، وإن كانا متباعدين وجب على من رأى ولم يجب على من لم ير، لما روى كريب.. إلخ. وقال أبو حامد الغزالي في الوجيز : فإذا ربي الهلال في موضع لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصر إذا لم ير فيه وقيل : يعم حكمه سائر البلاد هـ. وقال النووي في شرح المذهب صفحة 273 من الجزء السادس (المسألة الثالثة) : إذا رأوا الهلال في بلد ولم يروه في غيره، فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، وإن تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين أصحهما : لا يجب الصوم على أهل البلد الأخرى، وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون وصححه العبدري والرافعي والأكثرُونَ. والثاني : يجب وبه قال الصيمري وصححه القاضي أبو الطيب والدارمي وأبو علي السنجي وغيرهم. وأجاب هؤلاء عن حديث كريب عن ابن عباس : أنه لم يثبت عنده رؤية الهلال في بلد آخر، بشهادة عدلين والصحيح الأول، وفيما يعتبر البعد به والقرب ثلاثة أوجه (أصحها) وبه قطع جمهور العراقيين والصيدلاني وغيرهم، أن التباعد

يختلف باختلاف المطالع كالحجاز والعراق وخراسان والتقارب أن لا يختلف كبغداد والكوفة والري وقزوین، لأن مطلع هؤلاء مطلع هؤلاء، فإذا رآه هؤلاء فعدم رؤيته للآخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض بخلاف مختلف المطالع. (والثاني) : الاعتبار باتحاد الإقليم واختلافه، فإن اتحد فمتقاربان وإلا فمتباعدان، وبه قال الصيمري وآخرون. (والثالث) : أن التباعد مسافة القصر والتقارب دونها وبهذا قال الفوراني وإمام الحرمين والغزالي والبغوي وآخرون من الخراسانيين، وهذا ضعيف، لأن أمر الهلال لاتعلق له بمسافة القصر، فالصحيح اعتبار المطالع كما سبق.

فعلى هذا، لو شك في اتفاق المطالع لم يلزم الذين لم يروا الصوم، لأن الأصل عدم الوجوب ولأن الصوم إنما يجب بالرؤية للحديث، ولم تثبت الرؤية في حق هؤلاء لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية. هذا الذي ذكرته هو المشهور للأصحاب في الطريقتين ه المراد.

وتقدم قول السبكي وإلزام جميع البلاد إذا رئي في بلد ضعيف جداً إلخ. وقال الرافعي بعد أن ذكر ما قدمناه عنه : وبم يضبط تباعد البلدين اعتبر في الكتاب مسافة القصر، وكذلك نقله الإمام وصاحب التهذيب. قال الإمام : ولو اعتبروا مسافة يظهر في مثلها تفاوت في المناظر لكان متجهاً في المعنى، وقد اعتبر العراقيون والصيدلاني وغيرهم ما تمناه الإمام وضبطوا التباعد بأن يكون بحيث تختلف المطالع كالعراق والحجاز وخراسان، والتقارب بأن لا تختلف كبغداد والكوفة والري وقزوین، ومنهم من اعتبر اتحاد الإقليم واختلافه ه المراد. وقد علمت من كلام الرافعي المتقدم سابقاً : أن أبا حنيفة هو من القائلين بأن البلاد المتقاربة حكمها في الرؤية حكم البلدة الواحدة، وإذا كانت متباعدة لكل قوم رؤيتهم. وقال الشيخ بخيت الحنفي في رسالته في المبحث العاشر، في اختلاف المطالع : فإذا رجعنا إلى الواقع، نجد أنه لادخل في اختلاف الناس في رؤية الهلال بعد الغروب لمسافة القصر، ولا لاختلاف الإقليم، وأن المدار في ذلك على اختلاف المطالع، ثم قال : وحديث «صوموا لرؤيته» عام

في كل قوم تحقق بالنسبة إليهم رؤية الهلال بعد الغروب فلا يدل على عدم اعتبار اختلاف المطالع، ولذلك قال الزيلعي : والأشبه أنه يعتبر، واقتصر عليه في البدائع، فإنه بعد أن ذكر أن الهلال إذا رآه أهل بلد يلزم أهل البلدة الأخرى. قال : هذا إذا كانت المسافة بين البلدين قريبة لا تختلف فيها المطالع، فأما إذا كانت بعيدة لا يلزم أهل أحد البلدين حكم الآخر، لأن مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة مختلفة، فيعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم دون البلد الآخر هـ. وإن كان قوله عند المسافة الفاحشة ليس بقيد، بل المدار في الحكم على اختلاف المطالع، وهو باختلاف عرض البلدين ولذلك اتفقوا على اعتبار اختلاف المطالع في وجوب الحج، فاعتبروا مطلع مكة وفي الأضحية أوجبوا على كل قوم الأضحية في يوم النحر وهو العاشر من شهر ذي الحجة على حسب ما يرى هلاله عندهم، فلا معنى للاختلاف بعد ذلك في الصوم دون سائر أوقات العبادات.

وبالجملة، فالواجب التوفيق بما وفقت به المالكية، فيحمل قول من قال بعدم اعتبار اختلاف المطالع على ما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب، وقول من قال باعتباره على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك، فإن اختلاف مطالع البلاد كما علمت، مبني على اختلاف عروضها، وهذا الاختلاف قد يكون يسيراً جداً، لا يترتب عليه اختلاف في رؤية الهلال بين البلدين بعد الغروب، وقد يكون فاحشاً يترتب عليه ذلك، وهذا هو الذي يتعين المصير إليه حملاً لكلامهم على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات، والله الموفق لما فيه الصواب هـ المراد.

وعلى كل حال، فقد اتضح من هذه النصوص لهؤلاء الأقطاب المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة، أن الحق والصواب والصحيح هو أن رؤية بلد إنما تعم القريب ولا تعم البعيد، وقد قدمنا أن ذلك هو الموافق لأحاديث الرؤية وللنظر، وذلك هو الموافق للواجب كتاباً وسنة وإجماعاً، وهو الرؤية البصرية بعد الغروب.

وإذا كان هذا هو الحق والصواب لموافقته للشرع والواقع فينبغي للجميع أن يتمسك به ويعمل بمقتضاه وأن لا يلتفت لغيره لمنافاته للشرع والعقل والواقع — كما علمت — وخصوصاً حيث إنه مرتكز في الحقيقة على اعتبار كون الأرض مسطحة، وأن الشمس تطلع دفعة واحدة وتغرب دفعة واحدة، ويظهر الهلال بعد الغروب دفعة واحدة.

على أن هذه المسألة هي باعتبار الشرع والواقع سهلة، ولكن بالأسف دخلت فيها اعتقادات فاسدة وأغراض سيئة فعقدتها وأكثرت فيها من قيل وقال، مما كان المسلمون في غنى عنه، وها أنت رأيت شيئاً من ذلك وسترى ما هو أكثر.

التاسع — قد تبين بما ذكرناه أن القائلين بأن رؤية بلد يعم حكمها جميع أهل الأرض، بنوا قولهم ذلك على أن الأرض مسطحة وليست بكرة إلا أن بعضهم لما عرفوا أن الأرض كرة وأن اختلاف المطالع أمر ضروري صاروا يقولون : إن اختلاف المطالع يعتبر في الأوقات ولا يعتبر في رؤية الهلال، ويستدلون على ذلك بما يأتي :

أولاً : قولهم في حديث «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» أنه خطاب للأمة كافة، وأن معنى «صوموا لرؤيته» صوموا لمطلق رؤيته، وقد قدمنا عدم صحة هذا الاستدلال بما فيه كفاية فليراجع.

ثانياً : قولهم في آية ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ : أنه خطاب لجميع الأمة، وأن معناه : فمن علم منكم رؤية الهلال في أي موضع فليصمه، وتأويلهم هذا مثل تأويلهم للحديث المذكور، وعليه فما قيل في تأويلهم للحديث يقال في تأويلهم للآية وهذا إذا قلنا معنى شهد : علم. أما إذا قلنا معنى شهد : رأى الهلال أو معنى شهد كان حاضراً مقيماً فلا كلام. وقد تقدم قول ابن العربي في الأحكام قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ

فَلْيَصُومُوا» محمول على العادة بمشاهدة الشهر، وهي رؤية الهلال، وكذلك قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ».

وتقدم قول القرطبي في تفسيره نقلاً عن الكيا الطبري، ان حديث «صوموا لرؤيته.. إلخ» هو حجة لمن يقول لأهل كل بلد رؤيتهم. قال الطبري : وذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم هـ.

ثالثاً : قولهم في آية ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ : إنها تدل على أنه إذا صام أهل بلد ثلاثين يوماً للرؤية يلزم غيرهم ممن صام تسعة وعشرين يوماً للرؤية أن يقضي يوماً من غير فرق بين قريب وبعيد.

ومما لاشك فيه، أن هذا الاستدلال غير صحيح، لأن موضوع الآية في المريض والمسافر. قال ابن عباس في تفسيره : «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» : لكي تصوموا في الحضر عدة ما أفطرتم في السفر هـ. وقال الضحاك : «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» : عدة ما أفطر المريض والمسافر هـ.

وعليه، فليس فيها ما يدل على أن رؤية بلد يعم حكمها جميع أهل الأرض.

رابعاً : قول ابن قدامة في المغني : وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان، وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات، فوجب صومه على جميع المسلمين، ولأن شهر رمضان ما بين الهلالين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام... إلخ.

أقول : صوم شهر رمضان هو واجب على جميع الأمة بالكتاب والسنة والإجماع، وهذا مما لاشك فيه، ولكن بدء الصوم وانتهائه منوطان بالرؤية بعد الغروب بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الرؤية هي مما تختلف باختلاف الآفاق بالإجماع ولا يخالف فيها إلا من يقول بأن الأرض مسطحة كالمرآة، وهذا باطل بالحس والمشاهدة — كما علمت — وعليه فمما هو معقول وواجب أن من ثبتت عنده الرؤية بعد الغروب ببلده أو ببلد قريب منه وجب عليه

بدء الصوم بالكتاب والسنة والإجماع ومن لم تثبت عنده الرؤية بعد الغروب لكونها ممتنعة في أفقه فلا يجب عليه بدء الصوم بالكتاب والسنة والإجماع، لأن الرؤية بعد الغروب هي الأصل في وجوب الصوم ولا رؤية بالنسبة للآفاق الممتنعة هي فيها، وأيضاً تحديد بدء الصوم وانتهائه برؤية الهلال بعد الغروب هو مثل تحديد وقت الإمساك والإفطار بطلوع الفجر وغروب الشمس ولا فرق بينهما — كما علمت — مما قدمناه. وقوله : ولأن شهر رمضان ما بين الهلالين... إلخ. أقول : هذا بالنسبة للآفاق التي رئي فيها الهلال والقرية منها مسلم، وأما الآفاق الممتنعة فيها الرؤية فلا لأنه لا هلال فيها حتى يقال : ولأن الشهر ما بين الهلالين على أن ذلك حجة عليه لأنه مقر بأن الشهر ما بين الهلالين في حين أنه لا هلال بالنسبة للآفاق الممتنعة فيها الرؤية. وعلى كل حال، من أقر بأن الرؤية بعد الغروب هي الأصل في وجوب الصوم، وأقر بأن هذه الرؤية هي مما تختلف باختلاف الآفاق وجب عليه أن يعتبر ما قاله المحققون من علماء المذاهب من أن البلاد المتقاربة يعم فيها حكم الرؤية والبلاد المتباعدة جداً، حيث يمكن أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون، لأهل كل بلدة منها رؤيتهم، وهذا حق ظاهر وصواب متعين، ومن سلك غيره فقد أخطأ المحجة البيضاء.

العاشر — تقدم أن القرطبي قال في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ في المسألة السادسة مانصه : قال علماؤنا قول ابن عباس : (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) كلمة تصریح برفع ذلك إلى النبي ﷺ وبأمره، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره، وإن ثبت ذلك عند الإمام الأعظم مالم يحمل الناس على ذلك، فإن حمل فلا تجوز مخالفته هـ.

وأصل هذا الكلام لشيخه القرطبي في المفهم، وزاد قوله : إذ المسألة اجتهادية مختلف فيها ولا يبقى مع حكم الإمام اجتهاد ولا تحل مخالفته هـ.

وأقول : حيث نقل عن العلماء أن حديث ابن عباس هو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن

تعمل على رؤيته دون رؤية غيره لم يبق معنى لقوله ما لم يحمل الناس على ذلك... إلخ، لأن الواجب الشرعي لا يجوز للإمام الأعظم مخالفته وإذا خالفه فلا يقتدى به ولا يتبع، على أن مخالفة الواجب الشرعي هي معصية ولا إشكال ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. قال ابن عمر، قال رسول الله ﷺ : «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وقال القرطبي نفسه في تفسيره في المسألة الثالثة قبل هذه، وقد روى ابن نافع عن مالك في الإمام لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب إنه لا يقتدى به ولا يتبع هـ.

وقد علمت أن مالكا وأصحابه مجمعون على أنه لا يجوز ولا يلزم النقل مع البعد جداً، حيث يمكن أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون، وأن المحققين من سائر أهل المذاهب متفقون على ذلك، حيث قالوا : الحق والصواب والصحيح اعتبار اختلاف المطالع في رؤية الهلال كالأوقات وأنه مما لا معنى له التفرقة بينهما. وأيضاً، فإن الخلاف الذي ضعف مدركه لاعتبره بالحكم به، ومن باب أولى وأحرى إذا كان مدركه باطلاً كما هنا، وقد تقدم قول القرطبي في المفهم. قال الشيخ : هكذا وقع نقل المشايخ لهذه المسألة ولم يفرقوا بين البعيد والقريب من الأقاليم والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، فيحمل إطلاق المشايخ على البلاد المتقاربة هـ. وعليه فحمل الناس كلهم على صوم واحد وفطر واحد غير صواب، ومخالف للإجماع ومن المعلوم أن الإمام إذا حمل الناس على خلاف الصواب وخلاف الإجماع فلا يقتدى به ولا يتبع بنص الحديث السابق وبنص كلام الإمام مالك.

على أنه سيأتي في الفصل الرابع من المبحث الثالث، أن حكم الحاكم في العبادات، هل يعتبر من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو يعتبر من باب الفتوى أو يعتبر حكماً؟، وقد أطلنا الكلام في ذلك فليراجع الفصل المذكور المخصص لذلك، والفصل الخامس بعده وكذلك أواخر الفصل الخامس

والسادس من المبحث الثاني، وزيادة على ذلك فإن حمل جميع الناس على صوم واحد وفطر واحد يوجب مشاكل ومآله إلغاء الرؤية بالمرة، كما وقع للروافض الذين يتقدمون الرؤية بيوم أو يومين، وقد نهينا على ذلك سابقاً.

وعلى كل حال، حيث ان صاحب المفهم صرح بأن حديث ابن عباس هو صريح وحجة للحكم بأن لكل قوم رؤيتهم مع البعد، وحيث صرح بأن مطالع الأهلة تختلف، وحيث صرح بقوله والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، لم يبق معنى لقوله : ما لم يحمل الناس على ذلك... إلخ. على أن المسألة هذه كان من الواجب أن لا يقع فيها خلاف بين علماء المسلمين لوجود النصوص الشرعية فيها — كما علمت — ولكون الوضع الفلكي يقتضي أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد، كما أن لكل قوم فجرهم وزوالهم وغروبهم وغير ذلك من الأوقات، ولكن بما أن هذه المسألة لها ارتباط بالنصوص الشرعية والقواعد الفلكية وكثير من الناس لا يعرفون أحوال الأرض ولا القمر، فهي أنت ترى ما وقع فيها من الخلاف الذي لا مبرر له.

التنبيه الحادي عشر : بعد أن ذكر النووي في شرح المذهب مقاله الشافعية من الأوجه في نقل رؤية بلد لبلد وصحح منها اعتبار اختلاف المطالع، قال (فرع) في مذاهب العلماء فيما إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم. قد ذكرنا تفصيل مذهبنا ونقل ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق بن راهويه : أنه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية، وعن الليث والشافعي وأحمد : يلزم الجميع، قال : ولا أعلمه إلا قول المدني والكوفي يعني مالكا وأبا حنيفة هـ. وأقول في قول النووي : قد ذكرنا تفصيل مذهبنا، إشارة إلى أن نقل ابن المنذر هذا غير محرر أولاً كيف يعقل أن تقول طائفة من السلف : انه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية، وتقول طائفة أخرى منهم : يلزم الجميع. ثانياً : البلاد المتقاربة جداً لاخلاف فيها والبلاد المتباعدة هي التي فيها الخلاف، ومع ذلك فالحق والصواب والصحيح فيها اعتبار اختلاف المطالع كالأوقات. ثالثاً : مالك -انه إنما يقولون بعموم الرؤية على المشهور من الروايتين عنه باعتبار البلاد

المتقاربة في الجملة وهي المتباعدة يسيراً كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن. أما البلاد المتباعدة جداً فلا خلاف عندهم في أن لأهل كل بلد منها رؤيتهم.

رابعاً : قد علمت من كلام الرافعي أن أبا حنيفة هو ممن يقول : بأن رؤية بلد إنما تلزم غيرها مع القرب ولا تلزم مع البعد.

خامساً : يظهر من كلام الشيرازي والغزالي والرافعي والنووي وغيرهم أن الشافعي ليس له قول في هذه المسألة، وإنما هناك الأوجه المتقدمة لأصحابه المنتسبين إليه، والبغوي وحده من الشافعية هو الذي نسب القول بالعموم مطلقاً للشافعي ولعله قلد ابن المنذر في ذلك.

سادساً : قد علمت أن الإمام أحمد، إنما قال بالعموم مطلقاً، لكونه يرى أن الأرض مسطحة ومع ذلك، فقد تقدم عن ابن تيمية في اختياراته أن اعتبار اختلاف المطالع هو قول في المذهب الحنبلي، وعلى كل حال فكلام ابن المنذر هنا غير محرر فلا ينبغي الاستدلال به على أن الأئمة الأربعة يقولون بلزوم الرؤية للجميع، لأنه كما نسب القول باللزوم مطلقاً للأئمة الأربعة والليث، نسب القول بعدم اللزوم مطلقاً لعكرمة والقاسم وسالم وإسحاق بن راهويه، مع أن ذلك كله غير موافق لما في نفس الأمر، كما علمت. هذا وقد تبين بما ذكرناه في هذا الفصل، والفصل قبله أن الرؤية المعتبرة في تحديد بدء الصوم وانتهائه كتاباً وسنة وإجماعاً هي الرؤية البصرية بعد الغروب وهي الواقعة بعد اجتماع القمر بالشمس وخروجه من شعاعها، وأنه لا يعتبر شرعاً مولد الهلال، وهو الاجتماع قبل الغروب ولا وجود الهلال بعد الغروب يبضع دقائق لا يمكن معها الرؤية البصرية ولا حساب العلامة، وهو جعل شهر من ثلاثين وشهر من تسعة وعشرين دائماً إلا إذا الحجة فمن ثلاثين يوماً في السنة الكبيسة، لأن ذلك كله من مخالفة الكتاب والسنة والإجماع. وتبين أيضاً أن مالكا وأصحابه إنما يقولون بعموم الرؤية على القول المشهور باعتبار البلاد المتقاربة، كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، وأنهم مجمعون على أن لكل قوم رؤيتهم باعتبار البلاد المتباعدة جداً، وهي التي يمكن أن يرى الهلال فيها قوم ولا يراه آخرون،

وأنه لاخلاف عندهم في البلاد المتصلة، وتبين أيضاً أن هذا هو الحق والصواب والصحيح عند المحققين من سائر أهل المذاهب، وأنه هو الموافق لأحاديث الرؤية ولما عليه السلف الصالح وللقياس والنظر، وأن من قال بأن الرؤية في بلد تعم جميع أهل الأرض، فإنما بنى قوله على أن الأرض مسطحة وليست بكرة، أو على أدلة غير مقبولة عقلاً ونقلًا، والله الموفق.

الفصل الثالث

في التعليق على مقاله الشوكاني في حديث كريب

بعد أن ذكر في منتقى الأخبار حديث كريب المتقدم، قال الشوكاني في نيل الأوطار صفحة 267 من الجزء الرابع مانصه : وقد تمسك بحديث كريب هذا من قال : إنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها. وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب ذكرها صاحب الفتح :

أحدها : أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية غيرهم، حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم وإسحاق، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه، وحكاه الماوردي وجهها للشافعية.

وثانيها : أنه لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم، فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد، إذ حكمه نافذ في الجميع، قاله ابن الماجشون.

وثالثها : أنها إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً. وإن تباعدت فوجهان، لا يجب عند الأكثر، قاله بعض الشافعية، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي. وفي ضبط البعد أوجه :

أحدها : اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب.

ثانيها : مسافة القصر، قطع به البغوي، وصححه الرافعي والنووي.

ثالثها : اختلاف الأقاليم حكاه في الفتح.

رابعها : أنه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم، حكاه السرخسي.

خامسها : مثل قول ابن الماجشون المتقدم.

سادسها : أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتفاعاً وانحداراً، كأن يكون أحدهما سهلاً وآخر جبلاً، أو كان كل بلد في إقليم، حكاه المهدي في البحر عن الإمام يحيى والهادوية.

وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا، ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام. وقال في آخر الحديث : (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ)، فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله ﷺ أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر.

واعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قوله : «فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين».

والأمر الكائن من رسول الله ﷺ هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ : «لَتَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد، بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم، لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم. ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر، لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل، وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد وليس بحجة، ولو سلم عدم لزوم التقيد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الأقطار، يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته

في جميع الأحكام الشرعية والرؤية من جملتها، وسواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل، ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا للتخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص إن كان النص معلوماً أو على المفهوم منه إن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس.

ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي ﷺ ولا بمعنى لفظه حتى ننظر في عمومته وخصوصه، إنما جاءنا بصيغة مجملة أشار بها إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد، ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله مخصصاً لذلك العموم فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الإلحاق به، فلا يجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم، ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا نعقلها. ولو سلم صحة الإلحاق وتخصيص العموم به، فغايته أن يكون في المحلات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر، وإما في أقل من ذلك فلا، وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دليل من ذهب إلى اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية. والذي ينبغي اعتاده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم وحكاه القرطبي عن شيوخه، أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها، ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر، من أن هذا القول خلاف الإجماع، قال : لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كخراسان والأندلس، وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة هـ منه بلفظه.

ولا يخفى أن كلامه هذا فيه أغلاط كبيرة وانتقادات واهية وأفكار شاذة، وإليك البيان.

قوله : وقد تمسك بحديث كريب هذا من قال : انه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها، فيه أن حديث كريب ليس فيه ما يدل على أن لأهل كل بلد رؤيتهم على إطلاقه، بل موضوع الحديث هو البلاد المتباعدة كتباعد الشام من

المدينة، وعليه فكل من فهم بأن الحديث يتناول البلاد المتباعدة والمتقاربة ونسب ذلك لابن عباس أو غيره من الأئمة، فقد غلط غلطاً فاحشاً. وقد تقدم قول ابن العربي في أحكامه، إذا أخبر مخبر عن رؤية بلد فلا يخلو أن يقرب أو يبعد، فإن قرب فالحكم واحد، وإن بعد فقد قال قوم : لأهل كل بلد رؤيتهم، وقيل : يلزمهم ذلك، ثم بعد أن ذكر حديث كريب قال : واختلف في تأويل قول ابن عباس هذا، فقيل : رده لأنه خبر واحد. وقيل : رده لأن الأقطار مختلفة المطالع، وهو الصحيح، لأن كريباً لم يشهد وإنما أخبر عن حكم ثبت بشهادة ولا خلاف في أن الحكم الثابت بالشهادة يجزى فيه خبر الواحد. وتقدم قول القرطبي في تفسيره، قال علماؤنا قول ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ كلمة تصريح برفع ذلك إلى النبي ﷺ وبأمره، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره، وقال قبل ذلك : واختلفوا إذا أخبر مخبر عن رؤية بلد فلا يخلو أن يقرب أو يبعد، فإن قرب فالحكم واحد وإن بعد فلاهل كل بلد رؤيتهم، روي هذا عن عكرمة والقاسم وسالم وروي عن ابن عباس وبه قال إسحاق وإليه أشار البخاري، حيث بوب : لأهل كل بلد رؤيتهم... إلخ كلامه.

وتقدم قول القرطبي في المفهم، وحكى أبو عمر بن عبد البر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من خراسان، قال : ولكل بلد رؤيتهم إلا ما كان كالمصر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلدان المسلمين هـ. وتقدم قول ابن عبد البر في التمهيد لدى كلامه على حديث ابن عمر وإلى القول الأول أذهب لأن فيه أثراً مرفوعاً وهو حديث حسن تلزم به الحجة وهو قول صحابي كبير ولا يخالف له من الصحابة، وقال به طائفة من فقهاء التابعين.. إلخ. وتقدم قول الشيرازي في المذهب : وإن رأوا الهلال في بلد ولم يروه في آخر، فإن كانا بلدين متقاربين وجب على أهل البلدين الصوم، وإن كانا متباعدين وجب على من رأى ولم يجب على من لم ير لما روى كريب.. إلخ.

وتقدم قول النووي في شرح المذهب : إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره، فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد، ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، وإن تباعدا فوجهان... إلخ.

وتقدم قول الرافعي في شرح الوجيز : إذا رُئِيَ الهلال في بلدة ولم ير في أخرى نظر إن تقاربت البلدتان فحكمهما حكم البلدة الواحدة، وإن تباعدتا فوجهان أظهرهما، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وهو اختيار الشيخ أبي حامد : أنه لا يلزم الصوم على أهل البلدة الأخرى، لما روي عن كريب... إلخ.

وتقدم قول ابن تيمية في اختياراته : تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا، فإن اتفقت لزمه الصوم وإلا فلا، وهو الأصح للشافعية، وقول في مذهب أحمد هـ. وتقدم قول شيخنا وقد نقل الشيخ الرهوني في حاشية ميارة عن الزناتي أن التعلق بعموم حديث «لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيُهُمْ» غلط فاحش.

وتقدم قول ابن البناء، وقد جاء الثبوت بهلال الفطر إلى تيط من آزمور وبينهما ثمانية عشر ميلا، فمنع عمر بن يخلد العمل به تعلقاً بعموم الحديث لكل بلد رؤيته، وهو غلط فاحش.

وتقدم قول السخاوي في المقاصد الحسنة في حرف الباء : حديث يصوم أهل قباء، يقال حين يرى الهلال بمكان دون آخر إذا اختلفت المطالع، وهو شيء ما علمته، ولكن حديث مسلم عن كريب شاهد للحكم هـ. وتقدم قول الشيخ بجيت قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ يرجع إلى عدم الاكتفاء برؤية معاوية ورؤية كريب والناس وصومهم وصوم معاوية.. إلخ. وتقدم نقل ابن البناء عن الغساني والحربي عن ابن عباس : أن أهل نجد أخبروا رسول الله ﷺ أن رؤيتهم تقدمت رؤية أهل المدينة بيوم. فقال لهم : لأهل كل بلد رؤيتهم هـ. وتقدمت حكاية معاوية مع سحبان بن وائل، حيث قيل لمعاوية : أذلك رأي رأيته أو شيء سمعته. فقال : هو شيء سمعته من رسول الله ﷺ : يعني لكل قوم رؤيتهم مع البعد.

هذا، وبما أن الشوكاني ذكر كلام ابن حجر في الفتح وبني عليه ما بني مما يأتي إبطاله فلا بأس أن ننبه على ما في كلام ابن حجر، فأقول : (قوله : وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب، أحدها : لأهل كل بلد رؤيتهم، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له) إن كان مراده : لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الذي يمكن معه اختلاف الرؤية كالحجاز والشام كما هو مورد الحديث. فقوله : وفي صحيح مسلم ما يشهد له صحيح وإن كان مراده : لأهل كل بلد رؤيتهم مطلقاً من غير فرق بين قرب وبعد، وأن الحديث يشهد لذلك وهو ما فهمه منه الشوكاني، فيكون هذا غير صحيح لما علمت مما قدمناه هنا وفي الفصل قبله. (وقوله ثانياً مقابله : إذا رأيي ببلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية.. إلخ). قد علمت أن موضوع الخلاف عند المالكية وعلى رأسهم الإمام مالك : البلاد المتقاربة في الجملة كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، بحيث إذا رأيي الهلال في البصرة مثلاً، فيلزم أهل الكوفة والمدينة واليمن من غير تفصيل على القول المشهور في المذهب وبتفصيل على مقابله : أما البلاد المتباعدة جداً أو المتقاربة جداً، فلا خلاف فيها عندهم. وعليه، فقوله وهو المشهور عند المالكية غير صواب على أن القول بأن رؤية بلد تعم جميع أهل الأرض هو قول باطل، لأن القائلين بذلك بعضهم بناء على أن الأرض مسطحة وليست بكرة، وبعضهم بناء على أدلة غير معقولة وفرق بين الأوقات ورؤية الأهلة تحكماً وراجع ماتقدم. (وقوله : لكن حكى ابن عبد البر الإجماع علي خلافه... إلخ). كلام ابن عبد البر ليس مخالفاً للقول المشهور في المذهب، لأن موضوع الروایتين عن مالك : البلاد المتقاربة في الجملة، وموضوع الإجماع الذي حكاه البلاد المتباعدة جداً، ومع تغير الموضوعين فلا مخالفة بحال. وأيضاً قد علمت في أول الفصل الثاني أن هذا الإجماع نزه ابن عبد البر، على كل من الروایتين عن مالك فهو إجماع مذهبي ولا تعرض فيه لخارج المذهب كما يوهمه كلام ابن حجر، وكما فهمه الشوكاني منه، حيث قال : «ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع.. إلخ». (وقوله : قال القرطبي.. إلخ)، فيه أن القرطبي لم يقتصر على

ذلك بل زاد عقبه قوله : (قال الشيخ : هكذا وقع نقل المشايخ لهذه المسألة ولم يفرقوا بين البعيد والقريب من الأقاليم، والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، فيحمل إطلاق المشايخ على البلاد المتقاربة). وعليه كان من حق ابن حجر أن يذكر كلام القرطبي بتمامه، لأن كل من لم يراجع كلام القرطبي في المفهم يغتر بهذا الكلام ويفهم أن شيوخ القرطبي يقولون : رؤية بلد تعم جميع أهل الأرض، وخصوصاً حيث صرح ابن حجر سابقاً، بقوله وهو المشهور عند المالكية، وقد وقع ذلك بالفعل للشوكاني، حيث قال في آخر كلامه : (والذي ينبغي اعتناؤه هو ماذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم وحكاه القرطبي عن شيوخته). (وقوله : وقال ابن الماجشون.. إلخ)، قد علمت أن موضوع رواية ابن الماجشون عن مالك في البلاد المتقاربة في الجملة، كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، وأن البلاد المتباعدة جداً لاخلاف فيها عند مالك وأصحابه. (وقوله : وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً)، قد علمت أنه لاخلاف في البلاد المتقاربة جداً عند الجميع، ويكفي قول النووي المتقدم : إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره، فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد، ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، انتهى المراد.

وعليه، فليس ذلك قول بعض الشافعية فقط، بل هو شيء متفق عليه عند السلف والخلف ولا يخالف فيه إلا من غلط. (وقوله : وإن تباعدت فوجهان لايجب عند الأكثر) ماعليه الأكثر هو الحق والصواب والصحيح كما تقدم. (وقوله : واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي)، هذا مقابل للحق والصواب والصحيح، وعليه فلا ينبغي اعتباره على أن الشافعي ليس له قول في هذه المسألة على ما يظهر من كلام الرافعي والنووي وغيرهما، وإنما هناك الأوجه المتقدمة لأصحابه، ولعل البغوي قلد ابن المنذر في نسبة ذلك للشافعي. راجع التنبيه الأخير في الفصل قبل هذا.

(وقوله : وفي ضبط البعد أوجه أحدها اختلاف المطالع) قد علمت أن

هذا هو الحق والصواب والصحيح، وعليه فلا ينبغي أن يلتفت لغيره هذا ولنكتف بهذا التعليق على كلام ابن حجر في هذه المسألة، ولنرجع للتعليق على كلام الشوكاني. فاقول :

(قوله : وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا) فيه أن حديث كريب إنما هو حجة للقول بأن لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الكثير، كالبعد بين المدينة والشام. أما القول بأن لأهل كل بلد رؤيتهم مطلقاً من غير فرق بين قرب وبعد، والقول بأن رؤية بلد تعم جميع أهل الأرض، فليس حديث كريب حجة لواحد منهما، بل هما منافيان للحديث المذكور، على أن القول بأن لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الكثير ليس فيه حديث كريب فحسب، بل فيه أيضاً حديث : إذا رأيتم الهلال فصوموا... إلخ. وحديث : لاتصوموا حتى تروا الهلال.. إلخ. وحديث : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ» وفيه ما تقدم عن معاوية، وفيه ما تقدم عن الغساني والحربي، وفيه ما تقدم عن عمر بن الخطاب، وفيه القاعدة المجمع عليها، وهي أن الله لا يخاطب قوماً إلا بما ثبت عندهم، وفيه النظر الذي يعطي الفرق بين البلاد النائية والقريبة، وفيه القياس على أوقات الصلاة، وفيه عمل الصحابة والتابعين وفيه أن الرؤية البصرية مساءً التي هي الأصل في وجوب الصوم والفطر وغيرهما كتاباً وسنة وإجماعاً، هي مما تختلف باختلاف الآفاق قطعاً، إلى غير ذلك من الحجج التي تدل على أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد، الذي يمكن معه أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون.

(وقوله : ووجه الاحتجاج به إلى قوله والمشار إليه بقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ هو قوله : فَلَا تَزَالُ تَصُومُ حَتَّى تُكْمِلَ ثَلَاثِينَ) وفي كلامه هذا من الخطأ الكبير ما لا يخفى.

أولاً : نسبته للعلماء وعلى رأسهم ابن عباس القول : بأن لأهل كل بلد رؤيتهم مطلقاً من غير فرق بين قرب وبعد، وأن حجتهم في ذلك حديث

كريب هذا، مع أنه قد علمت أن العلماء المحققين من سائر أهل المذاهب قد صرحوا بأن البلاد المتقاربة حكمها في الرؤية واحد، بلا خلاف وأن حجتهم في ذلك حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين المتقدمين، وهناك حجة أخرى وهي كون البلاد المتقاربة بمنزلة أفق واحد، كما أن حديث كريب هو أحد الحجج على أن لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الكثير الموجب لاختلاف الرؤية مساءً، كالبعد بين المدينة والشام لا مع القرب الذي لا يوجب اختلاف الرؤية.

ثانياً : فهمه أن عدم اكتفاء ابن عباس برؤية أهل الشام هو اجتهاد منه وليس من قبيل المرفوع، وأن الحجة إنما هي في المرفوع مع أن ابن عباس هو حبر هذه الأمة وترجمان القرآن، فيجل عن أن يقول : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ والحال أن ذلك إنما هو اجتهاد منه، على أنه لو كان ذلك اجتهاداً منه لقال : هذا رأيي ولما نسب ذلك للنبي ﷺ كما هو شأن كبار الصحابة رضوان الله عليهم. وعليه فقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ هو من قبيل المرفوع ولا إشكال، وليس من قبيل الاجتهاد في شيء، وهو من الحجج القاطعة على أن لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الكثير الذي يمكن معه أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون. وراجع ماقدمناه من نصوص الأئمة في ذلك، ويكفي منها قول القرطبي في تفسيره، قال علماؤنا قول ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ كلمة تصريح برفع ذلك إلى النبي ﷺ وبأمره، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره هـ.

على أن قول ابن عباس هذا هو كقول معاوية المتقدم لما قيل له : أذلك رأي رأيته أو شيء سمعته. قال : هو شيء سمعته من رسول الله ﷺ وأيضاً لما أتى ابن عباس بأداة التشبيه، وهي هكذا، دل ذلك على أن هذه النازلة هي مثل النازلة التي وقعت في عهد رسول الله ﷺ وأمر فيها بعدم الاكتفاء برؤية الغير لوجود البعد الموجب لاختلاف الرؤية، وقد قدمنا أن ابن البناء نقل عن الغساني والحربي عن ابن عباس، أن أهل نجد أخبروا رسول الله ﷺ

أن رؤيتهم تقدمت رؤية أهل المدينة يوم. فقال لهم : لأهل كل بلد رؤيتهم هـ.
ومما يؤيد ذلك قول السخاوي في المقاصد الحسنة في حرف الياء حديث : يصوم
أهل قباء، يقال حين يرى الهلال بمكان دون آخر إذا اختلفت المطالع... إلخ.
وقباء تطلق على الموضع الذي بين مكة والبصرة، وهي من نجد، لأن ما بين
العراق والحجاز يقال له نجد، كما في نهاية ابن الأثير، وتطلق على القرية التي
بينها وبين المدينة ميلان وعلى مدينة كبيرة من ناحية فرغانة قرب الشاش. راجع
معجم البلدان لياقوت الحموي. ويؤيد ذلك أيضاً، ما نقله ابن البناء عن عبد
الرزاق، أن قول ابن عباس بمنع أهل المدينة برؤية أهل الشام قد اتصل بمعاوية
وهو بالشام، فقال : يغفر الله له إنما منع رسول الله ﷺ من تأخر إلى المغرب
أن يصوم برؤية من تقدمه إلى المشرق، فذكر قول معاوية هذا للحسن بن
علي فقال : صدق والله هـ.

ثالثاً : فهمه أن المشار إليه في قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ هو قوله :
فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، مع أن المشار إليه إنما هو عدم اكتفاء
أهل المدينة برؤية أهل الشام، كما هو فهم المحققين من العلماء الذين تقدمت
نصوصهم، وتأمل قول القرطبي المتقدم، وقول ابن عبد البر في التمهيد، وإلى
القول الأول أذهب، لأن فيه أثراً مرفوعاً، وهو حديث حسن تلزم به الحجة
وهو قول صحابي كبير ولا يخالف له من الصحابة، وقال به طائفة من فقهاء
التابعين.. إلخ. وقول الشيخ بخيت، قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ يرجع
إلى عدم الاكتفاء برؤية معاوية ورؤية كريب والناس وصومهم وصوم معاوية..
إلخ. وقول النووي في شرح مسلم، لكن ظاهر حديثه أنه لم يرد له هذا، وإنما
رده لأن الرؤية لا يثبت حكمها في حق البعيد هـ. وقال علاء الدين علي بن
عثمان المارديني الشهير بابن التركماني المتوفي سنة 749 في الجوهر النقي في الرد
على البيهقي مانصه، قال : (باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر)، ذكر
فيه أخبار كريب لابن عباس برؤيتهم الهلال بالشام ليلة الجمعة وصومهم وصوم
معاوية، وقول ابن عباس : «لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نُكْمَلَ

ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تَرَاهُ»، فقال كريب : أولاً تكفي برؤية معاوية، قال : لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ، ثم قال : البيهقي (يحتمل أن يكون ابن عباس أراد أنه عليه السلام في قصة أخرى : أمده لرؤيته أو تكمل العدة ولم يثبت عنده رؤيته بشاهدين لانفراد كريب بهذا الخبر فلم يقبله).

قلت قول ابن عباس لا حين قال له كريب أولاً تكفي برؤية معاوية يبعد هذا الاحتمال هـ.

وعلى كل حال، فقد بان بما ذكرناه أن فهم الشوكاني لحديث ابن عباس وفهمه لكلام الناس هو فهم عليل لا يرتضيه جليل، وكل ما بناه على ذلك مما يأتي فهو تحت أدراج الرياح.

(وقوله : والأمر الكائن من رسول الله ﷺ هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما.. إلخ)، بعدما زعم أن عدم اكتفاء ابن عباس برؤية أهل الشام إنما هو اجتهاد منه وليس من قبيل المرفوع، أراد أن يهدم مازعمه ونسبه لابن عباس، ويبنى على اجتهاده وفهمه هو ما أراد، في حين أن اجتهاده هو لايوافق الكتاب والسنة والإجماع أولاً، ولا يوافق المشاهدة والواقع ثانياً، وإليك البيان :

(قوله : والأمر الكائن.. إلخ)، قد علمت في الفصل الثاني أن الحديث الذي ذكره هنا وغيره من أحاديث الرؤية هي الدالة ولا بد على أن كل قوم مخاطبون برؤيتهم أو بإكمال العدة ثلاثين إن كان عندهم غم، وخصوصاً حيث جاء في بعض الروايات عن ابن عباس : (فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ) وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالاً كَمَا بَيْنَا بَمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ أَنَّهَا تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ رُؤْيَاهُمْ مطلقاً من غير فرق بين قرب وبعد، وأنها إنما تخصصت بحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين، وبيننا أن قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» ليس معناه : صوموا لمطلق رؤيته، كما توهمه من قال بعموم الرؤية مطلقاً، بل معناه : صوموا لرؤيتكم له بدليل

الرواية الأخرى، وهي : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَآلَ فَصُومُوا.. إلخ»، لأن هذه مفسرة لتلك وخير ما فسرتة بالوارد. وعليه فابن عباس كما استند في قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ على هذه الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، استند أيضاً على غيرها مما هو خاص بهذه النازلة من ذلك ما قدمناه قريباً من قصة أهل نجد، التي نقلها ابن البناء عن الغساني والحري عن ابن عباس، وأشار إليها عبد الرزاق والسخاوي في المقاصد الحسنة، وكذا ما نقله ابن البناء عن المسعودي عن معاوية وزيادة على ذلك، فقد قال الدارقطني في سننه عن عمرو بن مرة، قال : سمعت أبا البختري قال : أهللنا هلال رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلاً إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس : إن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَدَّهُ لَكُمْ لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، وهذا صحيح، ثم ذكر بعده حديث كريب المتقدم، وقال أيضاً عن عمرو بن مرة عن أبي البختري، قال : أهللنا هلال ذي الحجة قمراً ضخماً، المقلل يقول : لليلتين، والمكثر يقول : لثلاث، فلما قدمنا مكة لقينا ابن عباس، فسألته عن يوم التروية. فعد لي من ذلك اليوم. فقلت له : إنا أهللنا قمراً ضخماً. فقال : إن النبي ﷺ أَمَدَّهُ إِلَى رُؤْيَيْهِ هَذَا صَحِيحٌ. وقال أيضاً عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة رأينا الهلال، فقال بعضهم : هو لثلاث. وقال بعضهم : لليلتين. فلقينا ابن عباس، فقلنا له : إنا رأينا الهلال، وقال بعضهم : هو لليلتين، وقال بعضهم : لثلاث. قال : أي ليلة رأيتموه ؟ قلنا : ليلة كذا وكذا. فقال : هو لِلَّيْلَةِ الَّتِي رَأَيْتُمُوهُ، إن رسول الله ﷺ مَدَّهُ إِلَى الرُّؤْيَةِ وَهَذَا صَحِيحٌ هـ. وتقدم في أول الفصل الأول قول ابن العربي في أحكامه عن أبي البختري قال : قدمنا حجاجاً حتى إذا كنا بالصفاح رأينا هلال ذي الحجة كأنه ابن خمس ليال، فلما قدمنا على ابن عباس سألناه، فقال : جعل الله الأهلة مواقيت يصام لرؤيتها ويفطر لرؤيتها هـ. وقوله : كأنه ابن خمس ليال الذي تقدم عن الدارقطني،

والمكثر يقول لثلاث. وأبو البختري هو سعيد بن فيروز الطائي الكوفي، وهو تابعي جليل، توفي سنة ثلاث وثمانين هجرية.

وتقدم قول ابن العربي أيضاً قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ سَمِيَ الشَّهْرَ شهراً لشهرته، ففرض الله علينا الصوم مدة الهلال، وهذا قول النبي ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»، ففرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً وإكمال عدة رمضان ثلاثي يوماً عند غمة هلال شوال حتى يدخل في العبادة بيقين ويخرج عنها بيقين، وكذلك ثبت عن النبي ﷺ مصرحاً به أنه قال : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ»، وقد روى الترمذي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال : «أَحْصُوا هَلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ» هـ.

وتقدم قول السيوطي في الدر المنثور، وأخرجه الحاكم وصححه البيهقي في سننه عن ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «جَعَلَ اللَّهُ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ فَصُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً» هـ. وتقدم قول ابن عبد البر في التمهيد لما كان يتكلم على الحديث الثاني لثور بن زيد، وأما قوله : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ»، فذلك من الغيم والغمام وهو السحاب. يقال : منه يوم غم وليلة غمة، وذلك أن تكون السماء مغيمة وفي الآثار المذكورة في هذا الباب ما يوضح لك ذلك والحمد لله.

ثم قال : وفي حديث ابن عباس هذا من الفقه أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وفيه أن الله تعالى تعبد عباده في الصوم برؤية الهلال لرمضان أو باستكمال شعبان ثلاثين يوماً، وفيه تأويل لقول الله عز وجل : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أن شهوده رؤيته أو العلم برؤيته، وفيه أن اليقين لا يزيله الشك ولا يزيله إلا يقين مثله، لأنه ﷺ أمر الناس أن لا يدعوا ما هم عليه من يقين شعبان إلا بيقين رؤية أو استكمال العدة، وأن الشك لا يعمل في

ذلك شيئاً، ولهذا نهى عن صوم يوم الشك إطراحاً لأعمال الشك وإعلاماً أن الأحكام لا تجب إلا بيقين لاشك فيه، وهذا أصل عظيم من الفقه أن لا يدع الإنسان ما هو عليه من الحال المتيقنة إلا بيقين من انتقالها هـ.

وتقدم قول النووي في شرح المذهب، وروى أن عمر بن الخطاب، كتب إلى أمراء الأجناد المجندة : «صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً ثُمَّ صُومُوا وَأَفْطِرُوا».

وتقدم قول ابن الأثير في النهاية، والزمخشري في الفائق، أن ناساً أتوا عمر، فقالوا : يا أمير المؤمنين، إنا ناس بين الجبال لانهل الهلال إذا أهله الناس، فبم تأمرنا ؟ قال عمر : «صُومُوا مِنَ الْوُضَحِ إِلَى الْوُضَحِ فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْماً» هـ.

وعلى كل حال، حيث ورد عن النبي ﷺ قوله : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ» وأمثاله، وهو مما يدل صراحة على أن كل طائفة مخاطبة بما تشاهده في أفقها من رؤية أو غيم، وحيث ورد حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين وهما يدلان صراحة على أن رؤية أهل بلد تلزم أهل بلد آخر مع القرب، وحيث ورد حديث أهل نجد، وهو يدل صراحة على أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد لم يبق أدنى احتمال في أن عدم اكتفاء ابن عباس برؤية أهل الشام، وقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ هو شيء مروى عن النبي عليه السلام ولا اجتihad في ذلك لأحد، وأن ابن عباس استند في ذلك على مجموع ما ورد عن النبي ﷺ في هذه المسألة، ولم يستند على خصوص حديث : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ.. إلخ».

كما زعم الشوكاني، بل قوله ذلك من الخط بمقام ابن عباس العلمي أولاً، والقصور في هذا الموضوع ثانياً، إذ لو اطلع على مانقلناه من كلام العلماء لما أمكنه أن يقول ذلك.

على أن ماورد عن النبي عليه السلام في هذه المسألة هو في غاية المطابقة للواقع، حيث ان الرؤية المعبرة كتاباً وسنة وإجماعاً هي مما تختلف باختلاف الآفاق، فمن خالف في ذلك فقد خالف الشرع، والواقع وبعبارة لايقول بعموم الرؤية مطلقاً إلا من كان يعتقد أن الأرض مسطحة وليست بكرة أو أراد الخروج عما حدده الشرع الإسلامي الحنيف.

«تنبيه» : حيث ذكر البيهقي في سننه (في باب من رأى الهلال وحده عمل على رؤيته) ثلاث روايات. الأولى : عن أبي هريرة، قال : ذكر رسول الله ﷺ الهلال، فقال : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

الثانية : عن أبي هريرة أيضاً، قال : قال رسول الله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ» والثالثة. عن محمد بن أبي حرملة، قال : أخبرني كريب أنه سمع ابن عباس يقول : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَنُفْطِرَ لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْنَا أَنْ نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ. وحيث ذكر في (باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر) قصة كريب مع ابن عباس في شأن رؤية الهلال بالشام ليلة الجمعة ولم ير بالمدينة إلا في ليلة السبت، وفي الأخير قال ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ وحيث أعقب البيهقي حديث كريب هذا بقوله : (يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَرَادَ مَارُوي عَنْهُ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَدَهُ لِرُؤْيَيْهِ.. إلخ. وحيث ان كل من تعرض لقصة كريب مع ابن عباس من المحدثين والفقهاء، ومنهم البيهقي، فإنما يروى بهذا اللفظ : (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) ولم يذكر أحدهم أن ابن عباس قال عقب قوله : لا (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) أن نصوم لرؤية الهلال... إلخ)، وحيث ان المقصود من رواية : أمرنا... إلخ بيان مدلول حديث «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ

فَصُومُوا... إلخ). والمقصود من رواية : هكذا إلخ، بيان حكم رؤية بلد دون بلد مع البعد.

لهذه الحثيات وغيرها، فكل من قال بأن رواية : أمرنا... إلخ. مفسرة، ورواية : هكذا مختصرة اختصرها بعض الرواة، فقد غلط غلطاً فاحشاً ولم يدرك أن كلا من الروایتين مستقلة عن الأخرى، كما اتضح من صنيع البيهقي نفسه على أن ابن عباسٍ إنما يقول : لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد، كما في قصة كريب، ورواية : أمرنا... إلخ، تفيد أن لأهل كل بلد رؤيتهم مطلقاً من غير فرق بين قرب وبعد، وهذا مما يدل قطعاً على أن هذه الرواية ليست مفسرة لتلك، وأيضاً فإن ابن عباس قد شاركه غيره في قوله : أمرنا... إلخ.

ففي سنن أبي داود والدارقطني أن أمير مكة خطب، ثم قال : عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية، فإن لم نره وشهد شاهداً عدل نسكنا بشهادتهما، ثم قال : إن فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا من رسول الله ﷺ وأوماً بيده إلى عبد الله بن عمر، فقال ابن عمر بذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

وعلى كل حال، فكل من الروایتين مستقلة عن الأخرى وليست إحداها مفسرة والأخرى مختصرة كما علمت.

(وقوله : وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد)، ليس هناك من يقول ذلك، وإنما قال علماؤنا المحققون إن الخطاب موجه لكل طائفة من المسلمين، وقد قدمنا في الفصل الثاني أن قوله عليه السلام «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ... إلخ»، هو مثل قوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، الْآيَةَ﴾. فكما حدد في الآية بدء الإمساك وانتهاءه بطلوع الفجر وغروب الشمس، وذلك مما يختلف باختلاف الآفاق، حدد في الحديث بدء الصوم وانتهاءه برؤية الهلال بعد الغروب، وهي مما تختلف باختلاف الآفاق أيضاً، وعليه، فإذا قلنا لأهل كل بلد فجرهم وغروبهم يلزمنا

أن نقول : لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد الموجب لاختلاف الرؤية. وقد تقدم قول الشيخ بجيت نقلا عن صاحب البدائع، أما من لم توجد عندهم الرؤية بعد الغروب فكيف نوجب عليهم الصوم ولم يوجد عندهم سبب الوجوب وهو رؤية الهلال بعد الغروب هـ.

(وقوله : فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم.. إلخ)، حيث ورد حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين الدالان صراحة على أن رؤية أهل بلد تعم غيرهم مع القرب، وورد حديث أهل نجد، الدال صراحة أيضاً على أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد، لم يبق معنى للتصريح بأن الأمر الكائن من رسول الله ﷺ إنما هو حديث «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ» ولا للتصريح بأن الاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم، لأنه إذا وجد النص الصريح فلا فائدة في الالتجاء إلى نص محتمل على قوله : كيف. وقد علمت أنه واضح الدلالة أيضاً على أن لكل قوم رؤيتهم مطلقاً، وأنه إنما تخصص بحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين، وعليه فانتقادات الشوكاني على ابن عباس انتقادات واهية وهي غير مرتكزة على فهم سليم.

(وقوله : لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم)، هذا من التأويلات الباطلة، وهو أشبه شيء بتأويل غلاة الروافض الذين يتقدمون الرؤية بيوم أو يومين، حيث قالوا : معنى قوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» : صوموا اليوم الذي يرى في عشيته، على أنه أي معنى لقوله : «لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون» هل معناه : إذا رآه أهل بلد حقيقة فقد رآه المسلمون خيالا، أم معناه : إذا رآه أهل بلد حقيقة فقد رآه المسلمون كذلك، إن هذا الكلام ساقط عن درجة الاعتبار، وأيضاً أول الحديث المذكور صريح في النهي عن ابتداء الصوم والإفطار، حتى نرى الهلال وآخره صريح أيضاً في وجوب إكمال العدة ثلاثين يوماً إذا غم علينا وحال بيننا وبينه سحب، وإذا وجب علينا إكمال العدة ثلاثين يوماً إذا حال بيننا وبينه سحب، فكيف

لا يجب علينا إكمال العدة ثلاثين يوماً، إذا كان الصحو التام ولم نره، ولهذا ترى ابن المنذر يقول : (صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، بل هو منهي عنه). على أن رواية : فإن حال بينكم وبينه سحب صريحة في أن كل قوم مخاطبون بما يشاهدونه من رؤية أو غيم، وقد علمت أنه لولا وجود حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين لكان هذا الحديث وغيره دالا بوضوح على أن لكل قوم رؤيتهم من غير فرق بين قرب وبعد. (وقوله : فيلزم غيرهم مالزمهم) : يلزم عليه أنه إذا وجب الإمساك أو الإفطار على قوم بطلوع الفجر وغروب الشمس عندهم، وجب على الجميع، وإذا وجبت صلاة على قوم فقد وجبت على الجميع، لأن ذلك قد وجب على المسلمين، فيلزم غيرهم ما لزمهم، وهذا خرق لطبيعة الكون ولما أمرنا الله به ورسوله.

وعلى كل حال، إن هذا لمن الخروج عن الجادة وفيه إبطال حديث ابن عباس بالسفسطة الفارغة رغم كونه صحيحاً ومطابقاً لما ورد عن النبي عليه السلام وللواقع كما علمت.

(وقوله : ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر، لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل... إلخ)، بعدما صرح بأن عدم اكتفاء ابن عباس برؤية أهل الشام إنما هو اجتهاد منه، وأن الدليل الذي قصده بقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ إنما هو حديث الصحيحين وغيرهما وأن حديث الصحيحين هو أظهر في الدلالة على أن رؤية بلد تعم الجميع، صرح هنا بأن عدم اكتفاء ابن عباس برؤية أهل الشام لا يتفق حتى مع الدليل العقلي، قال : لأن البعد بين المدينة والشام ليس من البعد الذي يجوز معه اختلاف المطالع. وأقول : إذا لم يوفق في فهمه وانتقاده من ناحية الدليل الشرعي، فكيف يوفق في فهمه وانتقاده من ناحية الدليل العقلي الذي يحتاج إلى معرفة تامة بالعلوم الفلكية، على أنه لم يبين البعد الموجب لاختلاف المطالع في نظره، ولا معنى لاختلاف المطالع، مع أنك إذا تأملت كلام ابن عباس

تجده بنى قوله : فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه على اختلاف المطالع، وذلك لأنه قال لكريب : متى رأيتم الهلال ؟، فأجابه كريب بقوله : رأيناه ليلة الجمعة. فأكد عليه ابن عباس بقوله : أنت رأيته. فأجاب كريب بقوله : نعم ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية، ثم استدرك ابن عباس على ذلك قوله :

رأيناه ليلة السبت، يعني ولم نره ليلة الجمعة التي رآه فيها أهل الشام، ثم فرع على ذلك قوله : فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن ابن عباس قد استند في قوله : فلا نزال نصوم.. إلخ على المشاهدة والواقع، وهو عدم وجود الرؤية بالمدينة ليلة الجمعة التي رآه فيها أهل الشام، وهذا من أعظم دليل على اختلاف مطالعهما، إذ لو اتحدت مطالعهما لاتحدت رؤيتهما دائماً، كما هو الشأن في البلاد المتقاربة. وقد تقدم قول ابن عبد الحكم (الرابعة) : لا يجوز النقل ولا يلزم وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون هـ.

فها أنت تراه قد فسر البعد جداً بإمكان رؤيته لقوم وعدم إمكان رؤيته لآخرين.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 277 : وبالجمل، فالقول بعدم اعتبار اختلاف المطالع مخالف للمعقول والمنقول، أما مخالفته للمعقول فلما علمته من مخالفته لما هو ثابت بالضرورة من اختلاف الأوقات، وأن النهار عند قوم قد يكون ليلاً عند آخرين. وأما مخالفته للمنقول، فإنه مخالف لما تقدم عن كريب، وذلك لأن المتبادر من قول كريب لابن عباس : (نَعَمْ رَأَيْتُهُ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ)، وقول ابن عباس : لكننا رأيناه.. إلخ. وقول كريب بعد ذلك : أولاً تكتفي برؤية معاوية. وقول ابن عباس في جوابه : لا. أي لانكتفي برؤية معاوية، أن قوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ يرجع إلى عدم الاكتفاء برؤية معاوية ورؤية كريب والناس وصومهم وصوم معاوية. وهذا ظاهر في أن كل

قوم مكلفون برؤيتهم ولاشك أن مورد هذا النص في الشام والحجاز، وقد وجد بينهما مسافة القصر واختلاف الإقليم واختلاف المطالع واحتمال عدم الرؤية، فاستند كل طائفة إلى واحد منها، وأيد به قوله، كذا قال الإمام الأسنوي، لكن احتمال عدم الرؤية بعد أن قال ابن عباس لكريب : أنت رأيته. فقال له : نعم، وراه الناس وصاموا وصام معاوية ومعاوية كان الخليفة بعيداً جداً لا يلتفت إليه فلم يبق إلا احتمال مسافة القصر واختلاف الإقليم واختلاف المطالع فإذا رجعنا إلى الواقع، تجد أنه لا دخل في اختلاف الناس في رؤية الهلال بعد الغروب لمسافة القصر ولا لاختلاف الإقليم، وأن المدار في ذلك على اختلاف المطالع هو المراد. وتقدم قول السبكي أن مطالع الشام ومطالع المدينة مختلفة، فقد يرى الهلال بالشام في وقت لا يمكن رؤيته بالمدينة هـ.

وقال الشيخ مرتضى في شرح الأحياء صفحة 200 من الجزء الرابع : وقد تختلف المطالع وتكون الرؤية في أحد البلدين مستلزمة للرؤية في الآخر، من غير عكس، وذلك أن الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في البلاد الغربية، فمتى اتحد المطلع لزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر، ومتى اختلف لزم من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي، ولا ينعكس : أي لا يلزم من رؤيته في الغربي رؤيته في الشرقي. وعلى ذلك حديث كريب، فإن الشام غربية بالنسبة إلى المدينة، فلا يلزم من رؤيته في الشام رؤيته في المدينة هـ. وقال الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 38 : وكلما كانت البلاد أشد بعداً في جهة الغرب كان الهلال أظهر، وأنه متى ابتداء رؤيته على خط من خطوط الطول، فجميع البلاد التي كانت شرقية لم يكن الهلال ظاهراً فيها ولا يرى إلا في الليلة الثانية، ألا ترى إلى حديث كريب : كيف رأى الهلال ليلة الجمعة، ورأى أهل المدينة الهلال ليلة السبت، وانظر إلى دمشق أليست على خط الطول الشرقي من جرينويس 35 والمدينة على خط الطول الشرقي 40 إلخ إلى غير ذلك مما تقدم ويأتي. وزيادة على ذلك، فإن عرض المدينة 24، وعرض دمشق 33 : 31، والفرق بينهما تسع درجات و 11 دقيقة،

كما أن طول المدينة من جرينويش 40 : 15، وطول دمشق من جرينويش 36 : 18، والفرق بينهما 3 : 57 وهذا الفرق في العرض والطول مما يمكن معه اختلاف الرؤية بعد الغروب، وقد وقع بالفعل كما في نص الحديث.

فقد تبين بما ذكرناه من نصوص الأئمة ومن الفرق في الطول والعرض للمدينة ودمشق، أن كلام الشوكاني هنا غير مرتكز على أساس علمي فلكي، كما تبين سابقاً أنه غير مرتكز على أساس شرعي، فهو من الكلام المخالف للدليل العقلي والشرعي ومن الكلام الفارغ.

على أنه كيف يصح للشوكاني أو غيره أن ينتقد كلام ابن عباس هذا، والنبي ﷺ قال في حقه كما في البخاري : «اللهم علمه الحكمة»، وفي رواية «اللهم علمه الكتاب»، وفي رواية لمسلم «اللهم فقهه»، قال البخاري والحكمة : الإصابة في غير النبوة.

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة ابن عباس : وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ما رأيت أحداً أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ وبقضاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ولا أفقه منه ولا أعلم بتفسير القرآن والعربية والشعر والحساب والفرائض، وكان يجلس يوماً للفقهاء ويوماً للتأويل ويوماً للمغازي ويوماً للشعر ويوماً لأيام العرب، وما رأيت عالماً قط جلس إليه إلا خضع له، ولا سائل سألته إلا وجد عنده علماً. وقال ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس، وعاش ابن عباس بعد ابن مسعود نحو خمس وثلاثين سنة، تشد إليه الرحال ويقصد من جميع الأقطار ومشهور في الصحيحين تعظيم عمر بن الخطاب لابن عباس، واعتداده به وتقديمه مع حداثة سنه، وعاش بعده ابن عباس نحو سبع وأربعين سنة، يقصد ويستفتي ويعتمد وقال علي بن المديني : لم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ أحد له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة : ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس هـ المراد.

وها أنت ترى من حكمة ابن عباس أنه وقف في هذا الحديث مع الرؤية

الواجبة بالكتاب والسنة والإجماع، واستدل على عدم اكتفائه برؤية أهل الشام بالمشاهدة أولاً. وبما ورد عن النبي ﷺ ثانياً. هذا ولنرجع إلى إتمام الكلام على الحديث، فأقول : ولما ظن كريب أن رؤية الهلال إذا ثبتت عند الإمام عم حكمها الجميع، قال لابن عباس عقب قوله : فلا نزال نصوم.. إلخ : أولاً تكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ فأجابه ابن عباس بقوله : لا، أي لانكتفي برؤية معاوية وصيامه، ثم أعقب ذلك النفي بقوله : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ : أي أمرنا أن لا نكتفي برؤية من بعد عنا ولو إماماً، حيث تحققنا أنه لا رؤية عندنا إلا في الغد. وقد قال القرطبي في المفهم : ألا ترى أن معاوية أمير المؤمنين رضي الله عنه قد صام بالرؤية وصام الناس بها بالشام، ثم لم يلتفت ابن عباس إلى ذلك، بل بقي على حكم رؤيته هو، ووجه هذا العرف من علم الهيئة والتعديل.. إلخ. وقد علمت أنه ورد عن النبي ﷺ الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، وورد عنه حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين، وورد عنه ما حكاه ابن عباس عن أهل نجد، وأن مجموع هذا الوارد يدل قطعاً على أن رؤية بلد لا نتم غيرها مع البعد الموجب لاختلاف الرؤية. وسيأتي في الفصل بعد هذا بيان البعد الذي يمكن معه اتحاد الرؤية والبعد الذي يمكن معه اختلافها، وإن كان التحديد بذلك إنما هو باعتبار الغالب، ومن أراد التحقيق فعليه بالمشاهدة كما فعل ابن عباس، أو باستخراج حدود رؤية الهلال لكل أفتى. وإنما قلنا باعتبار الغالب، حيث أن رؤية الهلال قد تكون ممكنة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وقد تكون ممكنة في أقصى الشمال وممتنة في أقصى الجنوب، وقد يكون العكس، وهذا باعتبار العرض، أما باعتبار الطول فيلزم من رؤيته في البلاد الشرقية رؤيته في البلاد الغربية ولا عكس، وذلك مع الاتحاد في العرض.

وهذه أمور معروفة بالحسابات الفلكية ومطابقة للمشاهدة والواقع، فليتنبه لذلك، والله الموفق.

(وقوله عمل بالاجتهاد) عمل ابن عباس ليس عملاً بالاجتهاد، بل هو عمل

بالرؤية الواجبة كتاباً وسنة وإجماعاً، والتي تختلف باختلاف الآفاق قطعاً بدليل قوله : لكننا رأينا ليلة السبت، فلانزال نصوم.. إلخ. وبعبارة حيث أتى ابن عباس بفاء التفريع في قوله : فلا نزال نصوم.. إلخ. عقب قوله : لكننا رأينا ليلة السبت، فذاك أعظم دليل على أن عمله ليس عملاً بالاجتهاد، بل هو عمل مفرع على ما وقع به التحديد كتاباً وسنة وإجماعاً أولاً. وهو الرؤية بعد الغروب. وعلى المشاهدة ثانياً، وهو عدم رؤيته بالمدينة في الليلة التي رآ فيها بالشام.

وتقدم في أول الفصل الأول قول ابن عباس لأبي البختري : جعل الله الأهلة مواقيت يصام لرؤيتها ويفطر لرؤيتها هـ. على أنه كيف يكون عمله عملاً بالاجتهاد وقد أسند ذلك إلى النبي ﷺ وقد علمت أن الأمر الوارد منه ماهو صريح ومنه ماهو ظاهر في الحكم، وعلى كل حال، فعمل ابن عباس ليس عملاً بالاجتهاد، بل هو عمل مؤيد بالدليل الشرعي والعقلي.

(وقوله : ليس بحجة) بعد ماكرر مراراً أن عمل ابن عباس هو عمل بالاجتهاد، قال هنا : وليس بحجة وهذا هو بيت القصيد عنده، ليبيني عليه ما أراد، ولكن بالأسف لم يبين ذلك على أساس لما علمت من أن عمل ابن عباس هو عمل مطابق للمشاهدة والواقع أولاً، ولما ورد عن النبي عليه السلام ثانياً. بالصراحة مرة وبالظهور أخرى. على أنه لو فرضنا أننا لم نعرف الأمر المشار له بقوله : هكذا... إلخ، لكفى قوله : ذلك في كونه حجة، لقول السبكي في جمع الجوامع : الصحيح يحتج بقول الصحابي، قال ﷺ : وكذا سمعته أمر أو نهى أو أمرنا.. إلخ. ويكفي في بطلان مقاله الشوكاني قول الترمذي في جامعه : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن لكل أهل بلد رؤيتهم هـ. وقول ابن عبد البر في التمهيد لدى كلامه على حديث ابن عمر، وإلى القول الأول أذهب، لأن فيه أثراً مرفوعاً، وهو حديث حسن تلزم به الحجة، وهو قول صحابي كبير ولا يخالف له من الصحابة، وقال به طائفة من فقهاء التابعين.. إلخ. وقول

ابن عوض في المنحة صفحة 52 وفي فتاوى ابن حجر، قال الإمام الأذرعي وحديث كريب رواه مسلم وأبو داود والترمذي وذكره القفال ومن تبعه واعتمدوه وعليه العمل عند أكثر أهل العلم، وهو حسن تقوم به الحجة وهو قول صحابي كبير لا يخالف له من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقول فقهاء التابعين هـ. وقوله : وعليه العمل.. إلخ، وكذا قاله في التحفة نقلاً عن الترمذي بعد إيراد الحديث هـ.

وقول القرطبي في تفسيره : قال علمائنا قول ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ كلمة تصرّح برفع ذلك إلى النبي ﷺ وبأمره، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الحجاز، فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره هـ.

وقول السخاوي في المقاصد الحسنة في حرف الياء : حديث يصوم أهل قباء يقال حين يرى الهلال بمكان دون آخر إذا اختلفت المطالع، وهو شيء ما علمته، ولكن حديث مسلم عن كريب شاهد للحكم هـ.

وعليه فمجرد قول ابن عباس : هكذا.. إلخ، هو حجة يجب العمل به، فما بالك حيث ورد فيه النص الصريح والظاهر كما علمت. على أن مذهب الصحابي إذا لم يعرف دليله الصريح ولا الظاهر يختلف في حجته اختلافاً كثيراً، فلا معنى للجزم بأنه ليس بحجة.

وعلى كل حال، فالشوكاني قد خبط في هذه المسألة خبط عشواء.

(وقوله : ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل.. إلخ) مازال يبنى على ما فهمه من أن البعد بين المدينة والشام ليس من البعد الموجب لاختلاف المطالع، ومازال يبنى كذلك ما يعتقد من أن ابن عباس يقول : لأهل كل بلد رؤيتهم مطلقاً، وقد علمت أن كلا الفهمين خطأ صراح، لأن ابن عباس إنما يقول : لأهل كل بلد رؤيتهم مع البعد، والبعد الذي بين المدينة والشام مما يمكن معه اختلاف الرؤية، وقد وقع بالفعل، حيث رُئي بالشام ليلة الجمعة ولم ير بالمدينة

إلا في ليلة السبت وقد علمت أن ابن عباس بنى عمله أولاً على الدليل العقلي وهو المشاهدة، ثم بناه ثانياً على الدليل الشرعي، وهو قوله : هكذا.. إلخ. وعليه، فلا معنى لقوله : ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل.. إلخ.

على أن قوله : فلا يشك عالم.. إلخ، إنما يمكن ما ذكره لو كانت الأرض مسطحة، بحيث إذا طلعت الشمس تطلع على الجميع، وإذا غربت تغرب على الجميع، وإذا وصل الهلال لحد الرؤية وقت الغروب رآه الجميع، وبما أن الأرض كرة، فلا معنى لهذا الكلام، وأيضاً فأي معنى لذلك، والحال أن العلماء مجمعون على أن الله تعالى لا يخاطب قوماً إلا بما يعرفونه مما هو عندهم. ورحم الله الشيخ بختياً، إذ يقول في رسالته اعلم أن اختلاف المطالع لا خلاف فيه لأحد من العلماء، لأنه من الأمور الثابتة بالمشاهدة، وقد وافق الشرع العقل على ذلك أيضاً، كما أنهما متفقان على الدوام، ألا ترى أن الشارع بنى على اختلاف المطالع كثيراً من الأحكام، فبنى عليه اختلاف أوقات الصلاة ووقت الحج، فإن العبرة بمطلع أهل مكة فيه، وبنى عليه أيضاً معرفة من تقدم أو تأخر موته في الموارث، وغير ذلك كثير، وكل ذلك متفق عليه، ثم قال : وبالجمل، فالقول بعدم اعتبار اختلاف المطالع مخالف للمعقول والمنقول إلى أن قال : ولذلك اتفقوا على اعتبار اختلاف المطالع في وجوب الحج، فاعتبروا مطلع مكة وفي الأضحية أوجبوا على كل قوم الأضحية في يوم النحر، وهو العاشر من شهر ذي الحجة، على حسب ما يرى هلاله عندهم، فلا معنى للاختلاف بعد ذلك في الصوم دون سائر أوقات العبادات. ثم قال : وهذا هو الذي يتعين المصير إليه حملاً لكلامهم على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات هـ.

وعلى كل حال، فقلوه : (فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الأقطار يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الأحكام الشرعية والرؤية من جملتها، وسواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا)، هو كلام من يعتقد أن الأرض مسطحة، أو كان ممن لا يتفهم النصوص الشرعية

ولا ماتقتضيه الأوضاع الفلكية، وعليه فكل ما بناء على ذلك، فهو من التعقلات الواهية من ذلك قوله : (فلا يقبل التخصيص إلا بدليل)، وقوله : ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا للتخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص.. إلخ. وكذلك قوله : (لوروده على خلاف القياس)، لأن القياس عنده هو عدم اعتبار اختلاف المطالع في جميع الأحكام ومن جعلتها الرؤية، ومن ذلك قوله : (ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي ﷺ ولا بمعني لفظه حتى ننظر في عمومه وخصوصه)، مع أنه ورد عن النبي عليه السلام أحاديث هي ظاهرة في الدلالة على أن لكل قوم رؤيتهم مطلقاً، وأنها تخصصت بحديث أبي عمير وحديث الأعرابيين الدالين صراحة على أن رؤية بلد تلزم أهل أخرى مع القرب، وورد عنه حديث أهل نجد الدال بالصراحة على أن لكل قوم رؤيتهم مع البعد. وعليه، فقوله : ولم يأت ابن عباس... إلخ. هو من القصور على أنه لو فرض أننا لم نعرف ماورد عن النبي عليه السلام في ذلك، وإنما ورد قول ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ لكان قوله ذلك حجة لقول السبكي في جمع الجوامع : (الصحيح يحتج بقول الصحابي، قال ﷺ : وكذا سمعته أمر أو نهى أو أمرنا.. إلخ) كيف وقد ورد عن النبي عليه السلام ما سمعت ومن تلك التعقلات الواهية قوله : فينبغي الاختصار على المفهوم من ذلك الوارد، على خلاف القياس وعدم الإلحاق به.. إلخ). وكذلك قوله : (ولو سلم صحة الإلحاق وتخصيص العموم به فغاياته أن يكون في المحلات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر، وأما في أقل من ذلك فلا، وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دليل من ذهب إلى اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية) إلا أن قوله : (فينبغي أن ينظر ما دليل من ذهب إلى اعتبار البريد... إلخ)، ملاحظة في محلها، لما علمت من حديث أبي عمير وحديث الأعرابيين ومن كلام النووي وغيره من المحققين أن البلاد المتقاربة حكمها في الرؤية واحد بلا خلاف، وأن الحق والصواب والصحيح أن لكل قوم رؤيتهم إذا كان بين البلدين من البعد ما يمكن معه اختلاف الرؤية وعليه،

فالطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه هو هذا وهو الموافق للكتاب والسنة والإجماع، ومن خالف ذلك فقد انحرف عن النهج القومي.

«تنبيه» : ما أجبنا عن قول الشوكاني : (ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي ﷺ ولا بمعنى لفظه.. إلخ)، يجاب به عما قاله أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص في أحكامه صفحة 260 من الجزء الأول، لأنه لما ذكر حديث كريب قال : (وهذا لا يدل على ما ذكر، لأنه لم يحك جواب النبي ﷺ وقد سئل عن هذه بعينها، فأجاب به، وإنما قال : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ ويشبه أن يكون تأول فيه قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ عَلَى مَا قَالُوا... إلخ».

والجصاص هذا : هو ممن استدل على أن رؤية بلد تعم الجميع بقوله تعالى : ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾، وقد أبطلنا ذلك في التنبيه التاسع في الفصل الثاني قبل هذا، فليراجع.

(وقوله : والذي ينبغي اعتاده هو ماذهب إليه المالكية... إلخ)، بعد أن أبطل حديث ابن عباس الذي اتفق على صحته والعمل به جميع الناس بتلك التعقلات الواهية بدعوى أن ذلك إنما هو اجتهاد منه، ودعوى أن حديث «لَا تُصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ.. إلخ» هو أظهر في الدلالة على أن رؤية البعض تعم جميع أهل الأرض، ذكر هنا أن الذي ينبغي اعتاده هو ما أداه إليه اجتهاده، مصرحاً بأنه مذهب المالكية، اعتماداً على قول ابن حجر وهو المشهور عند المالكية، مع أنهم برءاء من هذا القول الذي لا يؤيده عقل ولا نقل، بل هو مصادم للنصوص الشرعية ومخالف لما تقتضيه الأوضاع الفلكية، على أنه كيف يصح أن ينسب هذا القول للمالكية وكلهم مجمعون على أنه لا نقل مع البعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخروه. وقد سمعت أقوال المحققين منهم ومن غيرهم من أهل المذاهب. نعوذ بالله من الزلقات في غضون الورقات وايضاً، فإن معظم علماء الشيعة الإمامية والزيدية على اعتبار اختلاف المطالع، بل ذكر الإمام يحيى من الزيدية في البحر الزخار، أن الرؤية لاتعم في الإقليم الواحد

والجهة الواحدة إن اختلفت ارتفاعاً وانحداراً. وقال الصنعاني في سبل السلام :
والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها هـ.
وتقدم قول الشوكاني نفسه سادسها، أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتفاعاً
وانحداراً، كأن يكون أحدهما سهلاً والآخر جبلاً، أو كان كل بلد في إقليم،
حكاه المهدي عن الإمام يحيى والهادوية هـ. وإن كان قول الإمام يحيى والهادوية
غير صحيح، كما علمت. وعلى كل حال فالمالكية مجمعون على أنه لا نقل مع
البعد الموجب لاختلاف الرؤية، وكذلك معظم علماء الشيعة.

وقوله : (وحكاه القرطبي عن شيوخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد
كلها)، هذا أيضاً من اعتاده على ما نقله ابن حجر من كلام القرطبي. وقد
علمت أن ابن حجر ذكر أول كلام القرطبي في المفهم، وترك آخره، ونص
ابن حجر في الفتح صفحة 105 من الجزء الرابع : قال القرطبي : قد قال
شيوخنا : إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع، ثم نقل إلى غيرهم
بشهادة اثنين لزمهم الصوم. وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل
البلد الذي ثبتت فيه الشهادة، إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم، فيلزم الناس
كلهم، لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد، إذ حكمه نافذ في الجميع هـ. مذكره
ابن حجر من كلام القرطبي، ثم قال القرطبي عقب هذا الكلام : قال الشيخ :
هكذا وقع نقل المشايخ لهذه المسألة ولم يفرقوا بين البعيد والقريب من الأقاليم
والصواب الفرق بدليل الإجماع الذي حكاه أبو عمر، فيحمل إطلاق المشايخ
على البلاد المتقاربة هـ. فكلام القرطبي هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على
أن الصواب هو الفرق بين البلاد المتقاربة والمتباعدة، وأن دليل هذا الفرق هو
الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر، وأنه يتفرع على ذلك حمل إطلاق المشايخ
على البلاد المتقاربة، وهذا الكلام هو مضمن ما قدمناه في أول الفصل الثاني
من أن موضوع الخلاف عند مالك وأصحابه المصريين والمدنيين هو خاص
بالبلاد المتقاربة كالبصرة والكوفة والمدينة واليمن، وأن البلاد المتباعدة جداً،
حيث يمكن أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون ليس فيها خلاف عند مالك

وأصحابه، وأنه لأجل ذلك قال ابن عبد البر، عقب الروائتين عن مالك :
وأجمعوا، أي مالك وأصحابه على عدم لحوق حكم رؤية مابعد كالأندلس من
خراسان هـ. وحيث صرح القرطبي بأن الصواب حمل إطلاق المشايخ على
البلاد المتقاربة، وجعل إجماع ابن عبد البر دليلاً على ذلك، فكيف يصح قول
الشوكاني، وحكاة القرطبي عن شيوخه : ان هذا لمن آفات التقليد في النقل
وعدم الرجوع إلى الأصول، إذ لو لم يقلد ابن حجر. وراجع كلام القرطبي
في المفهم لما أمكنه أن يقول : وحكاة القرطبي عن شيوخه.

على أنه من العجب أن الشوكاني هو ممن يذمون التقليد في المسائل الشرعية،
ومع ذلك قلد في النقول ولم يرجع إلى الأصول، وبني على ذلك انتقاداته
الواهية، وفي الأخير قال : والذي ينبغي اعتماده هو ماذهب إليه المالكية.. إلخ.
مقلداً ابن حجر أيضاً في قوله : وهو المشهور عند المالكية، وإن كان ابن حجر
قال بعد ذلك : لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه.

وعلى كل حال، لقد برهن الشوكاني هنا على قلة اطلاعه في هذه المسألة
وعلى أن ما اعتمده لم يستند فيه إلى دليل معقول ولا منقول، وإنما أبدى
تعقلات واهية وأفكاراً شاذة، وخرج عما وقع التحديد به كتاباً وسنة وإجماعاً،
وهو الرؤية البصرية مساءً التي تختلف باختلاف الآفاق قطعاً.

ولهذا، فلا ينبغي أن يعتبر كلامه في هذه المسألة أي اعتبار، لأنه مرتكز على
التقليد في النقل وعلى سوء الفهم وقلة الإدراك وعدم الاطلاع مع إبطاله
حديث ابن عباس بلا مبرر ونسبته المالكية وشيوخ القرطبي القول بعموم الرؤية
مطلقاً، وقد وضعنا ما في كلامه من الخلل بما لا مزيد عليه، لله الحمد.

(وقوله : ولا يلتفت إلى مقاله ابن عبد البر.. إلخ)، قد علمت أن الإجماع
الذي ذكره ابن عبد البر، هو إجماع مذهبي، لأنه ذكره عقب روايتي المصريين
والمدنيين عن مالك، وعلى فرض أنه إجماع داخل المذهب وخارجه يكون
صحيحاً وصواباً، لأن كل من قال بأن رؤية بلد تعم جميع أهل الأرض أو

قال بأن رؤية بلد لا تلزم أهل أخرى مطلقاً، فقد أخطأ المحجة البيضاء. وقد ذكرنا في الفصل الثاني قبل هذا الشيء الكثير من نصوص علماء أهل المذاهب الأربعة وكلهم مجمعون على أن الحق والصواب والصحيح هو اعتبار اختلاف المطالع في رؤية الهلال. وذكرنا فيه أيضاً أن هذا الإجماع لم يحكه ابن عبد البر وحده، بل حكاه غير واحد من العلماء وأنه ارتضاه الأئمة الفحول وسلموه مع ما هم عليه من طول الباع وسعة الاطلاع. وذكرنا فيه أيضاً أنه لا يقدح فيه وجود الخلاف لما هو معلوم من أن الخلاف الذي ضعف مدركه لا يعتبر ومن باب أولى وأحرى، إذا كان مدركه غير صواب وغير صحيح، كما في هذه المسألة، ويكفي أن الشوكاني رغم ما أطال به من الكلام في هذه المسألة لم يقدر على أن يأتي بدليل صحيح على ما اعتمده من أن رؤية بلد تعم الجميع. وعلى كل حال، فلا يهمننا قول الشوكاني ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر، ولا إلى قوله : وذلك لأن الإجماع لا يتم، والمخالف مثل هؤلاء الجماعة، لأن ما ذكرناه في هذا الفصل وفي الفصلين قبله فيه كفاية على عدم صحة قول من قال بأن رؤية بلد تعم الجميع، أو قال بأن رؤية بلد لا تلزم أهل أخرى مطلقاً، فشدد يدك عليه ولاتلتفت لغيره وادع لمن قر به لك بحسن الخاتمة وسعادة الدارين، والله الموفق.

الفصل الرابع

في مقدار البعد المفروط بالمراحل وبالكيلومتر وبدرج المسافة

من المعلوم أن البلاد إذا كانت مختلفة في العرض ومتفقة في الطول فقد تكون رؤية الهلال بعد الغروب ممكنة في جميعها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ويتفق ذلك غالباً فيما إذا لم يكن للقمر عرض، وقد تكون ممكنة في الشمال وممتنعة في الجنوب إذا كان عرض القمر شمالياً، وقد يكون العكس إذا كان عرض القمر جنوبياً.

وإذا كانت مختلفة طولاً ومتفقة عرضاً، فيلزم من رؤيته في البلاد الشرقية رؤيته في البلاد الغربية ولاعكس. وإذا كانت مختلفة طولاً وعرضاً، فيتركب تأثير كل من الطول والعرض في اختلاف الرؤية مساءً إلا أن الاختلاف في العرض يكون أكثر تأثيراً من الاختلاف في الطول، بل ربما يكون مكث الهلال بعد غروب الشمس في أقصى الشمال ساعتين فأكثر، وفي اليوم نفسه يغرب الهلال قبل غروب الشمس أو معها في أقصى الجنوب، وقد يكون العكس على حسب كون عرض القمر شمالياً أو جنوبياً.

وعلى كل حال، فاختلاف رؤية الهلال بعد الغروب له عوامل، منها : اختلاف البلاد في العرض شمالاً وجنوباً، قلة وكثرة، ومنها اختلافها في الطول، ومنها كثرة البعد بين الشمس والقمر وقت الغروب، وبعد الاجتماع وقلته، ومنها كثرة عرض القمر وقلته وكونه شمالياً أو جنوبياً ومنها صفاء الجو وكدرته إلى غير ذلك. ولهذا، فمن أراد أن يعرف كون البلاد متفقة في الرؤية أو مختلفة فيها على التحقيق، فعليه باستخراج حدود رؤية الهلال بعد الغروب وبعد الاجتماع لكل أفق رفق، فإن كانت الحدود متوفرة في الجميع، فإن الهلال إذا

رئي في أحدها رئي في الجميع إلا لعارض من غيم أو كدرة، وفي هذه الصورة يمكن الاتفاق وإن كانت حدود الرؤية متوفرة في بعض البلاد وناقصة في بعضها، ففي هذه الحالة تختلف رؤية الهلال ولا إشكال ويكون لكل قوم رؤيتهم.

وبما أن حسابات رؤية الهلال لسائر البلاد هي من الأمور التي تتعذر غالباً، فينبغي أن يعتبر ما اعتبره ابن عباس، وهو أنه إذا رئي الهلال في بلد ولم ير في آخر مع البعد والصحو، فلكل رؤيته، ويعتبر أن مختلفي المطالع، لأنه لو اتفقت مطالعتهما لاتفقت رؤيتهما، ولا بد وهذا في غاية المطابقة للمشاهدة والواقع أو يعتبر البعد المفرط الذي يمكن معه أن يرى الهلال قوم ولا يراه آخرون، وهو ما اعتمده فقهاؤنا، لأنه مطابق للمشاهدة غالباً. وقد تقدم أن إمامنا مالكا رحمه الله روى عنه ابن القاسم والمصريون، أنه إذا رأي أهل البصرة هلال رمضان، ثم بلغ أهل الكوفة والمدينة واليمن، لزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء. وسيأتي في الفصل الخامس من المبحث الأول : أنه بين البصرة وصنعاء اليمن من درج المسافة 15 درجة و27 دقيقة.

وبما أن هذه الرواية هي المشهورة في المذهب المالكي، قال شيخنا في حاشيته على رسالة ابن البناء صفحة 56 : والبعد المفرط محصور عند الفقهاء وقع التصريح به في كلامهم في عدة أبواب وهو مسيرة شهرين فأكثر، ومثله بنحو بعد الأندلس من خراسان، وأفريقية من مكة أو المدينة. من ذلك أنهم لما تكلموا في مسألة الحكم على الغائب، وقسموا الغيبة إلى : قرية ومتوسطة وبعيدة جداً، ذكروا أن البعيد جداً شهران فأكثر، وهو قول الشيخ خليل، والبعيد جداً كإفريقية قضى عليه يمين القضاء.. إلخ. قال الزرقاني : كإفريقية من المدينة أو من مكة، وكالأندلس من خراسان هـ. ومثل الأخير ما ذكره ابن عبد البر هنا هـ. وتقدم عن ابن رشد الحفيد، وابن جزري، بأن البعد جداً ما بين الأندلس والحجاز. وتقدم أيضاً عن محمد بن سابق، أنه لا يصوم أهل القيروان برؤية أهل مكة والمدينة وما يشبه ذلك في البعد إجماعاً. وتقدم أن

ابن البناء نقل عن أبيه أنه ذكر عن محمد بن أبي بكر الفاسي، وقد سئل : هل نصوم برؤية الاسكندرية. قال : لا، إنما ذلك فيما قرب منا ولم يتباعد جداً.

وقال شيخنا في حاشيته على ابن البناء صفحة 67 : والبعد جداً محصور بالمسافة وهي مسيرة ستين يوماً فأكثر بسير الأثقال في يوم الاعتدال، ومعلوم أن اليوم وقتئذ قدره اثنتا عشرة ساعة، فيمكن أن يقطع المسافر فيه ثمانية فراسخ، فتضرب في عدد الأيام فيكون ذلك ثمانية وأربعمئة فرسخ يحط من ذلك ثمانون فرسخاً مسيرة عشرة أيام تلحق بالبعد المفرط، لأن مقارب الشيء يعطي حكمه، ولما نص عليه الشافعية ممن بنى على أن اختلاف المطالع فاصل، أنه إذا شك في الاتفاق في المطلع لم يجب على الذين لم يروا صوم، لأن الأصل عدم وجوبه، لأنه إنما يجب بالرؤية ولم تثبت في حق هؤلاء لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية. قال السبكي ونقله في شرح الأحياء، وعليه نقول : إذا شك في كون البعد مفراطاً أم لا، فنبنى على أنه مفراط، لأن الأصل عدم الوجوب، فإذا أسقطت مسيرة عشرة أيام من العدد المذكور كان الباقي مسيرة خمسين يوماً، وهي غير بعيدة بعداً مفراطاً، بل بينها وبين البعد المفرط فرق له بال، وحينئذ فالمسافة التي يصح النقل إليها قدرها : أربعمئة فرسخ وهي تساوي اثنتي عشرة مائة ميل هـ المراد منه.

وقد وافقه على ذلك من قرظوا على الحاشية المذكورة، وهم السادة العلماء : سيدي أحمد بن الخياط وسيدي محمد بن أحمد الهواري، وسيدي الطاهر الحمري المراكشي.

فإذا قسمت عدد الأميال المذكورة على ما في كل درجة أرضية من الأميال وهو ستون ميلاً على ما حرره العلامة الشيخ أحمد بك الحسيني في كتابه : «دليل المسافر» خرج عشرون درجة وهي درج مسافة النقل مراعي فيها ما في الطريق من الاعوجاج والارتفاع والانخفاض، وبما أن درج المسافة المستخرجة بالحساب الآتي معتبرة اصطلاحاً في المسلك القاصد على خط

واحد. فيسقط من العشرين درجة سدسها وهو ثلاثة أدراج وثلث درجة، فيبقى ست عشرة درجة وثلثان، وهي درج المسافة التي يصح النقل إليها باعتبار ما يستخرج بالحساب وهي المعتبرة على خط واحد.

وحينئذ يمكن التحديد في لزوم رؤية بلد لبلد آخر بذلك بأن يستخرج البعد بين البلدين بدرج المسافة من قبل طولهما وعرضهما على الوجه الآتي : فإن كان ذلك ست عشرة درجة وثلثين فأقل صح النقل وعم إن نقل بهما وعنهما، وإن كان أكثر من ذلك فلا نقل ويكون لأهل كل بلد رؤيتهم. وهذا كما قال شيخنا : قريب للصواب بعيد عن التزلزل والاضطراب، يتضح به البعد المفرط من غيره.

ويتبين به بعد المسافة في المعمور من الأرض بأسره، ويتبين به الرشد من الغي، ولا يبقى معه في البعد بين البقاع جهل شيء وهو وإن لم يجعله الفقهاء لذلك ضابطاً ولا صيروا الحكم به مرتبطاً، فهو بيان لما قرروه من المسافة وليس هو شيئاً غيره ولا خلافه والمشاهدة تصدقه، أي تصديق وثبت أنه في غاية التحقيق لموافقته أتم وفاق واطراده في سائر البقاع والآفاق، ولأن المسافات بين البلاد النائية ليست عن قصاها بخافية.

وفي كتاب قديم لم يعرف مؤلفه، مانصه : فائدة في معرفة رؤية الهلال بحسب الآفاق : إذا أردت ذلك فاستخرج اختلاف منظر القمر في الطول لوقت مغيب الهلال واقسمه على سبق النيرين المعدل، ثم زد الحاصل على نصف قوس نهار بلدك يحصل نصف قوس نهار بلد آخر رؤية الهلال وإن نقصت الحاصل من نصف النهار المذكور حصل نصف قوس نهار بلد لأول رؤية الهلال. واختلاف المنظر في الطول الأوسط : أربعون دقيقة وساعاته 1 و 15، كذلك وقد تقدم نظير هذا في الكسوف هـ

ثم إن وجه العمل في استخراج المسافة باللوغاريتم، هو أن تجمع نسبة تمام عرض البلد المطلوب بعده عن بلدك مع نسبة ما بينها وبين بلدك في الطول وسم وحاصل الجمع بالمحفوظ ثم قوسه في الجزء الثاني وخذ تمام هذا القوس

يكن الإمام ا طرح نسبته من نسبة عرض البلد المطلوب بعده، واجمع قوس الباقي مع تمام عرض بذلك، وخذ نسبة المجموع واجمعها مع نسبة الإمام وقوس الحاصل يكن ارتفاع سمت رؤوس أهل البلد المطلوب بعده في بلدك، ا طرحه من تسعين تحصل درج المسافة، وإن شئت استخراجها بالربع فنزل عرض البلد المطلوب بعده منزلة الميل واستخرج به الأصل المطلق وبعده القطر، ثم ضع الخيط على الستيني وعلم بالمري على الأصل المطلق وانقل الخيط لفضل الطولين من معكوس القوس فمأحاز المري من الجيوب المبسوطة، زد عليه بعد القطر إن اتفق البلدان شمالاً أو جنوباً، وإلا فخذ الفضل بينهما فما كان فهو جيب ارتفاع سمت رؤوس أهل البلد المطلوب بعده في أفلك قوسه وخذ قوس التمام تحصل درجة المسافة.

وهذا مثال يعرف به درج المسافة بين مكة ومراكش بطريق اللوغاريم :

نسبة تمام عرض مكة	9096858	
نسبة ما بين مكة ومراكش في الطول	9087005	
النسبة الجيبية للمحفوظ	9083863	قوسها 43 : 38
النسبة الجيبية للمحفوظ	9083863	قوسها 43 : 38
تمامه وهو الإمام		قوسها 46 : 22
نسبة عرض مكة	9056343	
نسبة الإمام	9085960	
الباقى	9070383	قوسه 30 : 22
تمام عرض مراكش		قوسها 58 : 22
المجموع		44 : 88
نسبته الجيبية	9099989	
نسبة الامام	9085960	
نسبة ارتفاع سمت رؤوس أهل مكة	9085949	
قوسها 46 و 21، وهو ارتفاع سمت رؤوس أهل مكة		
تمامه 43 و 39، وهو درج المسافة.		

«تنبيهات» :

الأول : إذا استخرجت درج المسافة بما ذكر، وأردت صرفها للكيلو متر، فزد عليها خمسها لأجل ما في الطريق من الاعوجاج وغيره واضرب الحاصل في طول الدرجة الأرضية وهو 111.307 أمتار يحصل البعد بين البلدين بالكيلومتر مراعي فيه الاعوجاج وغيره.

وعليه، فإذا أردت معرفة ما في درج مسافة النقل وهي $2^{3,16}$ فزد عليها خمسها وهو $1^{3,3}$ يكن المجموع عشرين فاضربها في طول الدرجة، يحصل 2226 كيلومتر بإلغاء الكسر، وهذه هي نهاية المسافة التي يصح فيها نقل رؤية بلد لبلد بالكيلومتر. ولهذا نقول : إذا كان بين بلد الرؤية وغيرها 2226 كيلومتر، فأقل صح النقل وإلا فلا، وسواء كان البعد لجهة الشمال أو الجنوب للشرق أو الغرب.

الثاني : إذا قسمت طول الدرجة الأرضية وهو 111.307 أمتار على ستين كان مقدار الميل 11 و 1855 متراً، ويسمى هذا المقدار أيضاً بالدقيقة الأرضية، فإذا ضرب ذلك في أربعة وعشرين وهي أميال المرحلة خرج 44.523 متراً، وهو مقدار المرحلة بالكيلومتر، وعليه فتكون مسافة القصر 89 046 متراً.

الثالث : إذا كانت عندك المسافة معلومة بالكيلومتر، وأردت صرفها لدرج المسافة فانقص من تلك المسافة سدسها واقسم الباقي على طول الدرجة الأرضية وهو 111.307 أمتار تخرج درج المسافة التي على خط واحد، ولك أن تقسم المسافة كلها على طول الدرجة وما خرج فانقص منه سدسه تبقى درج المسافة على خط واحد أيضاً.

الرابع : تقدم قول القرطبي في المفهم، وقال شيوخنا : إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع، ثم نقل إلى غيرهم بشهادة شاهدين لزمهم الصوم.. إلخ. وعليه فإذا لم تكن رؤيته ظاهرة قاطعة بأن كانت فيها ريبة،

كما إذا كان الصحو التام وراقب الناس الهلال في كل مكان فلم يروه، ثم ادعى رؤيته أفراد قلائل، ففي هذه الحالة لا يلزم النقل ولا يصح ولو مع وجود القرب لوجود الشك والريبة، بل ذلك من أعظم الريب. وقد تقدم قول ابن عبد البر في التمهيد وفيه أن اليقين لا يزيله الشك ولا يزيله إلا يقين مثله، لأنه صلى الله عليه أمر الناس أن لا يدعوا ما هم عليه من يقين شعبان إلا بيقين رؤية أو استكمال العدة، وأن الشك لا يعمل في ذلك شيئاً، ولهذا نهى عن صوم يوم الشك إطرachاً لأعمال الشك وإعلاماً أن الأحكام لا تجب إلا بيقين لاشك فيه، وهذا أصل عظيم من الفقه أن لا يدع الإنسان ما هو عليه من الحال المتينة إلا بيقين من انتقالها هـ. وتقدم مثله عن ابن العربي والقرطبي في تفسيره. راجع الفصل الأول من المبحث الأول، وراجع أيضاً الفصل الأول والثاني من المبحث الثالث، ففيهما ما يشفي ويكفي. ولهذا ينبغي للمكلفين بثبوت رؤية الهلال أن ينوا ثبوتهم على اليقين ولا ينوه على ما فيه شك ورؤية لثلاث يقع الصوم والفطر وغيرهما قبل الوقت المطلوب شرعاً، والله الموفق.

الفصل الخامس

في التعليق على ما ارتضاه ابن البناء

في المعنى الثالث

من تخصيص الاجماع المتقدم بما إذا كانت بلد الرؤية شرقية
عن غيرها ومن تقدير البعد الأبعد بثلاث مراحل

لا يخفى أن ابن البناء نقل في المعنى الثالث في تحقيق البعد الفاصل بين المهلين الذي هو بيت القصيد عنده ما تيسر له من كلام الأئمة ونصوصهم وتلك النصوص كلها متواطئة على نقل الإجماع على أن رؤية أهل بلد لا تلزم ما بُعد عنها من البلاد بعداً يمكن معه اختلاف الرؤية. ثم افترقوا بعد ذلك على فرقتين : فرقة وهي الجمل أطلقت ولم تفصل بين كون بلد الرؤية شرقياً عن البلد الذي لم ير فيه الهلال أو غربياً عنه، وإنما المدار عندها على كون البلدين متنائيين، وأول هذه الطائفة ابن عباس رضي الله عنهما وفرقة ذهبت إلى التفصيل وجعلت موضوع ما أجمعوا عليه من عدم لزوم حكم رؤية بلد لبلد آخر شيئاً خاصاً، وهو ما إذا كان بلد الرؤية شرقياً عن البلد الذي لم ير فيه الهلال مع وجود البعد الفاصل. قالت : أما إذا كان بلد الرؤية غربياً، فتلزم رؤيته المشرقي وإن بعد جداً. وأول هذه الطائفة معاوية رضي الله عنه.

أما نصوص الفرقة الأولى، فمنها قوله : وفي مسلم عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ : لأهل كل بلد رؤيتهم، فقال ابن عباس بعمومه فمنع أهل المدينة الصيام برؤية أهل الشام، ومنها ما تقدم عن محمد بن نسيم، وعن أبي الحسن القاسبي، وعن ابن عبد البر.

وأما نصوص الفرقة الثانية، فمنها قوله : وذكر عبد الرزاق أن قول ابن عباس : لكل بلد رؤيتهم، قد اتصل بمعاوية وهو بالشام، فقال يغفر الله له :

وإنما منع رسول الله ﷺ من تأخر إلى المغرب أن يصوم برؤية من تقدمه إلى المشرق، فذكر قول معاوية : هذا لسيدنا الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. فقال : صدق والله. ومنها ما تقدم عن المسعودي. ومنها قوله : قال أبو الحسن الطرطوشي في كتاب «صفوة اليواقيت في صفة المواقيت» : أجمع العلماء على أن البعد فاصل بين الرؤيتين وحاجز بين المهلين، وأن الصوم يلزم من رأى دون من لم ير بشرطين : أحدهما أن يكون ذلك في الطول دون العرض. والثاني أن يسبق المشرقي المغربي بالرؤية، فإنه لا أحد للبعد في العرض ولا في سبق المغربي بالرؤية المشرقي، فلزم رؤية المغربي المشرقي لا العكس، وأهل العرض بعضهم لبعض في ذلك سواء، فهذه جملة متفق عليها. ومنها قوله : وقال محمد بن سابق في البارع في الفقه إطلاق اللزوم والتسوية بين بلد الرؤية وغيره، وإن بعد ما بينهما طولاً لا عرضاً، غلط فاحش وجهل بين ومخالفة سنة وخرق إجماع، إذ لا يصوم أهل القيروان برؤية أهل مكة والمدينة وما يشبه ذلك في البعد إجماعاً. ومنها قوله : وذكر محمد ابن نسيم، عن عبد الملك بن حبيب، وكان صاحب تقادير وحقائق أقدار الأرض وأنجادها، وكان له معرف بذلك من الجن، أنه سئل عن صوم غربي الأندلس برؤية شرقها. فقال : لا، وإنما يصوم شرقها برؤية غربها وشمالها بجنوبها وجنوبها بشمالها، قرب ذلك أو بعد، والبعد الذي لا يلزم غربها حكم شرقها ثلاث مراحل للراكب الجاد المسرع في زمان معتدل هـ.

فنصوص الفرقة الأولى : لاتقييد فيها بمشرقي ولا بمغربي، بل متى كان البعد جداً بين بلد الرؤية وغيرها إلا ولا نقل. ونصوص الفرقة الثانية : فيها تخصيص عدم النقل بما إذا كان بلد الرؤية مشرقياً عن غيره مع وجود البعد الفاصل. وما لأهل الفرقة الثانية هو الذي ارتضاه ابن البناء، كما ارتضى أن البعد الفاصل يقدر بثلاث مراحل، ولذلك قال في آخر المعنى الثالث مانصه : قلت فإذا سطع هذا النور وارتفعت عنه الحجب والستور وثبت به المسطور، كما ثبت بمكانه الطور فرؤيتنا موجبة على أهل فاس بالنصوص والقياس ولا تلزمن رؤيتهم

عند أحد من الناس، فلا العمل بما كتبوا لنا به وطوقوا ولا القضاء بما أفوا به وسبقوا، لأنهم منا في الأرض في طول وفي البعد الأبعد منا في شمول هـ. أما ما ارتضاه من أن البعد الفاصل هو ثلاث مراحل، فهو مردود لمخالفته لمشهور مذهبنا، من أن المراد بالبعد البعد المفرط، وقد علمته بالمرادل وبدرج المسافة وبالكيلومتر، قال شيخنا في حاشيته صفحة 54 : (وقوله : وقيل ثلاث مراحل... إلخ). هو خارج المذهب، كما يأتي (قوله : وهو أحسنها وأصحها.. إلخ)، إن أراد أنه أحسنها وأصحها عند المالكية فغير صحيح، وكفى في فساده مخالفة المشهور، وإن أراد أنه كذلك في مذهب آخر، فهو كذلك لكن لأعلينا في حسنه وصحته، حيث خالف مشهور مذهبنا، وإن كان هو أرجح الأقوال عند الشافعية. ففي شرح الأحياء مانصه : وفي ضبط البعد أوجه، قيل مقدر بمسافة القصر وبهذا قطع إمام الحرمين والمصنف في الوجيز، وصاحب التهذيب، وادعى الإمام الاتفاق عليه، واختاره الرافعي في المحرر، وصححه النووي في شرح مسلم، وقيل باختلاف الإقليم، وقيل باختلاف المطالع هـ المراد منه بخ. فالثلاث مراحل على الوصف المتقدم هي مسافة القصر، وقد علمت من اختاره وصححه. ومما يدل على أن هذا الخلاف في مذهب الشافعية دون المالكية، كلام الحافظ بن حجر في فتح الباري، ثم ذكر نصه المتقدم في الفصل الثاني، وقال بعد ذلك : ولما نسب القول بالتفريق بين القرب والبعد لبعض الشافعية، وأنه لا يجب مع البعد عند الأكثر، ذكر الخلاف في حد البعد الفاصل والمراد مطلق البعد لا البعد جداً، فإن ابن عبد البر بيّنه بقوله : كخراسان والأندلس، فلا يصح تفسير البعد المفرط بما ذكر من المرحلتين والثلاث، خلافاً لما سلكه الشيخ (يعني ابن البناء) رحمه الله فيما يأتي.

ويدل على ذلك، ما ذكره الذرعي عند قول خ وعم ان نقل بهما عنهما، ونصه : أي يعم الخطاب والحكم بثبوت الصوم كل منقول له من سائر البلاد قريباً أو بعيداً، إذ لا يراعي في ذلك اتفاق المطالع وعدمه ولا مسافة القصر. كما يقوله الغير ابن عرفة : أجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد كخراسان

من الأندلس هـ. وقوله : الغير يحتمل خارج المذهب أو داخله، وعلى كل هو دليل لما ذكرناه أو نذكره. وفي التتائي : ولا عبرة باختلاف المطالع ولا بمسافة القصر هـ. ونحوه للصعيدي.

ومما يدل على أن هذا الخلاف في غير المذهب المالكي أيضاً؛ ماتقدم عن القاضي عياض والإمام المازري رحمهما الله من أنه لاخلاف إذا ثبت الهلال في البلد المنقول عنه بالاستفاضة أو ثبت عند الإمام أنه يعم سائر الأمصار، وإن كان مقيداً بعدم البعد جداً عند النظر والخلاف إنما هو إذا ثبت بالبينة. ثم قال : فإذا أُلقيت سمعك لما ذكرناه وتلقيت بالقبول ما عليك تلوناه علمت أن الشيخ رحمه الله حذا فيما ذكر من الأقوال حذو الشافعية، وإن كان هو في ذلك للطرطوشي ذا تبعية، وهب أن كلا منها في المذهب مذكور، فهو خلاف المشهور هـ كلام شيخنا.

علي أن ابن البناء نفسه قال فيما يأتي، قال مالك رحمه الله : إذا ثبت الهلال عند أهل البصرة لزم الصوم أهل الكوفة وأهل المدينة، وإذا ثبت عند أهل المدينة لزم الصوم أهل البصرة وأهل الكوفة هـ. ومن المعلوم أن بين البصرة والمدينة من درج المسافة نحو تسع درج. وقال الباجي في المنتقى صفحة 37 من الجزء الثاني، ما نصه :

«مسألة» : إذا رأى أهل البصرة هلال رمضان، ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن، فالذي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة : لزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء هـ. ومن المعلوم أن عرض صنعاء التي هي من مدن اليمن 15° : 28، وطولها عن جرينويش 44 و 8، فهي في غرب البصرة بقدر 3 و 45، كما أن بينهما في العرض 15° و 4، وبينهما من درج المسافة 15 و 27. وتقدم أن السبكي قال : واعتبار مسافة القصر في هذا المحل ضعيف، لكنه معتبر شرعي في الجملة واعتبار كل بلد لا يتصور خفاؤه جيد عنهم واعتبار الإقليم ضعيف هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 278 : فإذا رجعنا إلى الواقع نجد

أنه لادخل في اختلاف الناس في رؤية الهلال بعد الغروب لمسافة القصر، ولا لاختلاف الإقليم، وأن المدار في ذلك على اختلاف المطالع. ثم قال : وبالجمله فالواجب التوفيق بما وفقت به المالكية، فيحمل قول من قال بعدم اختلاف المطالع على ما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب. وقول من قال باعتباره على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك، ثم قال : وهذا هو الذي يتعين المصير إليه، حملاً لكلامهم على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات، والله الموفق لما فيه الصواب هـ.

وأما ما ارتضاه من أن عدم النقل إنما يكون في شيء خاص، وهو ما إذا كان بلد الرؤية شرقياً عن غيره مع وجود البعد الفاصل، فهو غير موافق لمشهور مذهبنا أيضاً. وتقدم ما فيه كفاية في الدلالة على أن ذلك غير معتبر عندنا وعند الشافعية والحنفية. وإن أردت زيادة على ذلك فأقول : ما ذكره عن الطرطوشي من الإجماع، على أن رؤية بلد تلزم سائر البلاد المختلفة مع بلد الرؤية في العرض المتحدة معها في الطول من غير فرق بين بُعد مفرط وغيره، فقد علق عليه شيخنا في حاشيته صفحة 49، بقوله : هذا الأجماع فيه نظر، أما أولاً : إن أراد الإجماع المتعارف عند الأصوليين فيكفي في نقضه وجود الأقوال بأن اختلاف الأقاليم والمطالع بعد فاصل بين المهلين على الإطلاق، لأن اختلاف الأقاليم والمطالع لازم للاختلاف في العرض الذي هو البعد في العرض فقط أو مع الطول أو في الطول فقط، فلا يصح الإجماع. وأما ثانياً : فإن هذا الإجماع لو بقى على إطلاقه لتعارض مع إجماع ابن عبد البر الذي نقله غير واحد وسلمه من أن البعد جداً فاصل بين المهلين بالإجماع، وأطلق ولم يفرق بين بُعد في العرض أو في الطول أو فيهما، وتلقى غير واحد من الأئمة له على إطلاقه دليل على اعتباره للقاعدة وهي أن ترك التقييد في محل قابل له دليل الإطلاق، وقد تقرر في الأصول : أن الإجماع لا يعارضه دليل لاقطعي ولا ظني، وحينئذ فأحد الإجماعين باطل، أما إجماع ابن عبد البر، فقد تلقاه الأئمة الفحول بالتسليم والقبول، وذلك من أعظم دليل على صحته. وأما إجماع

أقوى بكثير من بحث الشيخ الرهوني في الإجماع على عدم اعتبار قول الحاسب والمنجم بوجود قول ضعيف في ذلك. وإذا بطل الإجماع والوفاق، ورجعت المسألة للخلاف والشقاق، تعين الأخذ بالمشهور عند الحذاق. والثاني من الإجماعين بالاتفاق من أن الرؤية تعم إلا فيما بُعد جداً على الإطلاق هـ كلام شيخنا.

وقوله : وقد علمت أن المشهور عدم اعتبار اختلاف المطالع، مراده اختلاف المطالع الذي لا يوجب تفاوتاً في رؤية الهلال، بدليل قوله : وأن المدار على لزوم بالإطلاق إلا فيما بعد جداً عند الحذاق وتقدم قول ابن عبد الحكم :

الرابعة : لا يجوز النقل ولا يلزم، وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون. وسيأتي في الفصل العاشر من المبحث الأول مزيد بيان لمعنى اختلاف المطالع، وما ذكره ابن البناء أيضاً عن الطرطوشي من الإجماع على أن رؤية المغربي تلزم المشرقي، وإن كان البعد مفراطاً ففيه نظر، لما علمت من وجود القول بأن اختلاف المطالع والأقاليم فاصل ومن لوازم ذلك الاختلاف في الطول فقط، أو في الطول والعرض، فيرجع ذلك على الإجماع بالنقض، كما قال شيخنا. وحينئذ فترجع المسألة للمشهور وهو النقل لأي جهة إلا مع البعد جداً، على أنه كيف يصح هذا الإجماع مع ما هو معلوم بالضرورة، كما قال القرافي وغيره من أن رؤية الأهلة تختلف بسبب أن البلاد الشرقية إذا كان الهلال فيها في الشعاع وبقيت الشمس تتحرك مع القمر إلى الجهة الغربية فما تصل إلى أفق المغرب إلا وقد خرج الهلال من الشعاع، فيراه أهل المغرب ولا يراه أهل المشرق إلا في الليلة الثانية لاحتباسه في الشعاع. فالزام أهل المشرق الصوم — مثلاً — برؤية أهل المغرب مع البعد جداً في الحالة المذكورة إلزام لهم بصوم يوم هو عندهم آخر شعبان لا أول رمضان، على أنه لو قيل بالعكس وهو رؤية المشرقي تلزم المغربي ولو مع البعد جداً، لكان له وجه، لما هو معلوم من أنه متى ربي الهلال في البلاد الشرقية لزم رويته في البلاد الغربية ولا عكس، وخصوصاً مع اتحاد العرض، وإن كان ذلك إنما يمكن مع وجود مانع من الرؤية في البلاد الغربية من سحاب أو غيره، ومع ذلك، فإن هذا خلاف المشهور

الطرطوشي فيدل على بطلانه ما أشرنا إليه أولاً، من وجود القول المعتبر بأن اختلاف الأقاليم أو اختلاف المطالع فاصل. ففي فتح الباري في ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب هـ. ومثله في شرح الأحياء، وهو دليل على ما ذكرنا.

ووجه الدليل منه جعله اختلاف المطالع فاصلاً بين المهلين لأن المطالع لا اختلاف لها إلا باختلاف العروض مع الاتفاق في الأطوال أو الاختلاف فيها. والمراد بالمطالع ما يطلع من معدل النهار مع فلك البروج، فالبلدان المتفقان في العرض تتفق مطالعهما ولو اختلفا في الطول، والبلدان المختلفان عرضاً وهما اللذان البعد بينهما في العرض تختلف مطالعهما ولو اتفقا في الطول. ولاختلاف المطالع دخل لازم في حساب رؤية الهلال، بحيث لا ينفك عنه بحال ولا يتوهم أن اختلاف المطالع هو اختلاف البلدين في وقت الغروب والطلوع إلا من ليس له بفرن المواقيت أدنى ولوع إذ لا تنطلق مطالع البلدان إلا على ما سبق به البيان، سلمنا أن المراد باختلاف المطالع اختلاف أوقات الطلوع والغروب، فيرد أيضاً نقضاً على الإجماع، لأن اختلاف الطلوع والغروب، كما يتسبب عن الاختلاف في الطول يتسبب عن الاختلاف في العرض ولو مع الاتحاد في الطول، لأن البلدين المتساويين في الطول، إنما يتساوى فيهما الزوال، وأما الطلوع والغروب فلا يستويان فيه أيضاً إلا مع الاتحاد في العرض، وأما مع البعد عرضاً وهو الاختلاف في العرض فيختلفان فيه، ومع هذا فأين الإجماع على عدم الحد في البعد عرضاً. فإن قيل : اعتبار اتحاد المطالع واختلافها يتعلق بالمنجم والحاسب، وقد تقدم أنه لا يعتبر قولهما في إثبات رمضان أجيب كما في شرح الأحياء بأنه لا يزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة هـ.

وقد علمت أن المشهور عدم اعتبار اختلاف المطالع، وأن المدار على اللزوم بالإطلاق إلا فيما بعد جداً عند الحذاق. والبحث في الإجماع المذكور بما ذكرنا

والمشهور، هو عموم النقل إلا مع البعد جداً، كما علمت. ولهذا قال القصار فيما تقدم، بعد أن تكلم على قول عبد الملك بن حبيب، المتقدم والمشهور العموم إلا في البعد المفرط هـ وسيأتي أيضاً.

وقال العلامة سيدي أحمد بن محمد السلاوي التطاوي في تقييد له على تلك النصوص التي ذكرها ابن البناء، مانصه : الذي يخيل إلي هو عكس الذي قالوه من كون المشرق يسبق المغرب بالرؤية، حتى بنوا عليه كون رؤية المشرق توجب الصوم على المغربي دون العكس، وتقرير هذا الذي يخيل إلى أن اجتماع الشمس والقمر في درجة واحدة من درجة الفلك شيء واحد لا يتعدد بتعدد النواحي والبلدان، وليس هو من الأمور النسبية التي تختلف باختلاف الأطوال، كالطلوع والغروب والزوال، وعليه، فلو فرضنا أن اجتماعهما وقع في أول درجة من الحمل، حين يكون قوس الليل وقوس النهار متساويين في كل واحد منهما اثنتا عشرة ساعة، وصادف ذلك أن كان في خط نصف ليل فاس وقلنا — مثلاً — إن أقل ما يكفي من المدة التي يمكن معها الرؤية ثمان عشرة ساعة من وقت الاجتماع، فإذا جاء وقت الرؤية بفاس وهو غروبها صدق إذن على تلك المدة أنها قد مضت فصارت الرؤية بالنسبة لأهل فاس ممكنة في ذلك اليوم، وأما أهل مكة — مثلاً — فالرؤية بالنسبة إليهم مستحيلة في ذلك اليوم قطعاً ولا تمكنهم الرؤية إلا في الغد، إذ لم يمض من وقت الاجتماع إلى غروبهم الذي هو وقت رؤيتهم إلا نحو خمس عشرة ساعة، لكون غروبهم سابقاً قطعاً على غروب فاس بنحو ثلاث ساعات، إذ فضل الطولين بين مكة وفاس نحو خمسة وأربعين درجة وهي ثلاث ساعات، وإذا كان كذلك، فكيف يقال إن رؤية فاس التي هي مغربية تلزم مكة التي هي مشرقية مع كون الوقت الذي رأي فيه الهلال بفاس وهو مغربها متأخراً عن عشاء مكة بنحو ساعة ونصف، فالإزام أهل مكة الصوم برؤية أهل فاس إلزام لهم بصوم يوم هو عندهم آخر شعبان لا أول رمضان.

نعم، إذا بلغ الهلال حد إمكان الرؤية بمكة وثبت عند أهل فاس بموجب

الثبوت شرعاً أن أهل مكة رأوه والحال أن أهل فاس لم يروه عشية ذلك النهار الذي رآه أهل مكة عشيته (يعني لوجود مانع بفاس من سحاب أو غيره، كما سيقوله بعد)، فإن ذهبنا على ما لابن عباس من حمل الحديث على الإطلاق وعدم التقييد بالشرقي أو بالمغربي، فلا يجب قضاء على أهل فاس وهذا الإطلاق هو ظاهر نصوص الأكثر، كابن عبد البر والقاسبي، وقد اقتصر ابن عرفة على كلام ابن عبد البر، وناهيك بالإمام ابن عرفة في التحرير والتحصيل، فإنه لو كان التقييد بالشرقي أو بالمغربي معتبراً شرعاً لنبه عليه كما نبه متبوعه وهو ابن عبد البر، على ما أجمعوا عليه من تقييد عدم لزوم رؤية بلد بلداً آخر بما إذا تباعدا وإن أردنا أن نسلك بالحديث الشريف الطريق الذي سلكه سيدنا معاوية ومن وافقه من التقييد، فإنه يجب أن يكون التقييد على عكس ما قيدوا به، فيجب على أهل فاس قضاء صبيحة تلك الليلة التي رآها فيها، لأن تلك الصبيحة إذا كانت من رمضان عند أهل مكة فهي منه عند أهل فاس بطريق الأحرورية، فيحمل عدم رؤيتهم على أنه قد حال بينهم وبينها عارض من العوارض لا لأجل أن الهلال لم يبلغ عندهم حد الرؤية، لأن تلك المدة التي بين وقت رؤية مكة وهو غروبها الذي هو سابق وبين وقت رؤية فاس وهو غروبها الذي هو متأخر كلها ازدياد في درج السواء ودرج المغرب التي كلما ازدادت كانت الرؤية أمكن. ثم قال : ومن جملة ما يخل إلى أن منشأ هذا العكس الذي وقع لهؤلاء السادة رضوان الله عليهم في هذا التقييد، كونهم رأوا أن أوقات المشرق كلها سابقة على أوقات المغرب، فظنوا أن رؤية الهلال حكمها حكم جميع الأوقات، وأن المشرق أولى بالسبق فيها، وكون أوقات المشرق سابقة على أوقات المغرب أمر صحيح مسلم، لكون الأوقات منوطة بالحركة الأولى، أعني حركة الفلك الأعظم المسمى بفلك معدل النهار، وهي من الشرق إلى المغرب. وأما رؤية الهلال، فإنها تابعة لحركته الخاصة وهي من المغرب إلى المشرق. لا يقال هذا المنزع الذي أطلت فيه النفس هو المختز عنه بقول الفقهاء لا بمنجم، لأننا نقول : ليس هو منه في شيء، وإنما هو التحقيق لمناط الحكم الشرعي وتحرير محل تنزيل نص الشارع صلوات الله وسلامه عليه ونصوص علماء أمته، فإن ساعدته

الأقذار بأن كان من المنح الإلهية والمواهب الاختصاصية التي صرف الله فكر كثير ممن رفع الله أقدارهم ومقاماتهم ليظهرها على لسان وضيع لايساوي قلا ماتهم اندك به ما أثبتته ذلك المؤلف، كما أندك الطور لما تجلى له ربه ورفع عنه الحجب والستور، وثبت وجوب العمل بفتوى أهل فاس وما به طوقوا، واتباع أهل السوس فيما به فاتوا وسبقوا، قاله : وقيده بمنصف قعدة الحرام عام 1291، عبد ربه وأسير ذنبه أحمد بن محمد السلاوي التطاوي — أحمد الله عاقبته — هـ.

ولا يخفي أن كلامه رحمه الله هو مطابق لما تقدم ويأتي عن القرافي وغيره، فهو كلام أهل التحقيق الذي يجب الأخذ به والعمل بمقتضاه، إلا أن قوله : وقلنا — مثلا — إن أقل ما يكفي من المدة التي تمكن معها الرؤية ثمان عشرة ساعة من وقت الاجتماع.. إلخ، فغير محرر لقول البتاني في زيجه : إن القدماء من اليونانيين ما تكلموا في رؤية الهلال إلا بالقول المطلق، وهو أنه لا يمكن رؤيته لأقل من يوم وليلة، وإذا تقصيت أسباب الرؤية وجد هذا القول هو الأصل الذي يعمل عليه هـ. على أنه قد يكون بين وقت الاجتماع والرؤية 35 ساعة ولا يرى الهلال، وذلك إذا كان مكثه وارتفاعه قليلين. وسيأتي ما في ذلك في الفصل الثاني والثالث من المبحث الرابع بحول الله. هذا ويكفي في رد كلام الطرطوشي وغيره ما نقله ابن البناء نفسه عن الإمام، ونصه : فإن قيل قال مالك رضي الله عنه : إذا ثبت الهلال عند أهل البصرة، لزم الصوم أهل الكوفة وأهل المدينة، وإذا ثبت عند أهل المدينة، لزم الصوم أهل البصرة وأهل الكوفة، والمسافة بينهما بعيدة، فما وجهه ؟ قلت : أما مالك رضي الله عنه فهو الخبر المقول فيه : لله دره. والبحر الذي فات الوصف دره وهل الاقتباس عند المعضلات إلا من أنواره والاستضاءة في المهمات إلا بأقماره، وهو لتوفيقه صحيح المثال ولا يخالف فيما قال.. إلخ كلامه. وذلك لأن عرض البصرة ثلاثون درجة واثنان وثلاثون دقيقة وطولها من جرينويش سبع وأربعون درجة وثلاث وخمسون دقيقة، كما أن عرض المدينة أربع

وعشرون درجة وعشرون دقيقة وطولها من جرينويش تسع وثلاثون درجة وست وخمسون دقيقة فبينهما في العرض ست درجات واثنى عشرة دقيقة وفي الطول سبع درجات وسبع وخمسون دقيقة، وعليه فالبصرة هي في شرق المدينة ولا إشكال، وبينهما من درج المسافة نحو تسع درج. وحيث ذكر الإمام أن رؤية كل منهما تلزم الأخرى، فذاك دليل على أنه لا يعتبر شرق ولا غرب ولا جنوب ولا شمال، كما أنه يدل على أنه لا يصح تقدير البعد الفاصل بثلاث مراحل، ويدل أيضاً بالأحورية على أن رؤية أهل فاس تلزم أهل مراكش كالعكس، لأن عرض مراكش 31 و38 وطولها غربي جرينويش 7 و59، كما أن عرض فاس 34 و6، وطولها غربي جرينويش 5 و1، فبينهما في العرض 2، 28 وفي الطول 2، 58، وذلك أقل مما بين المدينة والبصرة، لا باعتبار الطول ولا باعتبار العرض، وهذا جدول العروض والأطوال للمدينة والبصرة والكوفة وبغداد عاصمة العراق ومشهد عاصمة خراسان ودمشق ومراكش وفاس وسلا وآسفي، على أن مبدأ الأطوال من جرينويش وفيه بيان الفرق في الطول والعرض باعتبار البصرة والكوفة وبغداد ومشهد ودمشق مع المدينة، وباعتبار فاس وسلا وآسفي مع مراكش.

البلد	العرض/شمال		الفضل في العرض		الطول/شرقي		الفضل في الطول	
	ق	ح	ق	ح	ق	ح	ق	ح
المدينة	24	20			40	15		
البصرة	30	32	6	12	47	53	7	38
الكوفة	32	10	7	50	44	45	4	30
بغداد	33	20	9	00	45	00	4	45
مشهد	36	13	11	53	60	00	9	45
دمشق	33	31	9	11	36	18	3	57

غربي								
البلد	ح	ق	ح	ق	ح	ق	ح	ق
مراكش	31	38						
فاس	34	6	2	28	5	1	2	58
سلا	34	4	2	26	6	48	1	11
آسفي	32	18	00	40	9	12	1	13

وبه يتبين ما في كلام ابن البناء في الجواب عما قاله الإمام من الخطب والتخليط والتدافع. قال شيخنا في حاشيته صفحة 66، بعد أن بين ما في جواب ابن البناء عما قاله الإمام، مانصه : وعليه يقال : أي فرق بين صورة الإمام، فإن البصرة أو الكوفة أكثر طولاً وعرضاً من المدينة بالبصرة أو الكوفة في شرق المدينة وفي البعد الشمالي، فهما منها في طول وفي البعد في شمول، وبين صورة فاس مع مراكش، فإن فاساً أكثر طولاً وعرضاً من مراكش والبعد بينهما أقل من البعد بين المدينة والبصرة أو الكوفة. قلنا : لافرق بينهما بحال، بل هو من قبيل المحال، وليت شعري ما أوجب الافتراق مع أحروية الانطباق، ولكن الله سبحانه الهادي في المقاصد والمبادئ ويده أزمة العقول، يهدي من يشاء فيوفق للصواب، ويصول ويصرف الهداية عمن يشاء فيظل في مفاوز الضلالة يجول.

فإذا تقرر هذا، فنقول : إذا أشرقت شمس هذا النقل على أرض هذه المسألة، غطى ضياؤها كل نور وثبت المسطور بموافقة فتوى الإمام لما هو المشهور ولو مع ذلك الطور. فمراكش وفاس رؤية كل منهما لازمة لأخرى على المشهور أو الجمع عليه أو القياس بالأخرى والفتوى به بفتوى الإمام مسبوقه وبالمشهور معضدة وبجمله موثوقة تطوق بها من أهل البلدتين الأعناق كغيرهما من البلاد إلا فيما بعد جداً من الآفاق، سواء في ذلك البعد في الطول أو في الجنوب والشمول. وقال شيخنا أيضاً قوله : فإذا سطع هذا النور.. إلخ. أقول : هو

وحق الرب المالك، ظلمة الليل الحالك، في مذهب الإمام مالك، لمخالفته لفتوى الإمام وللمشهور كما سبق رقمه في هذا المسطور، ومع ذلك فكم اغتر به من مغرور، ممن هو في العلم كالعلم المشهور، من ذلك الشيخ المحقق الحافظ المدقق علامة عصره وأعجوبة دهره سيدي محمد الرهوني في حواشي شرح الشيخ ميارة الكبير على المرشد المعين، فقد نقل من كلام الشيخ في هذا المعنى باللفظ بعضه ونسبه للزناقي في تأليف له، وتلقاه بالقبول وما أبدى رفضه، بل قال بعد قوله : انتهى منه بلفظه. وإنما أطلت في هذه المسألة لأنني لم أر من بسط الكلام فيها وحققها ورفع عنها الحجاب وأزال عن محاسن وجوها النقاب، فلا يسأم من هذا الطول من له غرض في التحقيق من أهل العقول، ولا يعده أحد منهم من الفضول، والله أعلم هـ.

والعجب منه مع كثرة اطلاعه وسعة حفظه، كيف اغتر به مع مخالفته للمشهور، ولم يتصد لتبديده وشنطه. والعذر الموجب للصفح والغض أن في إسناد بعض تلك الأحكام للطول والعرض ما يوجب التباس عامل الرفع بعامل الخفض، ومن ذلك شيخ شيوخنا الأخبار المحققين الأطهار الأخيار الفقيه العلامة المشارك الفهامة سيدي الحاج محمد جنون في الاختصار، وقد نظم ذلك في أبيات، ونصها :

ورؤية الهلال تلزمننا إن رأي براكش فاعلم يافطن
وإن تكن رؤيته بفاس لم تلزم مراکش عند الناس
فقهاً وهيئة كما قد ذكره كله نجل البنا عنه مانقله
وقد ذيل هذه الأبيات تلميذه شيخنا الفاضل المحقق الكامل الشريف
الغطريف الخير الذاكر الناسك العفيف من إليه المرجع في معضلات المسائل
ومن يلجأ إليه في المهمات كل سائل، البحر العذب الجاري أبو العباس سيدي
أحمد بن الخياط الزجاري بقوله :

لكنه ليس عليه عمل وليس مشهوراً فلا يعول
عليه والمشهور في العموم فقد شديد البعد ياحمي

فكل من مراکش وفاس يعم منهما جميع الناس
هـ كلام شيخنا حفظه الله وقال العلامة سيدي أحمد بن الخياط أيضاً في
تقريظه على حاشية شيخنا : وبعد، فيوافق عبيد ربه أحمد بن محمد ابن الخياط
الحسني على أن المعول عليه أنه لا يلتفت لقول المنجم في خروج الهلال من
شعاع الشمس، وأن العبرة برؤيته أو بإكمال شعبان، وأن رؤية البلاد المتقاربة
والتي ليس بينها البعد الكثير كالشهرين فما فوق تعم فيها الرؤية لافرق بين
جانب المشرق وجانب المغرب، وأن أهل فاس ومراكش في ذلك سواء على
المشهور المعول عليه المعمول به، والله تعالى أعلم هـ.

وقال العلامة سيدي محمد بن أحمد الهواري، الذي كان في الاستيناف سابقاً
في تقريظه عليها : وبعد، فيقول عبيد الله تعالى محمد بن أحمد الهواري كان
الله له ولوالديه ولأشياخه ومحبيه : قد وقفت على ما كتبه صاحبنا ومحبنا في
الله الشريف الفقيه الداركة النحرير المشارك أبو عبد الله سيدي محمد فتحا
بن محمد العلمي على تأليف أبي العباس ابن البناء في مسألة ثبوت رمضان
بحساب المنجم ولزوم رؤية البلد المغربي للمشرقي، كمراكش لفاس دون
العكس، كفاس لمراكش، من أن ذلك غير لازم وغير موافق شرعاً وصناعة،
فوجدته قد جلب في ذلك ما يشهد الواقف عليه بمعرفته ودرايته، فله دره
من علامة نحرير دراكة مطلع، وقد وافقته على جميع مانقل فيه من منقول
ومعقول وبه أقول والسلام هـ.

وقال العلامة سيدي الطاهر الحمري في تقريظه عليها أيضاً : أما بعد، فإن
هذه الحاشية الموضوعية على مسألة الهلال لابن البناء التي جمعها عام سبعمائة
هجرية، حسب مساعدة النقل إليه على مقتضى اجتهاده هي للبحر المحقق
والجهد المدقق النحرير المدرس العلامة الشريف سيدي محمد فتحا بن
محمد العلمي، قد أبدع — لله دره — في المعقول وحرر ما في معانيه الأربعة من
النقول، ولاغرابة في ذلك، فإن المعارف والعلوم منح ومواهب إلهية يؤتيها
سبحانه من يشاء من عباده. افتض بكاره المسألة، وأظهر ما أخفاه الشيخ

وستره، وجال في مهامه تلك الرحاب حتى كشف عن وجه هاتيك المثلث النقب، نهج فيما جلبه من الفقه نهج السادة الأعلام، مقتفياً في ذلك أثر من تقدم من فحول علماء الإسلام، وأوضح فيما قرره السبيل لكل منصف عاقل نبيل، لمثل هذا فليعمل العاملون، فاتبعوه ولا تتبعوا السبل أيها المؤمنون، جزاه الله عن الدين خيراً. قاله وكتبه بعد مطالعة فصوله وإمعان النظر في أصوله الطاهر بن المحجوب بن محمد الحمري السعيد، كان الله له هـ.

وبما ذكر، يرد ماتقدم عن محمد بن سابق، من قوله : إطلاق اللزوم والتسوية بين بلد الرؤية وغيره. وإن بُعد ما بينهما طولاً لا عرضاً غلط فاحش هـ. إذ الصواب إسقاط قوله : طولاً لا عرضاً — كما علمت — وكذلك ماتقدم عن عبد الملك بن حبيب، من أنه سئل عن صوم غرب الأندلس برؤية شرقها. فقال : لا، وإنما يصوم شرقها برؤية غربها وشمالها بجنوبها وشمالها بجنوبها، قَرَبَ ذلك أو بَعُدَ، والبُعد الذي لا يلزم غربها حكم شرقها ثلاث مراحل : للراكب الجاد المسرع في زمان معتدل هـ.

«تنبية» : قوله : وإنما يصوم شرقها برؤية غربها لاقب فيه، بل هو جار على ما للفرقة الثانية، فقول القصار، حسبما تقدم في نقل الشيخ جنون، عند قول خ : (أو برؤية عدلين) لعله انقلب، فإن الغرب يصوم برؤية الشرق، وانظر القرافي والمشهور العموم إلا في البعد المفرط هـ. يقال : عليه لاقب في عبارة ابن حبيب هذه، لأنه جار على ما للفرقة الثانية، التي تقول : إن رؤية المغربي تلزم المشرقي مطلقاً، وإن كان كلام القصار صحيحاً من حيث التعقل، حيث إنه نظر إلى ماتقدم من أن الهلال إذا رُئي في البلاد الشرقية يُرى في الغربية ولاعكس، ولكون المدار عندنا في اللزوم على عدم البعد المفرط، أعقبه بقوله : والمشهور العموم إلا في البعد المفرط، أي المشهور عموم النقل من غير فرق بين شرق وغرب، شمال وجنوب إلا في البعد المفرط وقد علمته. وقول ابن البناء : وذكر عبد الرزاق.. إلخ. يقال عليه : إن ابن عباس فهم حديث : لكل بلد رؤيتهم على عمومهم، يعني من غير فرق بين شرق وغرب،

شمال وجنوب، ومعاوية فهم الحديث على الخصوص لوروده على سبب خاص كما يأتي، وقول الصحابي المجتهد على صحابي غير حجة اتفاقاً، كما في جمع الجوامع، أو على الصواب، كما قال السيوطي في الكوكب.

قال شيخنا : قال العبادي، نقلاً عن ابن الهندي في نهايته : لجواز أن يكون مستنده فيه نصاً ظنه دالاً عليه ولا يكون كذلك في الواقع هـ. وقوله : وذكر المسعودي... إلخ. مراده أن معاوية كان بالشام ولم يعمل برؤية أهل اليمن، لكونه في شرق الشام. وفيه كما قال شيخنا. ان هذا لا يرد علينا حتى نتكلف للجواب عنه للبعد المفرط بين اليمن والشام، إذ هما إقليمان، من أشهر مدن الأول عدن وعرضها 12 و 46 وطولها من جرينويش 45 و 12، ومن أشهر مدن الثاني دمشق وعرضها 33 و 30، وطولها من جرينويش 36 و 20، فبينهما في العرض 20 و 44 وفي الطول 8 و 52، وذلك من البعد المفرط ولا إشكال. وليس في القضية ما يدل على أن سبحان ورد على سيدنا معاوية برمضان، بل لا يمكن قطع المسافة بين الإقليمين في ذلك أو ماهو قريب منه. وقوله : وهذا مما تقدم من أن رؤية المشرقي لا تلزم المغربي، إذا بعد ما بينهما، قال شيخنا فيه أنه إذا أراد بالمشرقي مع المغربي البلدين المختلفين في الطول المتحددين في العرض، فصورة القضية ليست كذلك، إذ بينهما في الطول 8 و 52 وفي العرض 20 و 44، وإن أراد ماهو أعم من الاتفاق في العرض أو الاختلاف فيه، فترد الصورة نقضاً على ماسبق له من عدم الحد في البعد عرضاً، لأنه إن أراد به الاختلاف في العرض مع الاتحاد في الطول، خرجت عن ذلك صورة الإمام السابقة وقد أدرجها فيه، وإن أراد ماهو أعم من الاتفاق في الطول أو الاختلاف فيه اتحد التصوير في المسألتين : مسألة البعد في الطول، ومسألة البعد في العرض، فما معنى الاختلاف في الحكم ؟ ما هذا إلا خبط وتخليط وغلط أو تغليط، وقد علمت بهذا ما في كلام الشيخ من التدافع الذي لا يخفى على النبيه الحاذق، والله أعلم هـ. ببعض تصرف. وقوله بعد الزيادة التي تقدمت عن الغساني والحربي : يعني مما هو على صفتكم معنا طولاً وتشرقاً وبعداً،

فظهر بهذه الزيادة المراد بالحديث، وزوال ما يوجب من العموم جهة وقرباً، والخبر إذا ورد على سبب وجب قصره عليه ولا يتعداه إلا بدليل خاص فيه أن حديث : لكل بلد رؤيتهم هو عام ورد على سبب خاص وهو الطول في جهة الشرق مع البعد. وفي جمع الجوامع : والعام الورد على سبب خاص معتبر عمومته عند الأكثر، فإن كانت قرينة التعميم، فأجدر هـ. وعليه فكيف يقال الخبر إذا ورد على سبب وجب قصره عليه ولا يتعداه إلا بدليل خاص ؟ اللهم إن هذا خروج عن مذهب الأكثر زيادة على ما تقدم ويأتي، والله الموفق.

الفصل السادس

في صور نقل رؤية بلد لبلد، وفيما يجب فيه النقل ويلزم المنقول إليه وفيما لا يجوز ولا يلزم

قال ابن البناء في المعنى الرابع الفصل الأول : هل يجب النقل ويلزم المنقول إليه ؟، قال ابن عبد الحكم : له أربع صور :

الأولى : يجب فيه النقل ويلزم، وذلك في المصر الكبير الذي ثبتت فيه الرؤية.

الثانية : يندب إليه ويلزم، وذلك فيما زاد على المصر بثلاثة أميال.

الثالثة : يجوز ويلزم، وذلك فيما زاد على ثلاثة أميال، ما لم يبعد جداً.

الرابعة : لا يجوز ولا يلزم، وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون هـ. قال شيخنا : قوله قال ابن عبد الحكم⁽¹⁾.. إلخ، بهذا النص يعلم حكم الشرط في قول خليل رحمه الله : وعم إن نقل.. إلخ. قوله : فيما زاد على المصر بثلاثة أميال.. إلخ. أي فأقل، بدليل ما بعده. قوله : ما لم يبعد جداً.. إلخ. قد علمت أن البعد جداً الشهران فأكثر هـ.

وأما صور النقل، فقد قال الشيخ بناني عند قول خ : (وعم إن نقل.. إلخ)، صور النقل ست، لأنه إما عن رؤية العدلين أو المستفيضة أو الحكم، والناقل في الثلاث، إما العدلان أو المستفيضة، وكلها تعم ويشملها كلام المؤلف، لكن بشرط عدم البعد جداً في الجميع، كما لأبي عمر. انظر ح هـ.

(1) ابن عبد الحكم ولد سنة 150 في الاسكندرية، وتوفي سنة 214 هـ بالقاهرة، وهو من جلة أصحاب مالك.

وقال المواق عند قول خ : (أو برؤية عدلين) مما يخاطب به الإنسان بالصيام، إذ أخبره الإمام أنه قد ثبتت رؤيته عنده، قاله ابن رشد أيضاً وكذلك إذا أخبره عدل عن الإمام بذلك أو عن الناس أنهم رأوه رؤية عامة. قال ابن رشد : وكذلك إن أخبره عدل أن أهل بلد كذا صاموا يوم كذا برؤية عامة أو بشيوت رؤيته عند قاضيهم، يجب عليه بذلك قضاء اليوم. قال أبو عمران : إن العدل إذا أخبر أن الهلال قد ثبت عند الإمام، إن كانوا قد بعثوه لزمهم العمل على خبره وإلا فلا. قال ابن يونس : لافرق بين أن يرسلوه إلى بلد مستكشفاً فيخبرهم أنهم رأوا الهلال فيه، أو يخبرهم من غير إرسال، لأنه من باب نقل الأخبار لا من باب نقل الشهادة، وكذلك نقل الرجل إلى أهله، وذلك كله سواء، والتفريق بين ذلك كله ضعيف. وقال ابن رشد : لامعني عندي لقول أبي عمران : ولا فرق بين أن يخبرهم دون أن يعثوه، أو يخبر بذلك أهله وولده، وإنما يفترق ذلك عندي إذا بعث الإمام رجل إلى أهل بلد ليخبره إن كانوا رأوا الهلال، فأخبره بذلك فليأمر الإمام الناس بالصيام، وإن أخبره بذلك من غير أن يرسله وجب على الإمام الصيام، ولم يصح له أن يأمر الناس بالصيام حتى يشهد بذلك عنده آخر، لأنه حكم فلا يكون إلا بشاهدين، انتهى. وانظر هل يلزم هذا المخبر أن يخبر كل الناس؟، إذ الإمام قد وجب عليه الصيام بخبره، فكذلك غيره هـ، كلام المواق. وقال شيخنا في حاشيته في الفصل الثاني من المعنى الرابع مانصه : اعلم أن نقل العدل الواحد، إما أن يكون عن استفاضة أو ثبوت عند حاكم، أو عن حكمه أو عن رؤية الشاهدين، وفي كل : إما أن يكون لهم اعتناء بأمر الهلال أم لا، وفي كل : إما أن يكون المنقول إليه أهلاً للناقل أو غير أهل، فالصور العقلية اثنتان وثلاثون : إما نقل الواحد عن استفاضة. أو ثبوت عند حاكم أو عن حكمه فمعتبر في صورته كلها، إما اتفاقاً أو على المشهور وهي أربعة وعشرون، فيعم بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال لأهل البلد وغيرها لأهله ولغيرهم اتفاقاً في الصور الاثني عشر، ويعم أيضاً بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال لكأهله كان أهله في ذلك

البلد أو في غيره اتفاقاً أيضاً في الصور الست، ويعم أيضاً بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال لغير أهله في ذلك البلد أو في غيره على المعتمد، إذ هو قول أبي محمد، وحكاه عن أحمد بن ميسر، وصوبه ابن رشد وابن يونس، ولم يحك اللخمي والباجي وغيره ومقابله لأبي عمران، قال : لا يثبت بنقله إلا لأهله، ففي ابن عرفة مانصه : وفي نقل ثبته بخبر واحد قولاً الشيخ⁽¹⁾ مع نقله عن ابن ميسر وأبي عمران، قائلًا : إن ما قاله ابن ميسر فيمن بعث لذلك وليس كنقل الرجل لأهله، لأنه القائم عليهم، وصوب ابن رشد والصقلي قول الشيخ، ولم يحك اللخمي والباجي وغيره، ونقل ابن الحاجب الخلاف في نقله لأهله لا أعرفه هـ.

وقال ابن رشد : لم أقف عليه. وأما نقل الواحد عن رؤية الشاهدين أو أحدهما وصوره ثمان فلا يعتبر مطلقاً، أي سواء كان النقل لأهل ذلك البلد أو غيره، اعتنوا أم لا، لأهله أو لغيرهم، كما نقله الخطاب عن ابن عبد السلام، ونصه : قال ابن عبد السلام : ظاهر كلام ابن الحاجب أن الخلاف في الواحد عن الشاهدين وليس كذلك، فإن الخلاف إنما هو في النقل عما ثبت عند الإمام أو عن الخبر المنتشر لا عن الشاهدين هـ. وهو ظاهر، فإن النقل عن الشاهدين نقل شهادة، ولا يكفي في نقل الشهادة واحد، فتأمله والله أعلم هـ. كلام الخطاب. فإن قلت : خبر الحاكم عما ثبت عنده، هل هو من خبر العدل الواحد، فيجري فيه التفصيل المذكور أم لا ؟ قلت : الحكم فيه أنه يلزم به الصوم، وليس هو من خبر العدل الواحد، كما يأتي في نص ابن رشد. قال البساطي في المغني : وهذا إذا كان مذهبه كمذهب النخبر بالفتح، وأما إن أخبر قاض شافعي مالكيًا ففيه نظر، قال الخطاب : قلت : ينبغي أن يسأله عن وجه ثبوته عنده، فإن كان بشاهدين فواضح وبشاهد جرى على الخلاف المذكور في قول المصنف (وفي لزومه بحكم المخالف بشاهد تردد)، قال الزرقاني : فإن لم يبين له فانظر ما حكمه هـ. وفي المواق، قال ابن رشد : مما يخاطب به

(1) ابن فرحون : له شرح على ابن الحاجب.

الإنسان بالصيام إذا أخبره الإمام أن قد ثبتت رؤيته عنده أو أخبره عدل عن الإمام بذلك، أو عن الناس أنهم رأوه رؤية عامة، أو أخبره عدل أن أهل بلد كذا، صاموا بيوم كذا برؤية عامة، أو ثبتت عند قاضيهـم هـ.

تنبيهات :

الأول : إذا علمت أن نقل الواحد عن الاستفاضة أو الثبوت عند حاكم أو عن حكمه لازم اتفاقاً في بعض صورته وعلى المعتمد في البعض الآخر وهو الذي رجحه الشيوخ أهل الترجيح، علمت ضعف ما قاله الشيخ خليل، ونصه في التوضيح : قيل والمشهور خلاف ما قاله ابن ميسر هـ. وقد مشى على ذلك صاحب الشامل، فقال بعد أن ذكر النقل عن الشهادة بأحدهما : لا مفرد عنهما على المشهور. وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب : والقول الثاني : لا بد من شاهدين وهو المشهور، قاله في التوضيح هـ ذكره الخطاب.

الثاني : على القول بقبول النقل بخبر الواحد الذي رجحه الشيوخ، لا فرق أن يخبرهم بذلك ابتداءً من نفسه أو يبعثوه ليكشف لهم عن ذلك ويخبرهم. قال في المقدمات : وإنما يفترق ذلك في حق الإمام، فإنه إن بعث رجلاً إلى أهل بلد ليخبره عن رؤيتهم، فأخبره أنهم صاموا برؤية مستفيضة أو بثبوت الهلال عند قاضيهـم، وجب عليه أن يأمر الناس بالصيام لذلك اليوم، وإن أخبره بذلك من غير أن يرسله، وجب على الإمام الصيام في نفسه خاصة ولم يصح له أن يأمر بالصيام حتى يشهد بذلك شاهد آخر، لأنه حكم فلا يكون إلا بشاهدين هـ. قال الخطاب وظاهر نص المقدمات أن الذي يبعثه الإمام يكتفي بقوله بلا خلاف، بل يفهم من كلام أبي عمران أن غير الإمام إذا بعث من يكشف له عن الهلال أنه يلزمه العمل بما يخبره به، كما تقدم في كلام ابن عرفة الذي نقله عن أبي عمران ونقله عنه أيضاً المصنف في التوضيح هـ. قال المواق : وانظر هل يلزم هذا المخبر أن يخبر كل الناس إذ الإمام قد وجب عليه الصيام بخبره فكذلك غيره هـ.

الثالث : المراد بأهله : زوجته ويلحق بذلك ابنته البكر والخادم والأجير ومن في عياله، وكذا من تلزمه نفقته وليس في عياله، بل في حل آخر لا يعد من منزله. والمراد بمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال، أن لا يكون لهم إمام البتة، أو لهم إمام وهو يضيع أمر الهلال ولا يعتنى به كما في التوضيح، ونقله الخطاب. وهذا كله تفصيل قول الشيخ عن الباجي : فمن أخبره العدل من أهل البلد عن هذه الرؤية : إلخ، ثم قال شيخنا قوله : وإذا ثبت في بلد فبلغت بلداً آخر.. إلخ. اعلم أن صور النقل من حيث هي ثماني عشرة لأنه إما عن رؤية العدلين، أو عن المستفيضة أو عن الحكم برؤية العدلين أو المستفيضة والحاكم خاص أو عام، أو عن الثبوت بهما والحاكم كذلك فهذه ستة، والناقل إما عدلان أو مستفيضة أو عدل واحد. أما نقل العدل الواحد وصوره هنا ست، فقد تقدم تفصيله وأنه يتنوع إلى اثنتين وثلاثين صورة. منها ما يلزم فيه الصوم اتفاقاً أو على المعتمد، ومنها ما لا يلزم، والاثنتا عشرة الباقية كلها تعم اتفاقاً أو على المشهور، ويشملها قول الشيخ خليل : (وعم إن نقل بهما عنهما) لكن بشرط عدم البعد جداً في الجميع، كما لأبي عمر بن عبد البر. وأصل هذه الصور أربع، لأن النقل إما عن رؤية العدلين أو عن المستفيضة والناقل عدلان أو مستفيضة.

كما اقتصر عليه الخطاب وغير واحد من الشراح. وقال في طالع الأمانى عند قول المصنف : وعم.. إلخ، مانصه : يتعين حمل كلام المؤلف على ظاهره، وأن الخطاب في الصوم يعم في الصور الأربع، وهي ما إذا نقل بالاستفاضة أو بالعدلين عن الاستفاضة أو نفس العدلين، كما في التوضيح والخطاب وغيرهما، وهي في الرابعة، أعني نقل العدلين عن نقل العدلين شهادة نقل، فلا بد أن ينقل كل من العدلين عن كل من الآخرين وغير هذا من شروط النقل. وأما النقل عن حكم الحاكم، فيكفي فيه العدل الواحد، كما قاله أحمد بن ميسر، وصوبه أبو محمد وابن يونس وابن رشد، ولم يحك الباجي واللخمي غيره. وسواء كان موجهاً من قوم ليأتيهم بذلك أم لا، خلافاً لأبي عمران وابن رشد

وابن يونس، وكلام أبي عمران لامعنى له، ولا فرق أن يخبرهم دون أن يبعثوه أو بعد أن يبعثوه، ثم العموم فيما إذا نقل عن حكم الحاكم، كان النقل بشاهد أو بشاهدين متفق عليه إن عم حكمه كالخليفة وعلى المشهور إن لم يعم، هذا محل الخلاف المحكي في ابن الحاجب وغيره، وأما إن كان النقل عن الشاهدين أو الاستفاضة، فليس من محل الخلاف، بل يعم سائر البلاد. قاله ابن عبد السلام. ثم محل عموم النقل، كما قال ابن عرفة : ما لم يبعد جداً، لقول أبي عمر : أجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية مابعد كالأندلس من خراسان هـ. هذا تحرير المسألة وهو ملخص ما في الشيخ على الأجهوري والخطاب والتوضيح مع حسن ترتيب وزيادة توضيح هـ منه.

وفي ابن الحاجب، مانصه : وإذا نقل بالانتشار أو بالاستفاضة أو بالشهادة على شرطها عنهما من بلد لزم سائر البلدان. وقيل : إلا عن حاكم مخصوص فلا يلزم غير المولى عليهم هـ. ونص التوضيح يعني أن للنقل أربع صور : استفاضة عن استفاضة فيلزم من بلغهم الصوم والقضاء، وشهادة عن استفاضة فكذا، واستفاضة عن شهادة أو شهادة عن شهادة والحكم فيهما واحد إن كانت الشهادة المنقول عنها ثبتت عند حاكم عام وهو الخليفة، وكذلك إن ثبتت عند حاكم خاص، فالمشهور كذلك. وقال عبد الملك : لا يلزم ذلك إلا من تحت ولايته، ثم قال : قال ابن عبد السلام : وهذا الخلاف فيما نقل عن الحاكم المخصوص، وأما ما ينقل عن الشهود أو عن الخبر المنتشر، فلا تختص به جهة دون أخرى هـ. وهو بحث مع ابن الحاجب، كما قاله الشيخ ميارة رحمه الله ونقله في طالع الأماني، وفي ابن عرفة مانصه : الباجي وغيره عن المذهب : نقل ثبوته بالبينة أو الاستفاضة بأحدهما ككتبته به، الباجي عن ابن الماجشون : إن ثبت ببينة عند حاكم غير الخليفة خص من تحت ولايته، أبو عمر رواه المدنيون وقاله المغيرة وابن دينار وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية مابعد كالأندلس من خراسان، ابن حارث، قال ابن الماجشون ما ثبت ببينة خص ما قرب من محلها. المازري في لزوم ما ثبت بمدينة أخرى، قولان : قال ابن

عرفة : قلت ظاهر نقل ابن الحارث ولو ثبت بموضع الخليفة، والمازري : ولو ثبت بالاستفاضة، ونص ابن بشير كظاهر لفظ المازري : إن ثبت عند الخليفة لزوم سائر عملته اتفاقاً. وقال عياض : إنما الخلاف إذا نقل بيينة لا باستفاضة هـ. هذا لب فقه هذه المسألة على الإجمال والتفصيل، وقد علمت ماوجب به الفتوى من ذلك مما ليس عليه تعويل هـ كلام شيخنا حفظه الله.

«تنبية» : المراد بالثبوت عند الحاكم أن تثبت الرؤية عنده وتحقق بشهادة عدلين، والمراد بحكمه بذلك أن يأمر بالصيام أو الفطر.

الفصل السابع

في صحة النقل بوسائل التبليغ كالتليفون وغيره

قال الشيخ الرهوني عند قول خ : (لا بمنفرد) تتمه في المعيار مانصه : وسئل ابن سراج عن إضرام النار من قرية إلى أخرى إعلاماً بالهلال، فأجاب : النار توقد علامة على رؤية الهلال حسبها ذكر، إذا كان حصل لأهل القرية ثقة من أهل القرية الأخرى انهم لا يوقدون النار إلا إذا رأوا الهلال بنوا عليه وإلا فلا، قاله ابن سراج هـ منه بلفظه. وقال غ في تكميله مانصه : سئل أبو محمد عن قرى بالبادية، يقول بعضهم لبعض : إذا رأيتم الهلال فنيروا لنا، فرآه بعضهم فنيروا فأصبح أصحابهم صياماً لذلك، ثم ثبت فهل يصح صومهم ؟، فقال : صومهم صحيح قياساً على قول ابن الماجشون في الرجل يأتي القوم فيخبرهم أن الهلال قد ربي هـ منه بلفظه ومثله للوانوغي، وذكر الخطاب مثله عن المشد إلى هنا في التنبيه الثاني. وقال عقبه مانصه : قلت أما إذا كان يعلم أن المحل الذي فيه النار يعلم به أهل ذلك البلد ويعلم أنهم لا يمكنون من جعل النار فيه إلا إذا ثبت الهلال عند القاضي أو برؤية مستفيضة، فالظاهر أنه ليس من نقل الواحد. ومما جرت به العادة أنه لا يوقد القناديل في رؤوس المنائر إلا بعد ثبوت الهلال، فمن كان بعيداً أو جاء بليل ورأى ذلك، فالظاهر أن هذا يلزمه الصوم بلا خلاف، فتأمله والله أعلم. قلت : ومن هنا يعلم حكم نازلة نزلت فوق السؤال عنها وهي أن بعض البلاد جرت عاداتهم بإخراج البارود عند رؤيتهم هلال رمضان أو هلال شوال، هل يصومون ويفطرون لذلك أم لا ؟ فأجاب بعض أهل العصر ممن ينتمي للعلم وليس من أهله : أنه لا عبرة بذلك مطلقاً، مستدلاً بقول المرشد المعين : ويثبت الشهر برؤية الهلال.. إلخ، وبما

يوافقه من بعض كلام أهل المذهب قائلاً : وإخراج البارود خارج عن ذلك فلا عبرة به وهو قصور وجهل عظيم، إذ إخراج البارود كإيقاد النار، وكل منهما راجع للإخبار برؤية الهلال لإخراج عنه، فإن توفر في إخراج البارود ماتقدم في إيقاد النار عمل به وإلا فلا، والله أعلم هـ كلام الرهوني. وقال العلامة سيدي المهدي الوزاني في الجزء الأول من نوازل الصغرى صفحة 194، مانصه : وبعد، فقد وقفت في هذه الأيام على جواب قيل إن مؤلفه من السودان، مضممه الرد على الإمام ابن سراج القائل : إن الهلال يثبت بإيقاد النار، وعلى العلامة الأوحى الإمام الرباني أبي عبد الله سيدي محمد الرهوني الوزاني، القائل بثبوتة أيضاً بالبارود، وعلى مفتي الديار المصرية المحقق سيدي محمد عlish، القائل بثبوتة أيضاً بتلغراف زاعماً هذا المجيب أن الشرع حصر ثبوت هلال رمضان وغيره في ثلاثة أسباب وهي : رؤية العدلين أو المستفيضة وكال شعبان، ونقل العدل الواحد ثبوتة عند القاضي، قال : فلا يجوز إحداث سبب رائع لثبوتة وهو ما قاله هؤلاء الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم ولما رأيته في ذلك خاطباً خبط عشواء، وراكباً ظهر ناقة عمياء، وأنه لم يصل إلى فهم كلامهم ولاشم رائحة لمрадهم، تعين عليّ رده بالتصريح لا بالتلويح وبالحنج القاطعة والنقل الصحيح لا بالمجازفة والكلام القبيح، لئلا يغتر به ضعفة العقول أو يطول الزمان ويعتقد أنه من الشرع المنقول، فقلت والله المستعان وعليه التكلان :

لازيادة في تلك الأمور الثلاثة على ما ثبت في الحديث وكلام الفقهاء، بل إذا كانت العادة أن إيقاد النار وإخراج البارود والتلغراف لا تكون إلا إذا ثبت الشهر ثبوتاً محققاً، وكانت العادة مطردة بذلك، بحيث لا تتخلف أصلاً، فإن الشهر يثبت بذلك، كما يثبت بكتاب القاضي، وهي من باب النقل، كما قاله الشيخ الرهوني، ونصه : إخراج البارود كإيقاد النار، وكل منهما راجع للإخبار برؤية الهلال لا خارج عنه هـ. وتحقيق ذلك أن أهل ذلك المحل، أي محل البارود والنار والتلغراف، ثبت عندهم الشهر بموجبه ولا إشكال، ولما أرادوا نقله

لغيرهم بسرعة، كي يعزموا على الصوم ليلاً أو يصبحوا بنية الإفطار وتعذر النقل إليهم بالرسول سرعة، أنابوا تلك الأشياء عنه لسرعتها، فتلك الأمور الثلاثة، إنما هي من باب النقل لما ثبت، وحيث كان الواحد كافياً في النقل هنا، فتلك الأمور الثلاثة كافية فيه أيضاً، بل أحر منه، لأنها قد تفيد القطع، بخلاف نقل الواحد فلا يفيد. ثم بعد أن ذكر كلام الزرقاني، على قول خ وعم إن نقل.. إلخ، وكلام الرهوني المتقدم. قال : وفي نوازل الشيخ عlish، أن السؤال وقع لفقهائ الشام سنة إحدى وثمانين من القرن الثالث عشر عن هذه المسألة، أي ضرب تلغراف من الاسكندرية — مثلاً — إلى القاهرة، بأن الهلال ثبتت رؤيته عند قاضي الاسكندرية، هل يجب بذلك الصوم أو الإفطار أم لا ؟ فاختلفوا فيها، فأفتى مفتيه بثبوت ذلك، وحكم به قاضيه، وأفتى بعض فقهاء بأنه لا يثبت به. وحجة الأول القياس على سماع المدفع ورؤية النار، وأن بعض حواشي التنوير استظهر أنه يلزم أهل القرى الصوم والإفطار بذلك، وعلمه بأنه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن بثبوت الهلال عند القاضي، وأن غلبة الظن حجة موجبة للعمل، كما صرحوا به، وأن احتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد هـ. ثم رفعت هذه الفتوى إلى الشيخ عlish المصري رحمه الله فأقرها وأيدها، بأن سلاطين المسلمين وضعوا (التلغراف) لتبليغ الأخبار من البلاد البعيدة في مدة يسيرة واستغنوا به عن الساعة، فصار قانوناً معتبراً في ذلك، وأيدها أيضاً بكلام الخطاب المتقدم هـ. قلت ما قاله هؤلاء الأئمة صحيح لاغبار عليه، وما قاله هذا المخالف باطل لادليل عليه، وذلك أن المسلمين متفقون في أقطار الأرض كلها وفي جميع القرى والأمصار بأسرها على ثبوت رمضان وعلى وجوب تبييت الصوم بمجرد سماع صوت النفير، فكل من سمعه من أهل البلد أو ما قاربها ليلة العيد أو ليلة رمضان يتحقق بثبوت الشهر، فبييت على نية الصوم أو الإفطار، وإن لم يتحقق ثبوته لدى القاضي من جهة أخرى، بل يعتمدون على مجرد صوت النفير أو على صوت المدفع، إن كانت عاداتهم ذلك، ولاخلاف فيه بين المسلمين، فكما جاز الاعتماد على النفير أو المدفع في ثبوت الهلال وفي وجوب تبييت الصوم لمن هو داخل البلد أو في القرية، يجوز لمن

بَعْدَ عَنْهُ الْاعْتِمَادُ عَلَى النَّارِ أَوْ الْبَارُودِ، وَأُخْرَى التَّلْغَرافِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ مَشَافَهَةٌ، وَهَذَا ضَرُورِي لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا جَهْلُولٌ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الرَّهَوْنِيُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا مِنْ شَهَادَةِ الْعَادَةِ وَمِنْ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْقَرَائِنِ، وَالْقَرِينَةُ تَفِيدُ الْيَقِينَ فِي مَوَاطِنَ مِنَ الشَّرْعِ، كَمَا قَالَ الشَّهَابُ الْقَرَّافِيُّ، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ بِالْقَرِينَةِ مَعْمُولٌ بِهِ وَأَخْذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾، وَنَقَلَ شَارِحُ اللَّامِيَةِ عَنِ الْحَافِظِ الْوَنَشْرِيْسِيِّ، أَنَّهُ يَجِبُ اعْتِبَارُ الْقَرَائِنِ الْمُخْتَفَةِ بِالنَّازِلَةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا، وَمِثْلُهُ لِأَيِّ عَلِيِّ بْنِ رِحَالٍ فِي شَرْحِهِ وَحَوَاشِيهِ، ثُمَّ قَالَ سَيِّدِي الْمَهْدِيُّ، بَعْدَ كَلَامٍ: قُلْتُ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَلَالٍ أَنْ يَنَادِيَ فِي النَّاسِ بِالصَّوْمِ هُوَ الْحُجَّةُ لَهُؤَلَاءِ الْأُتَمَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا ثَبَتَ الْهَلَالُ، فَإِنَّهُ يَنَادِي بِبُتُوته عَلَى مَنْ كَانَ قَرِيبًا بِآلَةٍ يَسْمَعُهَا وَعَلَى مَنْ بَعْدَ بِالْبَارُودِ أَوْ النَّارِ أَوْ التَّلْغَرافِ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا هِيَ نَائِبَةٌ عَنِ التَّبْلِيغِ بِالْكَلَامِ لِلضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ إِرْسَالِ الْقَاضِي إِلَيْهِمْ كِتَابًا بِبُتُوته فَإِذَا عَلِمُوهُ وَتَحَقَّقُوا بِهِ فَيُلْزِمُهُمُ الصَّوْمَ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَكِتَابِهِ.. إِنْخِ مَاقَالَ، رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ بَخِيْتُ فِي رِسَالَتِهِ صَفْحَةَ 212، بَعْدَ كَلَامٍ، مَانَصُهُ: إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَالْخَبَرُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ النُّقْلُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ الْمَشَافَهَةِ أَوْ بِطَرِيقِ الْمَكَاتِبَةِ، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِمَجْلِسِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِي لِشَهَادَةٍ، فَأَمَّا خَبَرُ الْمَشَافَهَةِ، فَكَأَنَّ يَشَافُهُ عَدْلٌ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ، أَوْ بِأَنَّ فَلَانًا الْعَدْلَ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ، أَوْ أَنَّ الْعَدْلَ رَأَى الْهَلَالَ أَوْ أَنَّ جَمْعًا عَظِيمًا رَأَوْهُ، وَمِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمَشَافَهَةِ الْإِخْبَارُ بِوَاسِطَةِ الْفُونْغَرَفِ (الآلَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ)، فَإِنْ مَا يَسْمَعُ مِنْهَا هُوَ بَعِينُهُ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ أُعَادَتُهُ تِلْكَ الْآلَةُ حَاكِيَةً صَوْتِ الْمُتَكَلِّمِ بِدُونِ أَدْنَى اخْتِلَافٍ، مَتَى كَانَ الْمُتَكَلِّمُ عَدْلًا مَعْرُوفًا لَدَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ السَّامِعُ عَنْهَا وَسَمِعَ عَنْهَا ذَلِكَ الْخَبَرَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ دِيَانَةً، وَكَذَا الْإِخْبَارُ بِوَاسِطَةِ التَّلْفِينِ، مَتَى عَرَفَ الْمُتَكَلِّمُ وَعَلِمَ صَوْتَهُ وَوُثِقَ بِخَبَرِهِ وَجَبَ الصَّوْمُ، وَأَمَّا خَبَرُ الْمَكَاتِبَةِ فَكَأَنَّ يَكَاتِبُ عَدْلٌ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ، أَوْ أَنَّ فَلَانًا الْعَدْلَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ وَيُرْسِلُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْكِتَابَ مَعَ مَخْصُوصٍ أَوْ بِوَاسِطَةِ (الْبُوسْتَةِ) الْمَعْرُوفَةِ،

فمتى عرف المرسل إليه خط المرسل أو ختمه، وعرف عدالته، وجب الصوم ومن قبيل الخبر بالكتابة الرسائل التلغرافية، سواء في ذلك التلغراف السلكي أو بلا سلك، وكما أن الخبر في خبر المشافهة بجميع أنواعه المتقدمة، هو المتكلم وصاحب الصوت لا آلة الفونوغراف ولا التلفون كذلك الخبر في الأخبار الكتابية هو المرسل، فهو الذي يشترط فيه العدالة ومتى علم المرسل إليه أن تلك الرسالة خطاباً كانت أو تلغرافاً صادرة من مرسلها فلان العدل، وجب عليه العمل بها، فإن المكاتبه يجب العمل بها كالمشافهة في الديانات، وأما الوساطة في وصول تلك الرسائل فليس هو الخبر، فلا يلتفت إليه، ويستوي فيه أن يكون عدلاً أو غير عدل، مسلماً أو غير مسلم، وحامل البريد وعامل التلغراف كل منهما واسطة في إيصال الرسالة من مرسلها، وليس واحد منهما هو المرسل والخبر، وذلك لأن النبي ﷺ قد بعث بكتبه إلى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق، لتبليغ الرسالة وأداء الأمانة إليهم وإقامة حجة الله عليهم، وكتب لعمر بن حزم وغيره، وكانت الصحابة متفقين على العمل به والاحتجاج بما كتب رسول الله ﷺ وكان الخلفاء يقلدون القضاة والأمراء والنواب عنهم بالكتابة ويلزمون العمل بها والقيام بموجبها، ويعدون القعود عن موجب الكتابة مخالفة للأمر كما في صورة المشافهة، وعلى ذلك جرت سنة التابعين وأئمة الشرع وفقهاء الأمة وأعلام المجتهدين. ولا يقال لعلمهم كانوا يقيمون الحجة عليهم على لسان رسلهم وشهادتهم على ماكتبوه، لأننا نقول : إن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام، وبعث بكتابه إلى دحية بن خليفة الكلبي وأمره أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصر، وبعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ليدفعه إلى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما. فأنت ترى أن وصول الكتاب إلى المكتوب إليه كان على يد من لا يعرف بما فيه، وبوسائط ليسوا ممن يصدقون في خبرهم، وكانوا على غير الإسلام، وماذا إلا لأن الكتاب حجة بذاته. وأما أمر الخلفاء في مكاتبتهم فآظهر وأكثر، وقد أخرج أحمد والدارمي والطبراني والحاكم والجارودي والبخاري في تاريخه وابن

نافع في معجم الصحابة وأبو بكر بن مردويه في تفسيره عن أبي جمعة الأنصاري رضي الله عنه قلنا : يارسول الله هل من قوم أعظم أجراً منا، آمنا بك واتبعناك ؟ قال : «ما يمنعكم من ذلك ورسول الله بين أظهركم، يأتيكم بالوحي من السماء، بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحي يؤمنون به ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجراً، مرتين». قال ابن كثير فيه دلالة على العمل بالوجادة، لأنه مدحهم على ذلك، وذكر أنهم أعظم أجراً من هذه الحثية هـ. والوجادة هي الرواية عن الغير اعتماداً على الكتاب المنسوب إلى المروي عنه المعروف للراوي. ومن هذا يتبين لك صحة ماقلنا من الاكتفاء بالإخبار بالمكاتبة في الأمور الدينية. وأما الشهادة في الحقوق التي يقع فيها الخصومة والنزاع فلا يشترط فيها أن يكون أداؤها بمجلس القضاء، لا يكفي فيها المكاتبات بجميع أنواعها، وكما أن الخبر بالمشافهة ينقسم إلى متواتر ومشهور وآحاد فكذلك الخبر بطريق الكتابة ولو بالتلغراف ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة وقد علمت أن العمل واجب بها جميعاً في مثل هذا.

ومن هذا الذي أوضحناه، تعلم جواب السؤال الوارد إلينا بواسطة سعادة حسن باشا المذكور، وقد تقدم ملخصه في أول هذا الكتاب، وأن الحق مع الفريق القائل بالتعويل على التلغراف، وأما الآخرون فلا وجه لما أوردوه هـ المراد منه. وقال العلامة القاضي سيدي محمد السائح، في تقريره لتبيين وجوه الاختلال : ولا بأس بالاعتداد في النقل على الصوت المسموع من التليفون إذا عُرف صاحبه وتقاربت الأقطار على ما بينا، ويدل لاعتداده في الأحكام الشرعية الحديث الصحيح : أن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، فأذن صلوات الله عليه أن يأكلوا ويشربوا اعتماداً على صوت بلال المعروف عندهم، وأمرهم بالإمساك لسماع صوت ابن أم مكتوم المعروف عندهم أيضاً. ومراده بقوله : «وتقاربت الأقطار على ما بينا»، هو قوله : وأما تحديد هذا البعد المفرط، فقد قال فلكني هذا العصر سيدي محمد العلمي في حواشي ابن البناء : البعد المفرط محصور عند الفقهاء، وقع التصريح به في عدة أبواب وهو مسيرة شهرين فأكثر.. إلخ.

وقد تقدم لنا ذلك في الفصل الرابع من هذا المبحث. فقد تبين بهذا أن وسائل التبليغ، كالتليفون والتلغراف والراديو وغيرها، يعمل بها في نقل ثبوت رؤية الهلال، ولكن بشرط عدم البعد جداً، وأما مع البعد جداً فلا يصح النقل بحال إجماعاً، ولو بلغتنا الرؤية بطرق قطعية وعلمنا صحتها يقيناً، كما تقدم ويأتي، وكذلك يشترط أن لا يكون ذلك الثبوت مطعوناً فيه، وأما إذا كان مطعوناً فيه، أو علمنا أنه يقع فيه تساهل أو كان مبنياً على الحساب، فلا يعتبر مطلقاً، كما يأتي أيضاً، والله الموفق.

الفصل الثامن

في التعليق على ما نشر في رسالة المغرب

في العدد الخامس المؤرخ : ب 10 محرم عام 1363هـ

(7 يناير سنة 1944م)

تحت عنوان : «هل يمكن اتحاد الشمال الافريقي مواسم وأعياداً»

من المعلوم أن بين تونس (العاصمة) وبين تلمسان 1451 كيلومتر، وبينها وبين وجدة 1534 كيلومتر، وبينها وبين فاس 1880 كيلومتر، وبينها وبين الرباط 2078 كيلومتر، وبينها وبين الدار البيضاء 2170 كيلومتر، وبينها وبين سطات 2242 كيلومتر، وبينها وبين مراكش 2412 كيلومتر. وقد ذكر في المعجب صفحة 217 : أن المسافة بين تونس وبونة ست مراحل، وفيما بين تونس وبونة بليدة صغيرة تسمى بني زرت، بينها وبين تونس يوم تام في البر للمجد. ومن بونة إلى قسطنطينة خمس مراحل، ومن قسطنطينة المغرب إلى بجاية خمس مراحل، ثم قال صفحة 220 : وهأنذا أذكر طريق السفار من بجاية إلى مراكش، فمن بجاية إلى مدينة تلمسان عشرون مرحلة، ومن تلمسان إلى فاس عشر مراحل، سبع منها إلى مدينة تازا، وثلاث إلى فاس، ومن فاس إلى مكناس يوم تام للمجد، ومن مكناس إلى سلا أربع مراحل، وبين سلا ومراكش تسع مراحل هـ.

وعليه، فبين تونس وفاس 46 مرحلة، وبين تونس ومراكش ستون مرحلة، ثم قال في المعجب أيضاً صفحة 218 : فأول بلاد المغرب مما على ساحل البحر الرومي مدينة انطابلس المعروفة ببرقة، وآخرها مما على البحر الأعظم مدينة طنجة، ومسافة ما بين ذلك على التقريب ست وتسعون مرحلة. وقال أيضاً صفحة 214 : أول حدود البلاد المصرية مما يلي الشام : العريش وآخرها

مما يلي المغرب مدينة برقة. هذا عرض الديار المصرية، وحدها في الطول من ثغر أسوان إلى مدينة رشيد. وأول حد بلاد إفريقية والمغرب مدينة برقة، ومن مدينة برقة إلى مدينة طرابلس المغرب قريب من خمس وعشرين مرحلة، وما بين الاسكندرية وطرابلس الغرب خمس وأربعون مرحلة. وكانت العمارة متصلة من مدينة الاسكندرية إلى مدينة القيروان، تمشي فيها القوافل ليلاً ونهاراً، وكان فيما بين الاسكندرية وطرابلس الغرب حصون متقاربة جداً، فإذا ظهر في البحر عدو، نَوَّر كل حصن للحصن الذي يليه واتصل التنوير فينتهي خبر العدو من طرابلس إلى الاسكندرية أو من الاسكندرية إلى طرابلس في ثلاث ساعات أو أربع ساعات من الليل، فيأخذ الناس أهبتهم ويجذرون عدوهم، لم يزل هذا معروفاً من أمر هذه البلاد إلى أن خربت الأعراب تلك الحصون ونفت عنها أهلها أيام خلّى بنو عبيد بينهم وبين الطريق إلى المغرب، وذلك في حدود 440، حين تغير ما بينهم وبين المعز بن باديس الصنهاجي وقطع الدعاء لهم على المنابر، ودعا لبني العباس، فاستولى الخراب عليها إلى وقتنا هذا واستوطن الأعراب من سليم بن منصور وغيرهم فهم اليوم بها، وأثار المدن والحصون باقية إلى اليوم. ثم قال : فحد بلاد إفريقية مما يلي المشرق مدينة برقة، وحدها مما يلي المغرب المدينة المعروفة بقسطنطينة، ومسافة ما بين برقة وقسطنطينة المغرب قريبة من خمس وخمسين مرحلة هـ.

وحيث علمت أن المسافة بين قسطنطينة وتونس إحدى عشرة مرحلة، فتخط من 55 يبقى 44 مرحلة وهي ما بين تونس وبرقة، فيزداد عليها عشرون مرحلة وهي التي بين برقة والاسكندرية تحصل المسافة بين تونس والاسكندرية وهي أربع وستون مرحلة، فإذا زدت عليها المسافة التي بين تونس وفاس وهي 46 مرحلة كان المجموع 110 مراحل، وهي ما بين الاسكندرية وفاس، فإذا طرحت من هذا المجموع المسافة التي بين الاسكندرية وطرابلس الغرب وهي 45 مرحلة بقي 65 مرحلة وهي ما بين طرابلس الغرب وفاس.

فإذا ثبت ذلك، فأقول : المسافة بين الناحية الشمالية من المغرب وتونس

ليست بعيدة جداً، بخلاف الناحية الجنوبية منه معها فهي بعيدة جداً. وعليه، فيصح النقل من الناحية الشمالية من المغرب إلى تونس وكذا العكس، إن كان الثبوت شرعياً لامطعن فيه. وأما النقل من الناحية الجنوبية منه إلى تونس أو العكس، فلا يصح بحال لوجود البعد جداً. وأما المسافة بين المغرب ومصر أو بين المغرب وطرابلس فهي بعيدة جداً ولا إشكال.

وعليه، فلا يصح النقل بحال، وهذا هو تحقيق هذه المسألة وتحريرها وبه يجاب عن قوله : هل يمكن اتحاد الشمال الأفريقي مواسم وأعياداً ؟

وأما قوله في هذا المنشور : والخلاصة فحيث إن الصوم والإفطار يجبان بثبوت الرؤية لابعومهما، وحيث إن عدم رؤيتنا الهلال لاينفي ثبوت رؤيته عند غيرنا، وحيث ان ثبوت الرؤية شرعاً لدى بعض المسلمين توجب العمل بها لدى من لم يروا منهم إذا بلغتهم بطرق مشروعة، وحيث ان الوسائل الحديثة المعمول بها لتبليغ الأخبار بين الأبعاد مقبولة للتبليغ في الشؤون الدينية، يكون لازماً لنا نحن معشر المغاربة العمل برؤية باقي الشمال الأفريقي إذا بلغتنا بطرق مشروعة، وكذا قوله : قد انزاحت علة اختلاف المطالع بتبليغ التلغراف رؤية الرائيين وإن بعدوا.

فأقول فيه، إن هذا كلام غير مقبول، بل هو مخالف للمعقول والمنقول، وذلك لأن قوله : فحيث ان الصوم.. إلخ، هو القول بعموم النقل، وقد علمت أنه مردود من وجوه، ويكفي منها أنه خرق للإجماع، مع أن خرق الإجماع حرام، وأنه خلاف الآثار الصحيحة كحديث كريب وأنه يؤدي إلى خطاب قوم بما ليس عندهم، وأنه مبني على أن الأرض بسيطة، مع أنها كرية ولا إشكال، إلى غير ذلك مما تقدم ويأتي. وقوله : وحيث ان عدم رؤيتنا.. إلخ. بل يقطع بأنه قد يرى في بعض البلاد في وقت لايمكن رؤيته في بلد آخر، كما يقطع بأن الشمس تغرب في مكان قبل أن تغرب في غيره، ولكن لا يترتب على ذلك عموم النقل، لأن النقل مرتب على عدم البعد جداً لا على مجرد ثبوت الرؤية في بلد.

وقوله : وحيث إن ثبوت الرؤية لدى بعض المسلمين.. إلخ. قد علمت أن ذلك مقيد بعدم البعد جداً، وأما مع البعد جداً، فلا يصح النقل ولا يجوز ولو بلغتنا رؤيتهم بالطرق القاطعة، لأن ذلك هو الموافق لصريح السنة الصحيحة وللإجماع الذي حكاه غير واحد وتلقاه الأئمة الأعلام بالقبول.

قوله : وحيث ان الوسائل الحديثة.. إلخ. هذا راجع لكون المدار على تبليغ ثبوت الرؤية، وقد علمت أنه غير صحيح، بل المدار على البعد بين محل الرؤية وغيره، فمتى لم يكن البعد جداً صح النقل بالوسائل الحديثة المعمول بها لتبليغ الأخبار وبغيرها، ومتى وجد البعد جداً، فلا يصح النقل، ولو بلغنا الخبر بالوسائل الحديثة أو بغيرها، بل لو ثبتت الرؤية بالاستفاضة أو عند الحاكم العام وهو الخليفة، فلا يعتبر ذلك متى كان البعد جداً، كما تقدم. على أن قوله : في الشؤون الدينية، يقال عليه : كيف يتصور هذا الإطلاق، مع أنه عندنا أمور لا يعتبر فيها التبليغ بأي وسيلة كانت، ولو قطع بصحته، كأوقات الصلاة ووقت الإمساك والفطر، باعتبار الصوم ووقت الحج والأضحية وغير ذلك كثير، كما تقدم ويأتي. وقوله : يكون لازماً لنا.. إلخ. هذا اللزوم مبني على أن تلك المقدمات صحيحة مسلمة وقد علمت أنها مختلفة، فتكون النتيجة المبنية عليها غير صحيحة، بل مختلفة أيضاً، والصحيح الموافق للعقل والنقل هو ما علمت من أنه يصح النقل من الناحية الشمالية من المغرب إلى تونس وكذا العكس إن كان الثبوت شرعياً لامطعن فيه، وأن النقل من الناحية الجنوبية منه إلى تونس أو العكس لا يصح بحال، وأخرى بالنسبة للمغرب مع طرابلس الغرب أو مصر، لوجود البعد جداً. وقد تقدم قول ابن البناء.

(الرابعة) : لا يجوز النقل ولا يلزم، وذلك فيما بعد جداً، حيث يمكن أن يراه قوم ولا يراه آخرون هـ. وقد علمت أن البعد جداً : الشهران فأكثر، على أنه كيف يمكن أن يلزم المغاربة برؤية أهل مصر — مثلاً — أو العكس وبين القطرين نحو الأربعين درجة في الطول، باعتبار بعض المدن ونحو 45 درجة باعتبار أخرى. وقد تقدم أنه بين الاسكندرية وفاس 110 مراحل،

وذلك نحو خمسة آلاف كيلومتر. وأيضاً سيأتي في مبحث عدم إمكان تقدم المشاركة على المغاربة في الرؤية أنه من المستحيل أن يُرى الهلال رؤية ظاهرة في الأقطار الشرقية البعيدة عنا جداً، ولانراه في المغرب، وخصوصاً الأقطار المتحدة معنا في العرض، كمصر والشام والعراق، إذ من الضروري أن الهلال إذا رُي هناك رؤية ظاهرة يُرى هنا أتم ظهوراً وأضواً نوراً، بسبب تأخر غروب الشمس عندنا عن غروبها هناك. وقوله : قد انزاحت علة اختلاف المطالع.. إلخ. فيه أن القائل : باختلاف المطالع، المدار عنده على وجود البعد الذي يمكن معه أن تختلف به الرؤية، بحيث إذا ثبت الهلال في أحد البلدين بأي طريق ولم يُر في الآخر، وكان بينهما بُعد يمكن أن تختلف به الرؤية يقول بعدم النقل، سواء وصلهم الخبر حالا و مآلاً حصل اليقين بصحة الثبوت أم لا، نظراً لتلك الأحاديث الصحيحة، وللقاعدة المتقدمة، وهي أن الله تعالى، لا يخاطب قوماً إلا بما يعرفونه مما هو عندهم، ولغير ذلك مما تقدم. وأيضاً فإن القائل باختلاف المطالع يقطع بأن الهلال قد يرى في بعض البلاد في وقت لا يمكن رؤيته في بلد آخر، وليس قوله : إن الرؤية تختلف باختلاف المطالع صادراً عن حدس وتخمين حتى يقال : إن التعليل باختلاف المطالع صار مستبعداً، بسبب تبليغ التلغراف رؤية الرائيين وإن بعدوا. على أن القول باختلاف المطالع هو قول حق وصواب وصحيح، وقد تقدم قول السبكي.

والسادس : يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤية في المطالع، وهذا هو الصحيح عند العراقيين من أصحابنا وغيرهم، وقال فيه الحافظ بن حجر كما تقدم أيضاً، وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً، وإن تباعدت فوجهان، لا يجب عند الأكثر واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب. وفي ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع، قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب هـ. وتقدم مثله في شرح الأحياء، وقال النووي في شرح المذهب صفحة 273 من الجزء السادس : فالصحيح اعتبار المطالع كما سبق، فعلى هذا لو شك في اتفاق المطالع لم يلزم الذين لم يروا

الصوم، لأن الأصل عدم الوجوب. ولأن الصوم إنما يجب بالرؤية للحديث، ولم تثبت الرؤية في حق هؤلاء لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية. وقال أيضاً : لأن الطوالع والغوارب قد تختلف باختلاف البلدان، وإنما خوطب كل قوم بمطلعهم ومغربهم، ألا ترى الفجر قد يتقدم طلوعه في بلد ويتأخر في بلد آخر، وكذلك الشمس قد يتعجل غروبها في بلد ويتأخر في آخر، ثم كل بلد يعتبر طلوع فجره وغروب شمس في حق أهله، فكذلك الهلال هـ. وقال أيضاً في منهاج الطالبين : والبعيد مسافة القصر، وقيل باختلاف المطالع. قلت : هذا أصح هـ. وتقدم قول القرافي : والحق أنه يعتبر لكل قوم رؤيتهم وهلالهم كما يعتبر لكل قوم فجرهم وزوالهم هـ.

وقال الشيخ جنون في الاختصار، عند قول خ : (أو برؤية عدلين)، مانصه : (قلت) قال س نقلا عن القرافي، مانصه : إن الأوقات تختلف بحسب الأقطار، فما من زوال لقوم إلا وهو فجر وعصر ومغرب ونصف ليل وآخرين، بل كلما تحركت الشمس درجة كان فجراً وطلوع شمس وزوالاً وغروباً ونصف ليل ونهار، وسائر أسماء الزمان تنسب إليها بحسب أقطار مختلفة، وخاطب الله كل قوم بما يتحققون في قُطرهم لا في قُطر غيرهم، فلا يخاطب أحد بغير زوال بلده ولا بفجره، وهذا مجمع عليه، وكذا الهلال مطالعه مختلفة، فيظهر في المغرب ولا يظهر في المشرق إلا في الليلة الثانية لاحتباسه في الشعاع، وهذا معلوم بالضرورة ومقتضى القاعدة أن يخاطب كل أحد بهلال قطره ولا يلزمه حكم غيره ولو ثبت بالطرق القاطعة، وإلى هذا أشار البخاري بقوله : (باب لكل أهل بلد رؤيتهم) هـ. وقوله : ومقتضى القاعدة.. إلخ، يعني مع البعد جداً كما علمت. وبكلام القرافي هذا، يتبين أنه إذا وقع الاختلاف في الرؤية فلا يقع إلا بيوم واحد، كما أن قوله : فيظهر في المغرب ولا يظهر في المشرق، يفيد أن تقدم المشاركة على المغاربة في الرؤية لا يصح، وسيأتي ذلك بحول الله. وقوله : وإلى هذا أشار البخاري بقوله : باب لكل أهل بلد رؤيتهم. أقول : هذه الترجمة ليست في صحيح البخاري، لكن ذكر فيه ما يفيد ذلك،

حيث قال : باب قول النبي ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا»، ثم ذكر في هذا الباب أحاديث تدل على أن كل قوم مخاطبون برؤيتهم، منها ما رواه ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». والترجمة المذكورة وإن لم يذكرها البخاري بالصراحة، لكن ذكرها غير واحد من المحدثين، قال الترمذي في جامعه : باب ماجاء لكل أهل بلد رؤيتهم، ثم ذكر حديث كريب، وقال بعده حديث ابن عباس، حديث حسن صحيح غريب، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن لكل أهل بلد رؤيتهم هـ. وقد تقدم قول القرطبي في المفهم، وإلى ذلك صار ابن عباس وسالم والقاسم وعكرمة، وبه قال إسحاق، وإليه أشار الترمذي، حيث بَوَّب : لأهل كل بلد رؤيتهم هـ. وقال النسائي في سننه : اختلاف الآفاق في الرؤية، ثم ذكر حديث كريب. وقال أبو داود في سننه : إِذَا رُئِيَ الْهِلَالُ فِي بَلَدٍ قَبْلَ الْآخَرِينَ بَلِيلَةً، ثم ذكر حديث كريب. وقال النووي في شرح مسلم : باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا رَأَوْا الْهِلَالَ ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم، فيه حديث كريب عن ابن عباس وهو ظاهر الدلالة للترجمة هـ. وقال القرطبي في المفهم عند كلامه على حديث كريب : ومن باب لأهل كل بلد رؤيتهم عند التباع، قوله : واستهل علي رمضان.. إلخ. وقال الأبي في شرح مسلم، حديث لكل قوم رؤيتهم، ثم فسر قول ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ وقد قدمنا في آخر الفصل الأول أن ابن البناء نقل عن الغساني والحري، أن أهل نجد أخبروا رسول الله ﷺ أن رؤيتهم تقدمت رؤية أهل المدينة بيوم. فقال : «لأهل كل بلد رؤيتهم». كما قدمنا في الفصل الثاني أحاديث كلها تدل على أن لكل قوم رؤيتهم.

(رجع) وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 273 : اعلم أن اختلاف المطالع لاختلاف فيه لأحد من العلماء، لأنه من الأمور الثابتة بالمشاهدة، وقد وافق الشرع العقل على ذلك أيضاً، كما أنهما متفقان على الدوام، ألا ترى أن

الشارع بنى على اختلاف المطالع كثيراً من الأحكام، فبنى عليه اختلاف أوقات الصلاة ووقت الحج، فإن العبرة بمطلع أهل مكة فيه، وبنى عليه أيضاً معرفة من تقدم أو تأخر موته في الموارث، وغير ذلك كثير، وكل ذلك متفق عليه، وإنما اختلفوا بعد ذلك في اعتباره وعدم اعتباره بالنظر لرؤية هلال رمضان وشوال، ووجوب الصوم والفطر، إلى أن قال : وقالت الحنفية كما في الكنز وشرحه للزيلعي : ولا عبرة باختلاف المطالع، وقيل يعتبر، ومعناه أنه إذا رأى الهلال أهل بلدة ولم يره أهل بلدة أخرى، يجب أن يصوموا برؤية أولئك كيفما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع، وعلى قول من قال باعتباره ينظر، فإن كان بينهما تقارب بحيث لا تختلف المطالع يجب، وإن كان بحيث تختلف لا يجب، وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر، والأشبه أن يعتبر، لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم، وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار، حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب، وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس، بل كلما تحركت الشمس، درجة، فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم.

والدليل على اعتبار المطالع، ماروي عن كريب، إلى أن قال : وقال القرافي في فروقه : إن الحق اعتبار اختلاف المطالع، وشنع على من قال بعدم اعتباره. وأنت إذا رجعت إلى الواقع ونفس الأمر تجد أن اختلاف المطالع معلوم بالضرورة، واختلاف الأوقات باختلافها مشاهد معين، فإن سكان البلاد التي يستمر فيها ظهور الشمس شهرين أو ثلاثة يشاهدون ذلك، وكذلك كل من ذهب إلى بلادهم يشاهد ذلك، وكذلك صار من المعلوم بالضرورة أن الشمس تظهر ستة أشهر وتختفي ستة أشهر لدى سكان جهة القطب، فهل يمكن إذا رأى أهل مصر هلال رمضان وقت الغروب عندهم أن نكلف هؤلاء بالصوم برؤية أهل مصر ؟ كما أنه صار من الضروري التخالف في الأوقات بيننا وبين أهل أمريكا، فهل يمكن أن نكلفهم بالصوم برؤية أهل مصر للهلال بعد الغروب، مع أن هذا الوقت عندهم ربما كان وقت طلوع الفجر أو وقت

شروق الشمس. وبالجملة، فالقول بعدم اعتبار اختلاف المطالع مخالف للمعقول والمنقول، أما مخالفته للمعقول فلما علمته من مخالفته لما هو ثابت بالضرورة من اختلاف الأوقات، وأن النهار عند قوم قد يكون ليلاً عند آخرين. وأما مخالفته للمنقول، فلأنه مخالف لما تقدم عن كريب، وذلك لأن المتبادر من قول كريب لابن عباس (نعم رأيته ورآه الناس وصاموا وصام معاوية). وقول ابن عباس : (لكننا رأيناه.. إلخ). وقول كريب بعد ذلك : (أولا تكتفي برؤية معاوية). وقول ابن عباس في جوابه : (لا)، أي لانكتفي برؤية معاوية ان قوله : (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ يرجع إلى عدم الاكتفاء برؤية معاوية ورؤية كريب والناس وصومهم وصوم معاوية. وهذا ظاهر في أن كل قوم مكلفون برؤيتهم ولاشك أن مورد هذا النص في الشام والحجاز، وقد وجد بينهما مسافة القصر، واختلاف الإقليم، واختلاف المطالع، واحتمال عدم الرؤية، فاستند كل طائفة إلى واحد منها وأيد به قوله، كذا قال الإمام الأسنوي، لكن احتمال عدم الرؤية بعد أن قال ابن عباس لكريب : أنت رأيته؟، فقال : نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية، ومعاوية كان الخليفة بعيداً لا يلتفت إليه، فلم يبق إلا احتمال مسافة القصر واختلاف الإقليم واختلاف المطالع، فإذا رجعنا إلى الواقع نجد أنه لا دخل في اختلاف الناس في رؤية الهلال بعد الغروب لمسافة القصر ولا لاختلاف الإقليم، وأن المدار في ذلك على اختلاف المطالع، ثم قال : وحديث «صوموا لرؤيته» عام في كل قوم تحقق بالنسبة إليهم رؤية الهلال بعد الغروب، فلا يدل على عدم اعتبار اختلاف المطالع، ولذلك قال الزيلعي : والأشبه أنه يعتبر، واقتصر عليه في البدائع، فإنه بعد أن ذكر أن الهلال إذا رآه أهل بلد يلزم أهل البلدة الأخرى، قال : هذا إذا كانت المسافة بين البلدين قريبة لا تختلف فيها المطالع، فأما إذا كانت بعيدة لا يلزم أهل أحد البلدين حكم الآخر، لأن مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة مختلفة، فيعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم دون البلد الآخر هـ. وإن كان قوله عند المسافة الفاحشة ليس بقيد، بل المدار في الحكم على اختلاف المطالع، وهو باختلاف عرض البلدين، ولذلك اتفقوا على اعتبار اختلاف المطالع في وجوب الحج،

فاعتبروا مطلع مكة، وفي الأضحية أوجبوا على قوم كل الأضحية في يوم النحر وهو العاشر من شهر ذي الحجة على حسب ما يرى هلاله عندهم، فلا معنى للاختلاف بعد ذلك في الصوم دون سائر أوقات العبادات.

وبالجملة، فالواجب التوفيق بما وفقت به المالكية، فيحمل قول من قال بعدم اعتبار اختلاف المطالع على ما إذا كان اختلافها لا يؤدي إلى تفاوت في رؤية الهلال بعد الغروب، وقول من قال باعتباره على ما إذا كان اختلافها يؤدي إلى ذلك، فإن اختلاف المطالع في البلاد — كما علمت — مبني على اختلاف عروضها، وأن عرض كل بلد هو بعدها عن خط الاستواء وهذا الاختلاف قد يكون يسيراً جداً لا يترتب عليه اختلاف في رؤية الهلال بين البلدين بعد الغروب، وقد يكون فاحشاً يترتب عليه ذلك، وهذا هو الذي يتعين المصير إليه حملاً لكلامهم على السداد، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات، والله الموفق لما فيه الصواب هـ. كلام الشيخ بخيت.

وقوله : وإن كان قوله عند المسافة الفاحشة ليس بقيد.. إلخ، بل ذلك قيد ينبغي اعتباره ولا بد، وقد علمت نصوص فقهاءنا في ذلك، ويأتي قريباً مزيد بيان في هذا المعنى.

فقد تبين أن اختلاف المطالع أمر ضروري لا يمكن نفيه أو استبعاده بوجود وسائل التبليغ ولو بلغت من الإبداع ما بلغت. وبعبارة هو أمر طبيعي اقتضاه الشكل الفلكي الكروي، فهو أمر دائم مادامت السماوات والأرض، وأيضاً كيف يمكن نفيه أو استبعاده، وهو مرتب على تباعد الأقطار، فهل صارت وسائل التبليغ تجمع بين قطرين متباعدين؟، وهي صارت الأوقات بذلك متحدة حتى يقال : قد انزاحت علة اختلاف المطالع بتبليغ التلغراف أو المذيع رؤية الرائيين وإن بعدوا؟. وعلى كل حال، فهذا كلام غير مقبول، بل يخالف للمعقول والمنقول.

وقد تبين أيضاً أن العلماء لافرق بين المالكية وغيرهم، قد اتفقوا على اعتبار عدم البعد في نقل رؤية بلد لبلد، واتفقوا أيضاً على أن المراد بالبعد الموجب

لعدم النقل هو البعد الذي يمكن معه اختلاف الرؤية، وتبين أيضاً أن الخلاف الذي بينهم إنما هو في حد ذلك البعد، فكلُّ حدّه بما أداه إليه اجتهاده، وتبين أن التحقيق في ذلك هو ماتقدم من أنه مسيرة شهرين أو مقاربها، وأنه لافرق في ذلك بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، لأن ذلك هو الأقرب للحقيقة والصواب، وهو المرمى الذي يقصده الفقهاء، وهو الذي يمكن به التلقيق بين اختلافاتهم، وهو الموافق لفتوى الإمام، كما تقدم. كما أنه لاينافي تحديد البعد باختلاف المطالع، لأنه يلزم عليه اختلافها بالمعنى المقصود عند الفقهاء، وإن كانت المطالع البلدية عند الفلكيين لاختلف إلا باختلاف العروض كما تقدم ويأتي، وأيضاً فإن ذلك هو الذي تؤيده الحسابات الفلكية. قال شيخنا في أول حاشيته : وقد حسبت هلال رمضان من عام 700 لطول تلمسان وفاس ومراكش، فوجدته من قبيل الجائز في الجميع، وعليه فلا يبعد أن يرى في بعضها لشدة صفاء الجو فيه دون الآخر للإمكان المذكور، ولاسيما حيث يكون بمرجوحية. وهذا مما يشهد من هذا الفن للقول المشهور : من أن الرؤية تعم سائر البلدان إلا فيما بُعد جداً كما يأتي، وقال أيضاً صفحة 53 : والعادة عند أهل الحساب تقتضي بأن الشأن في الهلال عدم الاحتجاب إلا مع البعد المفرط بين الأمكنة والرحاب. وقال صفحة 58 : والشأن حين عدم البعد جداً أن يرى فيهما معاً. وقال أيضاً عند قول ابن البناء : وقال أبو الحسن القابسي : جهلة المتفقهين يطلقون لزوم حكم الرؤية عن موضعها.. إلخ، مانصه : (قوله : أبعد بما تختلف.. إلخ)، يشير إلى أن المعتبر البعد الموجب لاختلاف الرؤية وهو البعد الأبعد لا البعد الذي لايجب اختلافها وتباعد الأراضي بالانخفاض والارتفاع لازم للاختلاف في الطول أو العرض مع البعد جداً. (قوله : وبحسب ذلك تختلف المطالع.. إلخ)، هذا لازم للاختلاف المذكور فيلزم من اختلاف الرؤية اختلاف الطلوع وما معه، ولايلزم من اختلاف الطلوع وما معه اختلاف الرؤية، (قوله : المطالع والمغرب)، أي البلدية وهي تختلف باختلاف العرض أو الفلكية، وهي تختلف اختلافاً قريباً باختلاف الطول كالاستواء وهو توسط الشمس على دائرة نصف النهار، ويعقبه

الزوال، وأما اختلاف الطلوع والغروب فعن الطول وحده أو الطول والعرض. وقال أيضاً صفحة 70، بعد كلام مانصه : لأنَّ القُرب والبُعد من قبيل المشكك، ولذلك اختلفت آراء العلماء في حُدّه، فكل حده بما الشأن فيه عنده اختلاف الرؤية به، فهو من مجال أهل الاجتهاد، وحسبنا تقليد إمامنا واتباعه من التعميم مع عدم البعد المفرط هـ.

فقد اتضح والحمد لله بما جلبناه من الأدلة الشرعية والنقول الفقهية المعتمدة والأبحاث النفيسة بأن وقوع اختلاف الأعياد والمواسم الدينية يوم هو من الأمر الجائز شرعاً وعقلاً، وأنه لا ينافي الاتحاد المنشود الذي تدعو إليه الشريعة الإسلامية، ويدعو إليه كل مصلح ومخلص لدينه ووطنه وأمتة، بل ذلك يعد شرفاً وعظمة لهذه الأمة الإسلامية، حيث عم نورها سائر الكرة الأرضية، وبلغت أفرادها ما يقرب من خمسمائة مليون نسمة، حتى صارت أقطارها المتباعدة الأطراف مختلفة الأوقات، وفي ذلك من الحكم ما يعجز عن بيانه القلم، ويكفي أنه لا تمر لحظة من لحظات الزمان إلا وتقام سائر الصلوات المفروضة، فتجد في لحظة واحدة قوماً يصلون الظهر وقوماً يصلون العصر وقوماً يصلون المغرب وقوماً يصلون العشاء وقوماً يصلون الفجر، وكذا رمضان فلا تمر لحظة من الشهر إلا وتجد فيها قوماً صياماً، وهذا من الحكمة البالغة في إبداع هذا العالم على شكل كرى. أبعد هذا يعد ذلك الاختلاف منافياً للاتحاد ؟ كلا، بل هو عين الاتحاد، حيث ان الكل مؤتمر بأمر واحد وهو أمر المشرع الأعظم صلى الله عليه وسلم.

ويكفي أن السنة الصحيحة تؤيده، وأقوال الأئمة الأعلام توضحه وتبينه، وأقوال الفلكيين تصرح بأنه أمر مقطوع به، حتى قيل : إنه معلوم بالضرورة، على أنه لو كانت هذه المسألة من الأمور التي ينبغي فيها الاتحاد لاعتنى بها الصحابة رضوان الله عليهم أكثر من غيرهم، إذ هم أفضل الأمة بالإجماع، وهم أشد الناس اعتناءً بأمر الدين، ولما ثبت لأهل كل بلد رؤيتهم، ولما قال معاوية : ذلك رمضانكم خصكم به زمانكم، ولما قال ابن عباس : هكذا أمرنا رسول الله ﷺ.

الفصل التاسع

في التعليق على ما نشر في العلم في العدد الثاني والخمسين

المؤرخ بيوم الأحد 15 ذي الحجة 1365هـ الموافق 10 نوفمبر 1946م
تحت عنوان : «هل يمكن توحيد الأعياد الدينية في الأقطار الإسلامية؟»

لا يخفى أن لهجة هذا الكاتب تقتضي أن الاتحاد في الأعياد والمواسم دائماً هو أمر مأمور به شرعاً وعقلاً، وأن الاختلاف فيها مناف للاتحاد المطلوب وللشرع والعقل. وهذا غير صحيح لما علمت من أن الاتحاد فيها دائماً في جميع الأقطار أمر غير ممكن شرعاً وعقلاً، وأن الاختلاف فيها لا يعد منافياً للاتحاد المطلوب، وتقدم من الدلائل على ذلك ما فيه كفاية، على أن جميع ما ذكره هذا الكاتب هنا غير مقبول، بل هو مخالف للمعقول والمنقول، وإليك البيان، فأقول : قوله كيف يعقل أن أمماً تجمعها رابطة الإسلام ووحدة الدين تختلف في رمز هذه الرابطة وعنوان تلك الوحدة ؟ لا يخفى أن هذا كلام في غير محله، وذلك لأن هذه المسألة ليست من المسائل التي كلفنا الشارع بجعلها في زمان واحد في جميع الأقطار، حتى يقال : كيف يعقل.. إلخ. بل إنما كلفنا بالصوم أو الإفطار — مثلاً — بعد رؤية الهلال، لقوله عليه السلام : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ.. إلخ»، وقوله : لأهل كل بلد رؤيتهم. وقد علمت من كلام القرافي وغيره أن الرؤية يمكن اختلافها بيوم بسبب تباعد الأقطار. وأيضاً فاتحاد الأعياد وغيرها في سائر الأقطار لا يساعد عليه الوضع الفلكي، لأنه إذا فرضنا أن أول العيد — مثلاً — من غروب الشمس في أفق مراكش، فهذا الوقت قد يكون نصف ليل أو وقت فجر أو شروق أو زوال

عند آخرين. فإذا فرض أن الشمس إذ ذاك كانت في أول الحمل أو الميزان، فالغروب في جميع الأقطار حينئذ يكون على الساعة السادسة ولا إشكال، فإذا وصل وقت الغروب في مراكش وهو الساعة السادسة، كانت الساعة إذ ذاك في تونس 7 و12 دقيقة ليلاً، وفي القاهرة 8 و37 دقيقة ليلاً، وفي مكة والمدينة 9 و12 دقيقة ليلاً، وفي بمباي بالهند 11 و23 دقيقة ليلاً، وفي طوكيو باليابان 3 و51 دقيقة بعد نصف الليل، وفي هاواي 8 و12 دقيقة صباحاً، وفي نيويورك 1 و35 دقيقة بعد الزوال.

فكيف مع هذا يمكن الاتحاد؟ إذ مقتضى لفظة الاتحاد هو الاتفاق في الابتداء والانتهاء، على أنه إذا اعتبرنا الاتحاد في هذه المسألة أمراً ضرورياً، فما هي البلدة التي ينبغي أن تعتبر رؤيتها وغروبها؟ وعلى فرض تعيينها، فما هو المرجح لها عن غيرها، وأيضاً لماذا لم نقل بذلك في أوقات الصلاة، مع أن كون الصلاة رمز الرابطة الإسلامية وعنوان الوحدة أظهر من غيرها، إذ هي أعظم أركان الإسلام بعد كلمة الشهادة؟ وأيضاً، إذا كانت الشهور والأيام العجمية تختلف ببعض يوم، حيث أن مبدأها من نصف ليل البلد، فكيف بالشهور والأيام العربية المبنية على الغروب وعلى رؤية الهلال في العشية؟

وقوله : وكيف يعقل أن أماً قبلتها واحدة واتجاهها واحد تقيم أعياداً دينية مشتركة هذه في يوم وتلك في يوم آخر، والثالثة في يوم ثالث؟

لا يخفى أن الاختلاف باعتبار الرؤية الصادقة والحساب الصحيح لا يمكن أن يقع في أكثر المعمور من الأرض إلا بيوم واحد، ولا يمكن أن يقع بأكثر من يوم أبداً، حتى أنه إذا وقع بأكثر من يوم، فإما لأجل الغلط في رؤية الهلال، وإما للتساهل في إثبات الرؤية، وإما للبناء على حساب العلامة عند الجمهور الذي يتقدم على الرؤية الصادقة بيوم أو يومين. وسيأتي إيضاح هذه المسألة بما لا يزيد عليه بحول الله.

وقوله : فهل يعقل أن يكون البيت الحرام في عيد ونحن في انتظار هلال العيد؟ فيه أن المدار في العيد أو غيره على رؤية الهلال، باعتبار محل الرؤية

أو ما قاربه، لا على ثبوتها في البيت الحرام، إذ لو كان ذلك مراداً لقال عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَا أَهْلِ مَكَّةَ، وَافْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِمْ»، مع أنه إنما قال : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَافْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ» على أنه سيأتي أن تقدم المشاركة على المغاربة في الرؤية غير ممكن، والممكن إنما هو العكس، لأنه إذا رُئي الهلال في البلاد الشرقية البعيدة عنا جداً، فلا بد أن يُرى عندنا أتم ظهوراً وأضواً نوراً، وخصوصاً الأقطار الشرقية المتحدة معنا في العرض، كمصر والشام وبعض جزيرة العرب، وكذا العراق العربي والعجمي، وبعض الهند والصين واليابان. وعليه، فعدم رؤيتنا له مع ثبوته عندهم دليل على أن ذلك الثبوت فيه غلط أو تساهل أو مبني على حساب العلامة أو دخله غرض، وسيأتي ما في ذلك بحول الله.

وقوله : أم من المسموح به شرعاً أن يصوم المغاربة عرفة وقد علموا يقيناً أنه يوم عيد في الحرم الشريف مهد الإسلام ومنبع التوحيد ؟ — قد علمت مما تقدم أنه مع وجود البعد جداً، فلا نقل إجماعاً ولو مع تيقن صحة ثبوت الرؤية والقطع بها. فقوله : أم من المسموح به.. إلخ.. جوابه أن ذلك من المسموح به شرعاً وعقلاً، ولو على فرض صحة الثبوت ولو علمنا يقيناً بذلك. لأن لكل قوم رؤيتهم مع وجود البعد جداً، كما تقدم. وأيضاً فإن الرؤية بعد الغروب هي المعتبرة كتاباً وسنة وإجماعاً. وهي مما تختلف باختلاف الآفاق قطعاً كأوقات الصلاة.

على أنه سيأتي أن شهر ذي الحجة عام 1365 هجرية الذي بني عليه هذا المنشور لم ير هلاله عندنا بالمغرب في عشية يوم السبت 30 ذي القعدة، وأن أهل الحجاز أثبتوا أن أول شهر ذي الحجة الجمعة، والحال أن اجتماع الشمس والقمر إنما وقع على الساعة 3 و4 دقائق بعد نصف ليل أهل مكة من ليلة الجمعة، وأن أهل مصر أثبتوا أن أوله السبت، مع أن رؤية الهلال عشرية يوم الجمعة كانت قريبة من حد الامتناع في مراکش فما بالك في مصر. وسيأتي

أنه إذا شهدت بينة برؤية الهلال ودل حساب الرؤية على استحالتها، فإن تلك الشهادة ترد، حيث إنها وقعت بشيءٍ مستحيل عادة، لأن الهلال لا يمكن أن يظهر عشية قبل الاجتماع أو بعده وقبل خروجه من الشعاع.

وعليه، فالمعلوم يقيناً هو أن يوم عرفة حقيقة هو يوم الاثنين التاسع من ذي الحجة، وهو الموافق لما ثبت عندنا بالمغرب وللحساب الصحيح، على أن كلامه مبني على أن الوقوف كان في يوم الأحد، مع أن الوقوف إنما كان يوم السبت، حسبما أخبرنا به الحجاج مكاتبة ومشافهة، وحسباً في الجرائد السعودية، كما يأتي.

وعلى كل حال، فقلوه : وقد علمت يقيناً.. إلخ. هو كلام ناشئ عن عدم الالتفات إلى الأحكام الفقهية والحسابات الفلكية، لأنه على فرض ثبوت رؤيتهم فلا تعمنا رؤيتهم بالإجماع للبعد المفرط، فما بالك حيث وقع ثبوت الرؤية قبل حصول الاجتماع. وقوله : أليس صيام هذا اليوم سوى تقرب وزلفى وسعي في موافقة الحجيج في لحظات وقوفهم بعرفة ودعائهم بالتلبية والتهليل ؟ هذا مبني على أن المدار في الرؤية ثبوتها في مكة، وقد علمت بطلانه من الناحية الشرعية والعقلية، على أنه لو كان المراد من صيام يوم عرفة خصوص ما قال لما أمر بصيامه من كان وقت الفجر عنده هو وقت الغروب عند أهل مكة، إذ من الضروري أن وقت الوقوف بعرفة هو ليل بالنسبة لهؤلاء. فقد تبين بهذا أن هذه الأسئلة كلها صادرة عن غير إمعان نظر وثبت وعدم اطلاع على ما للأئمة المحققين والعلماء الفلكيين، فهي كلها واهية لا ينبغي اعتبارها ولا الالتفات إليها بحال.

وقد كتب شيخنا حفظه الله رسالة وجهها لي في 4 محرم عام 1366 هجرية، نص المقصود منها : وقد مرّ على سمعي ما ذكر في العلم عدد 52 مما هو من المحال، ولا يصدر إلا من لامعرفة له بمباحث رؤية الهلال، أعانك الله على ما طلب منك من الكتابة في ذلك، وأحياناً وإياكم للقيام بواجبنا في تشييد دعائم الدين، ودحض ما ينافي كلام المحدثين والفقهاء والفلكيين هـ.

قوله : يمكن لكل واحد أن يلقي هذه الأسئلة على نفسه أو على غيره من الفقهاء. كان ينبغي المذاكرة في هذه المسألة قبل نشرها على هذه الصورة التي زادت المسألة اضطراباً وتشويشاً للأفكار حتى صار البعض يظن بسبب ذلك أن ماعليه المغاربة في إثبات رؤية الهلال غير صحيح، مع أنه هو المطابق شرعاً وعقلاً. وهو الذي يجب التماسه عليه، والخروج عنه هو خروج عن دائرة الحق والصواب الذي أمرنا باتباعه شرعاً وعقلاً. قوله : باحثاً على القول الصحيح الذي انفصل عليه علماء الهيئة وعلماء الأثر وأهل النظر. إذا أحطت علماء بما تقدم تعلم يقيناً أن القول الصحيح الذي انفصل عليه المحققون من علماء الهيئة وعلماء الأثر وأهل النظر، هو أن ينظر بين بلد الرؤية وغيرها، فإن كان بينهما من المسافة خمسون يوماً فأقل، أو تقول 2226 كيلومتراً فأقل، أو تقول ست عشرة درجة وثلثان من درج المسافة فأقل، صح النقل، وإن كان أكثر من ذلك فلا يصح النقل إجماعاً، وسواء كان البعد لجهة المشرق أو المغرب أو الشمال أو الجنوب، وسواء كان بلد الرؤية وغيرها تحت حكم حاكم عام أو خاص أم لا، كانا في إقليم واحد أم لا، وهذا هو المطابق للنصوص الشرعية والفقهية والفلكية. وبهذا القول تنتفى جميع الإشكالات والمعارضات، وقد ذكرنا عدداً كبيراً من الفقهاء والفلكيين الذين ارتضوا ذلك وصححوه وقالوا : إنه هو الحق والصواب البعيد عن التزلزل والاضطراب، فراجع ما تقدم وتأمله تظفر بالمنية والبغية، والله الموفق.

ثم ذكر هذا الكاتب بأنه في يوم العيد الذي هو يوم الثلاثاء 10 ذي الحجة، جرت محادثة في هذه المسألة بينه وبين شيخين من شيوخ القرويين على ما قال، ونصها : زرت يوم العيد أحد شيوخ القرويين فاستعرض المسألة من تلقاء نفسه قبل أن أعرضها عليه، وكانت تتلجلج في صدري لأنها أصبحت حديث المجمع، لاسيما وأن أشخاصاً ضحوا يوم عرفة : إما تقليداً للشرق، وإما لثبوت الهلال لديهم ثبوتاً عيانياً، ولست أبغى وراء هذا الاستيضاح إلا إحقاق الحق وإزاحة الاضطراب. بدأ الشيخ الحديث، فأبدى أسفه من خلاف

كهذا، وقال : أمن الدين أن يفطر سكان وجدة وإخوانهم الجزائريون القاطنون على مسافة بضعة كيلومترات صائمون، بينما يقلد سكان السنغال المغرب مع تباعد أطراف البلدين تباعداً كلياً؟ فهل أصبح ياترى لحركة الخيل — على حد تعبير الشيخ ويعني بها مسافة لاتتجاوز الكيلومتريين أو الثلاثة — تأثير في حكم رؤية الهلال رغم توافق العروض ؟ فقلت للشيخ مداعباً : ربما كان اختلاف تونس والجزائر والمغرب في ميقات الأعياد راجعاً لانفصال بعضها عن بعض من الناحية السياسية، إذ بعد أن كانت أقطار افريقيا الشمالية متحدة في المواسم والأعياد لاتحدها السياسي تحت حكم المرابطين، أصبحت مضطرة إلى تغيير وضعيتها الدينية تبعاً للانقلاب السياسي الذي طرأ عليها بعد ذلك، فهل للسياسة إذن دخل في حكم رؤية الهلال، أم تتحد الأعياد بوحدة الإمام الحاكم ؟. فضحك الشيخ، ثم أشار إلى تلك العبارة الخليلية الشهيرة التي تفيد جواز تعميم حكم الرؤية على جميع الأقطار، بثبوت الهلال ثبوتاً شرعياً في أحدها (وعم ان نقل بهما.. إلخ)، وأردف قائلاً : إن المشكلة خطيرة وحلها ضروري مستعجل، فلا يسعنا إلا أن ندعو أئمة الدين الجديرين بالاجتهاد لعقد مؤتمر إسلامي عالمي يشارك فيه الفلكيون وعلماء الهيئة لدرس هذه المسألة من الناحية الدينية والفنية وبيان الحكم الصحيح فيها. وخرجنا من منزل هذا الشيخ، فخرجت في طريقي على عالم آخر استفسرته عن نظره في المسألة، وحكى له ما قال لي الشيخ المذكور، فاستحسن فكرة المؤتمر مبدئياً كهيئة ضرورية للبت في مسألة تضاربت فيها أقوال العلماء تضارباً كلياً، بحيث أصبح من العسير انتقاء أصح الأقوال وأقربها إلى النصوص الشرعية الثابتة. إذ بينا نرى الشيخ خليلاً يطلق في مختصره إطلاقاً، مقلداً الإمام مالكا فيما رواه عن ابن القاسم والمصريون، إذا بنا نرى الحافظ ابن عبد البر، الذي امتاز على أقرانه في فقه الحديث، لاسيما في التمهيد الذي يبلغ 70 مجلداً، لايجوز البتة تعميم حكم الرؤية، ويقيدها بالبلاد القريبة لا النائية، وكذلك نرى الإمام القرافي يقول في خاتمة الفرق الثاني والمائة من كتابه الفروق : إذا كان الهلال يختلف باختلاف الآفاق وجب أن يكون لكل قوم رؤيتهم في الأهلة، كما أن لكل

قوم فجرهم وغير ذلك من أوقات الصلوات، ثم نرى فيلسوف الإسلام الفقيه ابن رشد (الحفيد) يتساءل في كتابه «بداية المجتهد» قائلاً : فهل يتعدى ذلك، أي تعميم حكم الرؤية من بلد إلى بلد، بأن يجب على أهل بلد لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر ؟ ثم قال : وأجمعوا على أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية، كالأندلس والحجاز، وسبب هذا الخلاف تعارض الأثر والنظر. ومهمة المؤتمر المقترح انعقاده هو البحث عن وجه هذا التعارض والانفصال عن أقرب الأحكام إلى الصواب هـ.

وأقول : لا يخفى أن هذا الكلام كله غير صحيح، لا من الناحية الفقهية ولا الفلكية ولا التاريخية، وذلك لأن قوله : إن أشخاصاً ضحوا يوم عرفة.. إلخ، فيه أن يوم العيد حقيقة إنما هو يوء الثلاثاء، لأنه هو الموافق لما ثبت عندنا بالمغرب وللحساب الصحيح، وعليه فمن ضحى يوم عرفة وهو يوم الإثنين فلا يجزيه ذلك عن التضحية لوقوعها في غير وقتها الشرعي وهو يوم العيد. واليومان بعده مع أن الوقت شرط في الإجزاء قال الخطاب صفحة 383 من الجزء الثاني :

(فرع) : قال ابن عبد السلام بعد أن تكلم على المسألة : (أي وهي فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذباً) وعلى هذا، فوجب أن يقضي الناس يوماً إذا كانت الشهادة على رؤية هلال شوال، وعد الناس ثلاثين يوماً ولم يروا هلال ذي القعدة، وكذلك يفسد الحج إذا شهدوا برؤية هلال ذي الحجة هـ. ونقله في التوضيح وابن فرحون هـ كلام الخطاب.

ونقله أيضاً الشيخ جنون في الاختصار والعلامة العدوي على الخرشي. وقال السبكي في العلم المنشور صفحة 52 : وأما التضحية في اليوم الذي وقعت الرية فيه. وقلنا : إن الشهادة والحكم به مردودان، فلا يجوز ولا يجزىء، ومن ضحى فيه فإن كانت أضحيته مندورة لم تجزه وكان عليه ضمانها عالماً أو جاهلاً، لأن الجاهل ليس عذراً في الضمان، وكذا إذا كان عينها للأضحية لأن المعينة في حكم المندورة، وإن كانت تطوعاً فإن كان ممن يعتقد وجوبها وكان

من أهل الوجوب، فكذلك وإلا فلا ضمان عليه، ولكن لاتجزئه عن الأضحية ولا يحصل له أجر الأضحية وهي شاة لحم هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 281 : ولذلك اتفقوا على اعتبار اختلاف المطالع في وجوب الحج، فاعتبروا مطلع مكة وفي الأضحية أوجبوا على كل قوم الأضحية في يوم النحر وهو العاشر من شهر ذي الحجة، على حسب ما يرى هلاله عندهم هـ.

وقوله : إما تقليداً للشرق، تقليد المغاربة لأهل المشرق في الرؤية لا يصح بحال لوجود البعد جداً، وهذا على فرض صحة ثبوت الرؤية، وأما حيث إن الرؤية مستحيلة في عشية يوم الخميس وعشية يوم الجمعة فهي، غير معتبرة حتى بالنسبة لمحلها كما يأتي. وعلى كل، فمن قلّد من المغاربة أهل المشرق في الرؤية فعمله باطل وبعد ذلك من الجهل.

قوله : وإما لثبوت الهلال لديهم ثبوتاً عيانياً، ادعاء ثبوت رؤية الهلال عشية يوم الجمعة 29 ذي القعدة ثبوتاً عيانياً يعد غلطاً أو كذباً، لمنافاته للحسابات القطعية، وعليه فكل عمل انبنى على ذلك، فهو غير صحيح كما تقدم ويأتي. قوله : بدأ الشيخ الحديث. القصد من هذا الكلام هو بيان كون هذه المسألة تتمشى قديماً وحديثاً على حسب الاتحاد السياسي واختلافه، وهذا غير صحيح لما علمته من نصوص المتقدمين والمتأخرين على أن هذه المسألة لايراعى فيها ولاية الحاكم العام أو الخاص ولا الإقليم ولا غير ذلك، وإنما يراعى فيها المسافة بين بلد الرؤية وغيرها، حتى ان قول ابن الماجشون ومن تبعه، عده الفقهاء المحققون ضعيفاً وقالوا : المشهور العموم. إلا مع البعد المفرط، فكيف بعد هذا التصريح يصح أن يقال : إن مسألة الهلال تابعة للاتحاد السياسي واختلافه ؟ على أن هذا مخالف لما يشاهد في بعض الأحيان من أنه ربما يكون أهل بلد مختلفين مع من بقرهم في الصوم والإفطار وغيرهما، بل ربما يقع ذلك في البلدة نفسها، مع أنه لو كانت مسألة الهلال تابعة للاتحاد السياسي لما أمكن ذلك وخصوصاً مع وجود وسائل التبليغ في هذا العصر. وعليه فوجود

الاختلاف في مسألة الهلال مع الاتحاد السياسي دليل قاطع على أن هذه المسألة ليست تابعة للاتحاد السياسي واختلافه لا في القديم ولا في الحديث.

على أن قوله : يقلد سكان السنيغال المغرب.. إلخ، إنما هو مجرد ادعاء، أما أولاً، فمن حيث ان المسموع هو أن السنيغاليين يراقبون الهلال كما نراقبه نحن، فإن رأوه عملوا على ذلك، وإلا فلا. وأما ثانياً : فإنه يمكن أن يقع الاتحاد في الجملة ولكن لا لأجل كون أحد القطرين يقلد الآخر، بل لثبوته هنا وهناك، لما هو معلوم من أن الهلال إذا خرج من شعاع الشمس فإنه يرى في كثير من الأقطار بعد غروب كل قطر منها، ولا يرى في تلك الليلة في الأقطار التي حصل الغروب فيها، والحال أن الهلال مازال تحت شعاع الشمس إذ ذاك.

ولهذا نقول : لو كان لجميع الناس اعتناءً كبيراً بأمر الهلال، وكان ثبوت الرؤية لا يقع إلا حقيقياً ولا يدخله أدنى غرض ولا تبني أوائل الشهور على حساب العلامة ولا على الاجتماع ولا غير ذلك لكان الغالب هو الاتفاق في الجملة في الأعياد والمواسم بالنسبة لكثير من الأقطار، ولكن لوجود التساهل في رؤية الهلال بالنسبة للبعض وحصول الغلط للبعض، وللأغراض المختلفة لآخرين، وللبناء على حساب العلامة أو على الاجتماع أو على مقدار معين بين وقت الاجتماع والغروب عند البعض إلى غير ذلك نرى دائماً كثرة الاختلافات المؤلمة في هذه المسألة الدينية المهمة التي ينبني عليها كثير من الأحكام الدينية والدينية، حتى انه ربما يقع الاختلاف بيومين أو أكثر، مع أن ذلك مناف للنصوص الشرعية والفلكية، إذ النبي عليه السلام يقول : «لَا تَقَدِّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ»، ويقول : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ»، ويعني بالرؤية الرؤية البصرية الصادقة، وأما غيرها فليس بها اعتبار، كما أن الفلكيين يقولون : إذا كان الهلال في الشعاع وقت غروب الشمس في البلاد الشرقية وبقيت الشمس تتحرك مع القمر إلى الجهة الغربية، فما تصل إلى أفق المغرب إلا وقد خرج الهلال من الشعاع فيراه أهل المغرب

ولا يراه أهل المشرق إلا في الليلة الثانية لاحتباسه في الشعاع، وذلك معلوم بالضرورة كما قال القرافي.

تنبيه :

قد أخبرني مشافهة بعض القاطنين ببلاد السنيغاليين من أحببنا الثقات، بأن السنيغاليين لا يبنون إلا على الرؤية ولا يقلدون المغاربة أبداً، وسيأتي ما يؤيد ذلك في آخر الكتاب.

وقوله : فقلت للشيخ مداعباً.. إلخ. قد علمت أن ذلك غير صحيح والصواب في علة ذلك الاختلاف هو ما ذكرناه. وقوله : إذ بعد أن كانت أقطار إفريقيا الشمالية متحدة.. إلخ. فيه أن المرابطين إنما امتدت مملكتهم إلى بجاية، كما في القرطاس صفحة 94 من الجزء الثاني، ونصه : وقال ابن جنون : كانت لمتونة أهل ديانة ونية صادقة خالصة وصحة مذهب، ملكوا بالأندلس من بلاد الأفرنج إلى البحر الغربي في المحيط ومن مدينة بجاية من بلاد العدو إلى جبل الذهب من بلاد السودان هـ.

ومن المعلوم أن بين تونس وبجاية ست عشرة مرحلة، وقد تقدم أنه ذكر في المعجب صفحة 217 قوله : ومن مدينة تونس إلى بونه ست مراحل ومن مدينة بونه إلى قسطنطينة خمس مراحل ومن قسطنطينة إلى بجاية خمس مراحل هـ.

فقوله : تحت حكم المرابطين غلط تاريخي على أن مسألة اتحاد المواسم والأعياد في زمن المرابطين لم يذكرها أحد من المؤرخين، فهذا مجرد ادعاء. وعلى فرض وجود من قال بذلك فلا يصح بحال إذ كيف يتصور أن يقع الاتحاد في المواسم والأعياد بطريق النقل في ذلك الزمان الذي لم يكن فيه تليفون ولا تلغراف ولا راديو ولا غير ذلك من وسائل التبليغ التي يمكن معها وصول الخبر من ليلته، مع أنه قد علمت أن بين تونس ومراكش ستين مرحلة كما تقدم في المعجب، وأن المسافة التي بينهما بالكيلومتر 2412.

ولا يقال انه يمكن وصول الخبر في ليلة بطريق التنوير — مثلاً — لأننا

نقول ذلك متوقف على تأسيس حصون متقاربة جداً، ولم يثبت أنه كان في زمن المرابطين حصون متقاربة ممتدة من آخر المغرب إلى تونس وإنما الثابت هو ماتقدم عن صاحب المعجب من أنه كان فيما بين الاسكندرية وطرابلس الغرب حصون متقاربة جداً، فإذا ظهر في البحر عدو نور كل حصن للحصن الذي يليه واتصل التنوير فينتهي خبر العدو من طرابلس إلى الاسكندرية أو من الاسكندرية إلى طرابلس في ثلاث ساعات أو أربع ساعات من الليل.. إلخ ماتقدم. على أنه لو قال هذا الكاتب : إن اتحاد المواسم والأعياد في زمنهم كان بسبب ثبوت رؤية الهلال هنا وهناك لاسبب النقل لكان له وجه وهو إذا رأي الهلال في تونس فيرى في المغرب بطريق الأولى.

وعلى كل حال، إن ذلك قول بلا تفكير. وقوله : فهل للسياسة إذن دخل في حكم رؤية الهلال.. إلخ. نقول : لادخل للسياسة في حكم رؤية الهلال لا قديماً ولا حديثاً، حتى ان قول المازري : السلطان والقاضي في هذا سواء، لايلزم حكمه في ذلك إلا من انضاف إلى حكمه.. إلخ، قد عده المحققون ضعيفاً كما علمت. قوله : فضحك الشيخ، هذا الضحك من الشيخ يدل على أنه سلم ماقاله هذا الكاتب مع أنه باطل تاريخاً وفقهاً وهيئة. وقوله : ثم أشار إلى تلك العبارة الخليلية.. إلخ، فيه أن هذه العبارة قيدها الشراح والمحشون بعدم البعد جداً، وقالوا : أما مع البعد جداً فلا نقل إجماعاً. وحيث قيدها بذلك، ثم حكوا الإجماع على أنه لا نقل مع البعد جداً وسلموه، فكيف يقال : إنها تفيد جواز تعميم حكم الرؤية على جميع الأقطار بثبوت رؤية الهلال في أحدها ؟، ما هذا إلا تمسك وإفتاء بظاهر المتون من غير مراعاة ما قاله الشراح والمحشون مع أن ذلك لايجل أبداً، على أن قصد الشيخ خليل بهذه العبارة إنما هو الإشارة إلى ترجيح رواية ابن القاسم والمصريين على رواية المدنيين التي قال بها ابن الماحشون وليس غرضه القول بالتعميم مطلقاً بلا قيد ولا شرط لأن هذا لايمكن أن يقصده مع ما حكاه غير واحد من الإجماع على أنه لا نقل مع البعد جداً، وراجع ما قدمناه في التنبيه الثالث في الفصل الثاني من كلام

خليل نفسه في التوضيح، لتعلم مراده بما قاله في مختصرة. «والحاصل» أن هذا الشيخ لم يدرك مغزى عبارة خليل ولا ما قصد منها، على أنه لو كان له ميسر بكلام علماء الفلك، وإطلاع تام على ما قاله الأئمة في هذه المسألة، لما جَوَز أن يقال بتعميم حكم الرؤية على جميع الأقطار بثبوت رؤية الهلال في أحدها. وقوله : وأردف قائلاً : إن المشكلة خطيرة.. إلخ. هذا مما يدل أيضاً على أن هذا الشيخ لم يطلع على ما كتب في هذه المسألة قديماً وحديثاً مع أنه قد كتب فيها ابن البناء رسالة عام سبعمئة، وكتب فيها السبكي رسالة عام 748، وكتب فيها الشيخ بخيت رسالة عام 1329 هـ وكتب فيها الشيخ طنطاوي جوهرى رسالة عام 1332 وكتب فيها شيخنا حاشيته على رسالة ابن البناء عام 1320 هـ، وكتب فيها العلامة سيدي أحمد بن محمد السلاوي التطواني عام 1291 هـ، وكتب فيها أيضاً الشيخ محمد بن عوض رسالته «منحة العلي المتعال» عام 1321 وكتب فيها أيضاً العلامة مولاي عبد الرحمان بن زيدان كتابه «تبيين وجوه الاختلال في مستند إعلان العدلية لثبوت رؤية الهلال» وذلك عام 1365 هـ وأشار لهذه المسألة أيضاً الشيخ رشيد رضا في المنار عام 1345 هـ، وغير هؤلاء السادة كثير، وقد أتممت ذلك بهذه الرسالة التي جلبت فيها من نصوص المتقدمين والمتأخرين من أئمة الدين وعلماء الفلك ما يكفي في بيان القول الصحيح وما يجب الأخذ به، كما وضحت فيها تلك المشاكل التي طالما شوشت الأفكار وكشفت عن وجوه تلك العضلات التي طالما اضطربت لأجلها الأنظار. ففيها غنية عن عقد مؤتمر عالمي إسلامي في هذه المسألة، حيث أنها مشتملة على كلام المحققين من علماء الدين وعلماء الفلك المتقدمين والمتأخرين من سائر الأقطار، وفيها كفاية لمن أراد التمسك بالقول الحق والصواب والصحيح واتباع ما عليه أئمة الدين وعلماء الفلك قديماً وحديثاً. والله الموفق.

قوله : وخرجنا من منزل هذا الشيخ فخرجت في طريقي على عالم آخر..

إلخ.

كلام هذا العالم الثاني هو أشد بطلاناً من كلام الشيخ الأول، وذلك لأن ما ذكره من أن هذه المسألة قد تضاربت فيها أقوال العلماء تضارباً كلياً، بحيث أصبح من العسير انتقاء أصح الأقوال وأقربها إلى النصوص الشرعية الثابتة — ليس كما قال — لأن أقوالهم لو كانت متضاربة تضارباً كلياً لما أمكننا التوفيق بينها وتطبيقها على النصوص الشرعية الثابتة، ولما أمكننا انتقاء أصح تلك الأقوال، لأن التضارب الكلي إنما يكون بين متناقضين، مع أنه قد بينا والحمد لله بما يشفي ويكفي أن تلك الأدلة الشرعية والنصوص الفقهية كلها ترجع لمعنى واحد وهو عموم النقل مع عدم البعد وأنه مع البعد لانتقل وأن الخلاف إنما هو في مقدار هذا البعد، فكل حده بما أداه إليه اجتهاده من أنه بعد فاصل بين المهلين، كما بينا أن مشهور مذهبنا هو صحة النقل مع عدم البعد جداً، من غير فرق بين شرق وغرب، شمال وجنوب، وأن مقدار مسافة النقل خمسون يوماً فأقل باعتبار المراحل، وأنها بالكيلومتر 2226 فأقل، وبدرج المسافة 16 درجة وثلثان فأقل، وبيننا أيضاً أنه إذا كان البعد جداً وهو ما فوق مسيرة خمسين يوماً فلا نقل إجماعاً، وأن هذا الإجماع حكاه غير واحد وسلمه المحققون، وأنه موافق للمعقول والمنقول، وأنه لا ينافيه وجود قول بالإنزام جميع البلاد إذا رئي في بلد، لأنه ضعيف جداً كما قال السبكي ومخالف للمعقول والمنقول، وبيننا أيضاً أن هذه المسألة ليست تابعة للاتحاد السياسي واختلافه لا في القديم ولا في الحديث، وكل ذلك إنما استفدناه من تلك النصوص الفقهية والأدلة الشرعية والقواعد الفلكية، فكيف مع هذا يقال إن هذه المسألة قد تضاربت فيها أقوال العلماء تضارباً كلياً؟ ولكن يعذر من قال ذلك، حيث أن المسألة تتوقف على مشاركة كبيرة في العلوم النقلية والعقلية، وعلى مراجع قل تيسرها وعلى فراغ كبير وفهم جيد.

وقوله : إذ بينا نرى الشيخ خليلاً يطلّق في مختصره.. إلخ. قد علمت أن قول خليل قيده المحققون بعدم البعد جداً، وأن مراده إنما هو الإشارة إلى ترجيح رواية ابن القاسم والمصريين على رواية المدنيين، وأنه ليس غرضه القول بالعموم

مطلقاً بلا قيد ولا شرط لمنافاته للإجماع الذي حكاه غير واحد وسلمه الأئمة الفحول، وقد علمت أيضاً في أول الفصل الثاني أن رواية ابن القاسم والمصريين عن مالك ليس فيها التصريح بالعموم مطلقاً حتى إن العموم الذي فيها هو عموم خاص، ولذلك حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا نقل مع البعد جداً، وقد تقدم قول الباجي في المنتقى.

(مسألة) : وإذا رأى أهل البصرة هلال رمضان، ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن، فالذي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة لزهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء هـ.

ولاشك أن هذا لا يدل على العموم مطلقاً، لأن المسافة بين البصرة والمدينة أو الكوفة أو اليمن ليست من البعد جداً كما علمت. فحينئذ نسبة العموم مطلقاً لمالك من الخطأ البين ولا إشكال، كما أن نسبة تقليد خليل لمالك في هذا العموم من الخطأ المركب على خطأ، لأن مالكا لم يقل بالعموم مطلقاً حتى يقال أن خليلاً قلّد مالكا في ذلك، على أنه كيف يصح أن ينسب ذلك لمالك وهو مخالف لما هو معقول أولاً وغير مصرح به في كلامه ثانياً، وغير صواب ثالثاً، وغير معمول به من عهد النبوة إلى الآن رابعاً، ومناف للنصوص الشرعية خامساً، ومناف للقاعدة الجمع عليها وهي (أن الله تعالى لا يخاطب قوماً إلا بما يعرفونه مما هو عندهم سادساً، ومبني على أن الأرض بسيطة سابعاً).

قوله : إذا بنا نرى الحافظ بن عبد البر.. إلخ. غرضه بهذا أن يبين أن ما قاله ابن عبد البر مخالف لكلام الإمام، مع أنه لا مخالفة بينهما ولا معارضة، وذلك لأن كلام الإمام فيما بين البصرة والكوفة والمدينة واليمن، وليس فيه التصريح بالعموم مطلقاً — كما علمت — وحيث أنه لا تصريح فيه صرح المحققون ومنهم ابن عبد البر بالإجماع على أنه لا نقل مع البعد المفرط للعلل المتقدمة، فكلام ابن عبد البر وغيره في غاية ما يكون من الصواب وفهم المعارضة بينه وبين كلام الإمام من الجهل بعلم الفلك، ومن عدم الاطلاع على ما كتب في هذه المسألة قديماً وحديثاً، ورحم الله محمد بن نسيم، حيث قال : ومن أطلق لزوم

حكم الرؤية والاستواء فيه بين الرأي وغيره من غير فرق بين بُعد غير بعيد، ممن بحكم القرب وبين بُعد بعيد له حكم آخر يخالف فيه حكم ما فصل بينهما، ذلك البعد البعيد فقد أساء التعليم وغلط فيما قال وجهل حكمة الله في وجوده وحكم الله على عباده هـ.

وقوله : وكذلك نرى الإمام القرافي.. إلخ. غرضه أيضاً أن كلام القرافي معارض لكلام الإمام وفيه أنه لامعارضة بينهما بحال، لأن كلام القرافي إنما هو بيان لوجه الصواب في هذه المسألة من الناحية الفلكية، وبيان لوجه إبطال القول بالتعميم مطلقاً.

وعلى كل حال فهم المعارضة بين كلام الإمام وكلام القرافي وابن عبد البر إنما نشأ من عدم معرفة كلام الإمام ومن عدم فهمه على الوجه المراد منه وهو ما فهمه عليه المحققون.

وقوله : ثم نرى فيلسوف الإسلام الفقيه ابن رشد.. إلخ. غرضه أيضاً أن كلام ابن رشد فيه تضارب، حيث أنه ذكر الخلاف أولاً، ثم ذكر الإجماع المقتضي الاتفاق ثانياً، وفيه أنه لاتضارب فيه أصلاً، والتضارب إنما جاء من قلة التفكير وذلك لأن موضوع الخلاف عنده إنما هو فيما إذا لم يكن بُعداً جداً، وموضوع الإجماع فيما إذا كان البعد جداً ومع تغير الموضوع فلا تضارب بحال، بل هو من قبيل المحال. وراجع التنبيه الأول في الفصل الثاني. على أن ابن رشد يجبل على أن ينسب له مثل ذلك، لما له من طول الباع وسعة الاطلاع.

وهذا ما أردنا التعليق عليه من هذا المنشور، وفي ذلك كفاية.
والله الموفق.

الفصل العاشر

في أحكام الموضعين المتحددين في الطول والعرض أو المختلفين فيهما أو في أحدهما وفي ذلك أربعة أقسام

القسم الأول : إذا اتحد البلدان طولاً وعرضاً بأن كان بينهما نحو فرسخ، كسلا والرباط، لزم استواءهما في جميع الأحكام من طلوع وغروب وزوال وفجر وشفق ونصف ليل وغاية وسعة مشرق ومغرب وسمت ومطالع وكسوف وخسوف ورؤية وغير ذلك. قال الشيخ زاده في شرحه على ملخص الهيئة في آخر الباب الثاني من المقالة الثانية : إن المسكن لا يتفاوت عرضه في الحس في حدود فرسخ تقريباً هـ.

والفرسخ فيه 5565 متراً، وقال السنوسي في شرح البغية لابن الحباك في مبحث الطول والعرض : إن الموضعين إذا اتحدا طولاً وعرضاً لزم استواءهما في جميع الأحكام هـ.

القسم الثاني : إذا اختلفا طولاً واتحدا عرضاً، لزم أن تتقدم أوقات البلد الشرقي على أوقات البلد الغربي بقدر فضل الطولين، وذلك مثل : آسفي والكوفة، فعرض آسفي $18^{\circ}32'$ وعرض الكوفة $10^{\circ}32'$ ، وطول آسفي غربي جرينويش 9.12° وطول الكوفة شرقي جرينويش 44.45° فبينهما في الطول 53.57° وهي ثلاث ساعات وست وثلاثون دقيقة. فعلى هذا جميع أوقات الكوفة تتقدم على جميع أوقات آسفي بـ 3 سا و 36 دقيقة. قال العلامة البيروني في التفهيم : ما الذي يعرض في اختلاف البلدين إذا تساوى عرضهما ؟ ليس يعرض فيهما من ذلك غير اختلاف الطلوع والغروب فيكون أول النهار

والليل في شرقهما وهو الأكثر طولاً قبلهما في غربهما، بمقدار ما بين طوليهما أبداً، وكذلك نصفاً النهار والليل على هذا القياس فيهما، ولا يختلف فيهما طباع الهواء إلا بعارض يعرض لأحدهما من جهة اختلاف الوضع من البحار والجبال أو الرمال أو الغور أو النجد، وإلا كانا سواءً هـ. وإلى ذلك أشار ابن الحباك في بغية الطلاب بقوله :

وفي اختلاف الطول قدم مطلقاً طلوع كل والغروب مشرقاً بقدر فضل الطول والزوال كذا ولا بغير ذا اهتبال

قال شارحه الشيخ أبو عبد الله السنوسي : ولهذا قال الفقهاء : إذا مات اثنان بينهما سبب توارث في وقت واحد كالزوال — مثلاً — أو عند طلوع الشمس أو غروبها إلا أن أحدهما مات في موضع أقرب إلى أقصى المغرب والآخر مات في موضع أبعد منه، فإن الغربي يرث الشرقي لاحتالة لتقدم موت الشرقي عليه لما علمت أن سير معدل النهار وحركته على حسب ما قدره الله تعالى إنما هي من الشرق إلى المغرب، فيلزم ضرورة أن كل جزء تحرك معه يكون سابق السير في المساكن الشرقية على السير في المساكن الغربية

ويفرض الفقهاء هنا مسألة : من صلى من أهل طي الأرض الصبح في جماعة بمكة — مثلاً — ثم قدم إلى موضع آخر من المواضع الغربية، فطلع عليه الفجر هناك، هل تلزمه إعادة الصبح لأنه الآن من أهل هذا الموضع وما سبق من صلاته كأنه صلاة يوم آخر أم لا يعيد لأنه صلاها لهذا اليوم في الوقت المقدر لها شرعاً ؟. وقد أفتى الشيخ سيدي أبو مدين بالفرق بين من صلى في غير مكة ثم أتاها فيعيد، وبين من صلى بمكة ثم أتى غيرها فلا يعيد، لأن مكة أم القرى وما صلى في الأمهات لا يعاد في البنات بخلاف عكسه. ولعل هذا الفرق منه رضي الله عنه استحسان.

وانظر ما حكم الصوم إذا طلع عليه الفجر بمكة في رمضان، ثم جاء غيرها فوجد الفجر فيه لم يطلع، هل يجوز له فيه الأكل أم لا ؟ والظاهر في هذا جواز الأكل ولزوم حكم هذا الموضع فيه لعدم تمام صومه قبل حلول هذا

المكان، وليس ذلك مثل الصلاة التي برئت ذمته منها قبل. وإنما يشبه مسألة الصلاة إذا غربت عليه الشمس بمكة — مثلاً — وحل له الأكل فجاء غيرها ووجد الشمس لم تغرب، فالظاهر هنا استمرار الأكل لبراءة ذمته من الصوم وسقوط العهدة به قبل ذلك والله أعلم هـ.

وقد نقله العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بناني في شرحه الكبير على نظم أبي زيد الفاسي في الاسطرلاب في مبحث الطول والعرض وسلمه، وقال الزرقاني عند قول خليل : الوقت المختار للظهر.. إلخ.

فائدة : إذا طار الولي من المشرق بعدما زالت عليه الشمس إلى المغرب فزالت عليه فيه أيضاً، فإنه يطالب بزوال البلد الذي يوقع فيه الصلاة، سواء كان ما طار منه أو ما طار إليه. قاله القرافي، أي فإن كان صلاتها بعد زوال ما طار منه لم تعد فيما طار له، ثم زالت به، وإن طار قبل زوالها صلاتها فيما طار له بعد زواله. وإن طار بعد الزوال وقبل صلاتها لم يصلها فيما طار له قبل زواله وكلامه يفيد هذه الثلاثة أقسام هـ. ونقله الحطاب في باب الأوقات عن القرافي أيضاً، ونصه :

التنبيه السادس : قال القرافي في كتاب اليواقيت مسألة من نوادر أحكام الأوقات إذا زالت الشمس في بلد من بلاد المشرق وفيها ولي فطار إلى بلد من بلاد المغرب فوجد الشمس كما طلعت، فقال بعض الفقهاء : الحق أنه مخاطب بزوال البلد الذي يوقع فيه الصلاة لأنه صار من أهلها هـ. قلت : وانظر على هذا لو صلى الظهر في البلد الذي زالت عليه فيه الشمس ثم جاء إلى البلد الآخر، والظاهر أنه لا يطالب بإعادة الصلاة لأنه كان مخاطباً بزوال البلد الذي أوقع فيه الصلاة وسقط عن الوجوب بإيقاعها فيه ولم يكلفه الله بصلاة في يوم واحد مرتين فانظره هـ. كلام الحطاب.

فقد تحصل من هذا كله أن العبرة بالحل الذي انتقل إليه لا باعتبار الفطر والإمساك ولا باعتبار الصلاة ما لم يكن أدى الصلاة أو أفطر في الحل الأول، وإلا فيتأدى على فطره تمام صومه ولا يعيد الصلاة لبراءة ذمته منها.

ومن الأحكام المتعلقة بالبلدين المختلفين في الطول المتحددين في العرض أنه إذا رُئي الهلال في البلد الشرقي، مثل الكوفة لزم رؤيته في البلد الغربي مثل آسفي ولا يلزم العكس لما تقدم عن القرافي وغيره ويأتي.

وعليه، فلو فرض أنه رُئي هلال رمضان ليلة الجمعة بآسفي ولم يُرَ بالكوفة إلا في ليلة السبت، ثم ذهب أحد من آسفي إلى الكوفة في أثناء رمضان، وفرض أن الهلال لم يرَ في الكوفة عشية يوم السبت الذي هو اليوم التاسع والعشرون باعتبار رؤية أهل الكوفة، واليوم الثلاثون باعتبار رؤية أهل آسفي، فهل يصوم هذا الشخص واحداً وثلاثين يوماً، نظراً لعدم رؤية الهلال في الكوفة، وهو الآن من أهلها أو إنما يصوم ثلاثين يوماً فقط نظراً لكونه قد صام غاية ما يكون في الشهر وهو ثلاثون يوماً؟ والذي يظهر مما تقدم من كلام السنوسي والقرافي، أنه يصوم واحداً وثلاثين يوماً وذلك لأنه لما ذهب إلى الكوفة قبل يوم العيد باعتبار آسفي صار مخاطباً بما خوطب به أهل الكوفة، وأهل الكوفة مخاطبون بصيام يوم الأحد وغير مخاطبين بصيام يوم الجمعة الذي صامه هذا الشخص بآسفي، وعليه فيعتبر صيامه يوم الجمعة بآسفي كأنه صيام يوم ليس من رمضان بالنسبة له، حيث انتقل للكوفة فكأنه لم يصم إلا ثلاثين يوماً مثل أهل الكوفة، وأما لو فرض أنه كان بالكوفة أولاً، ثم انتقل لآسفي وفرض أنه رُئي الهلال عشية يوم الجمعة الذي هو اليوم التاسع والعشرون باعتبار رؤية أهل آسفي واليوم الثامن والعشرون باعتبار رؤية أهل الكوفة، فإنه يجب عليه متابعة أهل آسفي في إفتار يوم العيد وقضاء اليوم الذي صامه أهل آسفي قبله وهو يوم الجمعة فاتح رمضان عندهم وآخر شعبان عند أهل الكوفة، لأنه صار مخاطباً بما خوطب به أهل آسفي. وقد نبه على شيء من ذلك العلامة سيدي المهدي الوزاني في نوازل الكبرى، كما سئل عن هذه المسألة وزير العدلية بتطوان العلامة سيدي محمد بن التهامي أفيال، فأجاب بقوله: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد: فإن كاتبه سأل الله وإن لم يقف على نص صريح في عين النازلة الآن، بعد أن كان يظن أنه وقف عليه فيما

قبل، لكن يظهر له أن هذا الشخص لا يقدم على الإفطار في يوم السبت الذي هو آخر رمضان، باعتبار ثبوته عند أهل قطره، كما تدل على ذلك فروع هي قريبة من هذه النازلة وهذه الفروع تدل على أن المدار على ماثبت آخر الشهر بقطره، سيما إذا تباعد القطران جداً فيعمه حكمه دون حكم الأول، وقد نص القرافي على أن الله خاطب كل قوم بما يتحققون في قطرهم لا في قطر غيرهم، وأن الهلال مطالعه مختلفة وأن القاعدة أن يخاطب كل أحد بهلال قطره ولا يلزمه حكم غيره ولو ثبت بالطرق القاطعة، كما أشار له البخاري بقوله : **باب لكل أهل بلد رؤيتهم** : فمن تلك الفروع أن بعض الناس كان ببلد فثبت رمضان بالرؤية فصامه، ثم سافر لبلد آخر فرأى هلال شوال عشية الثامن والعشرين، فسأل بعض علماء فاس : هل يفطر اعتباراً بالحل الذي هو فيه أو يصوم عملاً برؤية الحل المنتقل منه ؟ فأجيب بلزوم الفطر اعتباراً بالحل الذي هو فيه فهو يوم عيد وصومه حرام، ويقضي أول يوم منه، ومنها قضية كريب الذي رأى الهلال ليلة الجمعة بالشام، ثم قدم المدينة في آخر الشهر، فأخبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بأنه رآه ورآه الناس وصاموا وصام معاوية رضي الله عنه فقال ابن عباس : لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه.. إلخ.

ومنها ما نقله الزرقاني عن القرافي في أول أوقات الصلاة، وأن الولي إذا طار من المشرق إلى المغرب بعد الزوال وقبل صلاة الظهر ولم يصلها فيما طار له قبل زواله فهو يطالب بزوال البلد الذي يوقع فيه الصلاة، فيقال هنا يطالب أيضاً بوقت العيد كذلك. فإن قيل : يلزم على هذا بطلان صيام الشهر كله لهذا الشخص إن كان لم يبيت النية كل ليلة واقتصر على نية صيام الشهر في أول ليلة. إذ شرط صحة هذه النية تبينها ليلة الصيام وهذا قدمها على الشهر بليلة ويوم. قلت : أجاب عن ذلك الشيخ عlish : بأن صومه صحيح لعذره، هذا ما ظهر لكاتبه والله أعلم وأحكم. محمد بن التهامي افيلال وفقه الله هـ. باختصار وبعض تصرف.

وأقول : ومثل طي الأرض، باعتبار الولي طيها بطيارة ونحوها، وعلى كل فالمدار على قطع المسافة الطويلة في الزمن القصير.

هذا، وقد قال الإمام النووي في شرح المذهب صفحة 274 من الجزء السادس :

فرع : لو شرع في الصوم في بلد، ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول فاستكمل ثلاثين من حين صام، فإن قلنا : لكل بلد حكم نفسه فوجهان أصحهما يلزمه الصوم معهم، لأنه صار منهم، ثم قال : ولو سافر من بلد لم يروا فيه الهلال إلى بلد ربي فيه، فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه، فإن عممنا الحكم أو قلنا له حكم البلد الثاني عيد معهم ولزمه قضاء يوم. ولو رأى الهلال في بلد وأصبح معيذاً معهم فسارت به سفينة إلى بلد في حد البعد فصادف أهلها صائمين. قال الشيخ أبو محمد، يلزمه إمساك بقية يومه إذا قلنا : لكل بلد حكم نفسه. واستبعد إمام الحرمين والغزالي الحكاية. قال الرافعي : وتتصور هذه المسألة في صورتين : إحداهما أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل إليهم لم يروه. والثانية : أن يكون التاسع والعشرون للمنتقل إليهم لتأخر صومهم بيوم. قال : وإمساك بقية النهار في الصورتين إن لم يعم الحكم كما ذكرنا، وجواب الشيخ أبي محمد مبني على أن لكل بلد حكمه، وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل إليه هـ.

وقال الإمام الغزالي في الوجيز : لو سافر الصائم إلى بلد آخر لم ير فيه الهلال بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال، ولو كان أصبح معيذاً وسارت به السفينة إلى حيث لم ير الهلال، كان الأولى أن يمسك بقية النهار ويعد إيجابه، فإن فيه تجزئة اليوم هـ.

قال الرافعي في شرح الوزير صفحة 276 من الجزء السادس : لو شرع في الصوم في بلد، ثم سافر إلى بلد بعيد لم ير الهلال فيه في يومه الأول، فإن قلنا : لكل بلدة حكمها، فهل يلزمه أن يصوم معهم أم يفطر ؟ فيه وجهان : أظهرهما وبه قال القفال وهو المذكور في الكتاب، أنه يصوم معهم، لأنه

بالانتقال إلى بلدتهم أخذ حكمهم وصار من جملتهم. وقد روي أن ابن عباس رضي الله عنهما أمر كرياً بأن يقتدي بأهل المدينة، ثم قال : ولو رأي الهلال في بلد فأصبح الشخص معيداً، وسارت به السفينة وانتهى إلى بلدة على حد البعد فصادف أهلها صائمين. فعن الشيخ أبي محمد : أنه يلزمه إمساك بقية اليوم إذا قلنا : إن لكل بلدة حكمها، واستبعده الإمام من حيث أنه لم يرد فيه أثر وفيه تجزئة اليوم الواحد، وتابعه صاحب الكتاب، فقال : ويعد إيجابه.. إلخ. وللشيخ أن يقول : لم لا يجوز أن يجب إمساك بعض اليوم ؟ ألا ترى أن من أصبح يوم الثلاثين من شعبان مفطراً، ثم قامت البيّنة على رؤية الهلال يجب عليه إمساك بقية النهار هـ. المراد منه.

قال ابن حجر في تعليقه على أحاديث الرافعي، قوله : ويروى أن ابن عباس أمر كرياً أن يقتدي بأهل المدينة هو ظاهر من قوله : أولاً نكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ قال : لا هـ.

القسم الثالث : إذا اختلف البلدان عرضاً واتحدا طولاً، كمكة والمدينة أو بغداد وعدن أو مراكش والدار البيضاء أو فاس وقرطبة، فإنهما يتفقان دائماً في وقت الزوال ونصف الليل، بحيث لا يتقدم زوال أحدهما أو نصف ليله على زوال الآخر أو نصف ليله، وكذا يتفقان في وقت الطلوع والغروب إذا كانت الشمس في نقطتي الاعتدالين وهما رأس الحمل ورأس الميزان. ومثل الشمس في ذلك، غيرها من الكواكب. قال العلامة البيروني في التفهيم : ما الذي يعرض من اختلاف عرضي البلدين إذا تساوى طولاهما ؟ أما نصف النهار أو الليل فإنه يكون لكليهما في وقت واحد، وكذلك طلوع الشمس وغروبها إذا كانت في رأس الحمل أو الميزان، وعلى مثله يكون طلوع كل كوكب وغروبه إن كان على معدل النهار، فإن لم تكن الشمس أو الكوكب على نفس معدل النهار، بل تنحني عنه إلى الجنوب، فإن طلوعه على أقل البلدين عرضاً يكون قبل طلوعه على أكثرهما عرضاً، وغروبه عن أقلهما عرضاً يكون بعد غروبه عن أكثرهما عرضاً، وإن كانت الشمس أو الكوكب شمالياً عن معدل

النهار، كان الأمر بعكس ماذكرنا، أعني أن طلوعه عن أقل البلدين عرضاً يكون بعد طلوعه على أكثرهما عرضاً، وغروبه عن أقلهما عرضاً قبل غروبه عن أكثرهما عرضاً ولا يكون لقبل وبعد في ذلك مقدار منتظم، بل يختلف فيهما مقدار النهار الواحد بعينه وليله إذا كانا مختلفين وتختلف سعة المشارق وارتفاع نصف النهار وظله، وتختلف الكواكب الأبدية الظهور والأبدية الخفاء، ويكون أكثرهما عرضاً أبرد هواءً إلا أن يعرض شيء من الأوضاع فيهما هـ.

وإلى ذلك أشار ابن الحباك في البغية بقوله :

وفي اختلاف العرض قط يتحد نصف النهار وطلوع ما وجد بمعدل النهار مع ضديهما وأخرن لدى الأقل منهما طلوع ما يلي الشمال والغروب قدّمه فيه واعكسن في الجنوب من غيرحد وكذا قوس النهار وغيره كذاك في الهوا اعتبار

قال شارحه العلامة السنوسي : وحيث انهما اتحدا في الطول لم يكن بعد بين نصفى نهارهما ولانصفي ليلهما، وتبني على هذا مسألة فقهية وهي : إذا ثبت موت إنسانين بينهما سبب التوارث في نصف النهار أو نصف الليل لموضعين متحدين في الطول فلا يرث أحدهما الآخر لعدم تقدم أحدهما بالموت على الآخر هـ.

تبيينان :

الأول : إذا أردت معرفة الفرق بين الغروبين أو الشروقين في هذا القسم فاستخرج حصة الغروب أو الشروق لكل من البلدين، وخذ الفضل بينهما يحصل الفرق وأكثر البلدين حصة هو المتأخر في الشروق أو الغروب ونهاية الفرق بين الغروبين أو الشروقين إذا كانت الشمس في رأس أحد الانقلابين.

الثاني : حيث ان البلدين المختلفين عرضاً المتحدين طولاً يتقدم غروب أحدهما مرة ويتأخر أخرى، وحيث ان مطالع الغروب فيهما تختلف قلة وكثرة بحسب كون الشمس في البروج الصاعدة أو الهابطة، وحيث ان عرض القمر

يوجد مرة وينعدم أخرى، ويكون شمالياً مرة وجنوبياً أخرى، لذلك كله قد تكون رؤية الهلال بعد الغروب في البلاد المختلفة عرضاً، المتحدة طولاً ممكنة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ويتفق ذلك غالباً فيما إذا لم يكن للقمر عرض، وقد تكون ممكنة في الشمال وممتعة في الجنوب إذا كان عرض القمر شمالياً، وقد يكون العكس إذا كان عرض القمر جنوبياً، وإذا كان عرض القمر في نهايته، فقد يكون مكث الهلال بعد غروب الشمس في أقصى الشمال أكثر من ساعتين إذا كان عرض القمر شمالياً، وفي اليوم نفسه يغرب قبل غروب الشمس أو معها في أقصى الجنوب وقد يكون العكس إذا كان عرض القمر جنوبياً.

وإذا كان اختلاف العرض وحده يوجب مذكراً، فما بالك إذا اختلفت البلاد طولاً وعرضاً، وإن كان تأثير الاختلاف في العرض أكثر من تأثير الاختلاف في الطول. وقد قدمنا في القسم الثاني أنه إذا رُئي الهلال في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي ولا عكس، لأن تأخر غروب البلد الغربي على غروب البلد الشرقي يزداد الهلال بسببه نوراً ومكثاً وارتفاعاً كما هو معلوم بالضرورة.

هذا، وقد قال الخضرى في شرح اللمعة في آخر مبحث رؤية الأهلة : واعلم أن اختلاف الرؤية في البلاد لا يكون إلا باختلاف المطالع البلدية واختلاف المطالع البلدية لا يكون إلا باختلاف العرض، لأنه كلما زاد عرض البلد نقصت مطالع البروج التي عن جنوبي الاعتدال الربيعي وزادت مطالع باقيها، فإن مطالع الحمل والحوث في خط الاستواء كح درجة وفي عرض كما تنقص خمسة وفي عرض ل تنقص سبعة، فتكون إحدى وعشرين وبقية البروج يزيد عن هذه على هذا التدرج في كل عرض بحسبه ولم يزل يتزايد النقص والزيادة إلى عرض يساوي تمام الميل الكلي فتكون مطالع الستة بروج الصاعدة كلها صفراً، ومطالع السرطان والقوس خمسة وستين (أي تقريباً) فعلى هذا إذا كان البعد المطلق بين النيرين خمس درج — مثلاً — فيتفق أن تكون مطالعها

في بلد خمس درج مثلها، وفي أخرى درجتين أو ثمانية — مثلاً — ثم بسبب عرض القمر يزيد تعديل المكث وينقص في كل عرض بحسبه، فبسبب ذلك يتفق أن يكون مكث الهلال في بلد عشر درج وفي أخرى خمساً أو أقل، فيختلف إمكان الرؤية باختلاف البلاد في العرض، ومتى كان القمر هابطاً ورئياً في البلد الكثير العرض لزم رؤيته في البلد القليل العرض، لأن مطالعه في الأول أقل من الثاني، ومتى كان صاعداً فبالعكس لأن المطلوب له مطالع النظر، وهي تتناقض، حيث تتزايد مطالع الشروق وبالعكس. وأما اختلاف الطول، فلا يظهر به كثير فرق. وأما قولهم : متى رئي الهلال في البلاد الشرقية لزم رؤيته في الغربية، فأظن أن هذا محله عند اتفاق العرض، وأما مع اختلافه فلا هـ.

(وقوله : إن اختلاف الرؤية في البلاد لا يكون إلا باختلاف المطالع.. إلخ)، هذا الحصر مما لا معنى له، لأن كلا من الاختلاف في العرض أو في الطول له تأثير في اختلاف رؤية الهلال، وإن كان تأثير الاختلاف في العرض أكثر من تأثير الاختلاف في الطول، وقد رجع عن هذا الحصر في آخر كلامه، حيث قال : وأما اختلاف الطول، إلخ. وعلى كل حال، فاختلاف رؤية الهلال يكون باختلاف العرض وباختلاف الطول وبكثرة البعد بين الشمس والقمر وقت الغروب وبعد الاجتماع وقلته وبكثرة عرض القمر وقلته وبكونه شمالياً أو جنوبياً وبصفاء الجو وكدرته. وقد قال البيروني في الآثار الباقية : فأما أصحاب الهيئة ومن تأمل الحال بعناية شديدة، فإنهم يعلمون أن رؤية الهلال غير مطردة على سنن واحد لاختلاف حركة القمر المرئية بطيئة مرة وسريعة أخرى، وقربه من الأرض وبعده، وصعوده في الشمال والجنوب وهبوطه فيهما، وحدوث كل واحد من هذه الأحوال له في كل نقطة من فلك البروج، ثم بعد ذلك لما يعرض من سرعة غروب بعض القطع من فلك البروج وبطء بعض وتغير ذلك على اختلاف عروض البلدان واختلاف الأهوية، أما بالإضافة إلى البلاد الصافية الهواء بالطبع والكدورة المختلطة بالبخارات دائماً، والمغبرة

في الأغلب، واما بالإضافة إلى الأزمنة إذا غلظ في بعضها ورق في بعض وتفاوت قوى بصر الناظرين إليه في الحدة والكلال، وإن ذلك كله على اختلافه بصنوف الاقترانات كائنة في كل أول شهر رمضان وشوال على أشكال غير معدودة وأحوال غير محدودة، فيكون لذلك شهر رمضان ناقصاً مرة وتاماً أخرى، وإن ذلك كله يتغير بتزايد عروض البلدان وتناقصها، فيكون الشهر تاماً في البلدان الشمالية — مثلاً — وناقصاً هو بعينه في الجنوبية منها، وبالعكس ثم لا يجري ذلك فيها على نظام واحد، بل يتفق فيها أيضاً حالة واحدة بعينها لشهر واحد مراراً متوالية، وغير متوالية، على أن اختلاف الرؤية ليس متولداً من جهة العروض فقط، لكن لاختلاف أطوال البلدان فيها أوفر نصيب، لأنه ربما لم ير في بعض البلاد ورئي فيما كان أقرب منه إلى المغرب، وربما اتفق ذلك فيهما جميعاً هـ المراد.

وقال شيخنا في حاشيته على رسالة ابن البناء صفحة 3 : إذا كان الهلال في حدود رؤيته فقد يرى في أحد بلدين متقاربين ولا يرى في الآخر لاختلاف أوضاع البقاع وأحوال الجو وغير ذلك، كما نص عليه غير واحد، منهم : أبو عبد الله محمد بن جابر بن سنان البتاني في زيجه ونصه : وقد يعين على رؤية الهلال صفاء الجو ونقاؤه ويعوق عن ذلك غلظه وكدرته مع ما يعرض لذلك من تفاضل الابصار عند النظر في القوة والضعف، وقد يكون الشفق غليظاً ثم يرق بعد ذلك قبل أن يغرب القمر من الأفق ويصير في حد المغيب، ولذلك ينبغي أن لا يئأس من رؤية الهلال حتى يعلم أنه قد غاب، ويتحقق أنه انحدر عن الأفق، وحينئذ يئأس منه، ومن قبل هذه الأسباب يمكن أن يرى في موضع ولا يرى في موضع آخر، ويعرض مثل ذلك أيضاً من قبيل اختلاف مطالع ومغارب البروج في البلدان في الطول والقصر، ثم قال بعد في موضع آخر : فإن كان الجو متغيراً كدراً يمنع من رؤيته في تلك البلدة، فإنه يرى في غيرها من البلدان التي يكون بعدها عن معدل النهار، مثل بعد تلك البلدة، إذ ليس بالواجب أن يكون تغير الجو شاملاً لكل بلد، ولذلك يمكن أيضاً أن لا يرى فيما يقرب منها من القرى والمساكن هـ بلفظه.

وقال شيخنا أيضاً صفحة 74 وفي شرح الأحياء مانصه : وقد تختلف المطالع وتكون الرؤية في أحد البلدين مستلزمة للرؤية في الآخر دون عكس، وذلك أن الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في البلاد الغربية، فمتى اتحد المطلع لزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر، ومتى اختلف لزم من رؤيته في الشرقي رؤيته في الغربي ولا ينعكس : أي لا يلزم من رؤيته في الغربي رؤيته في الشرقي، وعلى ذلك حديث كريب، فإن الشام غربية بالنسبة إلى المدينة، فلا يلزم من رؤيته في الشام رؤيته في المدينة هـ.

وفي الفروق ان رؤية الأهلة تختلف بسبب أن البلاد المشرقية إذا كان الهلال فيها في الشعاع وبقيت الشمس تتحرك مع القمر إلى الجهة الغربية فما تصل الشمس إلى أفق الغرب إلا وقد خرج الهلال من الشعاع فيراه أهل المغرب ولا يراه أهل المشرق إلا في الليلة الثانية لاحتباسه في الشعاع وذلك معلوم بالضرورة. هذا أحد أسباب اختلاف رؤية الهلال وله أسباب أخرى مذكورة في علم الهيئة هـ كلام شيخنا. وسيأتي مزيد كلام في هذا الموضوع في الفصل الخامس والسادس من المبحث الثاني وفي الفصل الثاني والثالث من المبحث الرابع بحول الله.

القسم الرابع : إذا اختلف البلدان طولاً وعرضاً كفاس ومراكش، فإن زوال الشرقي منهما ونصف ليله يتقدمان دائماً على زوال ونصف ليل الغربي منهما بقدر فضل الطولين، وأما الطلوع والغرب فيؤثر فيهما كل واحد من اختلاف الطول والعرض. قال البيروني في التفهيم : ما الذي يعرض من اختلاف الطولين والعرضين معاً ؟ يكون فيهما جميع ما ذكرنا من نوعي الاختلاف مركباً منهما مفردين ولا يتفق فيهما طلوع كوكب إلا إذا كان على إحدى النقطتين اللتين تقاطع عليهما أفقاهما فقط هـ.

وإلى ذلك أشار ابن الحباك في البغية بقوله :

وركب الخلفين لا في البعد عن نصف النهار فبطولك افردن

قال شارحه العلامة السنوسي : أي أفرد التأثير بالطول في البعد عن نصف النهار، بحيث لا يشاركه فيه العرض، وأما حكم الطلوع والغروب في هذا القسم فذكر المؤلف أن كل واحد من اختلافي الطول والعرض يؤثر فيهما وهو معنى قوله : وركب الخلفين، ومعنى التركيب بينهما أن يجعل لكل واحد منهما تأثير في هذا القسم إلا فيما استثناه من قوله : لا في البعد عن نصف النهار.

فعلى هذا ينظر، فإن اجتمع موجبان للتقدم في أحد الموضعين كأن تكون الشمس — مثلاً — في البروج الشمالية والموضع أطول وأكثر عرضاً (يعني كفاس مع مراکش، أو فاس مع لوندرة) حكم بتقدم طلوعها فيه لتواطؤ موجبي ذلك، ولم يحكم للغروب فيه بشيءٍ لتنافي مقتضى الطول لمقتضى العرض حينئذ، وكذلك لو كانت الشمس في البروج الجنوبية والموضع أطول وأقل عرضاً (يعني كبنى غازي مع لوندرة، أو تونس مع لوندرة)، فإنه يحكم بتقدم الطلوع في الأطول لاتفاق الموجبين ولم يحكم للغروب فيه بشيءٍ لتنافي المقتضيين. ولو كانت الشمس في البروج الجنوبية في القسم الأول لحكم للغروب بالتقدم ولم يحكم للطلوع بشيءٍ وكذا حكم ما إذا كانت الشمس في البروج الشمالية في القسم الثاني. وحكم القسم الثالث وهو الأقل طولاً وعرضاً (يعني كمراكش بالنسبة لفاس) واضح.

والقسم الأول إذ هو مقابله وكذا حكم القسم الرابع وهو الأقل طولاً الأكثر عرضاً (يعني كلوندرة بالنسبة لتونس أو لبنى غازي) واضح. والثاني إذ هو مقابله أيضاً.

هذا حاصل ما أشار إليه المؤلف في هذا القسم، وهو يقتضي أن اختلاف الطول والعرض في هذا القسم على أربعة أوجه : وجه ينفرد فيه الطول بالتأثير وهو تقدم الزوال وتأخير.

ووجه ينفرد فيه العرض بالتأثير، وهو قوس الليل والنهار وارتفاع الغاية للزوال والمطالع وسعة المشارق ونحو ذلك.

ووجه يجتمعان فيه على التأثير من غير تناف كـ بعض الأقسام الأربعة التي قدمناها الآن في الطلوع والغروب.

ووجه يجتمعان فيه على التأثير مع التنافي في موجبهما، وقد قدمنا أيضاً مثال ذلك في الطلوع والغروب.

وحكم هذه الأوجه الأربعة — عند المؤلف — أن الثلاثة الأول يحكم فيها لعدم التعارض، والرابع لا يحكم فيه بشيء لتعارض الموجبين من غير ظهور ترجيح لأحدهما، وظاهر كلام الأئمة، كالقرافي وابن يونس وذويهما من المحققين في علم الهيئة وغيرها أن المعتبر في تقدم الطلوع والغروب والزوال إنما هو الطول فقط، ولهذا أطلقوا الحكم بإرث المغربي للمشرقي في المسألة الفقهية التي فرضناها فيما تقدم من غير إمام منهم بالعرض فيها بالكلية، وهو الحق، لأن الطول وحده هو المؤثر في تقدم الطلوع والغروب والزوال، لأن معدل النهار يتقدم بالسير في المشرق على المغرب. فيجب تقدم الثلاثة المذكورة في المشرق، لوجودها مع حركة معدل النهار التي توجد في المشرق أولاً، وكون الموضع أكثر عرضاً أو أقل، والأجزاء شمالية أو جنوبية لا يقدح في شيء من ذلك، وقد عرضت هذا الذي ذكر المؤلف على بعض محققي الهيئة فقال : الحق ما دل عليه كلام الفقهاء وبالله التوفيق اهـ، كلام السنوسي.

وقوله : إن المعتبر في تقدم الطلوع والغروب والزوال إنما هو الطول فقط.. إلخ.

التحقيق في مسألة الشروق والغروب بالنسبة لهذا القسم، هو أن تستخرج حصة الغروب أو الشروق لرأس أحد الانقلابين لكل من البلدين، وي طرح أقل الحصتين من أكثرهما، والباقي إن كان أقل من فضل الطولين بين البلدين فلنحكم بتقدم الشروق والغروب دائماً في البلد الشرقي، سواء كان أكثر عرضاً من البلد الغربي كفاس أو تونس بالنسبة لمراكش، أو أقل عرضاً منه كمكة بالنسبة لمراكش وفاس وتونس والقاهرة وكبومباي أو القاهرة أو بني غازي بالنسبة للوندره. وإن كان الباقي أكثر من فضل الطولين بينهما، فإن كان البلد

الشرقي أقل عرضاً من البلد الغربي، فإن الطلوع يتأخر في البلد الشرقي، إلا عند قرب الاعتدالين، كما أن الغروب يتقدم فيه دائماً، وذلك كتونس بالنسبة للوندره، وإن كان البلد الشرقي أكثر عرضاً من البلد الغربي في هذه الحالة، فإن الطلوع يتقدم في البلد الشرقي إذا كانت الشمس في البروج الشمالية، ويتأخر إذا كانت في البروج الجنوبية، والغروب على العكس، فيتأخر فيه إذا كانت الشمس في البروج الشمالية، ويتقدم إذا كانت في البروج الجنوبية، وذلك كلوندره أو باريز بالنسبة لفاس، ومحل التأخر مالم تكن الشمس قريبة من أحد الاعتدالين وإلا تقدم الشروق والغروب في البلد الشرقي مطلقاً لما علم من أنه في يوم الاعتدال يستوي الليل والنهار في جميع الآفاق إلا في عرض تسعين.

وعليه، فالشروق والغروب في يوم الاعتدال يتقدمان في البلد الشرقي بقدر فضل الطولين كالزوال ونصف الليل. وإن تساوى الباقي مع فضل الطولين، فإن الشروق والغروب يتقدمان دائماً في البلد الشرقي، إلا في حالتين :
الأولى : إذا كان البلد الشرقي أقل عرضاً، فإن كانت الشمس في رأس السرطان تساوي الشروقان، وإن كانت في رأس الجدي تساوي الغروبان، وذلك كإلطة بالنسبة للوندره.

الثانية : إذا كان البلد الشرقي أكثر عرضاً، فإن كانت الشمس في رأس السرطان تساوي الغروبان، وإن كانت في رأس الجدي، تساوي الشروقان، وذلك كطنجة بالنسبة لسطات.

وهذه أمثلة ما تقدم يتضح بها ما ذكرناه :

البلدان		العرض		الطول من جرينويش		فضل الطولين		الفرق بين الحصتين		رأس السرطان				رأس الجدي			
										الشرق		الغروب		الشرق		الغروب	
فاس	6	°34	1 غ	°5	12	ق	س	6	0	ق	س	8	7	8	ق	س	
	مراكش	38	°31	59 غ	°7								58	4	2	7	
ساعة مراكش وقت الشروق أو الغروب بفاس في رأس الانقلابين																	
												18		6		18	
نهاية الفرق بين الشروقين أو الغروبين																	

وبناءً على ذلك ففاس تتقدم على مراكش في الشروق والغروب دائماً.

البلدان		العرض		الطول		فضل الطولين		الفرق بين الخصتين		رأس السرطان				رأس الجدي	
										الشرق		الغروب		الشرق	
بني غازي	7	°32	5ق	°20	21	ق	س	ق	س	57	4	3	7	ق	س
	لوندرة	32	°51	6غ	°00						48	3	12	8	12
ساعة لوندرة وقت الشروق أو غروب بني غازي في رأس الانقلابين															
نهاية الفرق بين الشروقين أو الغروبين															
										12	0	30	2	30	2

بناءً على ذلك، فالطلوع والغروب في بني غازي متقدم دائماً على شروق وغروب لوندرة.

رأس الجدي		رأس السرطان		الفرق بين الحصتين		فضل الطولين		الطول		العرض		البلدان
الغروب	الشروق	الغروب	الشروق	س	ق	س	ق					
س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	°10	10	°36	48	تونس
4	44	7	16	7	16	4	44	0	56	0	41	
3	48	8	12	8	12	3	48			°00	6 غ	لوندرة
4	3	6	35	6	35	4	3	ساعة لوندرة وقت الشروق أو غروب تونس في رأس الانقلابين				
0	15	1	37	1	37	0	15	نهاية الفرق بين الشروقين أو الغروبين				

بناء على ذلك، فشرق تونس في رأس السرطان متأخر، وفي رأس الجدي متقدم، وغروبها في رأس السرطان متقدم، وفي رأس الجدي متأخر.

رأس الجدي		رأس السرطان		الفرق بين الحصتين		فضل الطولين		الطول		العرض		البلدان
الغروب	الشروق	الغروب	الشروق	س	ق	س	ق					
س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	°0	6 ق	°51	32	لوندرة
3	48	8	12	8	12	3	48	1	4	0	20	
4	52	7	8	7	8	4	52			°5	1 غ	فاس
3	28	7	52	7	52	3	28	ساعة فاس وقت شروق أو غروب لوندرة في رأس الانقلابين				
1	24	0	44	0	44	1	24	نهاية الفرق بين الغروبين أو الشروقين				

بناءً على ذلك، فشرق لوندرة يتقدم إذا كانت الشمس في البروج الشمالية، ويتأخر إذا كانت في البروج الجنوبية، والغروب على العكس، ولكن محل التأخر لم تكن الشمس قريبة من أحد الاعتدالين وإلا تقدم الشروق والغروب في البلد الشرقي وهو لوندرة مطلقاً.

رأس الجدي				رأس السرطان				الفرق بين الحصتين				فضل الطولين		الطول		العرض		البلدان
الغروب		الشروق		الغروب		الشروق												
س 4	ق 47	س 7	ق 13	س 7	ق 13	س 4	ق 47	س 0	ق 59	س 0	ق 58	°14 30		°35 54				مالطة
3	48	8	12	8	12	3	48					°00 6 غ		°51 32				لوندره
3 49 6 15 6 15 3 49								ساعة لوندره وقت شروق أو غروب مالطة في رأس الانقلايين										
0 1 1 57 1 57 0 1								نهاية الفرق بين الشروقين أو الغروبين										

وبناء على ذلك، فالشروق في لوندرة في رأس السرطان والغروب فيها في رأس الجدي متقدمان على الشروق والغروب في مالطة بدقة، والغروب في لوندرة في رأس السرطان والشروق فيها في رأس الجدي متأخران على الشروق والغروب في مالطة.

رأس الجدي				رأس السرطان				الفرق بين الحصتين		فضل الطولين		الطول		العرض		البلدان
الغروب		الشروق		الغروب		الشروق										
س 4	ق 47	س 7	ق 13	س 7	ق 13	س 4	ق 47	س 0	ق 8	س 0	ق 8	°5	49 غ	°35	47	طنجة
4	55	7	5	7	5	4	55					°7	45 غ	°32	59	سطات
4	39	7	5	7	5	4	39	ساعة سطات وقت شروق أو غروب طنجة في رأس الانقلابين								
0	16	0	00	0	00	0	16	نهاية الفرق بين الشروقين والغروبين								

فقد تساوى الغروبان في رأس السرطان والشروقان في رأس الجدي.
هذا، وقد ذكر العلامة القاضي أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني في شرحه عند قول الحوفي : (وكل متوارثين ماتا بغرق أو هدم أو قتل ولم

يعلم أيهما مات قبل الآخر، لم يرث أحدهما من الآخر.. إلخ) مانصه : ومما ينخرط في سلك هذه الصورة أن يموت مشرقى بمكة — مثلاً — عند الزوال ومغربي بمراكش — مثلاً — قبله بالدقائق اليسيرة، فإن الفقهاء يبنون فقهم على أن المراكشي يرث المكّي دون العكس، والمعدلون ينظرون في هذا إلى طول البلدين، فإذا عرّما فضل الأطوال نظروا إلى عدد الدقائق أو الساعات فاستخرجوا بذلك تعيين الميت قبل صاحبه، فربما خرجوا أن الميت بعد الزوال هو الوارث للميت في حين الزوال، والكسوف القمري يقطع هذا قطعاً لا يبقى معه تردد، فربما كان موته بمراكش عند انقضاء الربع الأول من الساعة الثالثة من الليل، وبعد انجلاء الكسوف، ويكون موته بمكة بعد الربع الثاني من الساعة الثالثة من تلك الليلة وقبل انجلاء الكسوف، فإنه يقطع حينئذ قطعاً أن المكّي مات قبل المراكشي وليس في هذا الواقع ما ينكر، فقد تواتر من وقوع أمثاله ما لا يدخل تحت الحصر، بل لم يقع قط ولا يقع إلا كذلك اهـ.

وذكر التاجوري وكذا الفشتالي في شرحه لرسالة المارديني في باب فضل الدائر، ما ملخصه : يبنى على ما إذا كان جيب الارتفاع مساوياً لبُعد القطر مسألة لطيفة من صناعة الهيئة وهي أن الشمس إذ ذاك تكون شارقة على ما قابل بلدك من خط الاستواء على نقطة الجنوب إن كان الارتفاع شرقياً، وغاربة إن كان غربياً، لأن ما بين الشمس ودائرة أفق بلدك من الفلك في هذه الحالة غير مرئي فيما قابل بلدك من خط الاستواء، لأنه تحت دائرة أفقه، وإذا كان ارتفاعها عن بلدك أقل من الارتفاع الذي جيبه مساو لبُعد القطر، فإن كان شرقياً فالشمس بعد لم تشرق، وإن كان غربياً فقد غربت عليه. والحاصل من هذا أن الشمس إذا كانت في البروج الشمالية وكان العرض شمالياً يكون شروقها في بلدك سابقاً على شروقها فيما قابل بلدك على نقطة الجنوب من خط الاستواء، بقدر نصف فضلة يومك، ويتأخر غروبها في بلدك بقدر ذلك، وينعكس ذلك إذا كانت الشمس في البروج الجنوبية ويستوي الشروق والغروب في الموضعين فيما إذا انعدم الميل، وهذا كله إذا كان العرض شمالياً،

وأما إذا كان جنوبياً كان ماقابل البلد من خط الاستواء على نقطة الشمال، وينعكس الحال في البروج الشمالية، فيكون الشروق في البلد المقابل متقدماً، والغروب متأخراً وعلى العكس في البروج الجنوبية. ومعنى المقابلة أن يتحدا في الطول، بأن يكون بعدهما في جهتي المشرق والمغرب واحداً، ويكون البعد بينهما في جهة الشمال والجنوب، فتكون التي في خط الاستواء على نقطة الجنوب من البلد التي عرضها شمالي وعلى نقطة الشمال من البلد التي عرضها جنوبي وهذا حكم الشروق والغروب. وأما الزوال فيتحد فيهما أبداً لاتحاد الطولين، ويتفرع على هذه المسألة المتوارثان إذا ماتا في يوم واحد في وقت واحد وأحدهما بأحد البلدين، فإن كانت وقت موتها وقت شروق وكانت الشمس في البروج الشمالية والعرض شمالياً، فالذي يموت بخط الاستواء هو الوارث لتأخر موته بقدر نصف الفضلة، وإن كان وقت الموت وقت غروب فالوارث من كان في غير خط الاستواء، لأن موته متأخر بقدر نصف الفضلة، وعلى العكس إن كانت الشمس في البروج الجنوبية، وإن كان العرض جنوبياً فعلى عكس ما ذكر كما تقدم، وهذا إن كان ميل، وأما إن كان وقت الموت وقت شروق أو غروب ولا ميل، أو كان الوقت وقت الزوال مطلقاً فلا توارث لاتحاد موتها فلا أسبقية لأحدهما على الآخر، وهذا حكم البلدين اللذين أحدهما في خط الاستواء والآخر له عرض شمالي أو جنوبي مع الاتحاد في الطول.

وأما لو ماتا معاً بوقت واحد في بلدين متحدين طولاً وعرضاً، كصقع فاس ونحوها فلا ميراث بينهما لاتحاد موتها فلا أسبقية لأحدهما على الآخر أيضاً لاتحاد جميع الأوقات فيهما، وأما لو اختلف البلدان طولاً، سواء اتفقا في العرض أو اختلفا فيه لزم اختلاف الزوال فيهما بقدر فضل الطولين وهو في الشرقية أسبق منه في الغربية أبداً. قال شيخنا في حاشيته على الرسالة الفتحية : ومفهوم الزوال أن الشروق والغروب هل يسبقان في الشرقية قبل الغربية أم لا، يبقى ماهو أعم، فإذا فرضنا طول بلد إلى جهة المشرق عن

أخرى بقدر عشرين درجة مثلاً، فإن زوال الشرقية يتقدم على زوال الغربية بالقدر المذكور دائماً، ولكن إذا فرضنا أن البلاد الشرقية عرضها عشرة والبلاد الغربية عرضها ستون، فإن ذات العشرة نصف قوس نهارها الأطول ست ساعات وست وعشرون دقيقة، وذات الستين نصف قوس نهارها الأطول تسع ساعات وخمس عشرة دقيقة، فالشروق يسبق في البلاد الغربية قبل الشرقية بنحو ساعتين، وإن كان زوال الغربية يتأخر عن زوال الشرقية بمقدار عشرين درجة، فافهمه جيداً وأنظ به أحكام المواريث بحسب اتحاد الأوقات واختلافها تصب والله الموفق.

وقال أيضاً، ثم إن اختلف البلدان في الطول فقط واتفقا في العرض، فاختلف في الشروق أو في الغروب أو في غيرهما من الأوقات المعينة، كوقت العصر والعشاء والفجر يكون بقدر فضل الطولين أيضاً من غير زيادة ولا نقص، وإن اختلفا مع ذلك في العرض كان الاختلاف في الأوقات المذكورة أزيد أو أنقص من فضل الطولين بحسب كثرة العرض في أحد الموضعين وقلته في الآخر، وبحسب كون الشمس في البروج الشمالية أو الجنوبية، فإن الشمس إذا كانت في البروج الشمالية كان نهار البلد الأكثر عرضاً أطول من نهار الأقل عرضاً وليله أقصر، وإذا كانت في البروج الجنوبية كان نهار الأقل عرضاً أطول من نهار الأكثر عرضاً، وليله أقصر، فتنبه هـ.

والحاصل أنه لو مات المتوارثان معاً عند الزوال وقد اختلف البلدان طولاً فصاحب الغربية هو الوارث لتأخر موته بقدر فضل الطولين. وأما في غير الزوال فلا بد من مراعاة ماتقدم.

هذا، وقد ذكر التاجوري والفشتالي أن شهاب الدين القرافي، ذكر شيئاً من هذا في كتابه المسمى «باليواقيت في أحكام المواقيت»، وذكر الخطاب في باب أوقات الصلاة : أن هذا الكتاب يشتمل على مسائل تتعلق بأوقات الصلاة وبالأهلة والشهور.

تنبيهات :

الأول : إذا أردت معرفة نهاية الفرق بين الغروبين أو الشروقين لمحلين مختلفين طولاً وعرضاً فاستخرج حصة الغروب أو الشروق لرأس أحد الانقلابين لكل من البلدين وخذ الفضل بين الحصتين وزد عليه فضل الطولين مرة وخذ الفضل بينهما مرة أخرى يحصل نهاية الفرق قلة وكثرة، ففضل الطولين بين فاس ومراكش 12 دقيقة، والفضل بين الحصتين ست دقائق، فإذا زدتها على 12 كان المجموع 18 دقيقة، وهي أكثر الفرق بين غروبهما أو شروقهما. وإذا نقصت ستة من 12، بقي ست دقائق وهي أقل الفرق بين الشروقين أو الغروبين، وقس على ذلك.

الثاني : العمل في استخراج الفرق بين الغروبين أو الشروقين في هذا القسم مطلقاً، سواء كان في رأس الانقلابين أو في غيرهما، وسواء كان عرضهما شمالياً أو جنوبياً، أو كان عرض أحدهما شمالياً والآخر جنوبياً، أو كان أحدهما في خط الاستواء والآخر في الشمال أو الجنوب، هو أن تزيد فضل الطولين على حصة الغروب أو الشروق الحقيقية للبلد الغربي. وما حصل فهو ساعة البلد الشرقي وقت شروق أو غروب البلد الغربي، فخذ الفضل بينهما وبين الغروب أو الشروق الحقيقي للبلد الشرقي، يحصل الفرق بين الغروبين أو الشروقين. وإن شئت، فاطرح فضل الطولين من حصة الغروب أو الشروق الحقيقية للبلد الشرقي إن أمكن الطرح، وإلا فزد عليها 12 ساعة، واطرح من المجموع وما بقي فهو ساعة البلد الغربي وقت شروق أو غروب البلد الشرقي محسوبة باعتبار الغروب من الزوال إن أمكن الطرح، وإلا فمن نصف الليل، وباعتبار الشروق محسوبة من نصف الليل إن أمكن الطرح وإلا فمن الزوال، فانظر كم بين تلك الساعة وبين الغروب أو الشروق الحقيقي للبلد الغربي يحصل الفرق بين الشروقين أو الغروبين. مثلاً : غروب مراكش في رأس السرطان على 2، زدنا عليه فضل الطولين بين مكة ومراكش وهو 12 3 فكان المجموع 14 10، طرحنا منه حصة الغروب الحقيقية لمكة في رأس السرطان وهي

39 6 فبقي 35 3 وهي الفرق بين غروب مكة وغروب مراكش في رأس السرطان، وكذلك غروب لوندرة في رأس السرطان على 12 8 زدنا عليه فضل الطولين بين بومباي ولوندرة وهو 52 4 فكان المجموع 13 4، طرحنا منه حصة الغروب الحقيقية لبومباي في رأس السرطان وهي 34 6 فبقي 30 6 وهي الفرق بين غروب لوندرة وغروب بومباي في رأس السرطان.

وكذا غروب طوكيو في رأس الجدي على الساعة 4 47، لأن عرضها 39 35°، زدنا عليه 12 ساعة وطرحنا من المجموع فضل الطولين بينها وبين لوندرة وهو 20 9، لأن طوكيو شرقي جرينويش ب 45 139°، فبقي 27 7 وهي ساعة لوندرة وقت غروب طوكيو محسوبة من نصف الليل طرحناها من 48 15 وهو وقت غروب لوندرة محسوباً من نصف الليل أيضاً، فبقي 21 8 وهو الفرق بين غروبي طوكيو ولوندرة في رأس الجدي، كما أنه في رأس السرطان 19 10، وقس على ذلك.

الثالث : قال شيخنا في حاشيته صفحة 39 : صرح إمام الحرمين وغيره بأنه لاخلاف في أن الشمس تغرب عند قوم وتطلع على آخرين، والليل يطول عند قوم ويقصر عند آخرين، وبين الليل والنهار اختلاف ما في الطول والقصر عند خط الاستواء. وفي بعض البلاد قد يطلع الفجر قبل أن يغيب شفق الغروب وفي عرض تسعين. لاتزال طالعة مادامت في البروج الشمالية وغاربة مادامت في البروج الجنوبية، فالسنة نصفها ليل ونصفها نار على ما فصل في موضعه. ذكره في «روح المعاني» في سورة «يس». وفي تفسير النيسابوري عند قوله تعالى : ﴿وَإِخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ في سورة البقرة مانصه : اختلاف الليل والنهار : أي تعاقبهما مجئاً وذهاباً، كقوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾، أو اختلافهما ظلاماً وضياءً أو طولاً وقصراً، لأن زيادة أحدهما تستلزم نقصان الآخر، ضرورة كون مجموعهما أربعاً وعشرين ساعة، أو اختلافهما في الأمكنة. فإن نهار كل بقعة ليل بقعة تقابلها، ضرورة كرية الأرض أو اختلافهما باختلاف البلدان، فإن البلد كلما ازداد عرضاً عن خط

الاستواء، وهو الموضع المحاذي لمنطقة الفلك الأعظم المسماة معدل النهار، ازداد نهاره في الصيف طولا وفي الشتاء قصراً، وبالعكس في الليل، وقد يرتقي طول النهار بحسب تزايد ارتفاع القطب إلى أن يصير اليوم بليته نهاراً كله وبإزائه الليل، ثم إلى أكثر من ذلك إلى حيث يكون نصف السنة نهاراً ونصفها الآخر ليلاً، وذلك إذا صار قطب الفلك الأعظم محاذياً لسمت الرأس ولاعمارة هناك ولا حيث يزيد النهار الأطول على يوم بليته لشدة البرد اللازم من قبل انخفاض الشمس، إلى أن قال : وكل ذلك دلائل على وجود مبدع عظيم الشأن الغني عن الزمان والمكان، المبرء عن سمة الحدوث والإمكان اهـ.

وقال الكرخي : إن الليل والنهار كما يختلفان بالطول والقصر في الأزمنة، فهما مختلفان في الأمكنة، فكل ساعة عيبتها فلك الساعة في موضع من الأرض صبح، وفي موضع آخر ظهر، وفي آخر عصر، وفي آخر مغرب، وفي آخر عشاء وهلم جرا، هذا إذا اعتبرنا البلاد المختلفة في الطول، أما البلاد المختلفة في العرض فكل بلد يكون عرضه للشمال أكثر كانت أيامه الصيفية أطوالاً وأيامه الشتوية بالضد من ذلك، فهذه الأحوال المختلفة في الأيام والليالي بحسب اختلاف أطوال البلاد وعروضها أمر عجيب اهـ.

وقال البيروني في التفهيم : كيف يطول النهار والليل في البلاد ؟.. الشمس تدور في معدل النهار أو في مدار مواز له وقطب جميعها هو قطب الكل، فإذا مرّ الأفق عليه، وذلك في خط الاستواء، قطع معدل النهار وما وازاه من المدارات بنصفين، فساوى مافوق الأفق منها ماتحته، ولذلك يستوي الليل والنهار هناك دائماً. وإذا بُعد البلد عن خط الاستواء وصار له عرض في الشمال وارتفع القطب بقدره فلم يمر الأفق عليه ولم يقطع غير معدل النهار بنصفين لأنهما معاً دائرتان عظيمتان، ولذلك يستوي الليل والنهار في جميع المساكن. عند نزول الشمس رأس الحمل والميزان، فإنها تدور حينئذ على معدل النهار. وأما سائر المدارات فإن الأفق يقطعها على تاريب حتى يكون ما فوق الأفق من شمالياتها أعظم مما تحته، ولذلك يطول النهار في البروج الشمالية ويقصر

الليل. وأما جنوبياتها، فإن ما يكون منها فوق الأفق يكون أصغر مما تحته، ولذلك يقصر النهار في البروج الجنوبية ويطول الليل. ومتى كان بُعد المدارين عن معدل النهار واحداً، أو أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، كانت الزيادة والنقصان فيهما للنهار واحدة وتكافأ في النهار والليل، أعني نهار أحدهما يكون مساوياً لليل الآخر اهـ.

الرابع : إذا كان أحد البلدين في الشمال والآخر في الجنوب وتساويا في قدر العرض، فإن وقت الصيف في أحدهما يكون وقت شتاء في الآخر، ووقت الربيع في أحدهما يكون وقت خريف في الآخر.. وهكذا، وذلك لأن غاية ارتفاع الشمس في أحدهما باعتبار درجة معينة هي غاية ارتفاعها في الآخر في درجة النظير، ولهذا فإن حصص أوقات أحدهما تكون حصصاً للآخر، ولكن على التقابل بمعنى أن حصص أوقات البلد الشمالي في رأس السرطان هي حصص أوقات البلد الجنوبي في رأس الجدي والعكس. وحصص أوقات البلد الشمالي في رأس الأسد هي حصص أوقات البلد الجنوبي في رأس الدلو والعكس. وهكذا والله الموفق.

المبحث الثاني

فيما يتعلق بحساب رؤية الهلال من المسائل الفقهية
والأحكام الشرعية مع الكلام على يوم الشك
وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في قول النبي ﷺ : «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»

في صحيح البخاري (باب قول النبي ﷺ : لا نكتب ولا نحسب)، (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا : يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين). قال القسطلاني صفحة 434 من الجزء الثالث : (ولانحسب) بضم السين، لانعرف حساب النجوم وتسييرها، فلم نكلف في تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة، إنما ربطت عبادتنا بأعلام واضحة وأمور ظاهرة لائحة، يستوي في معرفتها الحساب وغيرهم. ثم قال : وحديث الباب أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي هـ.

وقال الأبي في شرح مسلم صفحة 224 من الجزء الثالث : (قوله : إنا أمة)، قلت : كنى به عن جيل العرب. وقال ابن بزيمة : يعني بالأمة نفسه، وجمهور أصحابه، لأنه كان فيهم من يكتب ويحسب. وقد كان علي وزيد وخارجة يقسمون الموارث بين المسلمين، ويحتمل أن يعني نفسه فقط، والواحد يسمى أمة. ومنه : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ... الآية.

واختلف هل كتب ﷺ قبل أن يموت. فالجمهور على أنه لم يكتب، وروى الحسن والشعبي وأبو الفتح النيسابوري أنه ﷺ ما مات حتى كتب، والخلاف في ذلك مشهور. وفي البخاري رواية أنه كتب على الخلاف في الضمير، هل يعود عليه ﷺ أو على علي في قضية أهل مكة؟ واختلف القائلون بأنه كتب، هل قصد الكتابة على علم بها أو عن غير علم. وذكر الباجي في فرق الفقهاء أنه ذكر هذا الخلاف في مجلسه فشنع عليه بعض نظرائه فكفره بذلك، وزعم أنه مبطل لقوله تعالى : النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ. وليس بمبطل (قوله أمية) المارزي. قيل معنى الأمية على أصل ولادة الأمهات لم تعلم الكتب، فهي على ما ولدت عليه. ومنه : النبي الأمي، نسب إلى ما ولدته عليه أمه معجزة له ﷺ وقيل أنه منسوب إلى صفة أمه من ذلك، إذ هي غالب أحوال النساء. والظاهر أنه أراد جميع العربي (النووي).

(واختلف) لِمَ قيل لمن لم يقرأ ولا يكتب : أمي؟. فقيل : لأنه منسوب إلى أمة العرب، وكانوا لا يقرأون ولا يكتبون. وقيل إنما قيل له ذلك، لأنه باق على الحالة التي ولدته عليها أمه، لم يتعلم قراءة ولا كتابة هـ كلام الأبي. وقال السبكي في العلم المنشور صفحة 4 :

فصل

في معنى قوله ﷺ : «الشهر هكذا وهكذا وهكذا — وعقد الإبهام في الثالثة — والشهر هكذا وهكذا وهكذا، يعني تمام ثلاثين» وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وفي أوله : «إنا أمة أمية لانكتب ولا نحسب». ومعناه والله أعلم : أن الشهر تارة يكون ثلاثين، وتارة يكون تسعة وعشرين، لا يخرج عن هذين الأمرين، وليس كما يقوله أهل الحساب والنجوم، فإنه عندهم دائماً تسعة وعشرون وكسر، لأن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدس يوم، وعدة الشهور اثنا عشر شهراً، كما قال الله تعالى. فإذا قسمت هذه الأيام على اثني

عشر كان كل شهر تسعة وعشرين وشيئاً. والقمر يجتمع مع الشمس في كل شهر مرة، فإذا فارقها فهو أول الشهر عندهم إلى أن ينتهي إلى مثل تلك الحالة، وقد يكون ذلك في أثناء النهار، وقد يكون في أثناء الليل، فأبطل النبي ﷺ اعتبار ذلك وجعل مابعد مفارقه الشمس إلى تمام تسعة وعشرين، إن ربي، أو إلى تمام ثلاثين إن لم ير من الشهر الأول، وسواءً رأيناه ليلة الثلاثين أو أكملنا ثلاثين فأول الشهر غروب الشمس من إحدى الليلتين، واستفيد ذلك من إشارته ﷺ وقول الراوي عنه : عشرًا وعشرًا وتسعًا. فإن ذلك يقتضي دخول الليالي في حكم الأيام، لأن حذف التاء يدل على اعتبار الليالي وهي الأصل في التاريخ، (وقوله ﷺ : إنا) يعني العرب، لأن الغالب عليها ذلك، وإن كان قد يعلم بعضهم الكتابة والحساب، وكونهم لا يكتبون ولا يحسبون شرف لهم، لما سبق في علم الله من أنهم أمة النبي الأمي، فذلك معجزة له ﷺ وشرف لهم، لاتصافهم بصفة من صفاته، وجعل ذلك علماً في الشريعة على الشهر ليكون ضبطاً بأمر ظاهر يعرفه كل أحد ولا يغلط فيه بخلاف الحساب، فإنه لا يعرفه إلا القليل من الناس ويقع الغلط فيه كثيراً للتقصير في علمه ولبعد مقدماته، وربما كان بعضها ظناً، فاقتضت الحكمة الإلهية والشريعة الحنيفة السمحة التخفيف على العباد وربط الأحكام بما هو متيسر على الناس من الرؤية، أو كمال العدد ثلاثين. وليس معنى الحديث النهي عن الكتابة والحساب ولا ذمهما وتنقيصهما، بل هما فضيلة فينا وليس في الحديث أيضاً إبطال قول الحاسب في قوله : إن القمر يجتمع مع الشمس أو يفارقها، أو تمكن رؤيته أو لا تمكن رؤيته والحكم بكذبه في ذلك، وإنما في الحديث عدم إناطة الحكم الشرعي وتسمية الشهر به هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 103 : وقوله ﷺ : «إنا أمة أمية لانكتب ولا نحسب» ليس فيه ما يدل على تخطئة الكتاب والحساب، بل يدل على تصويهما وتصديقهما، فإن صدوره في معرض إظهار المعجزة وبيان أن معارفه الإلهية بوحى يوحى من عند الله تعالى، فإن حاصل المراد منه أننا نعرف

ذلك بإعلام الله تعالى، وتعريفه لنا لاغيره لأننا أمة أمية لانستعمل الحساب ولانتداول الكتابة، وإنما يعرفه الحساب بمزاولة حسابهم والكتّاب بالكتابة عن غيرهم، قال تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابُ الْمُبْطِلُونَ، بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾.

وقال أيضاً صفحة 101 : وقد عرف بأن الشهر بالحساب الميني على القواعد القطعية لا يكون إلا تسعة وعشرين يوماً وكسراً. وإنما الشارع أوجب الصوم عند رؤية هلال رمضان أو إكمال عدة شعبان ثلاثين، رحمة بالناس وشفقة بهم، حيث أناط الصوم بأمر ظاهر يعرفه الخاص والعام، وكذلك قد أناط وجوب الفطر برؤية هلال شوال أو إكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً لما ذكرناه واحتياطاً للصوم، وذلك مما توافق عليه العقل والنقل وثبت من جهة الشريعة ومن جهة الحكمة، فإنه قد ثبت بطريق الحساب ثبوتاً لامرد له، أن القمر يصل إلى نقطة فارق فيها الشمس في مدة سبعة وعشرين يوماً وسبع ساعات وثلاث وأربعين دقيقة وأربع ثوان. ويجتمع معها مرة أخرى في مدة تسعة وعشرين ونصف يوم وأربع وأربعين دقيقة وثلاث ثوان، وأن مدة السنة القمرية ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم واحد وسدسه وكسر. والحسابات كلها أمور قطعية برهانية لاسبيل إلى مجادتها فإنكارها مكابرة هـ.

الفصل الثاني

في قول النبي ﷺ : «لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له»، وقوله : «الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»

هذان الحديثان هما معاً في صحيح البخاري بهذا اللفظ وكلاهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهناك روايات أخرى.

قال الإمام النووي في شرح مسلم صفحة 57 من الجزء الخامس : قوله ﷺ : «لَاتَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»، وفي رواية : «فاقدروا له ثلاثين» وفي رواية : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»، وفي رواية «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» وفي رواية : «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، وفي رواية : «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، وفي رواية : «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب، وفي رواية للبخاري : «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

واختلف العلماء في معنى : «فاقدروا له»، فقالت طائفة من العلماء : معناه : ضيقوا له وقدروه تحت السحاب. ومن قال بهذا : أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم ليلة الغيم عن رمضان، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. وقال ابن سريج وجماعة، منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون : معناه

قدروه بحساب المنازل. وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه : قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً. قال أهل اللغة : يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره وقدرته وأقدرته، بمعنى واحد وهو من التقدير. قال الخطابي : ومنه قول الله تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ﴾. واحتج الجمهور بالروايات المذكورة «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» وهو تفسير لا قدروا له، ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا، ويؤكداه : الرواية السابقة «فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». قال المازري : حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ : «فَأَقْدُرُوا لَهُ» على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر. قالوا : ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين، لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم، لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم والله أعلم هـ.

وقال القسطلاني في شرح البخاري صفحة 430 من الجزء الثالث : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ» بضم الغين المعجمة وتشديد الميم، أي إن حال بينكم وبين الهلال غيم في صومكم أو فطركم هـ.

وقال ابن رشد في البداية صفحة 194 من الجزء الأول : الجملة الثانية في الأركان، والأركان ثلاثة :

اثنان متفق عليهما وهما : الزمان، والإمساك عن المفطرات.

والثالث مختلف فيه وهو النية. فأما الركن الأول الذي هو الزمان، فإنه ينقسم إلى قسمين :

أحدهما زمان الوجوب وهو شهر رمضان.

والآخر زمان الإمساك عن المفطرات وهو أيام هذا الشهر دون الليالي.

ويتعلق بكل واحد من هذين الزمانين مسائل وقواعد اختلفوا فيها.

فلنبداً بما يتعلق من ذلك بزمان الوجوب، وأول ذلك في تحديد طرفي هذا

الزمان. وثانياً : في معرفة الطريق التي بها يتوصل إلى معرفة العلامة المحدودة له في حق شخص شخص وأفق أفق.

فأما طرفا هذا الزمان، فإن العلماء أجمعوا على أن الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرؤية، لقوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ».

وعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السواد، واختلفوا في الحكم إذا غم الشهر ولم تمكن الرؤية، وفي وقت الرؤية المعتبر. فأما اختلافهم إذا غم الهلال، فإن الجمهور يرون أن الحكم في ذلك أن نكمل العدة ثلاثين، فإن كان الذي غم هلال أول الشهر عد الشهر الذي قبله ثلاثين يوماً، وكان أول رمضان الحادي والثلاثين، وإن كان الذي غم هلال آخر الشهر صام الناس ثلاثين يوماً. وذهب ابن عمر إلى أنه إن كان المغمى عليه هلال أول الشهر صم اليوم الثاني وهو الذي يعرف بيوم الشك، وروي عن بعض السلف أنه إذا أغمى الهلال رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس وهو مذهب مطرف بن الشخير، وهو من كبار التابعين. وحكى ابن سريج عن الشافعي أنه قال : من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر، ثم تبين له من جهة الاستدلال أن الهلال مرئي وقد غم. فإن له أن يعتقد الصوم ويجزئه. وسبب اختلافهم، الإجمال الذي في قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ». فذهب الجمهور إلى أن تأويله «اكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». ومنهم من رأى أن معنى التقدير له عده بالحساب، ومنهم من رأى أن معنى ذلك أن يصبح المرء صائماً وهو مذهب ابن عمر — كما ذكرنا — وفيه بُعد في اللفظ. وإنما صار الجمهور إلى هذا التأويل لحديث ابن عباس : الثابت أنه قال عليه الصلاة والسلام : «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، وذلك مجمل وهذا مفسر، فوجب أن يحمل المجمل على المفسر، وهي طريقة لاختلاف فيها بين الأصوليين، فإنه ليس عندهم بين المجمل والمفسر تعارض أصلاً، فمذهب الجمهور في هذا لائح والله أعلم به المراد منه.

وقال العيني في شرح البخاري صفحة 271 من الجزء العاشر مانصه :
 وقال أبو عمر في الاستذكار : وقد كان بعض كبار التابعين يذهب في هذا
 إلى اعتباره بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب. وقال ابن سيرين : وكان
 أفضل له لو لم يفعل. وحكى ابن سريج عن الشافعي، أنه قال : من كان مذهبه
 الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر، ثم تبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة
 وغم عليه جاز له أن يعتقد الصوم ويبيته ويجزئه. وقال أبو عمر : والذي
 عندنا في كتبه أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة أو
 إكمال شعبان ثلاثين يوماً. وعلى هذا مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز
 والعراق والشام والمغرب، منهم : مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو
 حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله. ثم قال : وفي
 الإشراف صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو إجماع من
 الأمة أنه لا يجب، بل هو منهى عنه هـ.

وقال ابن حجر في فتح الباري صفحة 104 من الجزء الرابع : وقال ابن
 الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا (قلت) : ونقل ابن
 المنذر قبله الإجماع على ذلك، فقال في الإشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان
 إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، وقد صح عن أكثر الصحابة
 والتابعين كراهته، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره، فمن فرق بينهم
 كان محجوباً بالإجماع قبله هـ.

وقال السبكي في العلم المنشور صفحة 6 : وأجمع المسلمون فيما أظن على
 أنه لاحكم لما يقوله الحاسب من مفارقة القمر الشمس إذا كان غير ممكن
 الرؤية لقربه منها، سواء كان ذلك وقت غروب الشمس أم قبله أم بعده.

وما اقتضاه إطلاق الماوردي والرويانى والرافعي من خلال في ذلك ليس
 بصحيح، وإنما اختلفوا فيما إذا بُعد عنها، بحيث تمكن رؤيته، وعلم ذلك
 بالحساب وكان هناك غم يحول بيننا وبينه، فذهب ابن سريج والقفال والقاضي
 أبو الطيب من أصحابنا وجماعة من أصحاب غيرنا إلى جواز الصوم بذلك

لمن عرفه، وبعضهم لمن عرفه ولمن قلده، وذهب بعضهم إلى وجوب الصوم بذلك على من عرفه، وبعضهم على من عرفه وعلى من قلده، وذهب الجمهور من أصحابنا وغيرهم إلى أنه لا يعتمد ذلك أصلاً لا في الوجوب ولا في الجواز، لا في حق نفسه ولا في حق غيره.

واستدل الأولون بالقياس على أوقات الصلاة، فإنه يعمل بالحساب فيها لانعرف في ذلك خلافاً إلا وجهاً أشار إليه صاحب الفروع. وأجاب الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن الشارع أناط في الأوقات بوجودها، قال تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾، وقال ﷺ : «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ» وَأَنَاطَ فِي الْهَلَالِ بِرُؤْيَيْهِ فَلَمْ يَعتَبَرِ وجوده في نفس الأمر.

والثاني : أن مقدمات الهلال أخفى ويكثر الغلط فيها بخلاف الأوقات. ولا محذور في أن الهلال يعلم بالحساب وجوده وإمكان رؤيته، ولا يكلفنا الشرع بحكمه ولو عمل في الأوقات كذلك، كان الحكم كذلك لكنه أناط بوجودها فاتبعنا في كل باب ما قرره الشرع فيه.

والمسألة محتملة يحتمل أن يقال : إذا قوي اعتقاد بُعده من الشمس وإمكان رؤيته جلياً وهناك غيم يغلب على الظن أنه هو الحائل المانع من الرؤية، يقوى هنا جواز الصوم والقول بعدم الجواز في مثل هذه المسألة بعيد. نعم الوجوب يبعد، فأنا أختار في ذلك قول ابن سريج ومن وافقه في الجواز خاصة لا في الوجوب، وشرط اختياري للجواز حيث ينكشف من علم الحساب انكشافاً جلياً إمكانه ولا يحصل ذلك إلا لماهر في الصنعة والعلم.

وذكرت في شرح المنهاج : أنه لا فرق فيما ذكرناه بين الصوم والفطر ولا أدري الآن من أين نقلته لكنه مقتضى إطلاقهم، وينبغي الفرق، والفرق : الاحتياط للصوم واستصحاب رمضان الموجب للصيام حتى يتحقق خلافه. ثم قال : وفي قوله ﷺ : «هكذا وهكذا وهكذا»، وإشارته تحقيق لاعتماد الأمر

المحسوس الذي هو من أجلى الأمور، وفطم عن اعتماد الحساب في ذلك، ثم قال أيضاً : قوله «فاقدروا له» قال بعض من يقول باعتماد الحساب : احسبوا له. وقالت الحنابلة : ضيقوا. ولأجل ذلك رَوَّأوا جواز صوم يوك الشك.

والصحيح خلاف القولين، وأن معناه مارواه البخاري صريحاً : فأكملوا عدة شعبان ثلاثين. وفي رواية «فعدوا ثلاثين». وظاهره يقتضي بطلان قول من يعتمد الحساب، لأنه لم يفرّق بين أن يعلم أنه ممكن الرؤية أولاً، إلا أن يقال : انه جاء على الغالب، وعادة العرب من أنه لم يكن الحساب عندها، ولا شك أننا إذا أشكل الحال عددنا ثلاثين، وإنما الخلاف في بعض الناس إذا علم بالحساب إمكان رؤيته هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 246 : اعلم أن جميع علماء الحنفية وغيرهم، كما علمت بما تقدم، قد صرحوا في كتبهم بوجوب التماس هلال رمضان ومثله هلال شوال، وذلك في ليلة الثلاثين من شعبان وليلة الثلاثين من رمضان، فإن رَأَوْا هلال رمضان صاموا وإن لم يروه أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، وإن رَأَوْا هلال شوال أفطروا وإن لم يروه أكملوا عدة رمضان ثلاثين يوماً، فاعتبروا في وجوب الصوم ووجوب الفطر رؤية الهلال أو إكمال العدة، وذلك منهم للعمل بالأحاديث التي جاء فيها صريحاً أمر الشارع بذلك وقد تقدمت، ولم يرد في أحاديث رسول الله ﷺ ما يصرح باعتبار حساب الموقتين في وجوب الصوم أو الفطر، ولم يعول أكثر الفقهاء سلفاً وخلفاً على قول علماء الميقات واعتمادهم على الحساب في دخول شهر رمضان للصوم ودخول شوال للخروج منه، لأن الشارع علق كلا من الصوم والفطر على الرؤية بقوله : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ». والمتبادر من الرؤية : الرؤية البصرية بالفعل، وإنما علقهما عليها بالمعنى المذكور رحمة بالملكفين وتيسيراً لهم. قال السيكي في العلم المنشور : وجعل ذلك علماً على الشهر في الشريعة ليكون خطاباً بأمر ظاهر يعرفه كل أحد ولا يغلط فيه، بخلاف الحساب فإنه لا يعرفه إلا القليل من الناس، ويقع الغلط فيه كثيراً للتقصير في علمه ولُبُعد مقدماته

وربما كان بعضها ظنياً فاقتضت الحكمة الإلهية والشرعية الخفيفة السمحة التخفيف عن العباد وربط الأحكام بما هو متيسر على الناس من الرؤية أو إكمال العدد ثلاثين هـ.

وليس عدم الاعتماد على الحساب لبطلان وعدم صحة مقدماته في الواقع، ونفس الأمر وتزييفه وتكذيب قائله، بل لأن الشارع الغاه في هذا الحكم لما ذكرنا.

والإلغاء شيء والإبطال شيء آخر، فإن الشارع قد ألغى أموراً في مواضع من غير أن يبطلها، فقد ألغى إصابة القبلة إذا صلى بلا تحر واجتهاد، واعتبر الخطأ فيها إذا صلى بتحر واجتهاد عند اشتباهها عليه، وألغى العلم القطعي الذي يحصل للإمام أو القاضي من المشاهدة في إقامة الحدود والقتل، واعتبر الظن الذي يحصل له من شهادة الشهود فمنعه من إقامتها في الأول وأوجب عليه إقامتها في الثاني، مع أن الأول من قبيل الحس وهو يفيد العلم القطعي قطعاً، والثاني من قبيل خبر الآحاد وهو لا يفيد إلا الظن. قال ابن كثير : اتفق العلماء عن بكرة أبيهم على أن القاضي لا يقتل بعلمه وإن اختلفوا في سائر الأحكام، وقد قدمنا لك ما قاله صاحب الهداية في مختارات النوازل من أن علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم، إذ هو قسمان :

حسابي وأنه حق وقد نطق به الكتاب. قال تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، أي سيرهما بحساب.

واستدلالي بسير النجوم وحركة الأفلاك على الحوادث، وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض هـ المراد منه.

وقال ابن دقيق العيد في شرحه على العمدة صفحة 205 من الجزء الثاني، عند كلامه على حديث عبد الله بن عمر، وهو قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ، قال : الكلام عليه من وجوه :

أحدها : أنه يدل على تعليق الحكم بالرؤية ولايراد بذلك رؤية كل فرد، بل مطلق الرؤية. ويستدل به على عدم تعليق الحكم بالحساب الذي يراه المنجمون. وعن بعض المتقدمين أنه رأى العمل به وركن إليه بعض البغداديين من المالكية، وقال به بعض أكابر الشافعية بالنسبة إلى صاحب الحساب. وقد استبشع هذا حتى لما حكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين، قال بعضهم : ليته لم يقله.

والذي أقول به : أن الحساب لايجوز أن يعتمد عليه في الصوم، لمفارقة القمر للشمس على مايراه المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين، فإن ذلك إحداث لسبب لم يشرعه الله تعالى. وأما إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً، فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي. وليس حقيقة الرؤية بمشروطة في اللزوم، لأن الاتفاق على أن المحبوس في المطمورة إذا علم بالحساب بإكمال العدة أو بالاجتهاد بالأمارات أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه، ثم قال : الرابع استدل لمن قال بالعمل بالحساب في الصوم بقوله : فاقدروا له، فإنه أمر يقتضي التقدير، وتأوله غيرهم بأن المراد إكمال القدر ثلاثين، ويحمل قوله : فاقدروا له على هذا المعنى. أعني إكمال العدة ثلاثين، كما جاء في الرواية الأخرى مبيناً : فأكملوا العدة ثلاثين. والمراد بقوله عليه السلام : «عَمَّ عَلَيْكُمْ» : أي استتر أمر الهلال وغم أمره هـ.

وابن دقيق العيد هو محمد بن علي المعروف بتقي الدين بن دقيق العيد القشيري المنفلوطي المالكي الشافعي. قال في الديباج صفحة 324 : تفرد بمعرفة العلوم في زمانه والرسوخ فيها معظماً في النفوس، اشتغل بمذهب مالك وأتقنه، ثم اشتغل بمذهب الشافعي وأفنى في المذهبين، وله يد طولى في علم الحديث وعلم الأصول والعربية وسائر الفنون، ثم قال : ولد بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز في سنة خمس وعشرين وستمائة، وتوفي رحمه الله في سنة اثنتين وسبعمائة ودفن بالقرافة هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 316 : وقد قال ابن الرفعة : لا يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد هـ. وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة، وابن دقيق العيد مات سنة اثنين وسبعمائة هـ.

وما قاله ابن دقيق العيد رحمه الله من أن الحساب إذا دل على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً، فهذا يقتضي الوجوب.. إنلخ، هو الذي أيده الشيخ بخيت في رسالته صفحة 258 ونصه : وأقول مما يؤيد القول بالعمل بالحساب الصحيح أن أهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يرجعون في كل حادثة إلى أهل الخبرة بها وذوي البصارة فيها، فإنهم يأخذون بقول أهل اللغة في معاني ألفاظ القرآن والحديث، وبقول الطبيب في إفطار شهر رمضان وغير ذلك كثير، فما الذي يمنع من بناء إكمال شعبان ورمضان وغيرهما من الأشهر على الحساب والرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة العارفين به، إذا أشكل علينا الأمر في ذلك، مع كون مقدماته قطعية وموافقة لما نطق به آيات القرآن المتقدمة ؟ ألا ترى أن الحاسب إذا قال بناءً على حسابه : إن الخسوف أو الكسوف يقع ساعة كذا من يوم كذا، وقع كما قال قطعاً ولا يتخلف، خصوصاً وأن مبنى الحساب على الأمور المحسوسة والمشاهدة بواسطة الأرصاد وغيرها. وقد يبلغ المخبرون بوجود الهلال وإمكان رؤيته عدد التواتر فيفيد خبرهم القطع بوجود الهلال وإمكان الرؤية لولا المانع أو لا يبلغ المخبرون عدد التواتر ولكنهم يكثرون إلى أن يفيد خبرهم غلبة الظن التي تقرب من اليقين فيطمئن القلب إلى صدق ذلك الخبر ويبقى احتمال غيره كالعدم ؟ وما يؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

وشهود الشهر، إما بمعنى الحضور فيه وعدم السفر، وإما بمعنى العلم بوجوده، وهذا الثاني هو الظاهر من الآية، فإن الشهور بمعنى العلم هو سبب وجوب الصوم. وقوله تعالى : ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ جاء مرتباً عليه بالفاء خبراً لمن أو

جواباً للشرط، فيكون الظاهر من الآية : أن كل من علم منكم بوجود الشهر المعهود وهو شهر رمضان، وجب عليه صومه. ووجود الشهر شرعاً كما هو مقتضى الأحاديث بوجود هلاله بعد غروب الشمس، بحيث يرى للناظر، فمن علم بوجود هلال الشهر بعد الغروب بأي طريق من طرق العلم الشامل لغلبة الظن، سواء كان العلم برؤية نفسه أو بإخبار من يثق به برؤيته، أو بأمر القاضي بذلك وعلمه بأمره أو بحساب فلكي دل على وجوده وإمكان رؤيته بلا عسر لولا المانع وجب عليه الصوم. فالذي يقتضيه النظر هو ما قاله القشيري كما تقدم من أنه إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً، فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي وليس حقيقة الرؤية مشروطة في اللزوم هـ.

وتعليق الصوم والإفطار بالرؤية لا ينافي ذلك. قال السبكي في العلم المنشور في حديث ابن عمر : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ»، وهو يفيد بمنطوقه تحريم الصوم والفطر قبل الرؤية، كما أن اللفظ المتقدم يفيد بمنطوقه الوجوب بعدها، فلم يبق للجواز محل، وإن كان من قال به جنح إلى أنه يكتفى في الجواز بما لا يكتفى به في الوجوب، كأوقات الصلاة يجوز الدخول فيها بالظن ولا يجب حتى يستيقن. نعم، إذا ظهر المعنى وأن القصد برؤيته ظهوره بحيث يرى، أمكن تخريج الخلاف في ذلك على نظائره، هل ينظر إلى اللفظ أو المعنى ؟ إن نظرنا إلى عموم اللفظ منعنا، وإن نظرنا إلى معناه خصصنا ولم نمنع هـ.

ولاشك أن المنظور إليه هو المعنى كما هو مقتضى الآية المتقدمة، كما أشار إليه القشيري بقوله : وليس حقيقة الرؤية مشروطة إلى آخره.

ولا اعتبار بتعصب عدة من المتأخرين على القائلين بذلك كالسبكي وأمثاله، كما لا اعتبار بقول من قال بوجوب الصوم أو جوازه عند عدم إمكان رؤيته بعد غروب الشمس، لأن ذلك مخالف لما اتفقت عليه كلمة المتقدمين من أنه لا يثبت الصوم بمجرد وجوده إذا لم تمكن رؤيته أو تعسرت لاتفاقهم على

أن الشارع قد أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب، وإنما الخلاف بينهم في أنه يكفي رؤيته لولا المانع بأن دل الحساب على ذلك، أو لا بد من رؤيته بالفعل. وقد علمت ما قاله السبكي من الإجماع فيما يظن على ذلك وقد وافق ظنه الواقع كما يعلم مما قدمنا، كما أنك قد علمت أن السبكي لم يكن مخترعاً للقول بالاعتماد على الحساب، بل ذلك قول فريق من العلماء، منهم ابن سريج ومطرف وابن قتيبة وابن مقاتل الرازي وهو من أصحاب محمد بن الحسن، وهو قول : بعض كبار التابعين كفى بأولئك قدوة.

ولا ينافي ذلك ما قاله أبو عمر : من أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة.. إلخ ماقال، فإننا نسلم ما قال، ولكن نقول : لا يلزم أن تكون الرؤية بالفعل، بل يكفي في الرؤية الفاشية أن يقوم الدليل على أنه يرى لولا المانع. ولا ينافي ذلك أيضاً ما قاله المازري من أن الناس لو كلفوا بالحساب ضاق عليهم لأنه لا يعرفه إلا الأفراد إلى آخر ما قاله، لأنه إنما يلزم ذلك لو كلف عامة الناس بالحساب ولم يقل بذلك أحد، بل الذي قاله ابن سريج ومن وافقه : أن قوله ﷺ : «فاقدروا له» بالمعنى الذي قالوه خطاب لمن خصه الله بهذا العلم. وقوله : «فاكملوا العدة» : خطاب للعامة.

وحينئذ يكون معنى قوله : «فاقدروا له» : فانظروه وتدبروا فيه. من قولهم : قدرت الأمر، إذا نظرت فيه وتدبرته. والنظر والتدبير في ذلك يختلف باختلاف الناظرين، فالذين خصهم الله بهذا العلم يكون نظرهم بالطريق الذي علموه وهو طريق للحساب متى دلهم حسابهم على كمال الشهر وتمامه، صاموا أو أفطروا، ويكون نظر العامة الذين لا يعرفون الحساب أو لا يقلدون من يعرفه بالطريق الذي يعرفونه وهو طريق العدد وإكمال العدة إن لم يروا الهلال.

وماذا يصنع الذين لا يعتمدون الحساب في البلاد التي يستمر فيها طلوع الشمس وظهورها شهرين وأكثر إلى ستة أشهر، ويستمر اختفاؤها كذلك ؟ فهل يمكن لأهل تلك البلاد أن يصوموا برؤية الهلال بالفعل بعد الغروب ؟ أو يمكن أن يقول أحد أنهم غير مكلفين بالصوم إذا وافق رمضان شهراً من

للصلوات ولم يجعل الشارع مدار العلم بتلك الأوقات على الآلات الرصدية والعلوم الحسابية والساعات الفلكية، فإنها وإن كانت معرفة أيضاً لانقضاء الزمان وحضور الأوقات، إلا أنها لا تيسر لكل مكلف في كل موضع، فلا يتمكن من المعرفة بها كل أحد، وقد قال النبي ﷺ : «جئتمكم بالسمحة السهلة البيضاء».

ولكن مما لا شبهة فيه أن الشارع لم يجعل مدار وجوب الصلوات وأدائها تلك العلامات على الأوقات إلا بالنظر إلى الغالب. ولم يرد أن الصلوات تسقط إذا لم توجد تلك العلامات.

فتعين حينئذ أن نصير إلى معرف آخر، كما أن الشارع وإن لم يجعل مدار العلم بتلك الأوقات على علم الحساب، لم يمنع من الاستدلال به على تلك الأوقات لمن يعرفها لأنها معرف أيضاً، كما علمت. ألا ترى أنهم جعلوا بلوغ ظل كل شيء مثله أو مثيله، علامة على دخول وقت العصر؟ وخروج وقت الظهر؟ وليس المراد من هذا إلا تعيين وقت صلاة الظهر وتقديره بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس — لو كان — وبين صيرورة ظل كل شيء مثله أو مثليه لو كان. وهكذا يكون المراد بزوال الشمس وغروبها وغيبة الشفق وطلوع الفجر، وإن لم يوجد في الدورة اليومية شيء من ذلك فعند عدم وجود تلك العلامات تقدرها بالساعات بحسب البلاد المعتدلة القريبة من البلاد التي لا يوجد فيها تلك الأوقات كما سبق. ألا ترى أن الفلكيين أنفسهم قسموا السنة إلى فصول أربعة وجعلوا نقطتي اعتدال وانقلاب وغير ذلك؟ وكل هذا ليس إلا باعتبار الغالب، فكذلك الشارع، إنما بنى خطاباته على ما هو الغالب. وعلى ذلك يكون الأمر كذلك في الصوم. وهل يمكن لعاقل أن يقول بوجوب الصوم من وقت طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس في اليوم الذي تمكث الشمس فيه ظاهرة مقدار شهرين أو ثلاثة أو ستة أشهر، عملاً بقوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾؟ ويقول : انه يأكل ويشرب إلى طلوع الفجر إذا

الأشهر التي تظهر فيها الشمس أو تختفي فيها مع أن القمر يجتمع مع الشمس في كل شهر مرة ويفارقها، فإذا فارقها فهو أول الشهر القمري وذلك لا يختلف في جميع جهات الكرة الأرضية ؟ وإنما الاختلاف في مدة ظهور الشمس ومدة اختفائها. ففي بعض الجهات يكون ظهور الشمس شهرين أو ثلاثة إلى أن يكون في بعضها ستة أشهر، تظهر فيها الشمس وستة تختفي فيها. فالأشهر القمرية متحققة في كل جهة والسنة القمرية كذلك.

وبالجملة، فالدورة اليومية والشهرية والسنية بجميع أقسامها، لا تختلف في جميع أنحاء الكرة الأرضية، فكما أنها في كل دورة يومية تجب الصلوات الخمس وتقدر أوقاتها بالساعات الفلكية بحسب أقرب البلاد المعتدلة إلى أولئك، مع أنه لازوال ولا بلوغ ظل كل شيء مثله أو مثيله ولا غروب للشمس ولا غيبة للشفق الأحمر ولا الأبيض ولا طلوع للفجر، لا كاذباً ولا صادقاً. وبالجملة فجميع علامات أوقات الصلاة مفقودة في الدورة اليومية في البلاد التي يستمر فيها ظهور الشمس أو اختفائها أكثر من أربع وعشرين ساعة إلى ستة أشهر، كذلك الدورة الشهرية، شمسية أو قمرية والدورة السنوية شمسية أو قمرية، موجودتان في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

وقد ثبتت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على كل واحد من المكلفين من غير اختصاص بأهل قطرٍ دون قطرٍ، وبدون حصرها في أهل عصر دون أهل عصر، وكل واحدة منها على قدم وساق في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كليات وجزئيات الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية وكونها كذلك، وكونها خمساً في كل يوم وليلة، موقته محدودة بأوقات معينة وأوصاف معينة، كل ذلك متواتر كتواتر القرآن وآياته، حتى صار ذلك بمنزلة البديهي والضروري الأولي. وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على أن لكل صلاة وقتاً على حدة، كما هو مبين في الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما، وقد جاءت تلك الأحاديث بياناً لقوله جل ذكره : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ فإنه يدل على

كونها فرضاً مؤقتاً محدوداً لأوقات لايجوز إهمالها وإضاعتها وإخراجها عن أوقاتها. ولقوله تعالى : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ.. الآية﴾ فإنه يدل على أنها موزعة إلى تلك الأوقات المعروفة في الدين ضرورة من الغدوة والظهيرة والعشية والمساء، ولقوله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ وقوله : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنْ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُودِ﴾ فهذه الآيات ظاهرة في تعلق الصلوات الخمس بأوقاتها وأن لكل صلاة وقتاً وإن كانت مجملة، فجاءت الأحاديث من قول النبي ﷺ وفعله المتواترين بياناً لذلك وعليه انعقد الإجماع.

ولاشك أن الزمان إنما هو مقدار متجدد غير قار، ثم قال : فإنه على كل حال لايدخل في حقيقته شيء من الألوان : من الحمرة والصفرة والبياض والظلمة، ولا الطلوع ولا الزوال والعشي والغروب، ولايتوقف على وجودها، وإنما هي أعلام معرّفات لمضي الزمان وانقضاء المقدار المعين من الأوقات يتعرّف بها حضور الأوقات التي جعلت بحكم الشرع مداراً لأداء الصلوات ووجوبها. قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، والمعنى والله أعلم : أن الأهلة وما مائلها من العلامات، مواقيت للحج وما مائله من العبادات، وأن هذا هو الذي يلزم المكلف السؤال عنه ومعرفته، لا ما سألوا عنه ولكن لاينتفي شيء من ذلك بانتفائها لأنها أعلام ومعرّفات فقط. ومثل تلك الأعلام التي نصبها الشارع علامة على ماذكر، مثل العلامات التي توضع لبيان مقادير المسافات في الأمكنة، بأن يوضع على مقدار معين عمود منصوب ليكون علامة على ذلك المقدار، فمقادير المسافات على حالها، بقيت تلك العلامات أو زالت. فالصلوات الخمس على هذا المنوال أديرت مع الأوقات وجعل طلوع الفجر والزوال بلوغ ظل كل شيء مثله أو مثليه وغروب الشمس وغيبة الشفق الأبيض أو الأحمر علامات لوجوبها وأدائها معرّفات لما يتمكن به العامة والخاصة من العلم بحضور الأوقات المعينة

ونفس الأمر أكثر من ذلك، فإن غاية ما يكون ظهور الشمس ستة أشهر واختفاؤها كذلك، فلا يتجاوز اليوم بنهاره وليله سنة، أي دورة كاملة، وقد يتفاوت الليل والنهار طولاً وقصراً في جهات الكرة الأرضية، ولكن لا يتجاوزان هذا المقدار فإن الدورة لا تكون أكثر من سنة.

فهذا كله دليل على أن الشارع لم يأمر بالصلاة لدلوك الشمس مثلاً، ولا بالصوم لرؤية هلال رمضان وغير ذلك من الأوقات التي جعلها علامات لأوقات العبادات إلا بناءً على الغالب ولتكون العلامات التي يتعرف بها أوقات العبادات ظاهرة للخواص والعوام في غالب المعمورة، لا لأن العبادات تسقط إذا لم توجد تلك العلامات. لأن سقوطها لا يوجب سقوط نفس الأوقات، فلا تسقط العبادات، ولا لأن الشارع يمنع الاعتماد على العلامات الأخرى التي تدل على تلك الأوقات أيضاً من آلات الرصد والحساب والساعات. على أن الفقهاء كثيراً ما اعتمدوا على الحساب في تقدير السنة القمرية التي قدرها بها مدة التأجيل في العنين، وسن اليأس، وغير ذلك فقالوا : إن السنة القمرية المعتبرة في ذلك ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه. وبعضهم قال : إنها ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً بالتقريب، وأن فضل ما بينها وبين السنة الشمسية عشرة أيام وثلث يوم وربع عشر يوم، وهذا لا يمكن الوقوف عليه إلا بالحساب وسير الشمس والقمر، فاعرف ذلك فإنك لا تجد في غير هذه العجالة.

وأما ما ذكر في الكنز وغيره، من سقوط العشاء والوتر في البلاد التي يطلع فيها الفجر قبل غيبة الشفق، فهو غلط كما بيّنه في الفتح وغيره، والله ولي التوفيق هـ كلام الشيخ بخيت.

وحيث أشار إلى حكم الصلاة باعتبار البلاد التي يزيد نهارها أو ليلها على أربع وعشرين ساعة، والتي لا يغيب فيها الشفق، فلنتمم الكلام على ذلك، ثم نرجع إلى المقصود فأقول : قال شيخنا في حاشيته على الرسالة الفتحية صفحة 133، عند قول العلامة الفشتالي، قال في الدر المنثور : فإن نقص ارتفاع

اختفت الشمس شهراً أو شهرين أو أكثر ووافق ذلك شهر رمضان ؟ أم يتعين أن يقال إن مثل هذا الخطاب مبني على الغالب، وكأنه قال، وأما الذين يستمر عندهم ظهور الشمس أو اختفاؤها أكثر من أربع وعشرين ساعة فيقدرون وقت الصوم ووقت الإفطار بالساعات بحسب أقرب الجهات المعتدلة إليهم وذلك إنما يكون بالحساب بلا شبهة ؟ فكما أن علماء الفلك بنوا أحكامهم على الغالب ولم يهملوا حكم غير الغالب، كذلك الشارع بنى أحكامه في بيان أوقات الصلاة والصوم على الغالب. ولكن لم يهمل بيان حكم غير الغالب. فقد أخرج مسلم في صحيحه من رواية يونس بن سمعان، من حديث الدجال، وفيه قلنا : يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : «لا.. اقدروا له». وكذلك عدة أحاديث غيره جاءت في هذا المعنى، فهل يمكن أن يقال : ان معنى : اقدروا له : أتموه وأكملوه ؟ كلا. بل يتعين أن يكون المراد : انظروا فيه وتدبروه، حتى تعرفوا الأوقات. وذلك يختلف باختلاف الناس ولا يلزم أن يكون كل الناس عارفين بالعلامات التي تدل على حضور الأوقات، بل يكفي أن يعرف ذلك البعض ومن لم يعرف، يعرف ممن يعرف. قال تعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

ألا ترى أن لو كان أهل بلد عمياناً ماعداً أفراداً قلائل، فإن هؤلاء المبصرين يعرفون علامات الأوقات ويخبرون الباقين ؟ فكذلك الخواص يعرفون العلامات بالحساب ويخبرون من لا يعرفون، ومتى كانوا عدولاً وجب قبول خبرهم. ولا شك أن حديث الدجال، وإن كان مسوقاً لبيان حكم الصلاة في أيامه، ولكن علم منه أن مدار العبادات على الدورة اليومية والدورة الشهرية والسنوية، وبيان حكم الصلاة في أيامه بيان لحكمها فيما يماثل أيامه.

والظاهر أن الشارع أشار إلى أن الأيام تختلف في الطول والقصر، وأنها لاتساوى في سائر الأقطار، بل يكون اليوم في بعضها كاسبوع، وبعضها كشهر، وبعضها كسنة. وأن حكم العبادات لا يختلف بسبب ذلك الاختلاف. ومما يرشد إلى ذلك اقتصاره في غاية الطول على سنة ولا يكون اليوم في الواقع

النظير عن سبعة عشر فالنصف الأول من الليل حصة الشفق والثاني حصة الفجر، مانصه : وذلك يقع حيث يكون العرض تسعاً وأربعين درجة وثلاثاً وثلاثين دقيقة، لمساواة مجموع غاية المنقلب الشتوي والميل لتمام العرض، وفي هذه الصورة يكون النصف الأول من الليل حصة الشفق، لأن في نصف الليل يبلغ ارتفاع النظير على دائرة نصف النهار يز ويكون ذلك الوقت وقت الفجر تقديراً، لأن البياض الذي يعقب الحمرة في الغروب يبقى ظاهراً فوق الأفق ولكن تحوله من جهة المغرب إلى جهة المشرق يتنزل منزلة طلوعه، وذلك بمجرد انحرافه عن دائرة نصف النهار، وإذا كان النظير يرتفع أكثر من سبعة عشر إلى تسعة عشر كان النصف الثاني من الليل حصة الفجر أيضاً، ويستخرج للشفق حصته ويكون جوف الليل هو ما بين الحصتين.

وعبارة الصفاقسي في المعالم : فإن نقصت غاية النظير عن سبعة عشر فالنصف الأول من الليل حصة الشفق والنصف الثاني حصة الفجر وينعدم جوف الليل وهو الظلمة التي بعد مغيب الشفق وقبل طلوع الفجر. وعند الحنفية : تسقط عن أهل هذا المكان صلاة العشاء، لأن الوقت عندهم سبب ويلزم من عدمه العدم، وأهل آخر الإقليم السابع يبلغ في الصيف عندهم الليل إلى درجة واحدة وأقل من ذلك، فإذا أتى عليهم رمضان في هذا الزمان فإنهم يقدمون الفطر على الصلاة، لأنهم إذا اشتغلوا بالصلاة طلعت الشمس فيهلكون لما علم من أن إصلاح الأبدان مقدّم على إصلاح الأديان، لأنه لا يستقيم الدين إلا بصحة البدن ولا إثم عليهم في ذلك، بل تقديم الفطر عندهم واجب، ومن اقتحم المشقة وأدخل على نفسه الضرر فهو آثم، وينعكس هذا الأمر عندهم في الشتاء فيبلغ النهار عندهم درجة واحدة وأقل من ذلك، فسبحان من خص من شاء من عباده بما شاء.

وقال الشيخ إسماعيل الجنوبي : إذا كان الميل الموافق كلياً أو قريباً منه، فلا تبقى هذه الحصة، يعني الفجرية في عرضنا وما فوقه، لأن الشمس لاتنحط عن الأفق الذي يلي القطب الظاهر بذلك القدر حينئذ فلذلك اختلف الفقهاء

في وجوب العشاء هنالك، حيث ذهب بعضهم إلى الوجوب قياساً على وجوب الصلوات الخمس حين تطلع الشمس من مغربها وتبقى فوق الأفق مدة أيام كثيرة لما دل الحديث على وجوبها بتقدير أوقاتها من تلك المدة، وذهب البعض إلى عدم الوجوب قياساً على سقوط غسل الرجلين في الوضوء من مقطوعهما، وعليه الفتوى هـ وهو حنفي المذهب.

هذا، وقد كنت سألت شيخنا العلامة المحقق النحرير النقادة الشهير أبا العباس أحمد بن الخياط الزجاري — قدس روحه الباري — بما نصه بعد التصدير : ماقولكم في مسألة وقع السؤال عنها واضطرب فيها كلام الأئمة وهي : قوم بيلد يطلع الفجر فيه قبل مغيب حمرة الشفق، ففي أي وقت يصلون العشاء؟ وفي أي وقت يمسون عن الأكل في الصيام ويصلون الفجر؟ فذكر القرافي عن إمام الحرمين أنه لاتصلى العشاء حتى يغيب الشفق ولا تكون قضاءً لبقاء وقتها، ويتحرى بصلاة الصبح فجر من يلهم من البلاد ولا يعتبر الفجر الذي لهم هـ. ولما نقله الخطاب قال عقبه، وكأنه أي القرافي ارتضاه هـ. وهو مشكل إذ الصوم لاشك في وجوبه بتحقيق طلوع الفجر الذي هو سبب في وجوب الإمساك والصلاة فكيف يصوم بالفجر الذي لهم ويتحرى بالصلاة فجر غيرهم، مع أن السبب في وجوبها حاصل عنده قطعاً؟ على أن هذا التحري معارض بالإجماع على أن لكل قوم فجرهم كما هو مقرر. وذكر الجنبوي في المراصد عكس ما قال القرافي، وذكرت نصه السابق وقلت عقبه : فجعل الخلاف في العشاء، فظاهره أن الفجر بمجرد طلوعه يجب الإمساك والصلاة فلا تحري ولا تقدير فيه، وقد قرر في المراصد أن الشفق لاغروب له حينئذ، وهو عكس ما قاله القرافي. وذهب فريق ثالث إلى خلاف ما ذكرناه معاً، منهم جمال الدين المارديني في الدر المنثور، والشيخ أبو حفص التوزري، في محصلة المطلوب ونصه : فإن نقصت غاية النظر عن الارتفاع المعمول به للشفق فالنصف الأول من الليل حصة الشفق والثاني حصة الفجر هـ. وحاصل كلامهما : أنه في نصف الليل يحصل الوقتان معاً، لأنه إذا زالت

الشمس عن خط نصف الليل يظهر الفجر من جهة المشرق، وينسخ ذلك الحمرة من جهة المغرب، هذا كلامهم. نطلب من سادتنا ما يجب الأخذ به من ذلك، مأجورين.

ونص الجواب بعد الصدر الذي يظهر أن القول الثالث هو أعدل الأقوال وأوفقها بالصواب، وذلك أن أوقات كل بلد بحسبه زوالاً ومغرباً وعشاءً وفجراً. وحينئذ فعشاء البلد المذكورة لا يتحقق وجوبها إلا بانعكاس شعاع الشمس من جهة مغرب ذلك البلد إلى جهة مشرقه فتجب صلاة العشاء إذذاك لتحقق سبب وجوبها بانعكاس الشعاع وتكون أداءً فيما يظهر، إذ لا بد في الفعل من زمن يتحقق فيه الفعل بعد تحصيل شرطه كالمغرب تقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها، ولا يمكن أن يكون أضيق من الفعل، إذ الوقت الزمن المقدر للأداء شرعاً والزائد لا يقدم عليه إلا بدليل ولم يظهر. وعلى تقدير خروج وقت العشاء بمجرد تحقق السبب، فغاية الأمر أن تكون قضاءً كالفائتة وقتها وقت تذكرها، وكالنائم قبل دخول الوقت فلم يستيقظ إلا وقد خرج الوقت.

وأما الفجر، فلا إشكال في وجوبه بظهور الضوء في جهة المشرق من الجهة الأخرى المقابلة للغروب فتؤدى بعد أن تصلى العشاء، لوجوب الترتيب كما لا يخفى، وهذا أحوط من القول بسقوط العشاء، مع أن السبب حاصل بانعكاس الشعاع. وأما الصوم فيجب الإمساك بدخول وقت صلاة الصبح ويفطر بغروب شمس البلد وإن طال النهار بنص الكتاب العزيز: «وَاتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ». والله تعالى أعلم. وكتبه عبيد ربه أحمد بن محمد بن الخياط الحسني وفقه الله هـ.

وقال شيخنا أيضاً في حل العقدة عن مقاصد العمدة صفحة 2 من ملزمة 13 مانصه: التتمة الثالثة مهما كان عرض البلد أقل من سبع وأربعين درجة وثلاث وثلاثين دقيقة، فإنه يمكن أن يرتفع النظر عن الأفق بتسع عشرة درجة في سائر أجزاء الفلك ويكون حينئذ لوقت الفجر بُعد عن نصف الليل فتستخرج حصته بما تقدم، فإن كان عرض البلد أكثر من ذلك، فإن النظر

لا يمكن أن يرتفع عن الأفق تسع عشرة درجة في سائر أجزاء الفلك لعدم إمكان انحطاط الشمس عن الأفق بذلك القدر في بعض الأجزاء، فلا يغرب البياض ثم يطلع ولكن يقدر تحوُّله عن النصف الغربي إلى النصف الشرقي طلوياً فتكون حصة الفجر نصف الليل وتختلف مدة ذلك، أي المدة التي يستمر فيها ما ذكر إذا كانت الشمس في البروج الموافقة للعرض باختلاف الميل والعرض. أما الشفق الأحمر فإنه مهما كان عرض البلد أقل من تسع وأربعين درجة وثلاث وثلاثين دقيقة، فإنه يمكن ارتفاع الظير عن الأفق بسبع عشرة درجة في جميع أجزاء الفلك أيضاً، ويكون لوقت العشاء بُعد عن نصف الليل فتستخرج حصتها بما تقدم. فإن كان عرض البلد أكثر من ذلك، فإن الظير لا يمكن أن يرتفع عن الأفق بسبع عشرة درجة في سائر أجزاء الفلك لعدم انحطاط الشمس عن الأفق بذلك القدر في بعض الأجزاء، ولكن يقدر تحوُّله عن النصف الغربي إلى النصف الشرقي غروباً، فتكون حصة الشفق نصف الليل كما أن حصة الفجر كذلك، ومدة ذلك تختلف أيضاً. ولنفرض لك مثلاً لعرض باريز وهو 50 48° وتماه 10 41°، فإذا كان الميل الشمالي اثنتين وعشرين درجة وعشر دقائق ونقصته من تمام العرض المذكور، ليحصل بذلك غاية ارتفاع الظير كان الباقي تسعة عشر.

فمن وقت كون الشمس في الجزء من الفلك من البروج الصاعدة، الذي ميله ما ذكر إلى أن يمر الانقلاب الصيفي وتصل إلى الجزء من الفلك من البروج الهابطة الذي ميله ما ذكر أيضاً، تكون حصة الفجر نصف الليل، فإذا أردت أن تعلم مدة ذلك فاستخرج بُعد درجة الشمس عن نقطة الاعتدال من قبل الميل. وقد تقدم أن نسبة ستين من جيب بُعد الدرجة كنسبة جيب الميل الكلي إلى جيب الميل الجزئي، فاقسم جيب الميل مرفوعاً على جيب الميل الكلي يحصل حينئذ بُعد الدرجة، وعليه فتأخذ

9,5766872

10,0000000

النسبة الجيبية للميل المذكور

وتضربها في نصف القطر

19,5766872

فيكون الحاصل

9,5998270

اقسمه على النسبة الجيبية للميل الكلي

9,9768622

يكن الباقي النسبة الجيبية لبعد الدرجة عن الاعتدال

خذ قوسها من الجزء الثاني يكن 71 28، وذلك الدرجة الحادية عشرة وثمان وعشرون دقيقة من برج الجوزاء، والدرجة الثامنة عشرة واثنان وثلاثون دقيقة من برج السرطان وبينهما من الأدراج سبع وثلاثون درجة فتكون المدة التي تكون فيها حصة الفجر نصف الليل بباريس سبعة وثلاثين يوماً يتوسطها يوم الانقلاب الصيفي.

ولنفرض لك مثالا آخر لعرض منشيستر، من مدن الانجليز، حيث يقيم بها بعض تجار المسلمين، وذلك أن عرضها 53 29° وتمامه 36 31° فإذا كان الميل الشمالي سبع عشرة درجة وإحدى وثلاثين دقيقة ونقصته من تمام العرض المذكور ليحصل بذلك غاية الارتفاع النظير، كان الباقي تسعة عشر. فمن وقت كون الشمس في الجزء من الفلك من البروج الصاعدة الذي ميله ماذكر إلى وقت كونها في الجزء منه من البروج الهابطة الذي ميله ماذكر أيضاً، تكون حصة الفجر نصف الليل ومعرفة بُعد درجة الشمس لذلك الجزء : بأن تقسم جيب الميل المذكور مرفوعاً على جيب الميل الأعظم، يخرج بُعد الدرجة عن نقطة الاعتدال، وذلك بأن

9,4785423

تأخذ النسبة الجيبية للميل المذكور

9,5998270

وتخط منها بعد ضربها في نصف القطر نسبة الميل الكلي

9,8787153

تبقى النسبة الجيبية لبُعد الدرجة

خذ قوسها من الجزء الثاني يكن مطط، وذلك الدرجة التاسعة عشرة وتسع دقائق من برج الثور والدرجة العاشرة وإحدى وخمسون دقيقة من برج الأسد وبينهما إحدى وثمانون درجة وبمثلها أياماً يتوسطها الانقلاب الصيفي تكون المدة التي حصة الفجر فيها نصف الليل بالبلد المذكور. وفي خلال هذه المدة مادام الميل لم يصل تسع عشر درجة وإحدى وثلاثين دقيقة، يكون للشفق

غروب قبل نصف الليل فتستخرج حصته بما تقدم، فإذا وصل الميل القدر المذكور ونقصته من تمام العرض المذكور ليحصل بذلك غاية ارتفاع النظير كان الباقي سبعة عشر. فمن وقت كون الشمس في الجزء من الفلك من البروج الصاعدة الذي ميله ماذكر إلى وقت كونها في الجزء منه من البروج الهابطة الذي ميله ماذكر أيضاً، تكون حصة الشفق نصف الليل كحصة الفجر فيتحد الوقتان لصلاة العشاء وصلاة الفجر، وينعدم جوف الليل وهي المدة التي بين مغيب الشفق وطلوع الفجر.

فإن أخذت النسبة الجيبية للميل المذكور 9,5238518
وطرحت منها بعد ضربها في نصف القطر نسبة الميل الكلي 9,5998270
كان الباقي النسبة الجيبية لبعده الدرجة 9,9240248
فخذ قوسها من الجزء الثاني يكن نره، وذلك الدرجة السابعة والعشرون وخمس دقائق من برج الثور، والدرجة الثانية وخمس وخمسون دقيقة من برج الأسد، وبينهما خمس وستون درجة وبمثلها أياماً يتوسطها يوم الانقلاب الصيفي، تكون المدة التي حصة الشفق فيها نصف الليل أيضاً. وليقس على هذين المثالين غيرهما.

وكلما زاد العرض والميل الموافق اتسعت المدة التي يتحد فيها وقت العشاء بالفجر، ويكون نصف الليل وقتاً لهما معاً إلى أن يكون العرض مساوياً لتمام الميل الأعظم، فينعدم الليل رأساً في المنقلب الصيفي ويكون النهار من أربع وعشرين ساعة. وكلما زاد الميل الموافق على تمام العرض، كان النهار أكثر من أربع وعشرين ساعة، ويأخذ بالتدريج في الزيادة، بحسب الميل والعرض إلى أن يكون من شهر وشهرين إلى ستة أشهر، وذلك في العرض التسعيني.

وفي الميل المخالف المساوي لتمام العرض ينعدم النهار رأساً في المنقلب الشتوي، ويكون الليل من أربع وعشرين ساعة. وكلما زاد الميل المخالف على تمام العرض كان الميل أكثر من أربع وعشرين ساعة، ويأخذ بالتدريج في الزيادة، بحسب الميل والعرض إلى أن يكون من شهر ومن شهرين إلى ستة أشهر، وذلك في

العرض التسعيني أيضاً، فتكون السنة فيه نصفها نهار ونصفها ليل. وطريق معرفة ما في النهار أو الليل من المدة، يجري على ماسبق، وذلك بأن تعرف الدرجة التي ميلها الموافق يساوي تمام العرض فما بين وقت كون الشمس بتلك الدرجة من البروج الصاعدة وبين وقت كونها بالدرجة المساوية لها في الميل من البروج الهابطة من الأدراج وكسورها يكون أياماً وكسورها في مقدار النهار في البروج الصاعدة والليل في الهابطة.

ففي بلد عرضه سبعون درجة إذا وصل الميل الشمالي لقدر تمام العرض وهو عشرون درجة فما بين وقت حلول الشمس بالدرجة التي ميلها عشرون درجة، وذلك الدرجة التاسعة والعشرون وست عشرة دقيقة من برج الثور وبين وقت حلولها بالدقيقة الرابعة والأربعين من الدرجة الأولى من برج الأسد، كله نهار وعلى العكس من ذلك في الميل الجنوبي. فاعلم ذلك وقس عليه. والله تعالى أعلم.

التمة الرابعة : في حكم الصلاة والصوم في عرض التسعين الذي السنة فيه من يوم وليلة وفي البلاد التي تكون الشمس فيها دائمة الظهور أو الخفاء مدة أزيد من يوم وأقل من ستة أشهر. وفي حكم صلاة العشاء إذا لم يغيب الشفق.

هذه المسألة تنزل لها الملك الجليل محمد صديق حسن خان في كتابه المسمى بـ «لقطه العجلان»، المطبوع في مطبعة الجوائب بعام 1296.

أما في عرض تسعين، فقد نقل عن الشيخ رفيع الدين الدهلوي : أن السلف من العلماء لم يتعرضوا لحكم هذه المسألة لعدم إمكان الحياة والعيش ثمه، فكان البحث فيه من العبث، ثم ذكر ما حاصله : أنه لما كانت الشمس تدور دورة في كل أربع وعشرين ساعة، كانت الدورة الواحدة تعتبر بيوم.

وعليه، فينبغي أن يجعل المصلي مدار كل يوم حصتين، يعتبر إحداها نهاراً ويصلي فيه الصلوات الثلاث : الصبح والظهر والعصر، ويعتبر الأخرى ليلاً،

ويصلي فيه المغرب أولاً، ثم إذا بلغت الشمس ربع المدار يصلي العشاء الأخيرة، وكذا الصوم إذا جاء شهر رمضان يجعل نصف المدار نهراً فيصومه، ونصفه ليلاً فيفطره.

وقد أطال الدهلوي في بيان ذلك والاستدلال عليه حسبما نقله عنه صاحب الكتاب المذكور، ولا حاجة بنا إلى الإطالة بذكره فانظره، ثم قال : ويجري هذا الحكم في البلاد التي تبقى الشمس ظاهرة فيها مدة أو خفية مدة.

وأما مسألة صلاة العشاء، إذا لم يغيب الشفق، فقد حررنا في حاشية شرح الفتحة : أن المعتمد فيها من أقوال، هو صلاتها عند نصف الليل، تنزيلاً للغروب التقديري منزلة الغروب الحقيقي ولا تسقط بحال.

وقد ذكر في لقطة العجلان : أن هذه المسألة ألف فيها الشيخ هارون المرجاني رسالة سماها : ناطورة الحق في فرضية العشاء، وإن لم يغيب الشفق، أطال فيها غاية الإطالة، ولم يدع للقائل بعدم الوجوب حجة ولا مقالة. وذكر في كيفية تقدير وقت العشاء : أنه يقدر وقت المغرب بمدة يغيب فيها الشفق في الأيام الاعتدالية والأقطار الاستوائية، ثم يدخل وقت العشاء إن أمكن ذلك وإلا فبقدر ما يغيب فيه أسرع من غيبته في هذه الأيام والأقطار، الأسرع فالأسرع، فإن لم يكن ذلك بأن لم يكن بين غروب الشمس وطلوعها إلا زمن قليل لا يسع فيه التقدير بشيء، فالواجب إذا إيقاع المغرب والعشاء والفجر بين المغرب والطلوع، فإن لم يكن بينهما مدة تسع تلك الفرائض، فيسقط اعتبار تلك العلامات ويرجع الأمر إلى التقدير في كل صلاة للضرورة ويكون أداءً لما ثبت فرضيته بالأدلة المطلقة في الوجوب، ثم قال : ولو انتفت تلك العلامات المعروفة للمدة الفاصلة بين أوقات الصلوات أصلاً، بأن لا يتحقق طلوع الشمس ولا غروبها مدة مديدة، نصف سنة أو أقل أو أن تطلع بمجرد ما تغرب، أو تغرب بمجرد ما تطلع، فهل تجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالأوقات على سكان هذه الأقطار ؟

لم يرد فيه عن المتقدمين نص، وقد كانت المسألة معركة بين العلماء الحنفية

المتأخرين من أهل القرن السادس فما بعده في وجوب العشاء والوتر، وعدمه على مَنْ لم يجد وقتها، لعدم تحقق المدة الفاصلة، وهي مدة غروب الشفق في الأيام المعتدلة والأقطار المستوية، وأطال في توجيه القول بعدم سقوط العشاء بما لا يسعنا جلبه، ولم يحك خلافاً في غير العشاء. وظهره الرجوع للتقدير فيه بلا خلاف. ثم ذكر في لقطة العجلان، بعد أن أنهى كلام صاحب الناطورة ما نصه : وأما مسألة الصوم فقد قال الشامي في حاشية در المختار : لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما إذا كان يطلع الفجر عندهم كما تغيب الشمس أو بعده بزمان لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم به بنيته، ولا يمكن أن يقال بوجوب موالة الصوم عليهم، لأنه يؤدي إلى الهلاك.

فإن قلنا : بوجوب الصوم، يلزم القول بالتقدير، وهل يقدر ليلهم بأقرب البلاد إليهم، كما قاله الشافعية هنا أيضاً، أو يقدر لهم بما يسع الأكل، أم يجب عليهم القضاء فقط دون الأداء ؟ كل محتمل فلي تأمل. ولا يمكن القول هاهنا بعدم الوجوب أصلاً كالعشاء عند القائل به فيها، لأن علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب، وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم. هذا ما ظهر لي هـ. كلامه بلفظه وفيه ملاحظات ستأتي قريباً.

التمة الخامسة : في ذكر مثال لاستخراج فضل دائر العصر في بلد لا تغيب فيه الشمس مدة أيام أو أشهر ولم يصل عرضه تسعين.

قد علمت مما سبق أن الميل للشمس أو البعد للكوكب متى كان أحدهما أكثر من تمام العرض كان للكوكب غايتان : عليا، وسفلى.

ولنفرض العرض سبعين بموحدة والميل الأعظم في نهايته في حال موافقته للعرض المذكور :

فتستخرج غاية ارتفاع الشمس العليا فتكون : ° 43 27

وغاية ارتفاعها السفلى فتكون : ° 3 27

- 6877 وتأخذ محلول جيب الغاية العليا فيكون :
602 ومحلول جيب الغاية السفلى فيكون :
6275 ثم تأخذ الفضل بينهما فيكون :
3138 فتأخذ نصفه فيكون محلول الأصل المطلق :
602 فتجمعه مع محلول أقل الغائتين :
3740 فيكون المجموع محلول بعد القطر :
1267 ثم تستخرج محلول ظل الغاية العليا فيكون :
2467 تزيد عليه قامة يحصل محلول ظل العصر :
فتأخذ أنسابه من الجزء الأول وتقسم عليها أس القامة
9,6870121 مرفوعا فتكون :
°25 56 ثم تأخذ قوسها من النسبة الظلية فيكون ارتفاع العصر :
وتستخرج فضل دائره، وذلك بأن تأخذ تمام ارتفاع
العصر :
°64 4
°46 33 وتتمام الغاية العليا :
°110 37 وتجمعهما فيكون المجموع :
°55 18 تأخذ نصفه فيكون المحفوظ الأول :
°46 33 ثم تطرح منه تمام الغاية :
°8 45 فيكون الباقي المحفوظ الثاني :
9,9149479 فتأخذ نسبة المحفوظ الأول :
9,1821960 وتجمعها مع نسبة المحفوظ الثاني :
9,0971439 فيكون الحاصل :
9,4966529 تحط منه النسبة الجيبية للأصل المطلق :
9,6004910 فيكون الباقي :
9,8002455 فتأخذ جذره بعد ضربه في نصف القطر فيكون :
°39 9 تأخذ قوسه من النسبة الجيبية فيكون :
°78 18 تضعفه فيكون الضف :

وهو فضل دائر العصر وقدره خمس ساعات وثلاث عشرة دقيقة تمضي من وقت حصول الغاية العليا للشمس في العرض والجزء المذكورين.

إذا علمت هذا، فنقول : إذا كانت الشمس ظاهرة فوق الأفق وأمكن استخراج بعض الأوقات لوجود العلامة الدالة عليه، لامعنى للتقدير فيه بجعل نصف الدورة نهراً والنصف الآخر ليلاً، بل يستخرج للعصر حصته ويكون وقته ووقت الظهر معلومين ويقدر للمغرب والعشاء والفجر.

والذي يظهر جرياً على ما حررناه في الحاشية في صورة كون نصف الليل وقتاً لصلاة العشاء والفجر حين يطلع الفجر قبل مغيب الشفق أن يكون وقت حلول الشمس على دائرة التوسط عند حصول غايتها السفلى غرباً وطلوعاً فتصلى حينئذ الصلوات الثلاث مرتبة ويكون هو وقت الإفطار والإمساك، ويجري على ماسبق من تقدير ليلهم بأقرب البلاد إليهم أو يقدر لهم مايسع الأكل والشرب، أو الواجب عليهم القضاء فقط دون الأداء. وإذا كانت دائمة الخفاء، فالحكم هو التقدير، كما أنه لامعنى لتقدير نصف الدور نهراً شرعياً، لأن مساواة الليل للنهار في الأيام الاعتدالية والأقطار الاستوائية هو في الليل والنهار الميقاتيين. والنهار الشرعي هو في الأيام والأقطار المذكورة أعظم من الليل، وكذا تقدير وقت العشاء بمرور ربع الدور في النصف المقدّر ليلاً كثير بالنسبة للأيام الاعتدالية والأقطار الاستوائية، إذ لا يكون بين الغروب والعشاء فيها إلا نحو نصف ثمن الدور. فتدبر ذلك، والله أعلم هـ كلامه — حفظه الله.

(وقوله : إذا علمت هذا.. إلخ) فيه إشارة إلى أن الشمس إذا كانت ظاهرة عدة أيام في محل، وكانت لها غايتان : عليا، وسفلى، فإن العليا تعتبر بمثابة الزوال ويعتبر ظلها هو ظل الزوال فيزداد عليه قامة يحصل ظل العصر فيستخرج ارتفاعه وفضل دائره يحصل وقت العصر.

وأقول : إذا كانت العليا بمثابة الزوال تكون السفلى بمثابة نصف الليل، لأن بينهما 12 ساعة دائماً، ولهذا ينبغي أن يكون وقت المغرب والعشاء بعد وقت العصر وقبل وقت الغاية السفلى، كما أن الفجر ينبغي أن يكون بعد وقت الغاية

السفلى، وكل من وقت المغرب والعشاء والفجر يكون بالتقدير لعدم وجود العلامة الدالة على ذلك حينئذ.

وهذا إذا كانت ظاهرة عدة أيام. أما إذا كانت خفية عدة أيام، فينبغي أن يكون انحطاطها الأقرب بمثابة الزوال، وانحطاطها الأبعد بمثابة نصف الليل. وإذا حصل انحطاطها الأقرب الذي هو بمثابة الزوال، ثم صار يكثر حتى وصل 17 درجة حصل وقت مغيب الشفق الأحمر وهو وقت العشاء. وفيما بين وقت الانحطاط الأقرب ووقت العشاء يقدر وقت العصر ووقت المغرب. وإذا حصل انحطاطها الأبعد الذي هو بمثابة نصف الليل، ثم صار يقل حتى وصل 19 درجة حصل وقت طلوع الفجر، فتؤدى صلاة الصبح حينئذ. وهذا مما تجب مراعاته فيما إذا كانت الشمس دائمة الظهور أو دائمة الخفاء. فليتفطن لذلك.

هذا وقد قال الخطاب في باب أوقات الصلاة صفحة 388 من الجزء الأول :

(التنبية الخامس) : ورد في صحيح مسلم أن مدة الدجال أربعون يوماً، وأن فيها يوماً كسنة ويوماً كشهر ويوماً كجمعة وسائر أيامه كأيامنا فقال الصحابة رضي الله عنهم : يا رسول الله، فذلك اليوم الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : « لا اقدرُوا لَهُ قَدْرَهُ ». قال القاضي عياض : هذا حكم مخصوص بذلك اليوم، شرعه لنا صاحب الشرع. قال : ولو كلفنا إلى اجتهدنا لاقتصرنا فيه على الصلوات عند الأوقات المعروفة في غيره من الأيام. ونقله عن النووي وقوله وقال بعده : ومعنى « اقدرُوا لَهُ قَدْرَهُ » : أنه إذا مضى بين طلوع الفجر قدر ما يكون بينه وبين الظهر كل يوم فصلوا الظهر. ثم إذا مضى بعده قدر ما يكون بينها وبين العصر فصلوا العصر، فإذا مضى بعدها قدر ما يكون بينها وبين المغرب فصلوا المغرب، وكذلك العشاء والصبح، وهكذا إلى أن ينقضي ذلك اليوم، وقد وقع فيه صلوات سنة كلها فرائض مؤداة في

وقتها. وأما اليوم الثاني الذي كشهـر، والثالث الذي كجمعة، فقياس اليوم الأول أن يقدر لهما كالـيوم الأول على ما ذكرناه، والله أعلم هـ.

ومثل ذلك الأيام التي تحجب الشمس فيها عن الطلوع، عند إرادة الله سبحانه وتعالى طلوعها من مغربها. ذكره ابن فرحون في الألفاظ، وقال : هذا الحكم نص عليه الشارع هـ كلام الخطاب.

وهذا ما يتعلق بحكم الصوم والصلاة في البلاد التي لا يغيب فيها الشفق والتي يكون نهارها أو ليلها أكثر من أربع وعشرين ساعة إلى ستة أشهر، وهو كلام في غاية ما يكون من التحقيق والتحريـر فاعلمه.

ولنرجع إلى ما كنا بصدده، فنقول : وممن اختار ما قاله ابن دقيق العيد الشيخ طنطاوي جوهرى، ونصه كما في رسالته صفحة 47 : قلت الذي أراه الرؤية المصحوبة بالحساب، وبعبارة أصرح يعتبر حساب الرؤية. فإذا قال العادون : إن القمر تباعد عن الشمس جهة المشرق مقدار القوس الممكن من الرؤية وجب الصوم. سواءً حال السحاب أو الضباب أو غيرهما أو ظهر الهلال وبدت السماء صافية للناظرين. قال صاحبي : أنا لا أوافقك على حال حيلونة الضباب أو السحاب، فقد أمر ﷺ بأن نتم شعبان ثلاثين في هذه الحال.

والعلماء اختلفوا. فمن مجّز للصيام، ومن موجب، ومن مانع.

فقلت : إنني أختار قول الوجوب قطعاً للنزاع وتوحيداً للكلمة، فخير للناس أن يأخذوا بحساب الرؤية خيفة المزورين الذين يقدمون الشهر يوماً، وخيفة الضباب المؤخر له يوماً هـ.

وممن قال باعتماد الحساب في إثبات الشهر، العلامة ابن البناء، ونصه كما في رسالته الهلالية في المعنى الأول : واختلف في قوله «فاقدروا له»، هل يرد إلى التفسير بتكميل العدة، أو هو توسيع لمداركه وتحصيله عند التباسه ؟ وفي الناس خواص وعوام، وأحال الخواص بذلك على خصوصيتهم التي انفردوا بها، وأبقى العوام على ما لا إشكال عليهم فيه من المشاهدة وتكميل العدة وهو الظاهر والمفهوم ممن أوتي جوامع الكلم؛ مع الإشارة إلى خفي الحكم منه ﷺ.

ثم قال بعد كلام : فإن قيل : ولم قالوا : لا يقبل فيه قول منجم ولا حاسب ؟.

قيل : هو بناءٌ وقد فرغ من هدمه، واستدلال بقول خصم على خصمه، والجاهل بالشيء لا يكون حجة على العالم به.

نعم، الحاسب والكاهن لمدخل لهما باتفاق لخلوهما عن السبب المؤدي إليه بشواهد والوقوف على حقيقة قواعده، وعلمهما إنما هو رجم بالغيب، وقد انتصبا له من غير علامة ظاهرة يمكن تصورهما به أو تطرق إليه مع أن في الحديث : من صدق كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد. فقد وقع الفرق بين ما منع وبين ما أبيض بقوله : فاقدروا هـ.

ومن قال باعتماد الحساب في إثبات الشهر أيضاً : الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار في الجزء الأول من المجلد الثامن والعشرين المؤرخ بتاسع وعشري شعبان 1345 هـ.

فقد تحصل من كلام هؤلاء الأئمة أمور :

منها : أن الشهر العربي إما تسعة وعشرون، وإما ثلاثون بالإجماع.

ومنها : أن المعتبر في حال الصحو هو الرؤية بالفعل بالإجماع.

ومنها : أنه لا يكفي مجرد الاجتماع قبل الغروب بالإجماع. ومن قال بذلك فهو محجوج بهذا الإجماع المستند على الكتاب والسنة، كما علمت.

ومنها : أن الرؤية المعتبرة هي رؤية الهلال التي تقع بعد الاجتماع والخروج من الشعاع في جهة الغروب عشية، وذلك بالكتاب والسنة والإجماع.

ومنها : أن وقت الإمساك والعشاء والفجر في البلاد التي لا يغيب فيها الشفق هو نصف الليل وهو الساعة 12 ليلاً.

ومنها : أنه يعتبر التقدير بالنسبة للصوم والصلاة في البلاد التي لا تغيب فيها شمس مدة من أيام أو أشهر، إن لم توجد فيها علامة من العلامات التي نصبها الشارع على ذلك.

ومنها : أنَّ المسألة التي وقع فيها الخلاف وأنَّه هل يعتمد فيها الحساب أم لا ؟ إنما هي حالة واحدة وهي ما إذا اجتمع القمر مع الشمس ثم بُعد عنها لجهة المشرق بُعداً ينكشف معه من علم حساب الرؤية الآتي انكشافاً جلياً أنَّه يرى لولا وجود المانع وهو الغيم مثلاً، وأنَّ القائلين باعتماد الحساب في هذه الحالة هم : ابن سريج والقفال والقاضي أبو الطيب ومطرف وابن قتيبة وابن مقاتل الرازي وغيرهم.

إلا أنَّ بعضهم ذهب إلى جواز الصوم به لمن عرفه وبعضهم لمن عرفه ولمن قلده. وذهب بعضهم إلى وجوب الصوم بذلك على من عرفه، وبعضهم على من عرفه وعلى من قلده. وأنَّ السبكي اختار جواز الصوم بذلك في تلك الحالة دون الفطر. وابن دقيق العيد اختار الوجوب بذلك وظاهره : أنَّه لافرق بين الصوم والفطر، ولذلك صرح بهما الشيخ بخيت كما تقدم، وأنَّه قد تبع ابن دقيق العيد على ذلك الشيخ بخيت والعلامة ابن البناء، والشيخ طنطاوي جوهرى، والشيخ رشيد رضا، وأنَّ القائلين بعدم اعتماد الحساب في تلك الحالة جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، ومنهم : مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله : وكلهم يقولون : لا يعتمد الحساب في إثبات الشهور، لا في الوجوب ولا في الجواز، لا في حق نفسه، ولا في حق غيره.

وأقول : إنَّ هذا هو الحق الذي لا غبار عليه لوجوه :

منها : أنَّه إذا دل الحساب على أنَّ الهلال يرى وكان هناك غيم مانع من الرؤية، فلا بد أنَّ يرى في محل آخر لا غيم فيه، ومتى ثبتت رؤيته في غير محل الغيم عم إن نقل، بشرط عدم البعد جداً، كما تقدم. فحيثُ لا داعي للعدول عن الرؤية بالفعل إلى الحساب مادامت الرؤية بالفعل متيسرة ولو بالنقل — بشرطه —.

ومنها : أنَّ رواية «فاقدروا له» مجملة، ورواية «فاكملوا العدة ثلاثين» مفسرة، فوجب أنَّ يحمل الجمل على المفسر، وهي طريقة لاخلاف فيها بين

الأصوليين، فإنه ليس عندهم بين الجمل والمفسر تعارض أصلاً، كما تقدم عن ابن رشد.

وتقدم قول النووي، واحتج الجمهور بالروايات المذكورة : «فأكملوا العدة ثلاثين»، وهو تفسير «لاقدروا له»، ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا، ويؤكد الرواية السابقة : «فاقدروا له ثلاثين». قال المازري : حمل جمهور الفقهاء قوله عليه السلام : «فاقدروا له» على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر.. إلخ كلامه.

ولهذا، قال شيخنا في حاشيته بعد أن قال ابن البناء في المعنى الأول : (وقد استفاض الحديث عن ابن عمر وليس فيه إلا : «اقدروا له»، واستفاض أيضاً عن ابن عباس وأبي هريرة وحذيفة، وفيه : «وإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين». فلا يمكن رد الأول إليه بكل حال)، مانصه : (قوله : فلا يمكن رد الأول.. إلخ).

هذا مفرع على استفاضة الحديثين على الوجه المذكور، وقد علمت أن الحديث الأول لم يتفق فيه على لفظ : فاقدروا له، بل روي عن ابن عمر بالوجهين إلا في رواية مالك عن نافع، وذلك مما يعضد رد الأول للثاني. ولو سلم ما قاله من الاستفاضة على الوجه المذكور، لكان رد الحديث الأول للثاني راجحاً أيضاً، لعدم صحة الحمل على المعنى المذكور في نظر الشارع، بحسب الظاهر لغير ما دليل قائم على ذلك. وليت شعري : لو صام أحد بالحساب هل يكون في صيامه موافقاً لحديث : «فأكملوا العدة ثلاثين» أو مخالفاً ؟

الجواب : أنه يكون مخالفاً، ولو أفطر أحد يوم الثلاثين يكون موافقاً بالصراحة فيهما بخلافه على : فاقدروا له، فلا يمكن رد الثاني للأول بكل حال، ويمكن رد الأول للثاني بكل حال في نظر الشارع بمقتضى الظاهر وإن صح معناه في نفسه هـ.

ومنها ما قاله القرافي في الفروق، ونصه : وإذا حصل القطع بالحساب فينبغي أن يعتمد عليه كأوقات الصلاة، والفرق هاهنا وهو عمدة الخلف والسلف، أن الله تبارك وتعالى نصب زوال الشمس سبباً لوجوب الظهر، وكذلك بقية الأوقات، فمن علم شيئاً بأي طريق لزمه حكمه، فلذلك اعتبر الحساب المفيد للقطع.

وأما الأهلة فلم ينصب خروجها من شعاع الشمس سبباً للصوم، بل نصب رؤية الهلال خارجاً عن شعاع الشمس هو السبب، فإذا لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم. ويدل لذلك قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ». ولم يقل لخروجه عن شعاع الشمس. وقال في الصلاة : «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ»، أي ميلها هـ.

قال شيخنا في حاشيته صفحة 10، عقب كلام القرافي هذا مانصه : وهذا الفرق إنما يحتاج إليه إذا قطع برؤية الهلال. أما إذا لم يقطع برؤيته فلا قائل حينئذ بعبرته، وليس كل حساب يقع قطعياً، بل القطعي نادر بالنسبة لغيره والنادر لاحكم له، والمتردد لاثبوت به فسقط اعتبار الحساب بكل حال، والعلم للكبير المتعال.

قال بعض المحققين من شيوخنا الأعلام أبقى الله النفع به لكافة الأنام : السر في اعتبار الحساب في أوقات الصلوات دون الأهلة في الصيام مشاركة غير الموقتين للموقتين في أوقات الصلوات وعموم الظهر فيها لغالب الناس حاضرة وبادية، حتى لو أخطأ الموقت في دخول الوقت علم الناس خطأه وأنكروا عليه في ذلك أشد النكير، بخلاف خروج الهلال من الشعاع وادعاء ذلك بطريق الحساب، فلا يطلع عليه إلا من له دراية خاصة بعلم التوقيت وعلم حساب تسيير الكواكب وعلم الهيئة، فلو أخطأ في حساب ذلك لم يطلع عليه لخبائمه فأناط الشارع في البابين بأمر لاخفاء فيه في الدين وهو في الصوم رؤية الهلال، وفي الصلوات إماراتها الظاهرة غالباً لغالب الناس، والله تعالى أعلم هـ من خطه رضي الله عنه هـ.

ومعنى قوله : وليس كل حساب يقع قطعياً : أن حساب الرؤية تارة يفيد استحالة الرؤية، وتارة يفيد القطع بها، وتارة يفيد إمكان الرؤية مع عسر أو مع رجحان. وسيأتي ذلك في مبحث رؤية الأهلة.

وتقدم قول السبكي، واستدل الأولون بالقياس على أوقات الصلاة، فإنه يعمل بالحساب فيها لانعرف في ذلك خلافاً إلا وجهاً أشار إليه صاحب الفروع.

وأجاب الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن الشارع أناط في الأوقات بوجودها، قال تعالى : ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ وقال ﷺ : «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ»، وأناط في الهلال برؤيته فلم يعتبر وجوده في نفس الأمر.

والثاني : أن مقدمات الهلال أخفى ويكثر الغلط فيها بخلاف الأوقات ولا محذور في أن الهلال يعلم بالحساب وجوده وإمكان رؤيته ولا يكلفنا الشرع بحكمه. ولو عمل في الأوقات كذلك كان الحكم كذلك، لكنه أناط بوجودها فاتبعنا في كل باب ما قرره الشرع فيه هـ.

ولهذه الوجوه وغيرها، قال العلامة الخطاب صفحة 389 من الجزء الثاني، ما نصه : وتفسير مالك هو الحق الذي لا غبار عليه وماعداه فيه مافيه، وقد قال ابن رشد في المقدمات في كتاب الصيام : والصواب ما ذهب إليه مالك من تفسير حديث ابن عمر بحديث ابن عباس، لأن التقدير يكون بمعنى التمام. قال الله تعالى : ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ : أي تماماً. انتهى والله تعالى أعلم هـ.

وقال ابن حجر في فتح الباري صفحة 108 من الجزء الرابع، في باب قول النبي ﷺ : «لا نكتب ولا نحسب»، مانصه : والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها. ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا النزر اليسير، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية، لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير،

واستمر الحكم في الصوم، ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله في الحديث الماضي : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». ولم يقل : فسلوا أهل الحساب. والحكمة فيه، كون العدد عند الإغماء يستوي فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم. ثم قال في حديث «الشهر هكذا وهكذا.. إلخ». قال ابن بطلال : في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل، وإنما المعول رؤية الأهلة هـ. وقوله : بنفي تعليق الحكم، أي الحكم بالصوم وغيره، كما قال قبل. وقوله : أصلاً، أي سواء حدث من يعرف ذلك أم لا. بدليل قوله : ويوضحه.. إلخ.

وعلى كل، فقوله : بل ظاهر السياق.. إلخ. قصده به الاستدلال على قوله : واستمر الحكم.. إلخ.

كما أن قول ابن بطلال : في الحديث رفع لمراعاة النجوم.. إلخ. مراده عدم اعتباره في ثبوت الشهر، بدليل قوله : وإنما المعول رؤية الأهلة.

على أنه كيف يصح أن يقال في الحديث : رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل مع أن قوانين التعديل بها تعرف مواضع الكواكب بالضبط، وبها يعرف وقت ظهورها واختفائها وتوسطها، وغير ذلك من الأمور التي لا يمكن تحقيقها إلا بقوانين التعديل.

على أن الحديث هو في معرض ما يثبت به الشهر لا في إلغاء الحساب والكتابة بالمرّة.

وزيادة على ذلك، فقوله عليه السلام : «لا نكتب ولا نحسب» هو بيان لقوله : «نحن أمة أميّة»، وقد تقدم أن الأميّة : عدم معرفة الكتابة والحساب. وسيأتي في أثناء الفصل الخامس من المبحث الثاني، مزيد تحقيق وتحرير في ذلك، فلتراجعه ففيه كلام نفيس.

وأما قول سندان كان الإمام يرى الحساب فأثبت الهلال به، لم يتبع لإجماع السلف على خلافه هـ. فقد اعترضه أبو زيد السروجي، وأيده السبكي في العلم المنشور صفحة 21.

ونص السبكي :

فصل

قال سند من المالكية : لو كان الإمام يرى الحساب في الهلال، فأثبت به لم يتبع لإجماع السلف على خلافه. واعترض السروجي بأنه يمكن أن السلف لم يعلموا به واكتفوا بالرؤية ولم يجمعوا على منع العمل به. وهذا الاعتراض جيد. ومن قال من أصحابنا وغيرهم بجواز الصوم أو وجوبه على من قلد الحاسب كيف يسلم ذلك هـ.

وأيضاً، فإن الخطاب قال صفحة 388 من الجزء الثاني مانصه : وقال القرافي في الفرق الثاني والمائة بين قاعدة أوقات الصلاة : يجوز إثباتها بالحساب والآلات، وكل ما دل عليها.

وقاعدة رؤية الأهلة في الرضانات : لا يجوز إثباتها بالحساب وفيه قولان، عندنا وعند الشافعية. والمشهور في المذهب عدم اعتبار الحساب.

ثم قال بعد أن ذكر كلام القرافي المتقدم : وفيه إثبات القول بالاعتماد على حساب المنجمين، كما نقله صاحب التوضيح وغيره هـ.

وقد قال الشيخ الرهوني في حاشيته على ميارة، حسبما نقله عنه شيخنا في حاشيته صفحة 28، مانصه : وقول الشارح عن القرافي عن سند، لإجماع السلف على خلافه سلم هذا مع أن الخطاب قال قبل نقله بآتم مما ذكره عن القرافي نفسه في الفروق مانصه : وفيه قولان عندنا وعند الشافعية. والمشهور في المذهب عدم اعتبار الحساب هـ. وقال في آخر كلامه مانصه : وفيه إثبات

القول بالاعتماد على حساب المنجمين، كما نقله صاحب التوضيح وغيره هـ منه؛
والله أعلم هـ كلام الرهوني.

هذا، وأقول : لعل مراد سند مذكره الباجي في المنتقى صفحة 38 من
الجزء الثاني، ونصه : وقد روى ابن نافع عن مالك في المدينة في الإمام لا يصوم
لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب أنه لا يقتدى
به ولا يتبع هـ.

وقد قال ابن رشد أيضاً في كتاب الجامع من المقدمات : لا يجوز لأحد
أن يعول في صومه وفطره على الحساب، فيستغنى عن النظر إلى الأهلة بإجماع
من العلماء هـ.

وأما قول ابن الحاجب : ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقاً هـ، فقد
اعترضه الشيخ خليل في التوضيح ونصه : ولا يعتمد على قول المنجمين أن
الشهر ناقص، ورواه ابن نافع عن مالك في الإمام الذي يعتمد على الحساب
أنه لا يقتدى به ولا يتبع، ثم قال : (قوله : وإن ركن إليه بعض البغداديين)،
إشارة إلى ماروي عن ابن سريج وغيره من الشافعية، وهو مذهب مطرف بن
عبد الله بن الشخير، من كبار التابعين. ابن بزيمة وهو رواية شاذة في المذهب
رواها بعض البغداديين عن مالك وحمل على هذا قوله عليه الصلاة والسلام :
«فاقدروا له»، من التقدير بالحساب والتنجم، وهذه تنقض الاتفاق ونقل
بعضهم مثلها عن الداودي هـ.

وقال الشيخ زورق في شرح الرسالة صفحة 291 من الجزء الأول : وأما
حساب المنجمين، فقال ابن بشير ركن إليه بعض البغداديين، وهو باطل وشنع
ابن العربي على القائل به من الشافعية، وحكى ابن رشد العمل به عن مطرف،
يعني ابن عبد الله بن الشخير التابعي، وحكى ابن بزيمة رواية البغداديين عن
مالك خ، ونقل مثله عن الداودي، فلا يصح قول ابن الحاجب اتفاقاً، سواءً
أراد مطلقاً أو في المذهب. فانظر ذلك هـ.

وقال ابن ناجي في شرحه على الرسالة أيضاً : ظاهر كلامه أنه لا يلتفت

إلى كلام المنجمين وهو كذلك. قال ابن بشير : وركن بعض البغداديين إليه في الغيم وهو باطل. ومثله قول ابن الحاجب : ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقاً وإن ركن إليه بعض البغداديين.

واعترض ابن هارون، ذكره الاتفاق على ذلك، لأن ابن رشد حكى العمل على ذلك عن مطرف ونحوه للشافعي. (قلت) : ليس هو مطرف المالكي، إنما هو مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي، حسبما صرح به غير واحد. ولقد قال ابن العربي : كنت أنكر على الباجي نقله عن الشافعي لتصريح أئمتهم بلغوه حتى رأته لابن سريج، وقاله بعض التابعين فعلى هذا لا اعتراض على ابن الحاجب، لأن الاتفاق عنده مقصور على المذهب بخلاف الإجماع. وقال ابن بزيزة : روي عن مالك وله شاذة رواها بعض البغداديين عنه، ويحمل على هذا قوله عليه الصلاة والسلام : «فاقدروا له»، من التقدير والحساب والتنجيم. قال الشيخ خليل : وهذه تنقض الاتفاق المذكور، قال : ونقل بعضهم مثلها عن الداودي هـ.

وأما قول ابن بزيزة حسبما نقله ابن حجر في الفتح، وهو مذهب باطل، فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع، ولا ظن غالب هـ، فقد اعترضه الشيخ بخيت في رسالته صفحة 252، ونصه : ماقاله ابن بزيزة فيما يتعلق بالخوض في علم النجوم ليس بصحيح، كما تقدم عن صاحب الهداية، والسبكي على أن مانحن بصددده ليس من قبيل الحدىس والتخمين كما قال. فافهم هـ.

ونص صاحب الهداية قد تقدم في أوائل هذا الفصل في كلام الشيخ بخيت، كما تقدم للشيخ بخيت أيضاً في رسالته صفحة 102، ونص السبكي هو ما تقدم له صفحة 250 من قوله : وليس معنى الحديث النهي عن الكتابة والحساب، ولازمهما وتنقيصهما، بل هما فضيلة فينا، وليس في الحديث أيضاً إبطال قول الحاسب في قوله : إن القمر يجتمع مع الشمس أو يفارقها، أو

تمكن رؤيته أو لاتمكن والحكم بكذبه في ذلك. وإنما في الحديث عدم إناطة الحكم الشرعي وتسمية الشهر به هـ.

وتقدم لنا نص السبكي بتمامه في الفصل الأول من هذا المبحث — راجعه. على أن الخطاب نقل عن القرافي صفحة 388 من الجزء الثاني، مانصه : إن حساب الأهلة والخسوف والكسوف قطعي، فإن الله أجرى عادته بأن حركات الأفلاك، وانتقالات الكواكب السبعة على نظام واحد طول الدهر، وكذلك الفصول الأربعة، والعوائد إذا استمرت أفادت القطع كما إذا رأينا شيئاً نجزم بأنه لم يولد كذلك، بل طفلاً للعادة، وإلا فالعقل يجوز ولادته كذلك. فالقطع الحاصل فيه إنما هو لأجل العادة، وإذا حصل القطع بالحساب فينبغي أن يعتمد عليه كأوقات الصلاة، والفرق هاهنا وهو عمدة الخلف والسلف، أن الله تعالى نصب زوال الشمس سبباً لوجوب الظهر، وكذلك بقية الأوقات. فمن علم شيئاً بأي طريق لزمه حكمه.

فلذلك، اعتبر الحساب المفيد القطع. وأما الأهلة فلم ينصب خروجها من شعاع الشمس سبباً للصوم، بل نصب رؤية الهلال خارجاً عن شعاع الشمس هو السبب. فإذا لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم. ويدل لذلك قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ». ولم يقل لخروجه عن شعاع الشمس.

وقال في الصلاة : «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ»، أي ميلها، انتهى أكثره بلفظه. وفيه إثبات القول بالاعتماد على حساب المنجمين، كما نقله صاحب التوضيح وغيره، وما فرّق به بين أوقات الصلاة ورؤية الأهلة حسن، وقد قبله ابن الشاطئ وله في الذخيرة نحو ذلك هـ كلام الخطاب.

على أنه كيف يصح أن يقال : انه مذهب باطل، مع أنه مذهب جماعة من السلف والخلف، وإن كان شاذاً كما تقدم ويأتي.

وقد تقدم قول الشيخ بخيت : ان السبكي لم يكن مخترعاً للقول بالاعتماد

على الحساب، بل ذلك قول فريق من العلماء. منهم : ابن سريج ومطرف وابن قتيبة وابن مقاتل الرازي، وهو من كبار أصحاب محمد بن الحسن، وهو قول بعض كبار التابعين، وكفي بأولئك قدوة.. إلخ كلامه

وقال العلامة الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 30 : فقال صاحبي : ماذا تقول في حديث : «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ مُتَجَمِّعًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

وقال أيضاً : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». ولم يقل : فاسألوا أهل الحساب، وقوله : «إذا ذكر القدر فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا».

فقلت : علم النجوم إذا أريد به موت فلان وحياة فلان، وبطلوع نجم كذا يظهر موت أو هلاك أمة أو ذهاب دولة، كما قال الغزالي : فليس يقيناً ولا ظنياً. وقد دحضه الفيلسوف الفارابي في كتاب الفصوص وفرق بين القضايا الحسابية والحوادث الأرضية، وقال : من العجيب أن يقال : إن مرور نجم كذا يوجب أن يحصل عنه حوادث لاتفاق اتفاق، فيجعل قاعدة عامة وأطال في ذلك، فهذا القسم لا يقول به الشرع ولا الفلاسفة. فأما علم النجوم الذي يعرف به سير الكواكب والشمس والقمر وكذلك علم الهيئة، فلن يكذبه الشرع. كلا بل إن مبداه توحيد ومعرفة نظام العالم، وتقديس الله تعالى، ومنها يتبدى أن تعرف السنون والشهور وأوقات الصيام والحج، فإنكار ذلك قصور وجهل، بل ربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله تعالى، إذ يقول الله تعالى : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، ويقول : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾. وانظر كيف أعقبه بقوله : ﴿إِنْ

الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ. أُولَئِكَ مَاؤَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٤٤﴾.

وهذه إحدى الكبر في الإسلام إذا أنكر العامة ذلك فهم معذورون، أما العلماء فعار عظيم وإثم كبير، ثم قال : فإذا قال الله : «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ»، قال هذا العالم المسكين : كلا، فليس الحسبان حقاً بل باطلاً، والحق هو الرؤية ولو كذب الرأي وكان ضعيف البصر وأخبر على خلاف الحقيقة، فيقول الله : حسبت الشمس والقمر. ويقول هذا المسكين : من صدق الحاسب فقد كفر، أي أن الحساب لا أصل له. وهذا واضح الخطأ قريب الخطر سريع العطب، وأمة هذا شأنها أسرع إلى الانقراض والاستعباد، والعياذ بالله تعالى هـ.

وبهذا الكلام تعلم بطلان كلام ابن عابدين في رسالته (تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان) فيما يتعلق بهذا الموضوع، فإنه مجرد خبط وتخليط، والله الموفق.

(تتمة) : قال الخطاب صفحة 389 من الجزء الثاني : قال ابن عرفة ابن حبيب : يجوز تقليد المؤذن العدل العارف، فإن أكل في أذان، سأل إن كان كذلك وإلا قضى — الباجي من محضر يؤذن مؤذنه عند الفجر في وجوب كفه بأذانهم، وهو يرى أن الفجر ماطلع وبعد أذانهم، وهو يرى أن الشمس غربت — رواية ابن نافع وعيسى عن ابن القاسم في المدونة، انتهى.

وقال في النوادر، قال ابن حبيب : ويجوز له تصديق المؤذن العدل العارف، فإن سمع الأذان وهو يأكل ولا علم له بالفجر، فليكنف وليسأل المؤذن عن ذلك الوقت فيعمل على قوله، فإن لم يكن عنده عدلاً ولا عارفاً فليقض وإن كان في قضاء رمضان فليقض، ويباح له فطر ذلك اليوم والتمادي، وإن كان في تطوع أتمه ولا قضاء عليه هـ.

وقول ابن حبيب : ولا علم عنده بالفجر، يفهم منه : أنه لو كان علم اعتمد

عليه، فهو موافق لرواية عيسى عن ابن القاسم، وهو الظاهر إذا أمن من الاطلاع عليه والاقتداء به، والله أعلم هـ كلامه هنا.

وقال في باب أوقات الصلاة صفحة 387 من الجزء الأول، وقال البرزلي :
ظاهر المذهب عندنا قبول قول المؤذن العدل العارف مطلقاً، أي في الغيم
والصحو، في الصلاة والصوم إذا كان عارفاً بالأوقات بالآلات، مثل الرملات
والمناقات وغيرها، نص على هذا العموم من كتاب الصوم وغيره، ثم قال :
ونص ما في الكتاب : ابن يونس في كتاب الصوم قال ابن حبيب : ويجوز
تصديق المؤذن العدل العارف أن الفجر لم يطلع. قال : وإن سمع الأذان وهو
يأكل ولا علم له بالفجر، فليكف وليسأل المؤذن عن ذلك الوقت فيعمل على
قوله، فإن لم يكن عنده عدلاً ولا عارفاً فليقض، انتهى هـ. ويأتي مزيد كلام
في ذلك في الفصل الرابع من هذا المبحث بحول الله.

وقال شيخنا في حاشيته صفحة 34 (تتمتان) :

الأولى : الحاسب هو الذي يحسب سير الشمس والقمر بعد غروب
الشمس بنحو نصف ساعة من ليلة الشك وينظر في البعد بينهما ويبنى على
ذلك أعمالاً مبسوطة في فنه إلى أن يصل إلى نتيجة ذلك من الحكم بالرؤية
أو بعدمها. وفنه علم تعديل الكواكب.

وأما المنجم، فقد تقدم أنه هو الذي يرى أن أول الشهر طلوع النجم
الفلاحي. وظاهر مقابلتهم إياه بالحاسب أن هذا لا يحسب شيئاً، بل مدار علمه
على الرصد والملاحظة لطلوع بعض الكواكب في أوقات معينة. ومنه مذكروه
من أن القمر إذا طلع : أي ظهر في جهة المشرق قبل طلوع الشمس صبيحة
ثمانية وعشرين من الشهر بالرؤية فيحكمون عليه بأنه كامل وإلا فهو ناقص،
وهذا هو الذي عنى أبو علي بن الهيثم في العينية بقوله :

يروح ويغدو آمناً من محاقه وفي ثامن العشرين قد يتوقع
فإن لاح عند الصبح فالشهر كامل وإن لم يلح فالشهر بالنقص موله

وصاحب المقنع بقوله :

والشهر كامل إذا ما طلعا في كح بالنقص إذا يخفى اقطعا

وصاحب اليواقيت بقوله :

وإن يلح صباح كح تما قالوا وإلا فنقص احكما

وصاحب السراج بقوله :

وثامن العشرين ربما ظهر فالشهر كامل إذا ما ظهرا
لذا الزمان ناقص إن لم يرا

الثانية : تقدم الاختلاف في الحديثين : حديث : «فاقدروا له»، وحديث :
«فأكملوا العدة ثلاثين». وأن فيهما ثلاثة تأويلات :
الأول : للجمهور من أن الثاني تفسير للأول.

الثاني : للحنابلة من أن الأول محمول على الغيم والثاني على الصحو.

الثالث : لابن سريج ومن معه، من أن الأول خطاب للخاصة والثاني للعامة.
وبقي تأويلان :

الأول منهما للطحاوي : وهو أن الثاني ناسخ للأول، وأن التقدير في الأول
معناه قبل النسخ أن ينظر إلى الهلال ليلة الواحد والثلاثين، فإن سقط لسته
أسباع ساعة فهو من تلك الليلة، وإن سقط لضعفها فلما قبلها فيقضون اليوم.
وقد أبطل هذا القول ابن رشد، كما في الخطاب ونصه :

وهذا قول خطأ، إذ لا يسقط القمر في أول كل ليلة من جميع الشهور كان
الشهر ناقصاً أو كاملاً لسته أسباع ساعة. هذا يعلم يقيناً بمشاهدة بعض الأهلة
أرفع وأبطأ مغيباً من بعض.

وأيضاً، فإنه خلاف ظاهر الحديث ومقتضاه في أن التقدير إنما أمر به ابتداءً
قبل الفوات ليصوم أو ليفطر، لا في الانتهاء بعد الفوات، ليقضي أو لا يقضي هـ.

قلت : وقريب مما فسر به الطحاوي التقدير حديث : إذا غاب الهلال قبل

الشفق فهو لليلة، وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين. لكن قال ابن حبان :
لا أصل له وانظر الآلىء المصنوعة.

وفي نزهة الخاطر في تصحيح أصول ابن الشاطر، لشهاب الدين الريشي :
ويجوز أن يغرب الهلال الليلة الثانية من الرؤية. والماضي من الغروب لا يزيد
على ساعة، كما يجوز أن يغرب تلك الليلة والماضي أكثر من ساعتين. ويجوز
غروبه ثالث ليلة والماضي لا يزيد على ساعة ونصف، كما يجوز غروبه في تلك
الليلة على ثلاث ساعات، كل ذلك ساعات مستوية هـ.

وكما لاعبرة بوقت غروب الهلال لاعبرة بكبره وصغره، ففي صحيح مسلم
عن أبي البختري قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا بيطن نخلة، قال : تراءينا
الهلال، فقال بعض القوم هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم هو ابن ليلتين.
قال : فلقينا ابن عباس، فقلنا : إنا رأينا الهلال، فقال بعض القوم، هو ابن
ثلاث. وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين. فقال : أي ليلة رأيتموه ؟ فقلنا :
ليلة كذا وكذا. فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ فَهُوَ
لِلَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ» هـ.

ومعنى مَدَّهُ : أي أطال مدته إلى الرؤية.

وفي حاشية الشيخ الصعيدي على الخرشى، مانصه :

(فائدة) : ذكر الناصر في جواب سؤال مانصه : أما الهلال إذا رئي ليلة
إحدى وثلاثين كبيراً ولم يغب إلا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين،
فهو ولد ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا صغره هـ.

وقد ورد في حديث، من اقتراب الساعة انتفاخ الأهلة، أي عظمها. وفي
بعضها من اقتراب الساعة أن يرى الهلال قبلاً بالفتح محركاً، أي يرى ساعة
ما يطلع لعظمه ووضوحه من غير أن يتطلب. راجع الجامع الصغير.

وفي المختصر : «ورؤيته نهراً للقابلة» والله أعلم.

والثاني منهما لابن رشد، فإنه بعد أن أبطل ما للطحاوي قال : والذي

أقول به في معنى التقدير المأمور به في الحديث، أن ينظر في الشهور التي قبل شعبان، فإن كان توالى منها شهران أو ثلاثة كاملة، عمل على أن هذا الشهر ناقص فأصبح الناس صياماً، وإن كانت توالى ناقصة، عمل على أن هذا الشهر كامل، فأصبح الناس مفطرين، إذ لا تتوالى أربعة ناقصة ولا كاملة إلا في النوادر، وإن لم يتوال قبل الشهر الذي غم الهلال في آخره شهران فأكثر كاملة ولا ناقصة احتمل أن يكون هذا الشهر ناقصاً أو كاملاً احتمالاً واحداً يوجب أن يكمل ثلاثين يوماً، كما في الحديث الآخر، فيكون على هذا الحديثان جميعاً مستعملاً كل منهما في موضع صاحبه وهذا في الصوم. وأما في الفطر، إذا غم هلال شوال فلا يفطر بالتقدير الذي يغلب فيه على الظن أن رمضان ناقص هـ نقله الخطاب.

وما ذكره ابن رشد في الجمع بين الحديثين هو خلاف ظاهر الحديث : «فأكملوا العدة ثلاثين». لأن ظاهره التكميل ولو توالى الغيم شهوراً متعددة. وقد نقل سند في الطراز عن مالك رحمه الله : يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعاً للحديث، ويقضون إن تبين لهم خلاف ما هم عليه هـ وهو الصواب لأن ما لابن رشد من الرجوع لأهل الميقات والحساب.

وما أفاده من أنه لا تتوالى أربعة أشهر على الكمال، خلاف ما في نزهة الخاطر، ونصه : واعلم أنه لا يجوز أن يتوالى أكثر من ثلاثة أشهر نواقص ولا أكثر من أربعة كوامل هـ.

وعليه مانظمه سيدي علي الأجهوري في قوله :

لا يتوالى النقص في أكثر من ثلاثة من الشهور يافطن
كذا توالى خمسة مكمله هذا الصواب وسواه أبطله

وانظر الزرقاني على المختصر وحواشيه، والله تعالى أعلم هـ كلام شيخنا.

(وقوله : وقد ورد في حديث من اقتراب الساعة انتفاخ الأهلة.. إلخ) قال

السخاوي في المقاصد الحسنة : 1203. حديث : من علامة الساعة انتفاخ

الأهله، يروى مرفوعاً عن أبي هريرة وابن مسعود وأنس. فالأول : عند الطبراني في الصغير بلفظ : من اقتراب الساعة انتفاخ الأهله، وأن يرى الهلال ليلة، فيقال : لليلتين.

والثاني : عنده أيضاً في الكبير، وكذا عند تمام في فوائده كلاهما بالجملة الأولى منه فقط.

والثالث : عنده أيضاً في الأوسط والصغير بلفظ : من اقتراب الساعة أن يرى الهلال قبلاً فيقال : لليلتين، وأن تتخذ المساجد طرقاً، وأن يظهر موت الفجأة، وبعضها يتقوى ببعض. ومن شواهد ما للبخاري في التاريخ من طريق محمد بن معمر عن عمه عن طلحة ابن أبي حدرد قال، قال النبي ﷺ « مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَرَوْا الْهَلَالَ فَيَقُولُوا ابْنُ لَيْلَتَيْنِ وَهُوَ ابْنُ لَيْلَةٍ »، وهو بالجيم من انتفج جنباً البعير : إذا ارتفعاً وعظماً خلقه، وبالحاء المعجمة واضح، وقبل بفتحتين، أي يرى ساعة ما يطلع لعظمه ووضوحه من غير أن يتطلب هـ.

فيستفاد من هذه الروايات أنه من أشراط الساعة وعلاماتها أن يدعي الناس الذين يرون الهلال كبيراً أنه ابن ليلتين، وهو في الواقع ابن ليلة واحدة، لأنهم في الحقيقة ما ادعوا أنه ابن ليلتين حتى بنوا على ذلك حكم الصوم والفطر والحج وغير ذلك. وإذا كان ذلك من أشراط الساعة مع كون الهلال ظهر كبيراً، فمن باب أولى وأحرى، إذا ظهر صغيراً أو لم يظهر أصلاً، وقد فشت هذه الحالة في كثير من الدول الإسلامية، فنرى كثيراً منهم يشبّون رؤية الهلال وفي الغد قد لا يرى أو يرى صغيراً. كما يستفاد من تلك الروايات السابقة أن الهلال إذا ظهر كبيراً فهو ابن ليلة واحدة، وقد تقدم قول النبي عليه السلام : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ رَأْيُئُمُوهُ».

وقال المواق، عند قول خ (ورؤيته نهاراً للقبالة) : ابن يونس إذا رُئي الهلال آخر يوم من شعبان أو من رمضان فهو لغده، رُئي بعد الزوال أو قبله. ابن بشير هذا هو المشهور هـ.

وقال الخطاب : يعني أنه إذا رأي الهلال نهاراً، فإنه إنما يحكم به لليلة القابلة، فيستمر الناس على ما هم عليه من فطر إن وقع ذلك في آخر شعبان أو صوم إن وقع في آخر رمضان، وسواء رأي بعد الزوال أو قبله على المشهور، ثم قال : (تنبيه) : فإذا رأي الهلال نهاراً، ثم لم ير بعد الغروب، لغيم أو غيره، فإن كان ذلك من يوم ثلاثين، كما هو الغالب، فلا يلتفت حينئذ إلى رؤيته ليلاً لإكمال العدة، وإن وقع ذلك في يوم تسعة وعشرين فالظاهر من كلام أصحابنا أن الهلال يثبت برؤيته نهاراً.

وكلام القرافي في شرح الجلاب كالصريح في ذلك. ويمكن أن يقال كلامهم : إنما هو إذا وقع ذلك في يوم ثلاثين بدليل اختلافهم في كونه للقابلة أو للماضية، وإذا وقع في يوم تسعة وعشرين، فلا قائل بأنه للماضية، إذ لا يكون الشهر ثمانية وعشرين.

وصرح الشافعية بأن ذلك لا يكفي عن رؤيته ليلة الثلاثين، وأنه لا أثر لرؤيته نهاراً، فتأمل.

ثم رأيت في مختصر الواضحة لابن حبيب : أنه لا يرى في يوم تسع وعشرين إلا بعد الزوال، ونصه : وهو يرى بعد الزوال يوم ثلاثين، ويوم تسع وعشرين، ولا يرى قبل الزوال في يوم تسع وعشرين لأنه للماضية، ولا يكون هلالاً قبل تمام تسع وعشرين. وإذا رأي بالعشي يوم تسع وعشرين فإنما أهل ساعته انتهى. وهو يقتضي أنه ثبت رؤيته بذلك ولو لم ير بعد الغروب، والله أعلم هـ كلام الخطاب.

وقوله : ثم لم ير بعد الغروب لغيم أو غيره.. إلخ. قال ابن عوض في المنحة صفحة 11 : وفي كلام السبكي ما يعلم منه أن الحق هنا أنه إن رأي بحد يقطع ببقائه بعد الغروب اعتد به وإلا فلا.

وقال صفحة 62 : وقال شيخ الإسلام في شرح المنهج : روي عن شقيق ابن سلمة، جاءنا كتاب عمر بخانقين أن الأهله بعضها أكبر من بعض، فإذا

رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ نَهَاراً فَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّهَا رَأْيَاهُ بِالْأَمْسِ. رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح هـ.

قال الشيخ منصور البهوش الحنبلي في شرح منتهى الإرادات : والهلal يختلف في الكبر والصغر، والعلو والانخفاض وقربه من الشمس وبعده عنها، اختلافاً شديداً لا ينضبط، فيجب طرحه والعمل بما عوّل الشرع عليه. قال وروى البخاري في تاريخه عن طلحة بن أبي حدرد مرفوعاً : من أشرط الساعة أن يروا الهلال يقولون : ابن ليلتين هـ.

فتحصل أن الحديث المذكور أولاً دليل ظاهر في هذا الباب، وأن فقهاء المذاهب لا يعتبرون كبر الهلال ولا صغره، وإنما هو من ليلته، وأن ما يقوله بعض الناس حين يرونه : هو ابن ليلتين أو ثلاث، ليس بطريق شرعي، وإنما هو حدس وتخمين لا دليل عليه ولا يعمل به ما لم تسبق له رؤية محققة بالأمس مع سلامة البصر وعدم الغيم المطبق الذي يمنع الرؤية عادة، فاعلم ذلك هـ كلام المواكب بزيادة من شرح مسلم للنووي هـ كلام ابن عوض.

وقال الباجي في المنتقى صفحة 39 من الجزء الثاني : العشي ما بعد الزوال إلى آخر النهار، ثم قال : ولا خلاف بين الناس أنه إذا رُئي بعد الزوال فهو لليلة القادمة، وأما إذا رُئي قبل الزوال، فإن مالكا والشافعي وأبا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون : انه الليلة القادمة.

وقال ابن حبيب : هو لليلة الخالية، ورواه ابن يزيد عن ابن وهب وبه قال أبو يوسف، وقد روي القولان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أبو بكر بن الجهم : وهذا لا يثبت عن عمر، رواه شبك وهو مجهول. والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن هذا هلال رُئي نهاراً فوجب أن يكون لليلة القادمة، أصله إذا رُئي بعد الزوال، قال : وهذا الخلاف إنما هو إذا رُئي في يوم ثلاثين ولا يصح أن يكون قبل ذلك هـ.

وقال ابن جزى في قوانينه صفحة 119، مانصه :

(الفرع الثالث) : إذا رُئي الهلال نهاراً، فهو لليلة المستقبلية وفاقاً لهما. وقال ابن وهب وابن حبيب : إن رُئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وقال ابن حنبل : إن رُئي آخر شعبان فهو للماضية، وإن رُئي في آخر رمضان فهو للمستقبلية احتياطاً.

(الفرع الرابع) : إذا ارتقب هلال رمضان فلم يظهر، ثم ثبت من الغد أنه قد رُئي وجب إمساك ذلك اليوم وقضاؤه، وإذا ثبت هلال شوال نهاراً وجب الفطر هـ.

وقال الزرقاني : (وإن ثبت) الصوم (نهاراً) بوجه من الوجوه السابقة أنه رُئي في الليلة الماضية (أمسك) كل أحد عن أكل وغيره وجوباً لحرمة الزمن ويقضي، ولو بيت النية لعدم جزمها (وإلا كفر إن انتهك) الحرمة بعلمه بالحكم، فإن لم ينتهك كفطره متأولاً أنه لما لم يجزه صومه، يجوز له فطره فلا كفارة عليه، وكذا إذا أفطر داهلاً عن الحرمة والتأويل لأنه ناسى هـ والله الموفق.

الفصل الثالث

فيما يتعلق بيوم الشك

قال الشيخ خليل : (وإن غيمت ولم ير فصبيحته يوم الشك وصيم عادة وتطوعاً وقضاءً وكفارة ولنذر صادف لاحتياطاً، وندب إمساكه ليتحقق).

قال المواق : قال ابن بشير : إذا التمس الناس الهلال ولم يروه والسماء مصحية فلا شك، وأما إن كانت متغيمة فالشك حاصل، فينبغي أن يبيت الإمساك ليستبرىء ما يأتي به النهار من أخبار السفار، فإن ثبت نفي الرؤية عول عليه، وإن ثبت إثباتها استدیم الإمساك هـ.

وقال الخطاب : إذا كانت السماء مغيمة ليلة ثلاثين ولم تثبت رؤية الهلال فصبيحة ذلك اليوم هو يوم الشك الذي ورد النهي عن صيامه، وأما إذا لم تكن السماء مغيمة، فليس ذلك بيوم شك.

وقال الشافعية : إذا أطبق الغيم فليس ذلك بيوم شك، وإنما هو يوم الشك إذا لم يطبق الغيم وتحدث الناس برؤية الهلال. ومال ابن عبد السلام إلى هذا هـ.

وقال الزرقاني : ويوم الشك عند الشافعية صبيحة ثلاثين إذا كانت صحواً، حيث تحدث فيها بالرؤية من لا يثبت به كعبد وامراًة لاصبيحة الغيم، ومال إليه ابن عبد السلام، لخبر : «فإن غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»، وفي رواية «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ». فإنه يدل على أن ذلك اليوم من شعبان، أي بدون شك عملاً بالاستصحاب. وعدم الرؤية لا يثير شكاً قاله عج، ثم قال الزرقاني : وينبغي اعتماد تفسير الشافعي للشك هـ.

قال الشيخ بناني : وقول زاي بدون شك عملاً بالاستصحاب وعدم الرؤية لا يؤثر شكاً... إلخ، فيه نظر، بل الشك حاصل قطعاً، كما هو ظاهر هـ.

وقال الخطاب عند قول خ (لا احتياطاً) مانصه : مراده أنَّ يوم الشك لا يصام لأجل الاحتياط للنهي عن ذلك، وهو ما صححه الترمذي من حديث عمار بن ياسر : «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجة.

ولم يبين المصنف كابن الحاجب، حيث قال : والمنصوص النهي عن صيامه احتياطاً للعمل، هل النهي على الكراهة أو التحريم ؟ قال في التوضيح : وظاهر الحديث التحريم وهو ظاهر ما نسبته للخمى لمالك، لأنه قال : ومنعه مالك. وفي المدونة : ولا ينبغي صيام يوم الشك، وحملها أبو الحسن على المنع. وفي الجلاب : يكره صوم يوم الشك. وقال ابن عطاء الله : الكافة مجمعون على كراهة صومه احتياطاً، انتهى. ونحوه في ابن فرحون.

وقال ابن عبد السلام : الظاهر أن النهي على التحريم لقوله : «عصى أبا القاسم» انتهى.

وزاد أبو الحسن عن ابن يونس من الواضحة : ومن صامه حوطة، ثم علم أنَّ ذلك لا يجوز فليفطر متى ما علم، انتهى.

وقال الزرقاني : لا يصام يوم الشك احتياطاً، أي يكره على أرجح قولين. والثاني : حرمة وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر : «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم».

ثم له الفطر إن نذر صيامه من حيث كونه يوم شك ليحتاط به ولو على الراجح من كراهته، لا أن نذره من غير هذه الحثية، بل لجواز التطوع به فيلزم نذره، ثم قال : ثم إذا صامه احتياطاً، ثم ثبت أنه من رمضان فليقضه، قاله في المدونة أشهب كمن صلى الظهر شاكاً في الوقت لغيم، ثم تبين إيقاعها فيه هـ.

هذا، ولتتم هذه المسألة بكلام المحدثين والفقهاء، فأقول : في صحيح الإمام البخاري رضي الله عنه : (باب قول النبي ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ

فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُّوا». وقال صلة عن عمار : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام وفيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان، فقال : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ». وفيه أيضاً عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وفيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَافْطَرُّوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

قال ابن حجر في فتح الباري صفحة 101 من الجزء الرابع : وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك، رتبها ترتيباً حسناً فصَدَرها بحديث عمار المصريح بعصيان من صيامه، ثم بحديث ابن عمر من وجهين :

أحدهما بلفظ : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُّوا لَهُ»، والآخر بلفظ : «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وقصد بذلك بيان المراد من قوله : فاقدرُوا له. ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضاً : «الشهر هكذا وهكذا، وحبس الإبهام في الثالثة». ثم ذكر شاهداً من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر، مصرحاً بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان، ثم ذكر شاهداً لحديث ابن عمر، في كون الشهر تسعاً وعشرين من حديث أم سلمة، مصرحاً فيه بأن الشهر تسع وعشرون، ومن حديث أنس كذلك. وسأتكلم عليها حديثاً حديثاً، ثم قال : (قوله : فقد عصى أبا القاسم عليه السلام)، استدل به على تحريم صوم يوم الشك، لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع. قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك، وخالفهم الجوهري المالكي فقال : هو موقوف. والجواب : أنه موقوف لفظاً مرفوعاً حكماً. ثم قال : (قوله : لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ). ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت

ليلاً أو نهاراً، لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل. وبعض العلماء فرّق بين ما قبل الزوال أو بعده وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقاً، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال، فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها. ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به، لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة، وهو قوله : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ». فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم، فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو. وأما الغيم فله حكم آخر، ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للأول. وإلى الأول ذهب أكثر الحنابلة. وإلى الثاني : ذهب الجمهور، فقالوا : المراد بقوله : «فاقدروا له»؛ أي انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين. ويرجح هذا التأويل الروايات الأخر المصروفة بالمراد، وهي ماتقدم من قوله : فأكملوا العدة ثلاثين ونحوها، وأولى مافسر الحديث بالحديث.

وقد وقع الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضاً، فرواها البخاري كما ترى بلفظ : فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ. وهذا أصرح ماورد في ذلك. وقد قيل أن آدم شيخه انفرد بذلك، فإن أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه : فعدوا ثلاثين، أشار إلى ذلك الإسماعيلي، وهو عند مسلم وغيره، قال : فيجوز أن يكون آدم أورده على ماوقع عنده من تفسير الخبر.

(قلت) : الذي ظنه الإسماعيلي صحيح، فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ : فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا، يعني عدوا شعبان ثلاثين. فوقع للبخاري إدراج التفسير في نفس الخبر، ويؤيده رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : «لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ». فإنه يشعر بأن المأمور بعدده هو شعبان. وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ : فأكملوا العدد، وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان. وروى الدارقطني وصححه، وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة : كان

رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه، عد ثلاثين يوماً ثم صام.

وأخرجه أبو داود وغيره أيضاً. وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربعي عن حذيفة مرفوعاً: «لَا تُقَدِّمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ». وقيل: الصواب فيه عن ربعي عن رجل من الصحابة مبهم ولا يقدح ذلك في صحته.

قال ابن الجوزي في التحقيق لأحمد في هذه المسألة، وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال: أحدها: يجب صومه على أنه من رمضان.

ثانيها: لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاءً وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة، وبه قال الشافعي. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز عن فرض رمضان، ويجوز عما سوى ذلك.

ثالثها: المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر. واحتج الأول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث. قال أحمد: حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر، فذكر الحديث بلفظ: فاقدروا له. قال نافع: فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر، أصبح مفطراً، وإن حال أصبح صائماً. وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم: سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه. فالجمع بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك. وهذا هو المشهور عن أحمد، أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته. فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً. واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني.

قال ابن عبد الهادي في تنقيحه : الذي دلت عليه الأحاديث، وهو مقتضى القواعد أنه أي شهر غم أكمل ثلاثين، سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما.

فعلى هذا، فقوله : فأكملوا العدة يرجع إلى الجملتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة أي غم عليكم في صومكم أو فطركم. وبقية الأحاديث تدل عليه، فاللام في قوله : فأكملوا العدة للشهر، أي عدة الشهر. ولم يخص ﷺ شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبيته، فلا تكون رواية من روى : فأكملوا عدة شعبان، مخالفة لمن قال : فأكملوا العدة، بل مبينة لها. ويؤكد ذلك قوله في الرواية الأخرى : «فإن حال بينكم وبينه سحب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا». أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، وابن خزيمة، وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا. ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ : «ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان». وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ : «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» هـ كلام ابن حجر.

(وقوله : واحتج الأول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث إلى قوله : وإن حال أصبح صائماً). سيأتي رد ذلك في كلام الخطيب أبي بكر البغدادي، بأنه يجب أن يحمل ماروي عن ابن عمر من صوم يوم الشك على أنه كان يصبح ممسكاً حتى يتبين بعد ارتفاع النهار، هل تقوم بينة بالرؤية فظن الراوي أنه كان صائماً، ويدل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر إلا مع الناس، ويدل عليه أيضاً قوله : «لا أتقدم قبل الإمام»، وقوله : «لو صمت السنة لأفطرته» : يعني يوم الشك.

قال الخطيب : وهذا تصريح منه بأنه كان لا يعتقد الصيام في ذلك، وإنما كان ممكساً... إلخ ما يأتي عنه.

وقال الأبي في شرح مسلم صفحة 221 من الجزء الثالث : قال عياض :

وفي قوله صَلَّى : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ» حجة للجمهور. والمشهور عندنا أنه لا يجوز صوم يوم الشك احتياطاً ولا يجزىء إن صامه ويثبت أنه رمضان وأوجه أحمد، وأنه إن صح أنه من رمضان يجزئه.

قلت : إذا كان غيم ولم تثبت الرؤية فيوم الشك صبيحة تلك الليلة. ابن بشير : فينبغي الإمساك حتى يستبرئ بمن يأتي من السفار وغيرهم، فإن ثبت وجب الإمساك والقضاء، ولو كان أفطر أو عزم. ابن عبد السلام : لا يجزئه إن صامه وثبت أنه من رمضان هـ كلام الأبي.

وقال الزرقاني في شرح الموطأ صفحة 118 من الجزء الثاني : (صيام اليوم الذي يشك فيه)، (مالك : أنه سمع أهل العلم ينهون أن يصام اليوم الذي يشك فيه) أنه (من شعبان) نهى كراهة على أرجح الروايتين عن مالك، أو حرمة على الأخرى، وهو ظاهر قول عمار بن ياسر : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم. رواه أصحاب السنن، وصححه الترمذي وغيره، وعلقه البخاري جزماً، لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فحكمه الرفع. قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم اتفاقاً، وخالفه الجوهري المالكي، فقال هو موقوف وجمع الحفاظ بأنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً، ومحل ذلك (إذا نوى به صيام رمضان) احتياطاً، لاحتمال أنه منه (ويرون أن على من صامه على غير رؤية ثم جاء الثبت) بفتح الباء وسكونها (أنه من رمضان أن عليه قضاءه)، لأنه لم يصمه بنية جازمة أنه من رمضان (ولايرون بصيامه تطوعاً بأساً)، لأن علة النهي منتفية، ومثل ذلك : إذا وافق عادته أو صادف نذره أو صامه قضاءً، (قال مالك : وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة. وعليه الجمهور حملاً للنهي على تحريه من رمضان، لا لغيره لخبر الصحيحين مرفوعاً : لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه. قال عياض : أشار بقوله : إلا رجل : إلى أن النهي محمول على التقديم تعظيماً وتحريماً للشهر. وفي رواية : لا تتحروا رمضان إلا من كانت عادته الصيام قبله أو صيام الاثنين ونحوه فلا يمنع هـ.

وقال الشيرازي في المذهب : ولا يجوز صوم يوم الشك، لما روي عن عمار رضي الله عنه أنه قال : من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم عليه السلام فإن صام يوم الشك عن رمضان لم يصح، لقوله عليه السلام : «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا» ولأنه يدخل في العبادة وهو في شك من وقتها فلم يصح، كما لو دخل في الظهر وهو يشك في وقتها، وإن صام عن تطوُّع ووافق عادة له جاز، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال : «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

وإن وصله بما قبل النصف جاز، وإن وصله بما بعده لم يجز، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله قال : «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ» هـ.

قال شارحه الإمام النووي صفحة 399 من الجزء السادس : حديث عمار رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن صحيح. وأما حديث «لَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ» فصحيح، رواه النسائي من رواية ابن عباس بإسناد صحيح. وأما حديث أبي هريرة : «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ» فرواه البخاري ومسلم، وحديثه الآخر : «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ»، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم. قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح، ولم يضعفه أبو داود في سننه، بل رواه وسكت عنه، وحكى البيهقي عن أبي داود، أنه قال : قال أحمد بن حنبل : هذا حديث منكر قال : وكان عبد الرحمان لا يحدث به، يعني : عبد الرحمان بن مهدي. وذكر النسائي عن أحمد بن حنبل هذا الكلام، قال أحمد : والعلاء بن عبد الرحمان ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا الحديث. قال النسائي : ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء.

أما حكم المسألة، فقال أصحابنا : لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف، لما ذكره المصنف : فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزاء. وفي كراهيته وجهان :

الجمهور على عدم الكراهة، واختاره ابن الصباغ وغيره.

ثم قال : وأما إذا صامه تطوعاً، فإن كان له سبب، بأن كان عادته صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين، كيوم الاثنين، فصادفه، جاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا، وإن لم يكن له سبب فصومه حرام. وقد ذكر المصنف دليله : فإن خالف وصام أثم بذلك، وفي صحة صومه وجهان مشهوران في طريقة خراسان، قالوا : ولو نذر صومه، ففي صحة نذره وجهان : بناءً على صحة صومه إن صح، صح وإلا فلا. قالوا : فإن صححناه فليصم يوماً غيره، فإن صامه أجزاءً عن نذره هذا كله، إذا لم يصل يوم الشك بما قبل نصف شعبان، فأما إذا وصله بما قبله فيجوز بالاتفاق، لما ذكره المصنف، فإن وصله بما بعد نصف شعبان لم يجزه لما ذكره المصنف. أما إذا صام بعد نصف شعبان غير يوم الشك ففيه وجهان : أحدهما وبه قطع المصنف وغيره من المحققين : لا يجوز للحديث السابق وهو الصحيح.

والثاني : يجوز ولا يكره وبه قطع المتولي.

ثم قال :

(فرع) : قال أصحابنا : يوم الشك هو يوم الاثنين من شعبان إذا وقع في السنة الناس أنه رأي، ولم يقل عدل أنه رآه أو قاله، وقلنا : لا تقبل شهادة الواحد، أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق. وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا. قالوا : فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك، سواء كانت السماء مصحية أو أطبق الغيم، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور.

وحكى الرافعي وجهاً عن أبي محمد الباقي — بالموحدة وبالفاء — : إن كانت السماء مصحية ولم ير الهلال فهو شك، وحكى أيضاً وجهاً آخر عن أبي طاهر الزيادي من أصحابنا : أن يوم الشك ما تردد بين الجائزين من غير ترجيح، فإن شهد عبد أو صبي أو امرأة، فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك،

ولو كان في السماء قطع سحب يمكن رؤية الهلال من خلالها ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان :

قال الشيخ أبو محمد : هو يوم شك. وقال غيره : ليس بيوم شك وهو الأصح. وقال إمام الحرمين : إن كان يبلى يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك، وإن كانوا في سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك، هذا كلامه.

ثم قال النووي :

(فرع) : في مذاهب العلماء في صوم يوم الشك، قد ذكرنا أنه لا يصح صومه بنية رمضان عندنا، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمار، وحذيفة، وأنس، وأبي هريرة، وأبي وائل، وعكرمة وابن المسيب، والشعبي والنخعي، وابن جريج والأوزاعي قال : وقال مالك : سمعت أهل العلم ينهون عن هذا كلام ابن المنذر. ومن قال به أيضاً عثمان بن عفان، وداود الظاهري، قال ابن المنذر : وبه أقول. وقالت عائشة وأختها أسماء : نصومه من رمضان، وكانت عائشة تقول : (لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان).

وروي هذا عن علي أيضاً. قال العبدري : ولا يصح عنه. وقال الحسن وابن سيرين : إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا. وقال ابن عمر وأحمد بن حنبل : إن كانت السماء مصحية لم يجز صومه، وإن كانت مغيمة وجب صومه عن رمضان. وعن أحمد روايتان، كمذهبنا ومذهب الجمهور. وعنه رواية ثالثة كمذهب الحسن.

هذا بيان مذاهبهم في صوم يوم الشك عن رمضان. ثم قال النووي :

(فرع) : اعلم أن القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي صنف جزءاً في وجوب صوم يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون مطلع الهلال غيم.

ثم صنف الخطيب الحافظ أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي جزءاً في الرد على ابن الفراء والشناعة عليه في الخطأ في المسألة ونسبته إلى مخالفة السنة وما عليه جماهير الأمة، وقد حصل الجزاءان عندي، والله الحمد، وأنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصديهما ولا أخل بشيء يحتاج إليه مما فيهما. ثم بعد أن ذكر كلام ابن الفراء، قال : قال الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في الرد عليه : وقفت على كتاب لبعض من ينتسب إليه الفقه من أهل هذا العصر، ذكر فيه أن يوم الشك المكمل لعدة ثلاثين يجب صومه عن أول يوم من رمضان. قال الخطيب : واحتج في ذلك بما ظهور اعتلاله يغني الناظر فيه عن إبطاله إذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات، والسنن الثابتة لا يسقطها فاسد التأويلات ومع كون هذه المسألة ليس فيها التباس فربما خفي حكمها عن بعض الناس ممن قصر فهمه، وقل بأحكام الشرع علمه، وقد أوجب الله على العلماء أن ينصحوا له فيما استحفظهم ويذلوا الجهد فيما قلدهم، وينهجوا للحق سبل نجاتهم، ويكشفوا للعوام عن شبهاتهم، لاسيما فيما يعظم خطره ويبين في الدين ضرره، ومن أعظم الضرر إثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الدين، وأنا — بمشيئة الله تعالى — أذكر من السنن الماثورة وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة عن رسول رب العالمين وصحابته الأخيار المرضيين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين وعن خالفهم من التابعين، ما يوضح منار الحق ودليله ويرد من تنكب سبيله ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله. ثم روى الخطيب بإسناده حديث أبي هريرة السابق في الصحيح عن النبي ﷺ : «لَا تَقْدَمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمًا يَصُومُهُ رَجُلٌ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ» ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين عن النبي ﷺ «أنه نهي عن صوم ستة أيام : اليوم الذي يشك فيه ويوم الفطر والنحر، وأيام التشريق» ثم ذكر الأحاديث الصحيحة السابقة : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ»، وحديث حذيفة الصحيح السابق عن النبي ﷺ : «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ

إِذَا غَمَّ الْهِلَالُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، وحديث ابن عباس السابق في صحيح مسلم أَنَّ النبي ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ أَمَدُهُ لِلرُّؤْيَةِ» وحديث : «أَحْصُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ» وسبق بيانه، ثم قال :

(باب الأمر بإكمال العدة إذا غم الهلال) : قال : روي ذلك عن النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله والبراء بن عازب وأبي بكرة وطلق بن علي ورافع بن خديج وغيرهم من الصحابة، ثم ذكر رواياتهم بأسانيده من طرق، وألفاظها كما سبق في الفرع الأول وفي جميع رواياته : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ». ثم قال الخطيب : أجمع علماء السلف على أَنَّ صوم يوم الشك ليس بواجب، وهو إذا كانت السماء متغيمة في آخر اليوم التاسع والعشرين من شعبان، ولم يشهد عدل برؤية الهلال، فيوم الثلاثين يوم الشك، فكره جمهور العلماء صيامه إلا أن يكون له عادة بصوم، فيصومه عن عادته، أو كان يسرد الصوم فيأتي ذلك في صيامه فيصومه، قال : فمن منع صوم يوم الشك عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة وعائشة، وتابعهم من التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد، وأبو وائل وعبد الله بن عكيم الجهني وعكرمة والشعبي، والحسن، وابن سيرين والمسيب بن رافع وعمر بن عبد العزيز ومسلم بن يسار وأبو السوار العدوي وقتادة والضحاك بن قيس، وإبراهيم النخعي، وتابعهم من الخالفين والفقهاء المجتهدين : ابن جريج والأوزاعي والليث والشافعي وإسحاق بن راهويه.

وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز عن رمضان ويجوز تطوعاً.

وأما أحمد بن حنبل، فروي عنه كمذهب الجماعة : أنه لا يجب صومه ولا يستحب، وروي عنه متابعة الإمام في صومه وفطره، وروي عنه أنه : إن كان غيم صامه وإلا أفطره.

قال الخطيب : وزعم المخالف أن الرواية التي عليها التعويل عنده عن أحمد : وجوب صوم يوم الشك عن أول يوم من رمضان. وأراه عوّل على قول العامة (خالف تعرف)، واحتج لقوله بما سنذكره إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك حديث ابن عمر السابق : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ».

قال الخطيب : قال المخالف ودلالته من وجهين، فذكر الوجهين السابقين في كلام ابن الفراء ومختصرهما : أن ابن عمر كان يصوم يوم ليلة الغيم وهو الراوي فاعتماده أولى.

والثاني : أن معنى «اقْدُرُوا لَهُ» : ضَيِّقُوا شعبان بصوم رمضان.

قال الخطيب : أما حديث ابن عمر، فاختلفت الروايات عنه اختلافاً يثول إلى أن يكون حجة لنا، فإن بعض الرواة قال في حديثه عنه : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». ثم روي عنه : «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وفي رواية عنه : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». ثم ذكر الخطيب بأسانيده من طرق جميع هذه الألفاظ، وقد سبق بيانها وأنها صحيحة. ثم قال الخطيب : فقد ثبت برواية ابن عمر، عن النبي ﷺ ما فسر المجمل وأوضح المشكل، وأبطل شبهة المخالفة، وكشف عوار تأويله الفاسد، لأن قوله ﷺ : «فاقدروا له» مجمل فسرته برواية : «فعُدُّوا له ثلاثين يوماً» و «فأكملوا العدة ثلاثين» و «فاقدروا له ثلاثين»، مع موافقة أبي هريرة ابن عمر على روايته مثل هذه الألفاظ عن رسول الله ﷺ ثم ذكر الخطيب رواية أبي هريرة من طريقين :

في بعضها : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ».

وفي الثانية : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ».

قال الخطيب : وأما تعلق المخالف بما روي عن ابن عمر، أنه كان يصوم إذا غم الهلال، فقد روي أنه كان يفعل ويفتي بخلاف ذلك، وفتياه أصبح من فعله، يعني لتطرق التأويل إلى فعله. ثم روى الخطيب بإسناده عن عبد العزيز بن حكيم، قال : (سألوا ابن عمر، فقالوا : نسبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء؟ فقال ابن عمر : أف أف : صوموا مع الجماعة وأفطروا مع الجماعة). إسناده صحيح إلا عبد العزيز بن حكيم، فقال يحيى بن معين : هو ثقة. وقال أبو حاتم : ليس بقوي يكتب حديثه. وعن ابن عمر، قال : (لا أتقدم قبل الإمام ولا أصله بصيام). وعن عبد العزيز بن حكيم، قال : (ذكر عند ابن عمر يوم الشك، فقال : لو صمت السنة كلها لأفطرته).

قال الخطيب : وهذا هو الأشبه بابن عمر، لأنه لا يجوز الظن به أنه خالف النبي ﷺ وترك قوله الذي رواه هو وغيره، من العمل بالرؤية أو إكمال العدة، فيجب أن يحمل ما روي عن ابن عمر من صوم يوم الشك على أنه كان يصبح ممسكاً حتى يتبين بعد ارتفاع النهار، هل تقوم بينة بالرؤية، فظن الراوي أنه كان صائماً. ويدل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر إلا مع الناس، ويدل عليه أيضاً قوله : (لا أتقدم قبل الإمام)، وقوله : (لو صمت السنة لأفطرته) يعني يوم الشك.

قال الخطيب : وهذا تصرّح منه بأنه كان لا يعتقد الصيام في ذلك وإنما كان ممسكاً. فإن قيل : فما الفائدة في إمساكه بلا نية الصوم، لأنه لو ثبت كونه من رمضان لم يجزه ؟

قلنا : فائدته تعظيم حرمة رمضان، وكيف يظن بابن عمر مخالفة السنة وهو المجتهد في اقتناء آثار رسول الله ﷺ والافتداء بأفعاله، وطريقة ابن عمر في ذلك مشهورة محفوظة.

قال الخطيب : وقد تأول المخالف قول ابن عمر : (لو صمت السنة لأفطرت يوم الشك)، على أن معناه : لم أصمه تطوعاً، وإن تطوّعت بجميع السنة. قال : ويحتمل أن يكون يوم الشك في الصحو، قال : وهكذا قوله :

صوموا مع الجماعة، المراد مع الصحو. قال الخطيب : وهذا تأويل باطل، لأن المفهوم من هذا الكلام في اللغة والعرف أنه لا يصومه بحال. وكذا المعروف عندهم من يوم الشك، إنما هو مع وجود السحاب لا مع الصحو، مع أن ما تأوله على ابن عمر لو لم يكن له وجه إلا ما قاله، لم يكن فيه حجة لثبوت السنن الراجعة الصريحة بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ خلاف ما ادعى المخالف ولا يجوز تركها لفعل ابن عمر ولا غيره. ثم روي بإسناده عن ابن عباس، قال : (ليس أحد من الناس إلا يؤخذ من قوله ويترك غير النبي ﷺ).

قال الخطيب : وقد جعل المخالف العلة في تفسير الحديث المجمل، الذي رواه ابن عمر مجرد فعله، مع احتماله غير ماذهب إليه، وكان يلزمه ترك رأيه والأخذ بحديث ابن عباس. ثم ذكره بإسناده عن ابن عباس، قال : (تأمرى الناس في رؤية هلال رمضان، فقال بعضهم : اليوم، وقال بعضهم : غداً. فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ فذكر أنه رآه. فقال رسول الله ﷺ : تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، قال : نعم. فأمر النبي ﷺ بلالا فنادى في الناس : «صُومُوا» ثم قال : صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً، ثم صُومُوا وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْماً».

قال الخطيب : وهذا الحديث أولى أن يأخذ به المخالف من حديث ابن عمر، لما فيه من البيان الشافي باللفظ الواضح الذي لا يحتمل التأويل ولأن ابن عباس ساق السبب الذي خرج الكلام عليه. قال الخطيب : والمراء في رؤية الهلال إنما يقع إذا كان في السماء غيم، فلو كان الحكم ما ادعاه المخالف لأمر النبي ﷺ الناس بالصوم من غير شهادة الأعرابي على الرؤية، قال الخطيب : وقد روي عن عبد الله بن جراد العقيلي، عن النبي ﷺ حديثاً فيه كفاية عما سواه، فذكره بإسناده عنه، ثم قال : (أصبحنا يوم الاثنين صياماً وكان الشهر قد أغمي علينا، فاتينا النبي ﷺ فأصبناه مفضراً، فقلنا : يانبي الله،

صمنا اليوم. فقال : «افْطُرُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ يَصُومُ هَذَا الْيَوْمَ فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ،
لَأَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مُتَمَارِيًا فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ
لَيْسَ مِنْهُ» : يعني ليس من رمضان.

قال الخطيب : وأما ما ذكره المخالف أنه حجة له من جهة الاستنباط وقوله :
إن معنى «افْطُرُوا لَهُ» : ضَيِّقُوا شَعْبَانَ لَصُومِ رَمَضَانَ، فهو خطأ واضح، لأن
معناه : قدرُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، ثَو صُومُوا فِي الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ. وقدرت الشيء،
وقدرته بتخفيف الدال وتشديدها، بمعنى واحد بإجماع أهل اللغة. ومنه قوله
تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾.

ثم روى الخطيب بإسناده عن يحيى بن زكرياء الفراء الإمام المشهور قال
في قوله تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، ذكر عن علي وأبي عبد الرحمن
السلمي أنهما شَدَّدا، وخففها الأعمش وعاصم. قال الفراء : ولا يبعد أن يكون
معناها واحد، لأن العرب قد تقول : قدرَ عليه الموت، وقدرَ عليه الموت،
وقدرَ عليه رزقه وقدرَ عليه رزقه، بالتخفيف والتشديد. ثم روى الخطيب عن
ابن قتيبة التشديد والتخفيف، ثم عن ابن عباس ومقاتل بن سليمان، وكان
أُوحِدَ وقته في التفسير، ثم الفراء، ثم ثعلب أنهم قالوا في تفسير قوله تعالى :
﴿فَقَظَنَ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ معناه : أن لن نقدر عليه عقوبة، قال : وكذلك
قاله غيرهم من النحاة، فهذا قول أئمة اللغة، على أن في الحديث ما لا يحتاج
معه إلى غيره في وضوح الحجة وإسقاط الشبهة، وهو قوله ﷺ : «فَاقْدُرُوا
لَهُ ثَلَاثِينَ»، أي فعدوا له ثلاثين، وهي بمعنى عدوا. وكله راجع إلى معنى
قوله ﷺ : «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». قال الخطيب : قال المخالف :
وليس في قوله ﷺ : «فَاقْدُرُوا لَهُ» ما يدل على وجوب تقدير شعبان بثلاثين،
إذ ليس تقديره بثلاثين أولى من تقديره بتسعة وعشرين، لأن كل واحد من
العديدين يكون قدراً للشهر، لقوله ﷺ حين نزل من الغرفة وقد آلى شهراً،

فنزل لتسع وعشرين «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»، وعن ابن مسعود : «ماصُّمَنَا تِسْعاً وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا ثَلَاثِينَ».

قال الخطيب : ما أعظم غفلة هذا الرجل، ومن الذي نازعه في أنَّ الشهر تارة يكون تسعاً وعشرين، وتارة يكون ثلاثين ؟ وأي حجة له في ذلك ؟ وقوله : ليس التقدير بثلاثين أولى من التقدير بتسع وعشرين باطل ومحال، لأنَّ النبي ﷺ نص على تقديره في هذه الحالة بتمام العدد والكمال، وهو قوله ﷺ : «فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». قال الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

قال الخطيب : قال المخالف : فإن قيل : لم كان حمله على تسع وعشرين أولى من حمله على ثلاثين ؟

قلنا، لوجوه :

أحدها : أنه تأويل ابن عمر الراوي وهو أعرف.

والثاني : أنه مشهور في كتاب الله تعالى في غير موضع

الثالث : أن فيه احتياطاً للصوم.

قال الخطيب : أما تأويل ابن عمر، فقد ذكرنا ما يفسده من معارضة ابن عباس له بالروايات التي لا تحتمل تأويلاً، وذكرنا عن ابن عمر من الروايات ما يوجب تأويل فعله على غير ما ذهب إليه المخالف، وكذلك تفسير ما ادعاه من الآيات، فلا حاجة إلى إعادته.

وأما قوله : إن فيه احتياطاً، فالاحتياط في اتباع السنن والاقتداء بها دون الاعتراض عليها بالآراء والحمل لها على الأهواء، ومنزلة من زاد في الشرع كمنزلة من نقص لافرق بينهما.

قال الخطيب : قال المخالف : فإن قيل : قد روى مسلم : «فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» من رواية ابن عمر.

قلنا : هذا التفسير ليس بصریح لاحتمال رجوعه إلى هلال شوال.

قال الخطیب : لا يجوز لأحد أن یزیل الکلام عن أصله الموضوع وظاهره المستعمل المعروف، ویعدل عن الحقیقة إلى المجاز إلا بدلیل، وحقیقة قوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» راجع إلى الغیم فی ابتداء الصوم وفي انتهائه، وقد بین النص ما اقتضاه ظاهر هذا اللفظ وعمومته وحقیقته، وهو قوله ﷺ فی حدیث ابن عباس : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ غَمَامَةٌ أَوْ ضَبَابَةٌ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ وَلَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ».

وعن ابن عباس أيضاً، عن النبي ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صُومُوا وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا»، وفي رواية عنه : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»، وعن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» رواه البخاري في صحيحه.

قال الخطیب : واستدل المخالف على أن قوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، راجع إلى غم خلال شوال بحديث أبي هريرة الآخر : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا».

قال الخطیب : وليس في هذا أكثر من بيان حكم غم الهلال آخر الشهر، وأنه يجب إكمال عدة الصوم ونحن قائلون به. فأما بيان حكم غمه في أول رمضان فمستفاد من الأحاديث السابقة وهو قوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ صُومُوا»، في الرواية الأخرى : «فَعُدُّوا شَعْبَانَ»، وفي الأخرى «فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صُومُوا»، وحديث عائشة رضي الله عنها : «كان النبي ﷺ إذا غُمَّ عليه عدَّ ثلاثين يوماً ثم صام».

قال الخطيب : قال المخالف : هذه الألفاظ محمولة على ما إذا غم هلال رمضان، فإننا نعد شعبان تسعة وعشرين يوماً ثم نصوم ثلاثين يوماً، فإن حال دون مطلع هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين غيم، عددنا حينئذ شعبان ثلاثين، ثم نعد رمضان ثلاثين ونصوم يوماً آخر، فيكون إحدى وثلاثين.

قال الخطيب : من خلت يده من الدليل وعدل عن نهج السبيل، لجأ إلى مثل هذا التأويل، ومع كونه إحدى العظام والكبر، وأعجب ما وقف عليه أهل النظر، فإن صاحبه لم يسنده إلى أصل يرده إليه ولا أورد أمراً يحتمل أن يقفه عليه ولو جاز تخصيص الحديث العام بغير دليل لبطلت دلالة الاخبار ولم يثبت حكم بظاهر وتعلق كل مبطل بمثل هذه العلة، ولكن ساع للمخالف هذا التأويل الباطل، ليسوغن لغلاة الرافضة⁽¹⁾ الذين يسبقون الناس في الفطر والصوم أن يتأولوا قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ» أن المراد تقدم الصيام للرؤية وتقدم الفطر للرؤية : قال الخطيب : ومخالفنا يعلم فساد هذا التأويل الذي قاله، فيقال له : أسمعك هذا التأويل عن أحد ؟، فإن زعمه فليأت بخبر واحد يتضمنه، وأن واحداً من السلف كان إذا غم عليه هلال شوال استأنف عدد شعبان، فإن لم يجده في خبر ولا أثر — وهيئات أن يجده — فليعلم أن ما تأوله خلاف الصواب، فالحق أحق أن يتبع.

فإن قال : استخرجته بنظري. قلنا : الاستخراج لا يكون إلا من أصل ولا سبيل لك إليه.

قال الخطيب : وزعم المخالف أن إجماع الصحابة في هذه المسألة على وفق مذهبه، وهذه دعوى منه ليس عليها برهان، ولا يعجز كل من غلب هواه على شيء أن يدعي إجماع الصحابة عليه. قال الخطيب : وأنا أذكر هنا ما ثبت عند أهل النقل في ذلك عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء المخالفين.

(1) غلاة الرافضة يسبقون الناس في الصوم والفطر ويؤولون قوله ﷺ : صوموا لرؤيته، بقولهم : صوموا اليوم الذي يرى في عشيته، ومنهم الفاطميون كما في الخطط المقرزية، راجع التنبيه 4 في آخر الفصل السادس في المبحث الثاني.

فأما الرواية عن عمر بن الخطاب، فرواها بإسناده عن عبد الله بن عكيم، أنه كان يخطب الناس كلما أقبل رمضان ويقول في خطبته : ألا ولايتقدم الشهر منكم أحد، يقولها ثلاثاً.

وفي رواية : أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد المجندة : «صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً ثُمَّ صُومُوا وَأَفْطَرُوا». وبإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل، قال : كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد في رؤية الهلال على رمضان، فقلت له : مَنْ ذكره ؟ قال : ابن جريج عن عمرو ابن دينار، قلت له : مَنْ ذكره عن ابن جريج ؟ قال : عبد الرزاق وروح. قال الخطيب : فإذا لم يقبل عثمان شهادة الواحد، فالغيم أولى أن لا يعتمد. وعن مجالد عن الشعبي عن علي، أنه كان يخطب إذا حضر رمضان ويقول في خطبته : «لاتقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة»، وكان يقول ذلك بعد صلاة الفجر، وصلاة العصر.

وعن مجالد عن الشعبي (أن عمر وعلياً كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان).

قلت : مجالد ضعيف والله أعلم.

قال الخطيب : واحتج المخالف بخبر يروى عن علي أنه قال : (أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان).

قال الخطيب : ولا حجة فيه لأن علياً كان لا يقبل شهادة العدل الواحد في الصوم، ثم روى بإسناده عن علي أنه كان يقبل شهادة رجلين لهلال رمضان، ثم رأى علي قبول شهادة واحد، ثم روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلاً شهد عند علي على رؤية هلال رمضان فصام وقال : (أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان). فصيام علي رضي الله عنه كان بشهادة

الرجل الواحد، بعد أن كان لا يقبل شهادة الواحد، فلما بلغه الحديث عن النبي ﷺ في قبول الواحد صار إليه.

قال الخطيب : ويدل على أن علياً كان لا يصوم إلا للرؤية أو إكمال العدد لشعبان ما أخبرناه أحمد وذكر إسناده إلى الوليد بن عتبة قال : (صمنا على عهد علي رضي الله عنه ثمانية وعشرين يوماً، فأمرنا علي بقضاء يوم).

قال الخطيب : وكان شهر رمضان تلك السنة تسعة وعشرين يوماً، وشعبان تسعة وعشرين، وغم الهلال في آخر شعبان فأكمل علي والناس العدد لشعبان ثلاثين وصاموا، فأروا الهلال عشية اليوم الثامن والعشرين من الصوم. ولو كان علي يقول في الصوم كقول المخالف من اعتماد الغيم لم ير الناس الهلال بعد صوم ثمانية وعشرين يوماً.

وأما ابن مسعود فروى عنه الخطيب بإسناده : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، وفي رواية عنه : (لأن أفطر يوماً من رمضان ثم أقضيه أحب إلي من أن أزيد فيه يوماً ليس منه). وعن صلة قال : (كنّا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فأتى بشاة فتنحى بعض القوم، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم ﷺ).

وعن حذيفة (أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان). وعن ابن عباس قال : (لاتصلوا رمضان بشيء ولا تقدموه بيوم ولا بيومين).

وعنه : (من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى الله ورسوله) وعن أبي هريرة : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

قال الخطيب : وأما مارويناه عن معاوية بن صالح عن أبي مريم. قال سمعت

أبا هريرة يقول : «لأنَّ أتقدم في رمضان أحب إلي من أن أتأخر، لأنني إن تقدمت لم يفتني».

فرواية ضعيفة لا تحفظ إلا من هذا الوجه وأبو مريم مجهل، فلا يعارض بروايته ما نقله الحفاظ من أصحاب أبي هريرة عنه. قال الخطيب ومما تعلق به المخالف، مارواه يحيى بن أبي إسحاق، قال : رأيت هلال الفطر، إمّا عند الظهر أو قريباً منها، فأفطر ناس فأتينا أنساً فأخبرناه فقال : (هذا اليوم يكمل إلى أحد وثلاثين يوماً، لأن الحكم بن أيوب أرسل إلي قبل صيام الناس : إني صائم غداً، فكرهت الخلاف عليه فصمت وأنا متم يومي هذا إلى الليل).

قال الخطيب : قال المخالف : ولا يتقدم أنس على صوم الجماعة. إلا بصوم يوم الشك.

قال الخطيب : فيقال له : قد قال أنس أنه لم يصمه معتقداً وجوبه وإنما تابع الحكم بن أيوب وكان هو الأمير على الإمساك فيه، ولعل الأمير عزم عليه في ذلك فكره مخالفته. والمحفوظ عن أنس أنه أفطر يوم الشك كذا روى عنه محمد بن سيرين، وحسبك به فهماً وعقلاً وصدقاً وفضلاً.

ومن ذلك عن عائشة : (لأنَّ أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان). قال الخطيب : أرادت عائشة صوم الشك إذا شهد برؤية الهلال عدل، فيجب صومه ولو كان قد شهد بباطل في نفس الأمر، وأرادت بقولها مخالفة من شرط لصوم رمضان شاهدين. والدليل على هذا أن مسروقاً روى عنها النهي عن صوم يوم الشك، ثم رواه الخطيب بإسناده.

ومن ذلك عن أسماء بنت أبي بكر، أنها كانت إذا غم الهلال تقدمته وصامت وتأمر بذلك.

قال الخطيب : ليس في هذا أكثر من تقدمها بالصوم، ويحتمل أنه تطوّر لا واجب، وإذا احتمل ذلك لم يكن للمخالف فيه حجة، مع أن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ وفعله. قال الخطيب : ومما جاء عن التابعين فيه

مارويناه، فذكر بإسناده عن عكرمة (مَن صام يوم الشك فقد عصى رسول الله ﷺ). وأمر رجلاً أن يفطر بعد الظهر.

وعن القاسم بن محمد : (لا تصم اليوم الذي تشك فيه إذا كان فيه سحاب). وفي رواية عنه : (لا بأس بصومه إلا أن يغم الهلال). وعن الشعبي أنه سئل عن اليوم الذي يقول الناس انه من رمضان. قال : (لا يصم إلا مع الإمام). وفي رواية عنه : (لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك).

وعن الضحاك بن قيس : (لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك) وعن إبراهيم قال : (ما من يوم أبغض إلي أن أصومه من اليوم الذي يقال انه من رمضان). وعن إبراهيم وأبي وائل والشعبي والمسيب بن رافع أنهم كانوا يكرهون صوم اليوم الذي يقال انه من رمضان. وعن الحسن البصري قال : (لأن أفطر يوماً من رمضان لا أتعمد أحب إلي من أن أصوم يوماً من شعبان. أصل به رمضان أتعمد). وعن الحسن وابن سيرين أنهما كرها صوم يوم الشك.

قال الخطيب : وذكر المخالف شياً من القياس ولم يختلف من اعتمد الآثار من العلماء أن كل قياس ثبت عن النبي ﷺ نص يخالفه فهو باطل ويحرم العمل به. وقد قال أبو حنيفة وهو إمام العراق، مع توسعه في القضاء بالقياس : البول في المسجد أحسن من بعض القياس. وهذا صحيح وهو إذا قابل القياس نص يخالفه أو كان فاسداً لنقص أو معارضة الفرع للأصل، كقياس المخالف وجوب صوم يوم الشك على من نسي صلاة من صلوات يوم، فهذا قياس باطل، لثبوت النص بخلافه، ولأن الصلاة لم تجب بالشك، بل لأننا تيقنا شغل ذمته بكل صلاة وشككنا في براءته منها، والأصل بقاؤها بخلاف الصوم. ولا طريق له إلى الصلاة المنسية إلا بفعل الجميع. وإنما نظير مسألة يوم الشك أن يشك : هل دخل وقت الصلاة أم لا ؟ فلا تلزمه الصلاة بالاتفاق بل لو صلى شاكاً فيه لم تصح صلاته.

قال المخالف : وقياس آخر وهو القياس على ما إذا غم الهلال في آخر رمضان، فإنه يجب صوم ذلك اليوم. قال الخطيب : ليس بهذا المخالف من

الغباوة ما ينتهي إلى هذه المقالة، لكنه ألزم نفسه أمراً ألجأه إليها، وكيف استجار أن يقول : يوم الشك أحد طرفي الشهر، مع أن هذا الوصف لا يلزمه ولا يسلم له. فإن قال بنيته على أصل، قيل له : هو مخالف للنص فيجب اطراحه. ويقال له : إن قلت يوم الشك أحد طرفي رمضان، فأنت بحجة على ذلك — وهيئات السبيل إلى ذلك — وإن قلت : الشك أحد طرفي شعبان. قيل : أصبت ولا يجب صوم شعبان.

ثم يقال : الأصل بقاء شعبان فلا يزول بالشك. قال الخطيب، قال المخالف : لا يمتنع ترك الأصل للاحتياط، كما في مسألة من نسي صلاة من الخمس، وكما لو شك ماسح الخف في انقضاء مدته فلا يمسح، ولو شكّت المستحاضة في انقطاع الحيض تلزمها الصلاة.

قال الخطيب : أما مسألة الصلاة فسبق جوابها. وأما ماسح الخف فشرط مسحه بقاء المدة، فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو غسل الرجلين. وأما المستحاضة، فسقطت عنها الصلاة بسبب الحيض، فإذا شكّت فيه رجعت إلى الأصل.

ومقتضى هذا في مسألتنا، أن لا يجب صوم يوم الشك، لأن الأصل بقاء شعبان. هذا آخر كلام الخطيب رحمه الله هـ كلام النووي.

وقول الخطيب البغدادي في أول كلامه : (إذا كانت السماء متغيمة في آخر اليوم التاسع والعشرين من شعبان ولم يشهد عدل برؤية الهلال، فيوم الثلاثين يوم الشك).

وقوله بعد ذلك : (المعروف عندهم من يوم الشك إنما هو مع وجود السحاب لا مع الصحو)، وقوله : (والمراء في رؤية الهلال إنما يقع إذا كان في السماء غيم). كل ذلك يوافق ما قاله علماءنا من أنه إذا التمس الناس الهلال ولم يروه، والسماء مصحية فلا شك. وأما إن كانت متغيمة فالشك حاصل، وهو الموافق لما تقدم من الآثار الصحيحة والله أعلم.

الفصل الرابع في حكم الاشتغال بعلم النجوم

علم النجوم كما علمت قسمان :

حسابي : وهو الذي يعرف به سير الشمس والقمر وسائر الكواكب كعلم التوقيت والتعديل.

واستدلالي : هو علم أحكام النجوم الذي يعرف به الحوادث الآتية في مستقبل الزمان، كحياة فلان أو موته وتغير الأسعار، والقُدوم من الأسفار، وأنه بطلوع نجم كذا يظهر موت أو تهلك أمة، أو تذهب دولة إلى غير ذلك من الأمور الغيبية.

أما القسم الأول ففيه نوعان :

النوع الأول : هو ما يعرف به أوقات الصلاة، وأجزاء الليل والنهار وسمت القبلة، وهذا لإشكال في أنه مطلوب.

قال الخطاب في باب أوقات الصلاة صفحة 387 من الجزء الأول : وقال القرافي في الفرق الحادي والسبعين بعد المائتين : مقتضى القواعد أن يكون ما يعرف به أوقات الصلاة فرضاً على الكفاية لجواز التقليد في الأوقات هـ. ثم قال :

(تنبيه) قال في المدخل : ومذهب مالك أن معرفة الأوقات فرض في حق كل مكلف هـ. ومقتضاه : أنه لا يجوز التقليد فيها، ولكن يمكن أن يحمل على أن المراد أنه لا يجوز لأحد أن يصلي حتى يعرف أن الوقت دخل، إما بالطرق الموصلة إلى ذلك، أو بتقليد من هو عدل عارف.

وقال أيضاً :

(التنبيه الثاني) : يجوز تقليد المؤذن العادل العارف وقبول قوله مطلقاً، أي في الصحو والغيم. قاله صاحب الطراز، وصاحب الذخيرة والبرزلي وابن يونس وغيرهم.

قال في الطراز، لما تكلم على وقت الظهر : ويجوز أن يقلد في الوقت مَنْ هو مأمون على الأوقات، كما يقلد فيه أئمة المساجد، ولم يزل المسلمون من جميع الأعصار في سائر الأمصار يهرعون إلى الصلاة عند الإقامة من غير أن يعتبر كل من يصلي قياس الظل، انتهى.

وقال البرزلي : ظاهر المذهب عندنا قبول قول المؤذن العدل العارف مطلقاً، أي في الغيم والصحو في الصلاة والصوم إذا كان عارفاً بالأوقات بالآلات، مثل الرملات والمنقانات وغيرها. نص على هذا العموم من كتاب الصوم وغيره، ثم قال : ونص في كتاب الصوم، قال ابن حبيب : ويجوز تصديق المؤذن العدل العارف أن الفجر لم يطلع، قال : وإن سمع الأذان وهو يأكل ولا علم له بالفجر فليكنف ويسأل المؤذن عن ذلك الوقت، فيعمل على قوله، فإن لم يكن عنده عدلاً ولا عارفاً فليقض انتهى. ثم ذكر البرزلي في مسائل الصلاة عن السيوري مانصه : يلزم كل من يقدر على إقامة الحق إقامته. ومن إقامة الحق أن يوكل بالأوقات من يفهم ويعرف الأوقات كلها ممن يوثق به وينهون عن سبقه، فإن انتهوا وإلا توعّدوا، فإن عادوا سجنوا.

وقال أبو الطيب : وَمَنْ تعدي بعد النهي عوقب. ثم ذكر التونسي : أن مَنْ لم يكن عارفاً أو كان غير مأمون لا يقتدى به وينهى أن يتدعى بالأذان أشد النهي، فإن عاد أدب أدباً وجيعاً.

وقال ابن محرز : لا يجوز تقليده، وَمَنْ صلى بتقليده لم تجزه صلاته، انتهى. فتحرر من هذا أنه يجوز في الأوقات تقليد مَنْ كان عارفاً، ثم قال أيضاً قبل ذلك : وإذا علم دخول الوقت بشيء من الآلات القطعية، مثل :

الاسطرلاب والربع والخييط المنصوب على خط وسط السماء، فإن ذلك كاف في معرفة الوقت. وإذا أراد أن يعتمد على مجرد رؤية المنازل طالعة أو متوسطة، فلا بد أن يترصد حتى يتيقن دخول الوقت، لأن مجرد رؤية المنزلة طالعة أو متوسطة لا يفيد معرفة الوقت تحقيماً، وإنما هو تقريب، بخلاف ما إذا علم توسط كوكب معلوم بالخييط المذكور وعرف مطالعه، وأنه يتوسط عند طلوع الفجر أو العشاء، فهذا يفيد معرفة دخول الوقت تحقيماً فيعتمد على ذلك. قال : وكلام البرزلي يدل على ذلك. ثم قال :

(التبيه الثالث) قال في الطراز : إذا كانت السماء مغيمة ولم تظهر الشمس، فينبغي أن تؤخر الصلاة حتى يتبين الوقت، انتهى. وقال المازري : إذا امتنع الاستدلال بتزايد الظل، لكون الشمس محجوبة بالغيم رجع في ذلك إلى أهل الصناعات، فإنهم يعلمون قدر ماضى لهم من أعمالهم من أول نهارهم إلى زوال الشمس في يوم الصحو، فيقيسون يومهم بأمسهم فيعرفون بذلك الوقت، انتهى. وقال في الجواهر : من اشتبه عليه الوقت فليجتهد، وليستدل بما يغلب على ظنه دخوله، وإن خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصناعات وشبه ذلك ويحتاط. قاله ابن حبيب. وقال أيضاً عند قول خ : (وإن شك في دخول الوقت لم تجز.. إلخ). قال في الإرشاد : ومن شك في دخول الوقت لم يصل وليجتهد ويؤخر حتى يتحقق أو يغلب على ظنه دخوله فإن تبين الوقوع قبله أعاد. قال الشيخ زروق في شرحه : يعني أن دخول الوقت شرط في جواز إيقاع الصلاة كوجوبها، فلا يصح إيقاعها إلا بعد تحققه، بحيث لا يتردد حتى لا يشك فيه بعلم أو ظن ينتزل منزلة العلم. وقد قال مالك : سنة الصلاة في الغيم أن تؤخر الظهر وتقدم العصر وتؤخر المغرب حتى لا يشك في الليل، وتقدم العشاء وتؤخر الصبح حتى لا يشك في الفجر.

وما ذكره من العمل على غلبة الظن لم نقف عليه لغيره. لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذي في معنى القطع. وفي الجواهر ما يدل عليه. ثم مع

التحقيق أو ما في معناه، فإن كشف الغيب على خلافه بطلت كما إذ صلى شاكاً ولو صادف، انتهى.

وما ذكره في سنة الصلاة في الغيم ذكره غير واحد من أهل المذهب.

ومرادهم بقولهم : وتعجيل العصر. أي بعد أن يغلب على ظنه دخول وقتها، وكذلك العشاء يصلحها إذا غلب على ظنه مغيب الشفق، كما قال في الرواية : ويتحرى ذهاب الحمرة. ذكره صاحب الشامل وغيره. والمقصود : أن الصلاة التي تشارك ما قبلها لا يؤخرها كثيراً، بل إذا غلب على ظنه دخول الوقت صلاتها، بخلاف الصلوات التي لا تشارك ما قبلها كالظهر والمغرب والصبح، فلا يصلحها حتى يتحقق دخول الوقت هـ كلام الخطاب.

وقد ذكر الشيخ بناني عند قول خ : (وإن شك في دخول الوقت : إلخ) : أن ما في الإرشاد من العمل على غلبة الظن هو الصواب. قال : ومثله قول ابن شاس : من اشتبه عليه الوقت فليجتهد ويعمل بما يغلب على ظنه دخوله، وإن خفي عليه ضوء الشمس، فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتاج هـ. ومثله في الشامل.

ولا دليل للزرقاني أيضاً في كلام الشيخ زروق رحمه الله تعالى لأنه بعد أن قال : لم أقف عليه لغيره. زاد مانصه : لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذي في معنى القطع. وفي الجواهر ما يدل عليه هـ. فتبين بهذا أن الحق هو اعتبار الظن والعمل عليه، وقد بين ذلك طفي فانظره هـ.

وقال شيخنا في حل العقدة، عند قوله :

وبعد فالعلم بالأوقات وجب عيناً وكونه كفاية أحب

إن العلم بالقواعد والطرق الموصلة لأوقات الصلوات المفروضة واجب وجوباً عينياً على كل مكلف، لأن الله فرض عليه في كل يوم وليلة خمس صلوات وجعل لكل صلاة وقتاً معيناً يكون سبباً لوجوبها أو شرطاً، فوجب عليه — حينئذ — معرفة ما يوصل لها، وعلى هذا جرى صاحب المدخل،

وقال : إنه مذهب الإمام مالك. وقيل : إن معرفة ذلك إنما هي كفائية، وهو الصواب، لقول الخطاب : إنه مقتضى جواز التقليد في الأوقات، كما نص عليه غير واحد.

ومحل الخلاف فيمن كان بالحضر لوجود المقلد بصيغة المفعول. وأما من يعرض له السفر وليس معه من يجوز تقليده وهو العدل العارف فهذا لا يجري الاختلاف المذكور فيه، بل يحرم عليه السفر إذا كان يؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها أو إيقاعها قبل وقتها ولو مع شك فيه ولا تجزىء خ : (وإن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه).

هذا حكم العلم بالأوقات، وأما حكم العلم بسمت القبلة أو جهتها فهو وجوب الاجتهاد في طلب ذلك عينياً على كل أحد، ولا يجوز التقليد فيها إلا للعاجز عن تعلم الطرق الموصلة لذلك بكل حال، حسبما تفيد نصوص الفقهاء، وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشيتنا على شرح الرسالة الفتحية هـ. وقال الزرقاني صفحة 186 من الجزء الأول : الاستقبال واجب يترد جاحده، وإذا وجب فيجب تعلم أدلته لمن يتأتى منه ذلك. وقال أيضاً :

(فائدة) : قال ت على الرسالة : القبلة ستة أقسام :

قبلة اجتهاد : وقبلة تقليد، وقبلة عيان لمن بمكة، وقبلة تحقيق وهي قبلة الوحي، وهي قبلة مسجده ﷺ، وقبلة إجماع وهي قبلة جامع عمرو بالفسطاط، لإجماع الصحابة عليها، وقبلة استتار وهي قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده ﷺ من أهل المدينة. ابن عبد السلام. ويشارك قبلة مسجده ﷺ مسجد قباء وسائر المساجد التي صلى فيها ﷺ إذا علمت قبلتها هـ.

والمصنف ذكر غالبها، فقبلة العيان : هي ماصدر به ويقاس عليها قبلتا الوحي والإجماع. وقبلة الاجتهاد، قوله هنا : جهتها اجتهاداً. وقبلة التقليد، قوله : إلا لمصر.. إلخ. وقبلة الاستتار : قوله فإن شق.. إلخ. وبقي قبلتان.

قبلة بدل وهي قوله : وصوب سفر قصر.. إلخ. وقبلة تخيير : وهي قوله :
فإن لم يجد.. إلخ.

ويجاب عن الأول : بأنها ليست قبلة حقيقة، وإنما هي بدل عنها كما قال
المصنف، فهي كالرخصة للنافلة هـ كلام الزرقاني.

قال الشيخ بناني، قول ز : (إذ قبلته قبلة إجماع)، مذكروه من أنها قبلة
إجماع غير صحيح، فقد ذكر السيوطي رحمه الله تعالى في حسن المحاضرة أن
قبلة الجامع المذكور كانت مشرقة جداً، وأن قرّة بن شريك لما هدمه وبناه
في زمن الوليد بن عبد الملك بن مروان، تيامن قليلاً. قال : وذكر أن الليث
بن سعد، وعبد الله بن لهيعة كانا يتيامنان إذا صلّيا فيه.

وأيضاً، فإن الذين وقفوا على إقامة قبلته من الصحابة إنما هم نحو الثمانين،
كما ذكره السيوطي أيضاً في الكتاب المذكور، ومثل ذلك لا يقال فيه إجماع هـ.

هذا، وقد قال العلامة الشيخ محمد بن يوسف في مقدمة كتابه «آلئ الطل
الندية في شرح الباكورة الجنية في عمل الجيبة» : حد فن الميقات كما نقله
العلامة الشلي عن شيخ الإسلام : علم يعرف به أزمّة الأيام والليالي وأحوالها،
أي الأزمّة، وموضوعه : الكواكب والبروج من حيث سيرها، كما قاله العلامة
الأيباري في سعود المطالع، وفضله أن له شرفاً عظيماً، من حيث انه يعرف
به أوقات الأداء والقبلة المتعلقان بالصلوات التي هي أعظم أركان الإسلام
وأفضل العبادات البدنية وغيرهما، مما يذكر في كتب هذا الفن من المقاصد
كالماضي والباقي من النهار والليل، وكمسألة المتوارثين، ويستعان به على التفكير
في ملكوت السماوات والأرض وما اشتملتا عليه من العجائب، ثم قال : قال
العلامة الشلي : واعلم أن العلماء رحمهم الله استدلوا على فضل هذا العلم
وفضل الاشتغال به بالكتاب والسنة، من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ الآية. لأن هذا العلم يعين على
التفكير في ذلك، وقوله عز وجل : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ

نُوراً»، وقوله ﷺ : «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِذِكْرِ اللَّهِ» رواه الطبراني واللفظ له. والبخاري والحاكم، وقال : صحيح الإسناد. وقوله ﷺ — : «لَوْ أَقْسَمْتُ لَبَرَزْتُ إِنْ أَحَبَّ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى اللَّهِ لِرِعَاةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ» يعني المؤذنين «وَأَنْتَهُمْ لَيَعْرِفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِطُولِ أَغْنَائِهِمْ» رواه الطبراني في الأوسط وقوله ﷺ : «تَعَلَّمُوا الْوَقْتَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ يُؤْذِنُونَ عَلَى أَذَانٍ بَعْضُهُمْ بَعْضاً»، وقوله ﷺ : «تَعَلَّمُوا مِنَ النُّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ثُمَّ انْتَهُوا» رواه ابن السني والخطيب والديلمي عن ابن عمر.

ثم قال : وحكمه الوجوب العيني على من انفرد، والكفائي على من تعدد، وبهذا يجمع بين الخلاف في حكمه كما حكاه العلامة الأياري في صعود المطالع، حيث قال : وحكمه أنه من فروض الكفاية، بل قيل : إنه من الفروض العينية، لأن به تعرف أوقات الصلاة هـ.

وهذا بالنسبة للقدر الضروري للعبادة. ثم قال : ولا يجوز الاعتماد على قول رئيس (البابور) المسمى (بالقبطان) : إذا كان كافراً، بل أو فاسقاً، بل أو مرتكباً لخارم المروءة وإن كان غير فاسق، كما قاله الشيرازي. وبهذا يعلم تهور من يسافرون في البحر معتمدين في معرفتها على سؤال (القبطان) الكافر أو الفاسق لشرب الخمر، نعم : يجوز أن يتعلم منه أدلة القبلة حتى يصير له ملكة يقتدر بها على معرفتها استقلالاً بحيث يمكنه أن يبرهن عليه فيعتمد — حينئذ — على معرفة نفسه. ثم قال : يجوز الأخذ بقول الكافر في القبلة، إذا وقع في القلب صدقه. فينبغي لمن وقع فيما يلجئ إلى ذلك تقليد الإمام مالك. لكن محل جواز الأخذ بقوله، إذا تعذر العدل كما في مختصر خليل. ثم قال : وذكر ابن عبد البر في التمهيد : أن بعض السلف دخل على عمر بن عبد العزيز فوجده لم يصل العصر، وقد دخل وقته وتمكن، فقال له : يا أمير المؤمنين ما كانت الخلفاء يؤخرون العصر هكذا، فما زال عمر بن عبد العزيز يعلم وقت الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا هـ بالمعنى.

وقد كان بعض العلماء ينكر على من يستدل على الأوقات بهذه الآلة لكونه لم يقف لهم على دليل من أثر السلف حتى اطلع على ما في التمهيد من قصة عمر بن عبد العزيز، فزال إنكاره واعتراضه، لأن الأدلة علامة تعرف بها الأوقات هـ.

(تنبيه) : قوله : وعند المالكية يجوز الأخذ بقول الكافر.. إلخ.

الذي عند المالكية في القبلة هو ما قاله خليل في باب الاستقبال : ولا يقلد مجتهد غيره ولا محراباً إلا لمصر وإن أعمى وسأل عن الأدلة وقلد غيره مكلفاً عارفاً أو محراباً، فإن لم يجد أو تحير مجتهد تخير.. إلخ. قال المواق ابن شاس للأعمى العاجز أن يقلد شخصاً مكلفاً مسلماً عارفاً بأدلة القبلة. ثم قال : وأما غير الأعمى، فقال المازري : فاقد الاجتهاد كالعامي يقلد عدلاً عالماً هـ.

وقال سيدي العربي الفاسي في شفاء الغليل صفحة 38 : فالعامي كل من لم يعرف أدلة القبلة فقيهاً كان أو عامياً بالطبع، وكذلك العالم بالأدلة إذا التبست عليه فحكمه في ذلك كالعامي، وإذا وجد من يخبره عن يقين اتبعه إذا كان ثقة في أداء صلواته، بخلاف التارك لها، لأن تارك الصلاة لا يوثق به في القبلة لعدم مبالاته بها هـ.

وإذا كان تارك الصلاة لا يقبل خبره في القبلة، فمن باب أولى الكافر.

وقال النووي في شرح المذهب صفحة 200 من الجزء الثالث : ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بلا خلاف هـ.

أما قول خليل في باب الخيار : وقبل للتعذر غير عدول وإن مشركين فهو في ناظر العيب والطبيب ونحوهما. قال المواق الباجي : إن كان العيب مما يطلع عليه الرجال، فقال محمد وغيره : لا يثبت إلا بقول عدلين من أهل العلم بتلك السلعة أو عيوبها، فإن كان مما لا يعلمه إلا أهل العلم به كالأمراض التي لا يعرف أسرارها إلا الأطباء، فلا يقبل إلا قول أهل المعرفة بذلك، فإن كانوا من أهل العدل، فهو أتم وإن لم يوجد فيهم أهل عدل قبل فيهم قول غيرهم، وإن لم

يكونوا مسلمين، لأن طريق ذلك الخبر مما ينفردون بعلمه. ثم قال بعد ذلك المتيطي الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب إن لم يوجد غيرهم يكفي، إذ طريق ذلك العلم لا الشهادة. هذا هو المشهور من المذهب المعمول به هـ. وانظر شراح التحفة عند قوله في أنواع الشهادات : وواحد يجزي في باب الخير.. إلخ. وقوله في بيع الرقيق :

ويثبت العيوب أهل المعرفة به ولا ينظر فيهم لصفة وقوله في العيوب :

ثم العيوب كلها لاتعتبر إلا بقول من له بها بصر

وقال القرافي في الفروق صفحة 14 من الجزء الأول :

وتاسعها : قال ابن القصار، قال مالك : يجوز تقليد الصبي والأنثى والكافر الواحد في الهدية والاستئذان، مع أنه إخبار يتعلق بجزئي في الهدية والمهدي والمهدي إليه، فهو على خلاف القواعد. ووقع هذا الفرع عند الشافعية وخرجوه بأن المعتمد في هذه الصور ليس هذه الإخبارات بمجرد بل هي ما يحتف بها من القرائن ولربما وصلت إلى حد القطع. وهذه إشارة منهم إلى أنه من باب الشهادة غير أنه استثنى منها لوجود القرائن التي تنوب مناب العدول مع عموم البلوى في ذلك ودعوى الضرورة إليه فلو كان أحدنا لا يدخل بيت صديقه حتى يأتي بعدلين يشهدان له بإذنه في ذلك، أو لا يبعث بهديته إلا مع عدلين لشق ذلك على الناس. ولاغرو في الاستثناء من القواعد لأجل الضرورات هـ. وراجع الفرق الأول من فروقه، وراجع تبصرة ابن فرحون في الباب الرابع عشر من القسم الثاني صفحة 258، وما قاله فيه :

(مسألة) : يقبل قول الملاح في القبلة إذا خفيت أدلتها وكان عدلاً درياً في السير في البحر، وكذلك كل من كانت صناعته في الصحراء وهو عدل. وقال أيضاً : وكذلك يقلد القصاب في الذكاة ذكراً كان أو أنثى، مسلماً أو كفاً، ومن مثله يذبح، ويقبل قوله أنه ذكي. وليس عليه استعلامه

وليس هو من باب الشهادة ولا الرواية، بل من باب القاعدة الشرعية، أن كل واحد مؤتمن على ما يدعي أنه ملكه أو مباح له فيقبل قوله وإن كان أفسق الناس. من القواعد ومن تعليقة الخلاف للطرطوشي هـ.

النوع الثاني : هو ما يتعلق برؤية الأهلة والخسوف والكسوف ونحو ذلك من كل ما يرجع لتسيير الشمس والقمر وسائر الكواكب في بروجها ومعرفة أحوالها الطولية والعرضية، وتشريقها وتغريبها، وغير ذلك مما زاد على ما يعرف به أوقات الصلاة وأجزاء الليل والنهار وسمت القبلة، وهذا مرغب فيه عند طائفة من العلماء ومكروه عند آخرين.

قال في روح المعاني عند قوله تعالى : ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾. فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ مانصه : وأما الخوض في علم النجوم لتحصيل ما يعرف به أوقات الصلوات، وجهة القبلة، وكم مضى من الليل والنهار، وكم بقي وأوائل الشهور الشمسية ونحو ذلك. ومنه فيما أرى ما يعرف به وقت الكسوف والخسوف، فغير منهى عنه، بل العلم المؤدي لبعض ذلك من فروض الكفاية، بل إن كان علم النجوم عبارة عن العلم الباحث عن النجوم، باعتبار ما يعرض لها من المقارنة والمقابلة والتثليث والتسديس وكيفية سيرها ومقدار حركاتها، ونحو ذلك مما يبحث عنه في الزيج أو كان عبارة عما يعم ذلك. والعلم الذي يتوصل به إلى معرفة ارتفاع الكوكب وانخفاضه ومعرفة الماضي من الليل والنهار، ومعرفة الأطوال والعروض ونحو ذلك، مما تضمنه علم الاسطرلاب والربع المجيب ونحوهما فهو مما لأرى بأساً في تعلمه مطلقاً هـ المراد منه. ونقله شيخنا في حاشيته صفحة 16، وقال شيخنا أيضاً في الجامع :

وبعد فالأهم في التحصيل لقارىء الأزياج والتعديل معرفة السير لشمس وقمر لعلم وقت شرعنا به أمر وزائد عن ذاك بعضه حسن لأنه ليس يصادم السنن مثل كسوف الشمس أو خسوف البدر أو إهلاله المألوف وقال في أول شرحه «تقريب البعيد» : ومن أجل فوائد علم التعديل وأجمل

مقاصده معرفة حساب سير الشمس والقمر للاطلاع على أوقات الصلوات وسمت الكعبة (البيت الحرام). ولاشك أن معرفة ذلك فرض بإجماع أهل الإسلام، ومازاد على ذلك مما جعله الله مرتباً على سيرهما المعروف، مثل : إمكان رؤية الأهلة وحصول الخسوف والكسوف هو من قبيل الجائز عند الأئمة الأعلام الذي لا إثم في تعاطيه ولا عتب ولا ملام بل ربما يقترن به من التفكير في ملكوت الأرض والسماء ما يصيره من قبيل المطلوب عند العلماء، مع أن التوسع في المعلومات والمعارف لم يزل دأب فطاحل العلماء، والنظر في مذاهب المخالفين حتى في المعتقدات من شأن الأجلاء العظماء، ولكن لسقوط الهمم وقصورها، وخمود الفكر عن الارتقاء لا على غرف المعارف وبديع قصورها صار الجاهلون بهذا العلم يشنون الغارة على عارفيه مع إخلالهم بمطلوب معرفته من ذلك، مما يرتضيه الشرع ويصطفيه، على أن الجاهل لشيء جهله به يكفيه.

وقال أيضاً : وعلم التعديل علم يبحث فيه عن مقادير حركات الكواكب الطولية والعرضية، وما يعرض لها من الاستقامة والرجوع والاتصال وغير ذلك، مما هو كثير بالقوانين الحسابية الموصلة لذلك.

وأهم تلك الأحوال لمن يريد الاختصار على معرفة البعض :

منها : (معرفة) مقدار (السير)، أي الحركة (لشمس وقمر)، أي مقدار ما يتحركانه على سطح دائرة فلك البروج، أي معرفة أي جزء من الفلك هما فيه في أي وقت شئت (ل) أجل (علم وقت)، أي زمان (شرعنا) أي واضعه (به) أي بعلمه (أمر)، وذلك في قوله تعالى : ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾، وفي قوله : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ولَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾.

والمراد من ذلك أوقات الصلوات الخمس، ولا سبيل إلى تحرير ذلك وتحقيقه إلا بمعرفة موضع الشمس من الفلك، ولذلك كان أهم في التحصيل من غيره.

وقال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾. وقال : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾. فيعرف به مداخل الشهور والماضي من الليل أو الباقي منه بواسطة استخراج وقت طلوعه أو غروبه، ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا من علم التعديل فظهر بهذا أهمية معرفة سير الشمس والقمر.

وأما معرفة بعض أحوالهما، كحصول الكسوف للشمس بالقمر في بعض اجتماعاتهما بحيلولته بينها وبين أبصارنا، وكحصول الخسوف للقمر بظل الأرض الواقع عليه في بعض استقبالاتهما، وذلك إذا كانا قريبين من إحدى العقدتين، وكانفصال القمر عن شعاع الشمس بقدر معين آخر كل شهر عقب اجتماعهما، فتمكن رؤيته أو عدم انفصاله عنه بذلك القدر، فلا تمكن وكذلك غير هذه الأحوال من كل ما يرجع للتسيير دون التأثير، كل ذلك تسوغ معرفته وهو المراد بقوله : (وزائد عن ذاك بعضه حسن، لأنه ليس يصادم السنن) جمع سنة وهي الطريقة، والمراد قواعد الدين. وليس ذلك من الاطلاع على الغيب في شيء، كما نص عليه ابن رشد في البيان والتحصيل، وكذا غيره من المحققين هـ.

وقد تقدم قول الشيخ طنطاوي جوهرى : فأما علم النجوم الذي يعرف به سير الكواكب والشمس والقمر، وكذلك علم الهيئة فلن يكذبه الشرع كلا بل إن مبداه توحيد ومعرفة ونظام العالم وتقديس الله تعالى. ومنها يتبدى أن تعرف السنون والشهور وأوقات الصيام والحج.

فإنكار هذا قصور وجهل، بل ربما أدى إلى الكفر، والعياذ بالله تعالى.. إلخ. وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 102 : وقد قال صاحب الهداية في مختارات النوازل : علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم، إذ هو قسمان : حسابي : وأنه حق وقد نطق به الكتاب، قال تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾. أي سيرهما بحساب هـ.

وقال العلامة الخضري في شرح اللمعة : أما بعد — فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد الخضري الشافعي، انه لما كان الاشتغال بفن الميقات من أشرف ماتصرف فيه الأعمار والأوقات، والعالم به عالم بأشرف العلوم بعد العلوم الدينية، إذ به يتوصل إلى التفكير في أحوال الأجرام السماوية، ويستعان على النظر في ملكوت السماوات والأرض واختلاف سير السائرات في الطول والعرض، وترتيبها على هذا المثل البديع وإحكامها على أكمل نظام وتنويع، فيتحير الناظر فيما انطوت عليه من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة، فيذعن لعظمة مبدعها وجلال مخترعها قائلاً : ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ﴾. وكان المستعمل من كتبه في زماننا كتاب «اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة.. إلخ».

وقال الشيخ حسين زائد في المطلع السعيد : إن أهم ماتتجه إليه الرغبات وتبذل في اقتنائها نفائس الأوقات، علم الفلك الذي كادت تنطمس بيننا معالمه وتندك في الديار الشرقية دعائمه، وأوشك أن يحول نوره وتأفل من سماء بلادنا بدوره، وقد مضى عليه حين من الزمان كانت مطالعه آفاق هذه البلدان، فهو من أحسن ما تتنافس فيه الطلاب وتجدد في تحصيله أولو الألباب، لأنه أساس تحرير الأوقات ومناط تعيين أزمنة العبادات وبه يمكن لأهل كل محلة معرفة الجهات، واستخراج سمت القبلة به يهتدى في ظلمات البر والبحر، وبه يعرف ارتفاع كل عال واتساع كل نهر، وبه تعلم مواسم الأشياء وتبين للمتأمل حقائق الأنبياء فضلاً عن توسيعه للبصائر وترييضه للخواطر، وإرشاده إلى عظيم صنع الباري في مثل انتظام حركات الدراري، ومن ثم كان أشرف الرياضيات، وفي الدرجة التالية، لدرجة الإلهيات.

وقد وضع المتقدمون فيه كتباً عديدة، وألفوا فيه تصانيف مفيدة ما بين مطوّل ومختصر ومنقول ومبتكر، ولم يحد المتأخرون في هذا الصنع حدوهم، ولا نحووا في هذا الشأن نحوهم.. إلخ.

وقال الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 15 : إن القبلة مع ما

سهّل الله من أمرها قد دعت الناس للتوغل في العلم حتى اضطروا إلى التغلغل في أطوال البلاد وعرضها حتى تراهم يقولون : إن سمت القبلة من الشمال نحو الغرب في قازان 165 درجة و 36 دقيقة، إلى أن قال : هذا مايعانيه المسلمون في أمر قبلتهم ولم يكلفنا الله بذلك، بل بناه على التسهيل ولم يشدد، وجعل المقصود الأكبر إنما هي الأعمال الهامة ويكتفى في ذلك بما تيسر، فاستقبال القبلة تقريبي لكل مسلم، ولكن علماءهم توغلوا. فهل هذا محمود أم داخل في حيز النهي ؟، وماجاز في القبلة يجوز على هلال رمضان ؟

أقول : إن النفوس البشرية لا تفتأ تجدد في اكتناه الحقائق ولا تجزئ بظواهر الأمور، فكما لم تقف العقول في معرفة الله عند الحد الظاهر، بل توغلوا وقرأوا العلوم فازهرت رياضهم ونمت أعمالهم وزكت زروعهم، ودرت ضروعهم ونظمت مدنهم، وهم يقرأون لمعرفة الله في الآفاق والأنفس بالعلوم والمعارف، وكان ذلك مراداً من الله تبارك وتعالى.

فهكذا، فليكن أمر القبلة المكتفى بظاهره داعياً الناس أن يتوغلوا فيه حتى يحدّوه ويدقّقوا في أمره، حتى اضطروا إلى مراجعة الجغرافية والفلك لتحديد الاتجاه.

هكذا أمر الصيام، اكتفى الشارع من الناس بالهلال وبإتمام العدة ولكن أبى الله إلا أن يهيج القلوب ويلهبها لاقتناص العلوم والمعارف كلما سنحت لهم ساحة، حتى يضطروا إلى معرفة عجائب هذا العالم وبدائعه بحجة أنهم يحققون أمر الصوم. ولا جرم أن علم الفلك والهيئة من أجل العلوم قدراً، فلا تحقيق لمسألة الهلال إلا بعلم الميقات، ولا تحقيق لعلم الميقات إلا بعلم الهيئة، هيئة هذا العالم من كواكبه العجيبة، وشموسه وأقماره وعروضه وأطواله وشهوره وسنيه.

ثم قال : فأما البحث والتنقيب في صورة الأرض ومسالكها للحج والتمحيص في طول البلاد وعرضها لسمت القبلة، ثم التدقيق في علم الفلك والميقات وإتباع ذلك بعلم الهيئة لمعرفة الهلال لصيام رمضان فإنما ذلك حث من الله عز وجل لعباده أن يكونوا مفكرين عالمين مجدين لترقى عقولهم، وتنظم

مدنهم، وتنمو زروعهم، وتتحد أممهم ويكونوا علماءً بنظامه العجيب وخلقهم الغريب.

فليتعجب المسلمون من هذه المسألة السهلة، وكيف ندبنا الله للعلوم والمعارف التي هي مآدب الله في الأرض بأشهر المسائل وأجلها.

وما مسألة القبلة والحج والهلal إلا أوضح المسائل، كيف أحوجتنا إلى درس العلوم الفلكية وهيئة الأرض ومسالكتها.

يريد الله من المسلمين الحقيقيين أن يكونوا أعلم أهل الأرض، يريد أن يخرجهم من الظلمات إلى النور، يدعو المسلمين بأظهر العلم إلى معرفة عجائب هذه الدنيا ليعيشوا أقوياء ويموتوا سعداء.

ما زال المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، يعولون في الصلوات على الساعات المنظمة الزمانية والساعات الرملية وذات الرقاص الجاذب لها نحو الأرض، والساعات قوامها علم الفلك ثم الهيئة، وما زالوا يتجهون إلى القبلة بالبوصلة المغطسة التي جعلها الله دائماً تتجه صوب الشمال بانحراف منظم، وما زال الناس قاطبة يسافرون في البحار على الخطوط البحرية مهتدين بالنجوم، كل ذلك دعوة من الله للناس أن يأكلوا من مائدته العامة، ويتفياوا ظلال العلم ليعيشوا حياة طيبة.

ثم قال صفحة 24، فقال : إذن أنت تقول بوجوب علم الفلك ؟. قلت : نعم. فقال : على من يجب ؟

قلت : يجب وجوباً كفاً، بحيث يكون في كل قطر جماعة يرجع إليهم، بحيث يضارعون أمم أوروبا.

قال : أفلهلال رمضان فحسب ؟ قلت : إننا نذكرها لمناسبته، وقد قلنا إن الله عز وجل جعل الهلال ليجد الناس في التحري ولا يكون إلا بعلم الفلك. ألا ترى أن من الشهود من لا يصدقون، وكثير ما هم كما قلنا في هذه

الرسالة بعد، بل إن أئمتنا جميعاً أوجبوا جميع العلوم فرض كفاية، فإن لم يجب لهذه فهو واجب لتلك القاعدة.

قال : فحيثُذ أنت تقول ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا آثمين، لأنه لم يكن لديهم من يعرف علم الفلك وهو فرض كفاية، كما أن المسلمين اليوم آثمون، لأنهم ليس عندهم من علماء الفلك من يكفونهم ؟
فقلت : لاتقل هذا وإني أقول ما قاله سيدنا أبو بكر على المنبر : «إنكم قوم طعانون عجلون».

أخبرني، أيجوز في شريعتنا أن نقاتل اليوم بالسيف والسهم، ونحرم العدد والسفن والمدافع وما أشبهها، ونقتصر على ما كان مع نبينا ﷺ أم نجاري الأمم في أعمالها ونحاربها بآلاتها ؟

قال : لا، بل نحاربها بآلاتها، قلت : فلنقرأ العلوم كما يقرأون.
قال : وما للصيام ولهذا، إذا وجب أن نحارب بآلات القوم لما أحدثوا منها، فلن يجب أن نستعين بعلم الفلك والميقات على معرفة الهلال ولا مناسبة بين الأولى والآخرة ؟

فقلت : لعلك تذكر أن إياساً رفع الشعرة من على عين أنس الصحابي رضي الله عنه — حين رأى الهلال كما يأتي، وقال : هل تراه ؟ قال : لا.
فقال : أنت قد رأيت الشعرة لا الهلال.

ذلك نوع ما ينقل عن السلف الصالح أنهم قد يخطئون في نظر الهلال لعارض، ولم يتعمدوا الكذب، ولكن الناس بعد الصدر الأول تفننوا في الفسوق والغش والخداع والتزوير والكذب، فاضطر علماء الحنفية والشافعية حتى إمامهم وكثير من المالكية إلى الحساب المدقق في الفلك، وقال قائلهم : إذا جاز أن نفرض شهادة من شهد أن بحضرتنا فيلا فلنرفض من شهد بالهلال، وهو لاتمكن رؤيته بقول الحاسبين.

فالكذب والضلالات والبدع في مسائلنا توازي آلات الأعداء وأسلحتهم والعلوم الفلكية — مثلاً — توازي صنع تلك الآلات وأخذ العدة كالعدو.

وكما يحكم على العالم بخبل العقل وموت البصيرة، بل بالجنون إذا قال : لا تحاربوا عدوكم إلا بسيف وسهم كزمن السلف الصالح هكذا فلنحكم بضعف البصيرة على ذلك المسكين الذي يقول : دعوا العلوم ولا تبالوا بالبدع والضلالات. وقد غفل المسكين عن حكمة الله، وأنه ينزل الدواء على مقدار الداء «وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم».

فإذا أصبح أمر المعاش موقوفاً على العلوم الطبيعية والفلكية والرياضية والسياسية، وهكذا أمر العبادات، ولم يكن كل ذلك ضرورياً في الأيام الخالية، لحدوث البدع والضلالات اليوم، ولتغير مجرى حوادث الدهر وعجائب القدر، فليقتحم المسلمون الصعاب ليسيروا مع الأمم حولهم وإلا هلكوا وضلوا سواء السبيل.

فقال : الآن تبينت الحقيقة وعرفت جليّة الأمر، ولكن بقي في النفس شيء، لم تكرر ذكر العلوم وتسهب في هذا المقام، مع أن المسألة هي هلال رمضان ؟ فقلت : هذه فرصة سانحة لاستنهاض الهمم، ليسترجع المسلمون مجدهم، فرصة يجب اغتنامها، وإني لعلّى يقين بأن لهذا القول أثراً يظهر، وأموراً تذكر، وكما أن الناس في أيام المواسم من حج وعيد وصيام يتذكرون أحوالهم العامة، فهكذا فلنتذكر نحن في مخاطباتنا أحوال الأمم الإسلامية العامة، فعلينا أن نقول، وعلى الأمة أن تفكر، وعلى العلماء أن يستثيروا العزائم، فإذا كان الصوم رياضة بدنية لقمع الشهوات وعروج النفس إلى عالم السماوات، فهكذا فليكن البحث عن هلاله رياضة لعقول العلماء ومنحة ربّانية وهداية إلهية ونوراً مبيناً، يقذف به في أفئدة قارئ رسالتنا هذه حتى تستنير بصائرهم بالعلوم الربّانية، فإذا كان الصيام عملاً، فتحديده بالهلال داع للعلوم الرياضية، فصار أمر الصيام علماً وعملاً، فهل للمسلمين بعد اليوم من معذرة ؟ كلا ثم كلا ثم كلا فعليهم تقوية قوة العلم وقوة العمل هـ. كلام الشيخ طنطاوي جوهرى.

وقال في مقدمة «آلئ الطل الندية» مانصه : وفي فتاوى العلامة عبد الرحمان بن محمد بن حسين بن عمر المشهور باعلوي، نقلا عن العلامة عبد الله بن الحسين بنعبد الله بافقيه، في آخر فتوى له : ويجب تعلم علم الفلك، بل تتحتم معرفته لما يترتب عليه من معرفة القبلة وما يتعلق بالأهلة، كالصوم سيما في هذا الزمان، لجهل الحكام وتساهلهم وتهورهم، فإنهم يقبلون شهادة من لا يقبل بحال هـ.

ثم قال : وذكر العلامة الأمير في شرح مجموعه عند ذكر مناقب الإمام مالك رضي الله عنه أن من جملة مؤلفاته كتاباً في النجوم وحساب دوران الزمان ومنازل القمر جليلاً هـ. ثم قال : وعن عمر رضي الله عنه قال : لو كان في داري رجل أعجمي لا يعرف القمر بأي المنازل ما أبقيته. وعن علي رضي الله عنه : من اقتبس علماً من علم النجوم من حملة القرآن ازداد به إيماناً و يقيناً، ثم تلا : ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾، خص المتقين لأنهم يحذرون العاقبة فيدعوهم الحذر إلى النظر والتدبر.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : هو علم من علوم النبوة وليتني كنت أحسنه.

وعم ميمون بن مهران : إياك والتكذيب بالنجوم، فإنه من علوم النبوة. وقال ابن عباس رضي الله عنهما لعكرمة موله : اخرج فانظر كم بقي من الليل. فقال : إني لا أبصر النجوم. فقال ابن عباس : نحن نتحدى بك فتیان العرب وأنت لاتبصر النجوم.

وقال أيضاً : وددت أن أعرف (الهفت دوازده)، أي السبعة والاثني عشر بكلام الفرس، يريد بذلك النجوم السبعة السيارة والبروج الاثني عشر.

ولما تولى أحمد باشا، المعروف، بكور، وزيرا ووصل إلى مصر سنة 1161 هـ، وكان من أرباب الفضائل وله رغبة في العلوم الرياضية اجتمع

بعلماء مصر كالشيخ الشبراوي، شيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت، وغيره ممن كان موجوداً من العلماء، وتكلم معهم في الرياضية، فأحجموا وقالوا : لانعرف هذه العلوم، فتعجب وسكت، ثم قال لهم في مجلس آخر : المسموع عندنا بالديار الرومية (أي اسطنبول) أن مصر منبع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى الحجى إليها، فلما جئتها وجدتها كما قيل : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فقال له الشيخ الشبراوي : يامولانا هي كما سمعتم معدن العلوم والمعارف. فقال : وأين هي ؟ وأنتم أعظم علمائها وقد سألتكم عن مطلوبي من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئاً، وغاية تحصيلكم الفقه، والمعقول، والوسائل، ونبتتم المقاصد. فقالوا له : نحن لسنا أعظم علمائها، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث، كعلم الحساب والغبار. فقال له : وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك.

فقال له الشيخ الشبراوي : نعم، لكن معرفة ذلك من فروض الكفاية إذا قام بها البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور دقيقة، كرقعة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور العطاردية، وأهل الأزهر بخلاف ذلك، غالبهم فقراء وأخلاق مجتمع من القرى والآفاق، فيندر فيهم القابلية لذلك.

فقال : وأين البعض الذي قام بفرض الكفاية ؟ فقال : موجودون في بيوتهم، يسعى إليهم. ثم عيّن له الشيخ حسن الجبرتي والد الشيخ عبد الرحمان، صاحب تاريخ مصر، وعرفه عنه وأطنب في ذكره. فقال : أتمس منكم إرساله عندي. فقال : يامولاي إنه عظيم القدر وليس هو تحت أمري. فقال : وكيف الطريق إلى حضوره ؟. فقال : تكتبون له إرسالية مع بعض خواصكم فلا يسعه الامتناع ففعل ذلك، فجاء وطلع إليه ولبى دعوته وسر برؤياه واغبط

به كثيراً، وكان يتردد إليه يومين في الأسبوع، وأدرك منه مأموه وأوصله بالبر والإكرام الزائد الكثير ولازم المطالعة عليه مدة ولايته، وكان يقول : لو لم أغتنم من مصر إلا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني.

واتفق أن الباشا المذكور كان يختلي بنفسه ويستخرج بعض الاستخراجات بالطرق الحسابية، فتحير في بعض المسائل واشتغل ذهنه، فلما حضر الأستاذ كشف له ذلك بديهة، فكاد يطير فرحاً، ثم ألبسه فروة سمور من ملبوسه، باعه الشيخ بثمانمائة دينار، وكان الشيخ الشبراوي كلما تلاقى مع الشيخ حسن الجبرتي يقول له : سترك الله كما سترتنا عند هذا الباشا فإنه لولا وجودك كنا جميعاً عنده حميراً، فرحم الله الجميع بفضلهم من تاريخ الدول الإسلامية لشيخنا وشيخ مشايخنا المرحوم السيد أحمد زيني دحلان هـ من لآلئ الطل. وقوله : وذكر العلامة الأمير.. إلخ. ممن ذكر ذلك الخطاب عند قول خ : (على مذهب الإمام مالك بن أنس).

وأما القائلون : بأن الاشتغال بحساب رؤية الأهلة والخسوف والكسوف مكروه، فمنهم العلامة ابن رشد. قال الخطاب صفحة 388 من الجزء الثاني : (التنبيه الخامس) : يكره الاشتغال بما يؤدي إلى معرفة ناقص الشهور وكاملها. قال ابن رشد في كتاب الجامع من المقدمات، بعد أن ذكر أن الاشتغال بالنجوم فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الليل جائز، بل مستحب. وأما النظر في أمرها فيما زاد على ذلك مما يتوصل به إلى معرفة نقصان الشهور من كالأها دون رؤية أهلها، فذلك مكروه، لأنه من الاشتغال بما لا يعني، إذ لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على ذلك فيستغنى عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء. وإنما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشأن، إذا أغمى الهلال، هل له أن يعمل على معرفته بذلك أم لا ؟

فقال مطرف بن الشخير : إنه يعمل في خاصته على ذلك، وقاله الشافعي أيضاً في رواية. والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور، من أنه لا يعمل على ذلك.

وكذلك ما يعلم به الكسوفات لأنه لايعني.

وقال ﷺ من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.

ولأنه يوهم العوام أنه يعلم الغيب. ويزجر عن ذلك ويؤدب عليه، انتهى باختصار.

قلت : ولايحرم الاشتغال به لأنه ليس من علم الغيب، وإنما هو من طريق الحساب والله أعلم هـ كلام الخطاب.

وقال ابن رشد أيضاً بعد كلام : فليس في معرفة وقت الكسوف بما ذكرناه من جهة النجوم وطريق الحساب ادعاء لعلم الغيب ولا ضلالة ولا كفر على وجه من الوجوه، لكنه يكره الاشتغال به لأنه مما لايعني. وقد قال النبي ﷺ : «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكُهُ مَالاً يَعْنِيهِ»، وفي الإنذار به قبل أن يكون ضرر في الدين، لأن من سمعه من الجهال يظن أن ذلك من علم الغيب وأن المنجمين يدركون علم الغيب من جهة النظر في النجوم، فوجب أن يزجر عن ذلك قائله ويؤدب عليه هـ.

وسأتي كلامه هذا في نقل كلام الرهوني في القسم الثاني.

وأقول : لا يخفى أن كلام ابن رشد هو مخالف لما حررناه سابقاً من وجوه : منها : أنه ذكر أن الاشتغال بالنجوم فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الليل جائز، بل مستحب، مع أن الذي عليه المحققون، هو أن ذلك فرض كفاية، كما علمت من النصوص المتقدمة، على أنه كيف يقال بجواز ذلك أو استحبابه فقط، مع أن كثيراً من الناس يصلون بمجرد دخول الوقت، وأول الوقت على التحقيق لا يدرك إلا بعلم التوقيت.

وقد تقدم قول الخطاب : لأن مجرد رؤية المنزلة طالعة أو متوسطة لا يفيد معرفة الوقت تحقيقاً، وإنما هو تقريب، بخلاف ما إذا علم توسط كوكب معلوم بالخط المذكور وعرف مطالعه، وأنه يتوسط عند طلوع الفجر أو العشاء، فهذا يفيد معرفة دخول الوقت تحقيقاً فيعتمد على ذلك، وكلام البرزلي يدل عليه.

وقال أيضاً : وإذا علم دخول الوقت بشيءٍ من الآلات القطعية، مثل الاسطرلاب والربع والخييط المنصوب على خط وسط السماء، فإن ذلك كافٍ في معرفة الوقت.. إلخ. ماتقدم عنه.

ومنها : أن ما علل به كراهة الاشتغال بحساب رؤية الأهلة من أنه مما لا يعني إذ لا يجوز.. إلخ. هو مناف، ولا إشكال للقول باعتماد الحساب في الغيم، مع أنه مذهب جماعة كما علمت.

وأيضاً كيف يقال : بأنه مما لا يعني ؟، مع أنه هو المرشد لكون الرؤية مستحيلة فلا تقبل الشهادة بها — حينئذ — كما يأتي، أو قطعية أو ممكنة مع رجحان أو مع عسر في الجملة فتقبل.

وأيضاً، هو أجل مرشد لكون الهلال إذا بلغ حد الرؤية يرى في ناحية كذا، وأنه يغرب وقت كذا، وغير ذلك مما فيه معونة على الرؤية، كما قاله ابن الرقام في المستوفى.

قال شيخنا في الجامع :

لكنه للرؤية المعتبرة أجل مرشد لمن قد سبره وقال أيضاً في تقريب البعيد : نعم عدم ثبوت الرؤية بقول الحاسب أنه يرى لا ينافي أن العالم بذلك من طرقه تيسر له أسباب تعين على الرؤية البصرية المعتبرة شرعاً كما قال.

(لكنه)، أي حساب الرؤية، بالنظر لما يحصل لدى العارف بها المباشر لعلمها من المعلومات المتعلقة بالهلال، كمقدار ارتفاعه عند غروب الشمس أو بعد غروبها، وسمت ذلك الارتفاع، وكسعة مغرب الهلال ونحو ذلك هو (الرؤية) البصرية (المعتبرة) شرعاً (أجل مرشد) إليها، أي إلى إدراك رؤيته بسبب تعين موضعه في ناحية الأفق الغربي (لمن قد سبره)، أي اختبر ذلك وباشره. قال ابن الرقام في المستوفى : وأما إن كان الهلال في أول حدود رؤيته، فإنه يرى خفياً فيحتاج — حينئذ إلى شدة صفاء الجو وحدّة البصر، ومعرفة الناظر

بموضع القمر لوقت الرؤية، من جهة سمتة وارتفاعه، فاستخرج ارتفاعه المرئي في الطول والعرض، وانظره في تلك الجهة التي وجدته فيها، وحقق ذلك بشيء من الآلات النجومية المتخذة لذلك، ففي ذلك معونة على رؤيته هـ.

وإذا كان ماذكر وسيلة مسهلة للرؤية ومعينة لإدراكها، حيث أمكنت وكانت مراقبة الهلال فرض كفاية، حسبما نص عليه الباجي وغيره، أمكننا أن نقول بمطلوبية ذلك من الحيثية المذكورة، سيما من المكلف برعاية الأوقات، ومن إليه المرجع فيها، فيتأكد ذلك في حقه أكثر من غيره وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى هـ.

هذا، وقد قال العلامة السبكي في العلم المنشور صفحة 26 : وينبغي للقاضي أن يكون له حظ من معرفة علم الهيئة أو يقلد من يثق به في ذلك ليكون على بصيرة مما يقبل في ذلك أو يرد ولا يتسرع. وقال أيضاً : ومما ينبغي للقاضي معرفته : تسير منازل الشمس والقمر وقربه وبُعده منها ووقت مفارقتها شعاعها وقوس النور، وهو قدر ما في جرمه وقوس المكث هـ.

وقال الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 30 : واستحسن بعضهم أن يكون للقاضي حظ من معرفة الهيئة والفلك، ليكون على بينة من أمر الشهود. ليس قصدنا في هذا أن نتكلم على مسألة القاضي فليس ثبوت هلال رمضان موقوفاً على حكم القاضي عند الحنفية ولا المالكية ولا الحنابلة، وإنما نريد : أن الأمة أدركت من قديم مسألة الشهود في هلال رمضان، فمنهم الكاذبون لشهرة وإثبات عدالة أو قرى إلى الله جهلاً، والخطئون لضعف الحاسة أو الوهم أو غير ذلك مما لاحصر له.

فهذا هو الذي ساق العلماء رضي الله عنهم إلى اعتبار الحساب، مع ما في الشريعة من السهولة ولوضوح الهلال في أوائل الشهور، فخفيف إذ ذاك من أن يكون الصيام بالشهادة قبل دخول الشهر، وهذا في الحقيقة لا يجوز فالحساب إذن مستحسن مطلوب ليكون حصناً يقي من غلط الحس، ومن تعمد الكذب ومن التنطع بالشهادة قرى وغير ذلك هـ.

وقول ابن رشد : وإنما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشأن..
إلخ. هو مخالف لما تقدم عن السبكي وغيره من أن القائلين باعتماد الحساب
في حال الغيم قد ذهب بعضهم إلى جواز الصوم بذلك لمن عرفه، وبعضهم
لمن عرفه ولمن قلده. وذهب بعضهم إلى وجوب الصوم بذلك على من عرفه،
وبعضهم على من عرفه وعلى من قلده.. إلخ ماتقدم وسيأتي في الفصل بعد
هذا مزيد كلام في ذلك.

وقوله : وكذلك ما يعلم به الكسوفات لأنه لا يعني.. إلخ. فيه أن كونه
مما لا يعني، إنما هو فيما إذا جعل وسيلة للأحكام النجومية وشبهها. وأما إذا
جعل ذلك وسيلة للتفكر في ملكوت الأرض والسماء وفي عجيب سير
الكواكب على نظام بديع وضبطه ضبطاً متقناً، فهذا لأبأس به كما علمت،
وراجع ماتقدم فإنه كلام نفيس.

وقوله : ويزجر عن ذلك ويؤدب عليه. مراده : أنه يؤدب على الإخبار
بالكسوف كما صرح به نفسه في عبارته الآتية :

وأقول : قال في مقدمة لآلء الطل الندية : والحاصل أنه تقدم للمازري
عن سحنون أنه كان يؤدب عليه. وعن أبي الطيب : أن ذلك جائز لأنه مما
يعلم بدقيق الحساب كالمنازل، وهذا جائز تعلمه وتعليمه إجماعاً فكذا
الكسوف.

واعترض القول بتأديب قائله بأننا إذا كنا نرى بالعيان صدق قولهم وإصابتهم
في الإخبارية، ثم رددناه كان ذلك مكابرة للحس فإذا رآه العامي ومن
لا يعرف، أوجد في نفسه ريبة من الشريعة والدين فكان من المصلحة والحرص
على هذه القاعدة أن يصدقوا في ذلك ولا ينكر عليهم ما يقولونه هـ، وراجع
كلام الغزالي في توفيق الرحمان صفحة 9 للشيخ بخيت.

وأما القسم الثاني : وهو علم أحكام النجوم المتوصل به إلى معرفة نزول
الأمطار والقدوم من الأسفار وغلاء ورخص الأسعار، ونحو ذلك من الأمور

الغيبية المبني على طبائع جعلية وارتباطات وضعية وتخمينات حدسية، لم يقع عليها دليل عقلي ولانقلي، فهو منهى عنه ولا إشكال.

قال الرهوني صفحة 92 من الجزء السابع : أخرج أبو داود وابن ماجه وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْماً مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ».

قال الحافظ المنذري، بعد أن ذكره مانصه : المنهي عنه من علم النجوم، هو ما يدعيه أهلها من معرفة الحوادث الآتية في مستقبل الزمان كمجيء المطر ووقوع الثلج وهبوب الريح وتغير الأسعار ونحو ذلك. ويزعمون أنهم يدركون ذلك بسير الكواكب لا اقترانها وافتراقها وظهورها في بعض الأزمان. وهذا علم استأثر الله به لا يعلمه أحد غيره، فأما ما يدرك من طريق المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف به الزوال وجهة القبلة وكم مضى وكم بقي، فإنه غير داخل في النهي، والله أعلم ه منه بلفظه.

وقد ورد النص بالنهي عن الإمام في العتبية، قال غ في تكميله عند قول المدونة في كتاب الشهادات : ولا تجوز شهادة المغني والمغنية.. إلخ في الفرع الثاني مانصه : في سماع ابن القاسم من كتاب السلطان، سئل مالك عن الرجل ينظر في النجوم فيقول : الشمس تكسف غداً، أو الرجل يقدم غداً أو ما أشبه هذا. قال : أرى أن يزجر عن ذلك، فإن لم يفعل أدب. قال : وإني لأرى هؤلاء المعالجين الذين يعالجون المجانين يزعمون أنهم إنما يعالجون بالقرآن، قد كذبوا ولو كانوا يعلمون ذلك لعلمته الأنبياء قد صنع لرسول الله ﷺ سُم فلم يعرفه حتى أخبرته الشاة وإني لأرى هذا ينظر في الغيب وإنها عندي لمن حبائل الشيطان.

ابن رشد : ليس قول الرجل : الشمس تكسف غداً أو القمر يخسف ليلة كذا، من جهة النظر في النجوم وعلم الحساب، بمنزلة قوله من هذا الوجه : فلان يقدم غداً في جميع الوجوه لأن الشمس والقمر مسخران لله تعالى في السماء،

يجريان في أفلاكهما من برج إلى برج على ترتيب وحساب وقدر لا يتعديانه، قال الله عز وجل : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ ، وقال : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ ، وقال : ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ .

فالقمر سريع الذهاب، يقطع جميع بروج السماء في شهر واحد ولا تقطعها الشمس إلا في اثني عشر شهراً، فهو يدرك الشمس في آخر كل شهر، ويصير بإزائها من البرج الذي هي فيه، ثم يخلفها فإذا بُعد عنها استهل، وكلما زاد بُعد عنها زاد ضوءه إلى أن ينتهي في البعد ليلة أربعة عشر، فتكمل استدارته وضوؤه لمقابلته الشمس، ثم يأخذ في القرب منها فلا يزال ضوءه ينقص إلى أن يدرك الشمس فيصير بإزائها على ما أحكمه خالق الليل والنهار، لا إله إلا هو، فإذا قدر الله عز وجل على ما أحكمه من أمره، وقدره من منازلها في سيره أن يكون بإزاء الشمس في النهار فيما بين الأبصار وبين الشمس، ستر جرمه عنا ضوء الشمس كله إن كان مقابلها أو بعضه إن كان منحرفاً عنها، فكان ذلك هو الكسوف للشمس آية من آيات الله عز وجل يخوف الله بها عباده، كما قال عز وجل : ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً﴾ . ولذلك أمر النبي ﷺ بالدعاء عند ذلك، وسن له صلاة الكسوف.

فليس في معرفة وقت الكسوف بما ذكرناه من جهة النجوم وطريق الحساب ادعاءً لعلم الغيب ولا ضلالة ولا كفر على وجه من الوجوه لكنه يكره الاشتغال به، لأنه مما لا يعني. وقد قال النبي ﷺ : «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ». وفي الإنذار به قبل أن يكون ضرر في الدين، لأن من سمعه من الجهال يظن أن ذلك من علم الغيب، وأن المنجمين يدركون علم الغيب من جهة النظر في النجوم فوجب أن يزجر عن ذلك قائله ويؤدب عليه كما قال، لأن ذلك من حبائل الشيطان.

ابن عرفة في كلامه تناف لأنه صرح أولاً وثانياً : بأن الكسوف من الأمور التي نصب الله تعالى على وجودها سبباً حسياً يعلم وجود ذلك الدليل

بالحساب المستند لمعرفة حركة النّيرين. وهذا أمر واضح. ولفظ قوله : فإذا قدر الله إلى قوله : آية من آيات الله تعالى، يقتضي أنه كنزول زلزلة أو صاعقة ونحوهما من الأمور التي لم ينصب عليها دليل هـ.

وهذه مناقشة — كما ترى — ولا مرية أن القضية غير مانعة الجمع.

وقد قال ابن العربي في القبس مانصه : إيضاح مشكل إن قيل وأي آية في الكسوف وإنما كسوف الشمس حيلولة القمر بين الناس وبينها وكسوف القمر : أن يقع في ظل الأرض، وهي أمور حسابية.

قلنا : طلوع الشمس وغروبها آية والسموات والأرض كلها آيات إلا أن الآيات على ضربين :

منها : مستمرة عادة فيشق أن تحدث به عبادة.

ومنها : ما يأتي نادراً، فشرع للنفس البطالة الآمنة التعبد والرهبة عند جريان ما يخالف الاعتياد تذكيراً لها وصقلاً لصدئها.

ابن رشد، وأما قوله : فلان يقدم غداً، فهو من الخوض في علم الغيب والقضاء بالنجوم.

وقد اختلف في المنجم يقضي بتنجيّمه فيقول : إنه يعلم متى يقدم فلان ووقت نزول الأمطار وما في الأرحام وما يستسر الناس به من الأخبار وما يحدث من الفتن والأهوال وما أشبه ذلك من المغيبات. فقيل : إن ذلك كفر يجب به القتل دون استتابة، لقوله عز وجل : ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾. ولقول النبي ﷺ : قال الله عز وجل : ﴿أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِنُوءِ كَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ﴾.

وقيل : إنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، روي ذلك عن أشهب.

وقيل : انه يزجر عن ذلك ويؤدب عليه، وهو قوله في هذه الرواية.

والذي أقول به : أن هذا ليس باختلاف قول، وإنما هو اختلاف في الأحكام بحسب اختلاف الأحوال، فإذا كان المنجم يزعم أن النجوم واختلافها في الطلوع والغروب هي الفاعلة لذلك كله، وكان مستسراً بذلك فآسرته البينة قتل بلا استتابة لأنه زنديق.

وإن كان معلناً بذلك غير مستسر به يظهره ويحاج عليه، استتيب فإن تاب وإلا قتل كالمرتد سواء.

وإن كان مؤمناً بالله سبحانه، مقرأً بأن النجوم واختلافها في الطلوع والغروب لاتأثير لها في شيء مما يحدث في العالم، وأن الله عز وجل هو الفاعل لذلك كله إلا أنه جعلها دلالة على ما يفعله، فهذا يزجر عن اعتقاده ويؤدب عليه أبداً، حتى يكف عنه ويتوب، لأنه بدعة يجرح بها فتسقط إمامته وشهادته على ما قاله سحنون في نوازله من الشهادات. ولا يحل لمسلم تصديقه مع قول الله عز وجل : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقوله : ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾. وروي عن النبي ﷺ : «مَنْ صَدَّقَ كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا أَوْ مُنْجِمًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ».

ويمكن أن يصادف في بعض الجمل : «وَذَلِكَ مِنْ حَبَائِلِ الشَّيْطَانِ» فلا ينبغي أن يغتر أحد بذلك ويجعله دليلاً على صدقه فيما يقول.

كما لا ينبغي أن يصدق المعالجون الذين يعالجون المجانين فيما يزعمون من أنهم إنما يعالجون بالقرآن، فلا يعلم الأمور الغائبة على وجهها وتفصيلها إلا الله علام الغيوب أو من أطلعه عليها علام الغيوب من الأنبياء ليكون ذلك

دليلاً على صحة نبوته، قال عز وجل : حاكياً عن عيسى عليه السلام : ﴿وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

فادعاء معرفة ذلك والإخبار به على الوجه الذي تعرفه الأنبياء وتخبر به تكذيب لدلائلهم. والذي ينبغي أن يعتقد فيما يخبرون عن الجمل فيصيبون، مثل ما روي عن هرقل أنه أخبر أنه نظر في النجوم، فرأى ملك الختان قد ظهر أنه إنما هو على معنى التجربة التي قد تصدق في الغالب من نحو قول النبي عليه الصلاة والسلام : «إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة». ابن عرفة في قوله : وأنى يصح في قلب مسلم تصديقه مع الآيات الكرميات ؟

بعضهم يجيب عن هذا : بأن الغيب هو ما لم ينصب عليه دليل ويزعمون أن ما يقولونه هو مما نصب عليه دليل، وهو النصب الخاصة أو غير ذلك مما تقرر في كتبهم هـ.

وفي القبس : اعلّموا وفقكم الله أن شيئاً من الحركات العلوية في السماوات، ليس لها تأثير في الموجودات الأرضية لا من الأبدان ولا من الأموال ولا من شيء من الأشياء، وإنما الكل يتعلق بقدرة الله، هو الذي يخلق بعضها مع بعض، ويخلق بعضها في إثر بعض، فإذا رآه الغافل قال : هذا من هذا «قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُوْلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا».

ومن أغرب ما سمعت في الدنيا عن محمد بن عطية الزاهد، قال : أنفاس العبد التي تجري في بدنه وتخرج من فيه، هي التي تحرك الأفلاك في السماوات عدداً بعدد وتقديراً بتقدير. وذكر ذلك عن جماعة من الأوائل، فاضرب طائفة بطائفة وارجع إلى الله في الجميع.

وإلى هذا المعنى أشار النبي عليه السلام بقوله : «لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ». وهذا معلوم قطعاً هـ منه بلفظه.

وأغفل رحمه الله كلام الإمام المازري في المعلم، وهو حقيق بأن يذكر مع كلام من تقدم من الأئمة، ونصه : فأما التنجيم فمن اعتقاد كثير من الفلاسفة، كون الأفلاك فاعلة لما تحتها، وكل فلك فاعل لما تحته حتى ينتهي الأمر إلينا وإلى سائر الحيوان والمعادن والنبات ولاصنع للباري سبحانه في ذلك، فإن ذلك مروق من الإسلام.

وأما من قال : لا فاعل إلا الله جلت قدرته وهو عز وجل فاعل الكل، ولكن جعل الباري سبحانه في هذه الجواهر قوى طبيعية تفعل بها فينا كما خلق في النار قوة وطبيعة تحرق بها، ويحتجون على ذلك بمشاهدتهم الشمس تسخن وتصلح أكثر النبات، فيقولون : على هذا غير مستنكر أن يكون امتزاج قوى المشتري وزحل في قرانهما الأصغر يكون عنه من التأثير كذا وكذا. ويكون التأثير عن قرانهما الأوسط أعظم لزيادة القوة الطبيعية، وقرانهما الأعظم يكون فيه التأثير مهولاً عظيماً لعظم قوتها وزيادة الطبيعة المؤثرة بانتقالها على صفة أخرى.

ويعتذر الحذاق منهم، المنتسبون إلى الإسلام، الغالطون بهذه الشبهة التي هي القياس على ما شوهد من الشمس عن خطئهم في كثير من الخطايا، بأن يقولوا : إن القوة الحادثة عن امتزاج الكوكبين واتصالهما على بعض صفات الاتصال التي يذكرونها لا يوقف على حقيقتها، وإنما تؤخذ بالحدس والتخمين، فيقع الخطأ لأجل ذلك، كما يعرف الطبيب قوة كل عقار على انفراده، ولكنه إذا مزج الكثير منها لا يقف على حقيقة المزاج المركب، فلهذا لا يقع الشفاء بكل دواء يسقيه.

ويقولون أيضاً : ربما صادف بعض القوى الأرضية القوى السماوية فمنعتها التأثير فيغلط المنجم حينئذ، وهذا كما أن السم قتال يقضي بذلك الطبيب، فإذا تقدم شاربهُ فشرِبَ باد زهر بطل تأثيره، وهذا مسلك الحذاق منهم.

والرد عليهم بأن يبطل القوى الطبيعية أصلاً وهذا مستقصى في كتب الأصول، ومن أقربه أن الفاعل من شرطه أن يكون عالماً قادراً حياً والطبيعة

ليست كذلك عندهم، ثم تمادى في الاحتجاج على الرد عليهم إلى أن قال مانصه : وأيضاً، فإنهم ما حصل لهم أكثر من اقتران جسمين زعموا أنهما يؤثران فيما تحتهما، فلو ادعى مدع أن ما تحتهما أثر فيهما ما الذي يكون جوابه، وكون الشيء فوق أو تحت لاحظ له عندهم في القوة الفاعلية، ولو زعم زاعم أن بعض اتصالات الزهرة وعطارد والشمس أثر ما أضافوه إلى زحل أو أكسب زحلا قوة على التأثير، ماذا يكون جوابه وليس له جواب إلا أن يقولوا : فإننا نشاهد هذا التأثير عند قران هذين، سواء كان ماتحتهما على ما قلتموه أو لم يكن.

قلنا : وأنتم أيضاً تشاهدون هذا القران يكون ولا يؤثر مايجب تأثيره عندهم، فإذا سئلتهم عن هذا، قلتم : كان في البروج من الكواكب الثابتة ما أبطل فعله، فإذا أريناكم في قران آخر تلك النسبة بعينها ولم تؤثر قلتم : كان قبله من قوة الاجتماع أو الاستقبال ما أبطل فعله، فإذا أريناكم هذه النسبة أيضاً بعينها ولم تؤثر. قلتم : كان طالع هذا التحويل يمنع هذا التأثير، فإذا عدنا أيضاً للمناقضة، قلتم : كان برج الانتهاء من صفته كذا وكذا، معاذير لاتفرغ. ثم قال : وهذه الطريقة أيضاً تضعف طريقة الإسلاميين منهم الذين يقولون : لاخالق إلا الله عز وجل وإنما هي دلالات على الغيوب بعادة أجراها الباري جلّت قدرته كما أجرى الغيوم والسحاب دلالة على الأمطار وإن كانت ربما خانت، لأن ما يذكرونه من الطرق التي تحتمل المعروفة منها تتسع ولاتنضبط. والحقاق منهم يعترفون بها.

وقد حاول القاضي أبو الطيب الاعتقاد في الرد عليهم بالسمعيات وما وقع من العموميات في أنه لايعلم الغيب إلا الله عز وجل وماوقع أيضاً من الآثار عن النبي ﷺ بالتخصيص، وهذا القدر كاف هـ منه بلفظه.

ثم قال الرهوني أيضاً صفحة 90 من الجزء المذكور : وفي صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال : قلت يارسول الله، إني

حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالا يأتون الكهَّان.
قال فلا تأتُّهم.

قال : ومنا رجالا يتطيرون. قال : ذلك شيءٌ يجدونه في صدورهم فلا
يصدهم.

قلت : ومنا رجالا يخطون، قال : كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق
خطه فذاك.

قال الإمام المازري في المعلم ما نصه : وأما الكهَّان فهم قوم يزعمون أنهم
يعلمون الغيب بأُمور تلقى في نفوسهم، وقد أكذب الشارع علم من ادعى
الغيب ونهى عن تصديقهم هـ محل الحاجة منه بلفظه.

وقال الأبي ما نصه : قوله : فلا تأتُّهم المازري، لأنَّ إتيانهم يؤدي إلى تغيير
الشرع مما يلبسون به من إخبارهم عن الغيب. النووي وإذ قد يصادف فيفتن
الناس.

وأجمعوا على تحريم حلوان الكاهن وهو ما يأخذ. قال المازري : ويؤدب
الآخذ والمعطي ويتقدم المحتسب في النهي عن الكسب بذلك والكسب باللغو.
الخطابي : والفرق بين الكاهن والعَراف، أنَّ الكاهن يخبر عن وقوع
المستقبلات، ويدعي معرفة الأسرار، ثم من الكهان من يزعم أنَّ له رؤيا من
الجن يخبره.

ومنهم : من يزعم أنَّه يعرف ذلك بفهم أُعطيه.

والعَراف يدعي معرفة الضالة والسارقة والسارق، ومن يتهم بالمرأة ونحو
ذلك.

والحديث يدل على منع إتيان الكاهن ومن في معناه من العَراف وغيره
وتصديقهم في أقوالهم، ثم قال : قوله يتطيرون. قلت : التطيُّر : التشوُّم
بالشيء، تطير طيرة بكسر الطاء وفتح الياء في المصدر، وقد تسكن الياء فيه.
وقد أبطل الشارع حكم الطيرة بقوله : فلا يصدهم. وأخبر أنَّه ليس له تأثير

في جلب نفع أو دفع ضرر. ومعنى : فلا يصدّهم : لا يمنعهم عما يتوجهون إليه.

قوله : كان نبي من الأنبياء يخط.

قلت : قيل هو إدريس عليه السلام.

وقوله : فمن وافق خطه فذاك.

الخطابي : في الحديث نهى عن الخط، لأنه كان علماً لنبوة ذلك النبي، والنبوة قد انقطعت. وقيل هو إباحة له.

النووي : كونه نبياً هو الصحيح. وإنما عدل عن أن يقول : هو حرام إلى التعبير بما ذكر، لأنه لو قال : هو حرام، لدخل فيه فعل ذلك النبي فحافظ على حرمة ذلك النبي مع بيان الحكم في حقنا. والمعنى : لا يمتنع في حق ذلك النبي وكذا في حقكم إن وافقتم، ولكن لاعلم لكم بالموافقة.

قلت : امتنعت الموافقة، لأن ذلك النبي يعرف بالفراسة بواسطة تلك الخطوط، ولا يلتحق أحد به في قوة فراسته، وكأل علمه وورعه ولا في صفة الخط الموجبين لذلك هـ محل الحاجة منه بلفظه.

قلت : قول المازري : وقد أكذب الشارع.. إلخ.

الأحاديث الدالة على ذلك كثيرة، ويكفي في ذلك ما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : سأل أناس رسول الله ﷺ عن الكهان، فقال لهم رسول الله ﷺ : «ليسوا بشيء». قالوا : يا رسول الله، فإنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقاً. فقال لهم رسول الله ﷺ : «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيقرها في أذن وليه قر الدجاجة، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة» هـ منه بلفظه.

وقوله : نهى عن تصديقهم. ورد النهي عن ذلك من طرق :

أخرج البزار بإسناد جيد عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ قال : «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ ﷺ».

وأخرجه أيضاً من طريق جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». وإسناده قوي جيد.

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم، وقال : صحيح على شرط البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». وعزاه في الجامع الصغير للإمام أحمد فقط.

وروى الطبراني من حديث أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ بَرِءَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَمَنْ أَتَاهُ غَيْرَ مُصَدِّقٍ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» هـ المراد من كلام الرهوني رحمه الله.

وقد تقدم قول الشيخ طنطاوي جوهرى : علم النجوم إذا أريد به موت فلان وحياة فلان، وبطلوع نجم كذا يظهر موت أو هلاك أمة أو ذهاب دولة — كما قال الغزالي — فليس يقينياً ولا ظنياً. وقد دحضه الفيلسوف الفارابي في كتاب الفصول، وفرق بين القضايا الحسائية والحوادث الأرضية، وقال : من العجيب أن يقال أن مرور نجم كذا يوجب أن يحصل عنه حوادث لاتفاق اتفق، فيجعل قاعدة عامة، وأطال في ذلك، فهذا القسم لا يقول به الشرع ولا الفلاسفة.. إلخ.

وقال شيخنا في تقريب البعيد : وافهم قولنا بعضه حسن ان منه بعضاً آخر ليس بحسن، وهو كذلك، وذلك ما لم يقم من نفس الحركة عليه دليل، وهو المسمى بعلم أحكام النجوم المتوصل به إلى معرفة وقت نزول الأمطار، والقدوم من الأسفار، وغلاء ورخص الأسعار، ونحو ذلك من الأمور الغيبية،

لبناء ذلك على طبائع جعلية، وارتباطات وضعية وتخمينات حدسية لم يقم عليها دليل عقلي ولا نقلي. فهذا وشبهه، الراجح فيه أنه حرام إن سلم من اعتقاد التأثير، وإلا فكفر كما نص عليه أيضاً الحافظ ابن رشد وغيره.

ولا يغرنك ذكر البعض من ذويه أن الأحكام الخمسة تجري فيه.

وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشيتنا المسماة «بعقود الجواهر والآل على ما لابن البناء في مسألة الهلال» هـ.

من ذلك قوله فيها صفحة 17 : قال الشيخ زروق في قواعده إقامة الأسباب ملحوظ في الأصل بحكمة إقامة العالم لاستقامة وجوده، فلذلك ذم ما خالف وجود حفظ النظام ووقع مستغرباً في الوجود من الأسباب وغيرها وأكدته الغيرة الإلهية بلزوم نقيض المقصود كالفقر في طلب الكيمياء والذل في طلب السيمياء، وميته السوء في علم النجوم، لأن الكل خروج عن حكمة الأسباب ومعاينة لحكم الحق ومقاومة له في طلب الأكمل بالمتوهم، ويزيد الأخير بالتجسس على مملكة الله سبحانه كما أشار إليه في التنوير، ولكل نصيب مما لصاحبه وإن اختلف البساط هـ منها. وقال أيضاً (يعني الشيخ زروق) في شرحه على الحفيظة لأبي الحسن الشاذلي : أما علم الحدثان والاشتغال بالكنوز والكيمياء، فإن ذلك من وسوسة حب الدنيا، والاشتغال بالفضول وفراغ القلب من أسباب الفلاح لأن طلب علم الحدثان من التجسس على الله تعالى فيما يريده من حوادث الدهر، وقل أن يسلم المشغول به من آفة الملوك، وإن سلم من ذلك فلا يسلم من دوام النكر، وأنه يتزلزل في اعتقاده أو يتعلق بمكرهه من مراده، وأنت تعلم ما يصيب من تجسس على ملك من ملوك الأرض فكيف من يتجسس على ملك الملوك، فلذلك لا تجد مشغولاً بذلك إلا ابتلي بالفقر والذل والكد، وميته السوء، وكذلك طالب علم الأسرار والكنوز والكيمياء، لأنه يريد إبطال حكمة الله عز وجل في خلقه بإقامة غرضه.

فتجنب الجميع تجد السلامة في دينك والزيادة في يقينك، وبالله التوفيق هـ والله در القائل :

لا تركننَّ إلى مقال منجم وكلِ الأمور إلى الإله وسلم
واعلم بأنك إن نسبت لكوكب تدبير حادثة فليست بمسلم

والقائل :

من كان يخشى زحلا أو كان يرجو المشتري
فإنني منه وإن كان أبي الأدنى بــــري

والقائل :

فلا السعد يقضي به المشتري ولا النحس يقضي علينا زحل
ولكنه حكم رب السماء وقاضي القضاة تعالى وجل

وقال أيضاً : استشكل شهاب الدين القرافي في الذخيرة الحكم الذي تقدم
عن ابن رشد بكفر من نسب التأثير للنجوم وعصيان من لم يعتقد التأثير،
فقال : إذا قال فعالة، قال بعض العلماء : يكون ذلك كقول المعتزلة :
الحيوانات كلها تفعل بذواتها وتستقل بتصرفاتها. والصحيح عدم تكفيرهم
ولا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة، فما الفرق ؟

وإن ادعى أن الله تعالى يخلق عندها فليس هذا من باب علم الغيب لأن
الربط بينها وبين هذه الأحكام إذا سلم كان كالإخبار بمجىء الفصول الأربعة
وليس من باب الإخبار بالغيب الذي استأثر الله به، بل الذي استأثر الله به
العلم بالغيب من غير سبب، لأنه تعالى لا يحتاج في علمه إلى الأسباب، بل
التنازع مع هذا القائل في الربط فقط فنحن نمنعه وادعائه إياه جهل، لا ادعاء
علم الغيب، كما لو ادعى أن النار تحرق والماء يروي، وليس هذا من ادعاء
علم الغيب في شيء. وقد يخبر الأنبياء عليهم السلام بالمغيبات بناءً على كشف
أو علم ضروري أو ظن غالب يخلقه الله تعالى لهم، فهذا سبب أوجب لهم
ذلك. وقد قال الصديق في حديث لما قالت له عائشة : هذان أخوأي، فمن
أختاي ؟ فقال : ذو بطن بنت خارجه. فأخبر أن الذي في بطن امرأته أنثى،
مع أن الله تعالى يقول : ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، والله يعلمه من غير سبب.

والصديق علمه بسبب ما خلق الله تعالى في نفسه، فينبغي أن ينتبه الفقيه إلى هذه القاعدة حتى يعلم ما يكفر به مما لا يكفر به، وما وجب اختصاصه بالله مما لم يجب.

ويحصل له فهم المنقولات عن الصحابة وغيرهم، والجمع بينها وبين الأدلة الشرعية هـ المراد من كلام شيخنا.

(تنبيه) : فإن قيل : قول الإمام في سماع ابن القاسم المتقدم في أول هذا القسم ينافي ماتقدم في النوع الثاني من القسم الأول، لأن كلام الامام يفيد أن تعاطي الكسوف منهبي عنه مطلقاً، وأن قائل ذلك يزجر عنه ويؤدب عليه. أقول : الذي يظهر أنه لامنافاة بينهما، وذلك لأن الذي يفيد كلام الإمام ولا بد، هو أن ذلك منهبي عنه في حق المخبر بالأمر الغيبية، بدليل قوله : وإني لأرى هذا ينظر في الغيب وإنها عندي لمن حبال الشيطان.

على أن قول الرجل : الشمس تكسف غداً، أو القمر يخسف ليلة كذا من جهة علم التعديل، ليس بمنزلة قوله من جهة النظر في النجوم : فلان يقدم غداً، في جميع الوجوه كما تقدم عن ابن رشد.

وعليه، فكلام الإمام ليس على إطلاقه، بل إما أن يحمل على أن ذلك منهبي عنه في حق المخبر بالأمر الغيبية وهو الظاهر، بل هو الذي يفيد قوله : وإني لأرى هؤلاء المعالجين.. إلخ. أو يحمل على أن تعاطي الخسوف والكسوف منهبي عنه نهى كراهة فقط، وهو فهم ابن رشد لكلام الإمام وتقدم مافيه.

(تنبيه آخر) : راجع كلام الرهوني في باب الجعل عند قول خ : وفي شرط منفعة الجاعل قولان.

فقد بسط القول فيما يتعلق بمعالجة المجانين، وبالرق الجائزة والممنوعة وفيما يتعلق بالعرافين ومن ضاهاهم.

(تتمة) : قال في مقدمة لآلء الطل الندية، وحاصل مذهبنا — يعني

الشافعية — في ذلك، أنه متى اعتقد أن لغير الله تأثيراً كفر، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل، سواء أَسَرَ ذلك أم أظهره.

وكذا، لو اعتقد أنه يعلم الغيب المشار إليه بقوله تعالى : ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾، لأنه مكذب للقرآن، فإن خلا عن اعتقاد هذين فلا كفر، بل ولا إثم إن قال : علمت بواسطة القرينة والعادة الإلهية ونحو ذلك. ثم قال : واعلم أن بعض من لادراية له بهذا العلم قد يظنه هو علم التنجيم المنهي عنه شرعاً، فيحكم بتحريمه وهو غلط فاحش، نشأ من عدم التمييز بينهما، ومن اشتراك الموضوع ؛ فإن موضوع التنجيم هو الكواكب، لكن لا من الحيشة المتقدمة، بل من حيث دلالتها على أنواع الحوادث بحسب اقترانها وافتراقها وظهورها في بعض الأزمان ويسمى علم الأحكام أيضاً. قال في الزواجر : والمنهي عنه من علم النجوم هو مايدعيه أهله من معرفة الحوادث الآتية في مستقبل الزمان، كمجىء المطر ووقوع الثلج وهبوب الرياح وتغير الأسعار، ونحو ذلك. يزعمون أنهم يدركون ذلك بسير الكواكب لاقترانها وافتراقها وظهورها في بعض الأزمان. وهذا علم استأثر الله به لايعلمه أحد غيره، فمن ادعى علمه بذلك، فهو فاسق، بل ربما يؤدي به ذلك إلى الكفر. وأما من يقول : ان الاقتران والافتراق الذي هو كذا جعله الله علامة بمقتضى ما اطردت به عادته الإلهية على وقوع كذا، وقد يتخلف، فإنه لا إثم عليه بذلك، وكذا الإخبار عما يدرك بطريق المشاهدة من علم النجوم الذي يعرف به الزوال وجهة القبلة، وكم مضى، وكم بقي من الوقت، فإنه لا إثم فيه، بل هو فرض كفاية ه المقصود منه.

وقال الغزالي في الإحياء في باب بيان علة ذم العلم المذموم : الثاني أي من علم النجوم، الأحكام وحاصله يرجع إلى الاستدلال على الحوادث بالأسباب، وهو يضاهي استدلال الطبيب بالنبض على ما يحدث من المرض وهو معرفة لمجاري سنة الله تعالى وعادته في خلقه، ولكن قد ذمه الشرع. قال ﷺ : «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا وَإِذَا ذُكِرَتِ النَّجُومُ فَأَمْسِكُوا وَإِذَا ذُكِرَ

أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا». وقال ﷺ : «أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي بَعْدِي ثَلَاثًا : خَيْفُ الْأُئِمَّةِ، وَالْإِيمَانُ بِالنُّجُومِ وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ».

ثم قال : وإنما زجر عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مضر بأكثر الخلق، فإنه إذا أُلقي إليهم أن هذه الآثار تحدث عقب سير الكواكب، وقع في نفوسهم أن الكواكب هي المؤثرة وأنها الآلة المدبرة، لأنها جواهر شريفة سماوية، ويعظم وقعها في القلوب فيبقى القلب ملتفتاً إليها، ويرى الخير والشر محذوراً مرجواً من جهتها وينمحي ذكر الله تعالى عن القلب، فإن الضعيف يقصر نظره على الوسائط والعالم الراسخ هو الذي يطلع على أن الشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره سبحانه وتعالى.

ومثال النظر الضعيف إلى حصول ضوء الشمس عقب طلوع الشمس مثال التلمة لو خلق لها عقل وكانت على سطح قرطاس وهي تنظر إلى سواد الخط يتجدد، فتعتقد أنه فعل القلم ولا تترقى في نظرها إلى مشاهدة الأصابع، ثم منها إلى اليد، ثم منها إلى الإرادة المحركة لليد، ثم منها إلى الكاتب القادر المريد، ثم منه إلى خالق اليد والقدرة والإرادة. فأكثر نظر الخلق مقصور على الأسباب القريبة السافلة، مقطوع عن الترقى إلى مسبب الأسباب، فهذا أحد أسباب النهي عن النجوم.

وثانيها : أن أحكام النجوم تخمين محض ليس يدرك في حق آحاد الأشخاص لا يقيناً ولا ظناً، فالحكم به حكم بجهل، فيكون ذمه على هذا من حيث أنه جهل، لامن حيث أنه علم، فقد كان ذلك معجزة لإدريس عليه السلام فيما يحكى، وقد اندرس وانمحي ذلك العلم وانمحق.

وما يتفق من إصابة المنجم على نذور، فهو اتفاق لأنه قد يطلع على بعض الأسباب ولا يحصل المسبب عقبها إلا بعد شروط كثيرة ليس في مقدرة البشر الاطلاع على حقائقها، فإن اتفق أن قدر الله تعالى بقية الأسباب وقعت الأصابة، وإن لم يقدر خطأً، ويكون ذلك كتخمين الإنسان في أن السماء

تَطر اليوم مهما رأى الغيم مجتمعاً، وينبعث من الجبال فيتحرك ظنه لذلك، وربما يمحي النهار بالشمس ويذهب الغيم وربما يكون خلافه. ومجرد الغيم ليس كافياً في وجود المطر وبقية الأسباب لاتدرى، وكذلك تخمين الملاح أن السفينة تسلم اعتماداً على ما ألفه من العادة في الرياح، ولتلك الرياح أسباب خفية هو لايطلع عليها، فتارة يصيب في تخمينه، وتارة يخطئ. ولهذه العلة يمنع القول عن النجوم أيضاً.

وثالثها : أنه لافائدة فيه، فأقل الأحوال أنه خوض في فضول لايعني، وتضييع العمر الذي هو أنفُس بضاعة الإنسان في غير فائدة، وذلك غاية الخسران. فقد مر رسول الله ﷺ برجل والناس مجتمعون عليه، فقال : ماهذا، فقالوا : رجل علامة. فقال : بماذا ؟ قالوا : بالشعر وأنساب العرب، فقال : «عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهْلٌ لَا يَضُرُّ» وقال ﷺ : «إِنَّمَا الْعِلْمُ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ».

فاذاً، الخوض في النجوم وما يشبهه اقتحام خطر، وخوض في جهالة من غير فائدة، فإن ماقدّر كائن، والاحتراز عنه غير ممكن. هـ المقصود من كلام صاحب الطل.

هذا، وقد أطل الكلام في حكم علم أحكام النجوم، العلامة الشيخ بخيت في كتابه : توفيق الرحمن، للتوفيق بين ما قاله علماء الهيئة وبين ما جاء في الأحاديث الصحيحة، وآيات القرآن. فراجعهُ صفحة 195 — إن شئت — والله الموفق.

الفصل الخامس

إذا شهدت بنية رؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر
ودل حساب الرؤية على استحالتها تلك الليلة
فهل ترد تلك الشهادة بالحساب أم لا.. ؟

من المعلوم المقرر أن الشهادة إذا وقعت بشيء مستبعد عقلاً أو عادة فإنها
ترد ولا تقبل.

قال الشيخ خليل في باب الشهادات، عطفاً على ما ترد به الشهادة : (ولا
أن استبعد). قال الزرقاني : أي استغرب (كبدوى) يشهد في الحضر في
الأموال (لحضري) قروي أو مصري على حضري، لأن ترك شهادة الحضري
رية واستغراب هـ.

وقال الأبي في شرح مسلم صفحة 226 من الجزء الثالث، في حديث
كريب المتقدم مانصه عياض : عدم اعتداد ابن عباس برؤية معاوية يحتمل أنه
بناءً على مذهبه : أن لكل قوم رؤيتهم، أو لأنه لم يقبل خبر الواحد، أو لأمر
كان يعتقده في ذلك، أو لاختلاف أفقهم، وقيل : لأن السماء كانت بالمدينة
مصحية، فلما لم يروه ارتابوا في الخبر هـ.

وقال الإمام السبكي في العلم المنشور صفحة 26 : الإجماع على أن شهادة
المرتاب به في شهادته غير مقبولة هـ.

وقال في تبين وجوه الاختلال صفحة 115 : ليست كل شهادة تقبل
ويعمل بها، إذ الشهادة التي قامت عليها شواهد الرية ترد ولا تقبل من شاهديها
بالإجماع. وقد أبطل الله شهادة الشهود المرتاب في شهادتهم في غير موضع
من كتابه العزيز، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا...﴾ الآية.

فبين أن من شهد شهادة إنما تقبل ويعمل بها إن سلمت من الريبة، ولأجل ذلك سطرت شروط قبول الشهادة في كتب الفقه هـ.

وتقدم أن الخطاب نقل عن القرافي في الفرق الثاني والمائة مانصه : ان حساب الأهلة والخسوف والكسوف قطعي، فإن الله سبحانه أجرى عادته بأن حركات الأفلاك وانتقالات الكواكب السبعة على نظام واحد طول الدهر، وكذلك الفصول الأربعة. والعوائد إذا استمرت أفادت القطع كما إذا رأينا شيخاً نجزم بأنه لم يولد كذلك، بل طفلاً للعادة، وإلا فالعقل يجوز ولادته كذلك، فالقطع الحاصل فيه إنما هو لأجل العادة هـ.

وقد تقدم قول ابن رشد : إن الشمس والقمر مسخران لله تعالى في السماء، يجريان في أفلاكهما من برج إلى برج على ترتيب وحساب وقدر لا يتعديان، قال الله عز وجل : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾. وقال : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ وقال : ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾. فالقمر سريع الذهاب يقطع جميع بروج السماء في شهر واحد ولا تقطعها الشمس إلا في اثني عشر شهراً، فهو يدرك الشمس في آخر كل شهر ويصير بإزائها من البرج الذي هي فيه، ثم يخلفها فإذا بُعد عنها استهل، وكلما زاد بُعد عنها زاد ضوءه إلى أن ينتهي في البعد ليلة أربعة عشر، فتكمل استدارته وضوءه لمقابلته الشمس، ثم يأخذ في القرب منها، فلا يزال ضوءه ينقص إلى أن يدرك الشمس فيصير بإزائها على ما أحكمه خالق الليل والنهار لا إله إلا هو هـ.

وتقدم قول الخطاب : وإذا علم دخول الوقت بشيء من الآلات القطعية، مثل الاسطرلاب والربع والخيوط المنصوب على خط وسط السماء فإن ذلك كاف في معرفة الوقت هـ.

وتقدم أن الشيخ بختياً ذكر في رسالته صفحة 102 مانصه : قد ثبت بطريق الحساب ثبوتاً لا مرد له أن القمر يصل إلى نقطة فارق فيها الشمس في مدة سبعة وعشرين يوماً وسبع ساعات وثلاث وأربعين دقيقة وأربع ثوان،

ويجتمع معها مرة أخرى في مدة تسعة وعشرين ونصف يوم وأربع وأربعين دقيقة وثلاث ثوان، وأن مدة السنة القمرية ثلاثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم واحد وسدسه وكسر. والحسابات كلها أمور قطعية برهانية لا سبيل إلى مجادتها فإنكارها مكابرة هـ.

وعلى كل حال، فكون حساب الأهلة والخسوف والكسوف والأوقات قطعياً، هو أمر ضروري كالقطع بأن الواحد نصف الاثنين، وأن العلم نور، والجهل ظلمات. ويأتي مزيد كلام في ذلك بحول الله.

فإذا تبين ذلك، فأقول : قال العلامة الشيخ بخيت في رسالته صفحة 283 مانصه : (المبحث الحادي عشر فيما يلزم القاضي عمله عند إثبات رؤية هلال رمضان وشوال) : اعلم أن من يرى الهلال، سواء كان هلال رمضان أم هلال شوال، إما أن يكونوا جماعة يفيد خبرهم القطع أو غلبة الظن التي تقرب منه، وإما أن يكون من رأى واحداً أو اثنين أو أكثر لكن لا يفيد خبره القطع ولا مايقرب منه. وقد علمت مما تقدم أن الراي إذا تفرد بالرؤية وكان تفرده مظنة الغلط أو الكذب لا تقبل شهادته واحداً كان أو أكثر. ولذلك قال السبكي رحمه الله في العلم المنشور : وعلى القاضي التثبت في إثبات ذلك، فإنه يحتاج مع ما يحتاج إليه في غير ذلك إلى زيادة لما يقع في الهلال من الاشتباه والتخيل لبعده وصغر حجمه. وقد حكى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه وهو ما هو، أنه حضر مع جماعة فيهم إياس بن معاوية، فأخبر أنس رضي الله عنه أنه رآه ولم يره أحد من الجماعة، فتفطن إياس بذكائه ونظر إلى عين أنس فوجد عليها شعرة بيضاء وقد نزلت من حاجبه فرفعها إياس بيده وقال : أرنى الهلال، قال : لا أنظره.

فينظر القاضي في حال الشهود بعد تحقق عدالتهم وتيقظهم وبراءتهم من الريبة والتهمة وسلامة حواسهم، وحدة نظرهم، وسلامة الأفق. ومحل الهلال مما يشوش الرؤية، ومعرفة منزلة الهلال التي يطلع فيها، وما يقتضيه الحساب من إمكان رؤيته وعدمها، فإن المشهود به شرطه الإمكان وإذا كان يشترط

في الإقرار الإمكان والمقر مخبر عن نفسه محترز عليها فما ظنك بالشهادة فيكون هذا عند القاضي عتيداً.

ولا يعتقد أن هذا هو الذي قدمناه من أن الحساب هل يعمل به أم لا ؟، فإن ذلك فيما إذا دل الحساب على إمكان الرؤية ولم ير، هل يعتبر الإمكان أم لا ؟ لإلغاء الشرع إياه وهاهنا بالعكس من ذلك، ولا أقول بالعكس على التحقيق، لأن العكس أن يرى مع عدم الإمكان، وذلك مستحيل، وإنما المراد أن يخبر مخبر برؤيته مع عدم إمكانه، والإخبار يحتمل الصدق والكذب، والكذب يحتمل العمد والغلط. ولكل منهما أسباب لا تنحصر، فليس من الرشد قبول الخبر المحتمل لذلك أو الشهادة به مع عدم الإمكان، لأن الشرع لا يأتي بالمستحيلات. وهذه المسألة لم نجد لها مسطورة فتفقهنا فيها ورأينا فيها عدم قبول الشهادة. وإنما سكت الفقهاء عنها لأنها نادرة الوقوع، ولما وقعت في هذا الزمان احتجنا إلى الكلام فيها، والفقهاء بحر لاساحل له ومساائله تتجدد بتجدد وقائعه.

وقد رأينا من يوثق بعقله ودينه يغلط في رؤية الهلال كثيراً، وسمعنا من بعض الجهال أنه يقصد التدين بالشهادة بذلك، ويعتقد أن له بذلك أجر من صام بقوله : وسمعنا من بعض السفهاء أنه يقصد بذلك ترويح تركيته وثبوت عدالته. وللناس أغراض مختلفة.

فإذا سلمت البيئة من هذه الأمور كلها، وسلم موضع الهلال من الموانع، وحاسة الشاهد من الآفة، قبلناه إذا جوزنا الرؤية، فإن أحلناها بدليل قام عندنا، لم نقبل تلك الشهادة، وحملناها على الغلط أو الكذب ولم نكن بذلك خارجين عن القانون الشرعي، لأن دلالة الحساب القطعي أو القريب من القطعي على عدم الإمكان أقوى من الريية، والريية موجبة لرد الشهادة، فاعتقادنا عدم الإمكان كذلك أو أقوى، ومقصودنا بذلك القطع بردها، وأن لا يجري فيها الخلاف المتقدم. وأما إذا استرحنا فالذي يقول بوجود الفطر بالحساب إذا دل على إمكان الرؤية يقول به هنا بطريق الأولى. وينبغي للقاضي أن يكون

له حظ من معرفة علم الهيئة أو يقلد من يثق به في ذلك، ليكون على بصيرة مما يقبل في ذلك أو يرد ولا يتسرع. وقد نقل عن محمد بن الحسن التميمي الجوهري في كتاب أدب الشاهد، في قوله تعالى : ﴿فَيُقْسِمَان بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾، أنه منسوخ وأن الإجماع على أن شهادة المرتاب به في شهادته غير مقبولة. وللاصحاب فروع كثيرة تدل على ذلك. وما نحن فيه أقوى من الريية، لأنه مستحيل عادة، ولو شهد شاهدان عند حاكم أنهما رأيا فيلا بحضرتنا ونحن لانراه، كانت شهادتهما مردودة، وحكم الحاكم بذلك مردوداً، كما صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب، وإن كان ذلك أوضح من أن ينقل عن أحد، فإننا نقطع به.

ومما ينبغي للقاضي معرفته تسيير منازل الشمس والقمر، وقربه وبعده منها، ووقت مفارقه شعاعها، وقوس الرؤية وهو قدر ارتفاعه عن الأفق وقوس النور وهو قدر ما في جرمه وقوس المكث. وقالوا : إذا كان قوس الرؤية ست درج وقوس النور تسع درج وقوس المكث تسع درج استحالت رؤيته، ونعني بالاستحالة الاستحالة العادية، وإن زادت كل واحدة من الثلاثة درجة أمكنت بعسر، وكذلك إذا زاد اثنان دون الثالث، وكلما حصلت الزيادة قوي الإمكان. ويحتاج إلى النظر أيضاً في صفاء الجو وكدرته وكون الهلال في جهة الشمال أو جهة الجنوب واختلاف مطالعه ومطالع البروج ومغاربها، ولانقول نحن إن ذلك واجب على القاضي مطلقاً لأنه في الغالب يحمل الأمر على السلامة وحسن الظن بالشهود، وأنهم ما شهدوا إلا بما رأوا، وأنهم ما رأوا إلا وهو ممكن، وإنما الكلام فيمن قامت عنده ريبة، أو بلغه ما قاله أهل الحساب في ذلك الوقت، فإنه يجب عليه الثبوت والنظر في ذلك ليعلم صحته أو عدمها، وهو أمين الله على نفسه، فإذا انتفت عنه الريب وانشرح صدره أثبت، وإن كان يقول مع دلالة الحساب القطعي أو القريب منه، على عدم الإمكان، إنه انشرح صدره فهو أخرق هـ.

ومتى أنصفت تجد أن كلام الإمام السبكي صريح في أن المقصود هو تحري

القاضي وتثبتته حتى لا تكون شهادة من شهد عنده مظنة الغلط أو الكذب. وقد صرح علماء الحنفية بأن الشهادة ولو في حقوق العباد إذا قامت على مستحيل عقلاً أو عادة أو خالفت الظاهر لا تقبل. وقد تقدم عن مبسوط السرخسي، أنها ترد إذا خالفت الظاهر وليس ماقاله السبكي من قبيل رد الشهادة الشرعية بحساب أهل الميقات، كما فهمه من اعترضوا عليه، ودعواهم أن مثل هذا الاحتمال قائم في كل شهادة، دعوى باطلة لأن الشهادة وإن كانت خبراً تحتل الصدق والكذب، لكن عدالة الشهود وموافقة شهادة كل منهما في المعنى لشهادة الآخر، وموافقة شهادتهم للدعوى كل ذلك يرجح جانب الصدق على جانب الكذب، فإذا وقعت الشهادة بمستحيل عقلاً أو عادة أو خالفت مشهوراً، فقد وجد ما يرجح جانب الكذب على جانب الصدق، أو يوجب القطع بالكذب فترد الشهادة حينئذ.

وما نحن بصدد من دلالة الحساب القطعي أو القريب منه على عدم إمكان الرؤية، قد وجد فيه ما يرجح جانب الكذب أو يوجب القطع به فترد الشهادة وليس هذا المعارض لمرجح الصدق موجوداً في كل شهادة. وقد علمت مما قدمناه أن التفرد بالشهادة في رمضان وغيره، متى كان مظنة الغلط أو الكذب يمنع من قبولها. وقد قدمنا لك عن الولوالجية، أنه متى تعارض مرجح الصدق وهو العدالة في شهادة الواحد العدل ومرجح الرد وهو مخالفتها للظاهر، يقدم على الصحيح مرجح الرد على مرجح القبول وقد قدمنا أن المدار على أن التفرد بالشهادة يكون مظنة الغلط بلا فرق بين الواحد والأكثر، وإذا ردت الشهادة عندما يكون التفرد مظنة الغلط أو الكذب، وذلك عندما يرى الهلال جمع قليل دون إضعافهم، فكيف لا ترد إذا وجد دليل قاطع أو قريب من القاطع على عدم إمكان الرؤية. لاشك أن عدم قبول الشهادة هنا أولى لأنه إذا رأى القليل ولم يره أضعافهم، فعدم رؤية أضعافهم يوجب غلبة الظن بغلط القليل أو كذبه في دعواه الرؤية. وأما هنا فالدليل قاطع أو قريب منه على ذلك، كيف وقد جعلوا من شروط إفادة الخبر المتواتر، العلم للسامع أن لا يكون

السامع معتقداً لنقيض ما يقتضيه الخبر، إما لشبهة أو تقليد أو اعتقاد، فإذا كان هذا حال الخبر المتواتر، فكيف بغيره. وحينئذ إذا قبل القاضي شهادة من شهد عنده برؤية الهلال مع دلالة الحساب القطعي أو القريب منه على عدم إمكان الرؤية، كان ذلك على خلاف ما يعتقده، ولذلك قال السبكي : إنه أخرق. وليس هذا من قبيل معارضة الحساب للشهادة حتى يقال : يعمل بالشهادة دون الحساب، بل إن ذلك من قبيل وجود دليل عند القاضي المشهود عنده اعتقد بموجبه خطأ الشاهد أو كذبه، فإن حساب الحاسب العدل الراسخ في الفن، إذا دل على عدم إمكان الرؤية أوجب غلبة الظن بغلط الشاهد أو كذبه، بلا شبهة فكيف يستطيع القاضي أن يقبل مع هذا شهادة هذا الشاهد. ومثل القاضي فيما ذكرناه، من يخبره العدل برؤية الهلال إذا لم تمكن رؤيته.

وكلام السبكي صريح في أنه لافرق في رد الشهادة — حينئذ — بين ما إذا كان الحساب قطعياً أو قريباً من القطعي، وهو ما يوافق قواعد مذهبنا من أن المدار في رد الشهادة على كونها خالفت الظاهر، بأن قامت على مستحيل عقلاً أو عادة أو على خلاف المشهور المعروف أو عارضها ما جعلها مظنة الغلط أو الكذب. ثم قال الشيخ بجيت : ولا يلزم في رد الشهادة أن يبلغ المخبرون من الحساب عدد التواتر، بل يكفي أن يدل خبرهم على غلبة الظن التي تقرب من اليقين باستحالة الرؤية، فإنه بهذا المقدار تكون الشهادة مظنة الغلط أو الكذب فترد. وقال أيضاً : إن الحساب كما ذكره في الكواكب الدرية، مبني ومؤسس على آلات رصدية محسوسة، يتوصل بها إلى معرفة مقادير حركات الكواكب وغيرها، فإن تلك الآلات إذا وضعت على وضعها المخصوص عند أهل هذه الصناعة أفادت بواسطة النظارات المعظمة معرفة حركات الكواكب ومقاديرها وأبعاد بعض الكواكب عن بعض ومحاذاة بعضها لبعض وتعيين مواضعها بالحس والمشاهدة، وبذلك صارت مقدمات الحساب قطعية محسوسة. ومافهمه بعضهم من كلام ابن قاسم، القائل : إن القطع لا يحصل إلا إذا كان الإخبار عن محسوس، فيتوقف على حسية تلك المقدمات هـ من أن تلك

المقدمات غير حسية، ونقله ابن عابدين في رسالته : «تنبيه الغافل والوسنان»، فليس بصحيح لما تقدم هـ المراد من كلام الشيخ بخيت رحمه الله.

وقال العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي في تعليقاته على العلم المنشور، لما قال السبكي : (ولم نكن بذلك خارجين عن القانون الشرعي ... إلخ)، مانصه : توضيحه أن مايدل عليه الفن من استحالة الرؤية بإجماع أهله، يوجب رد تلك الشهادة، لأنه بمنزلة جرح أولئك الشهود، ومن المقرر أنه يؤثر في جرح الشهود وسقوط عدالتهم، أقوال الجارحين، وإن كانت مظنونة غير معلومة، فكيف وهي مقطوع بها كالقطع بأن الواحد نصف الاثنين، وأن العلم نور والجهل ظلمات. وكل مَنْ شَدَّ اطْرَفًا من هذا الفن — فن الهيئة والميقات — صار هذا لديه من البدييات. ودين الحنفية يتبعه العقل أنى سار وتؤيده علومه أين اتجه. وقد حقق هذا البحث في غير هذا الموضوع، ولنا في كتاب «دلائل التوحيد» كلام مسهب فيه، راجعه في بحث «مطابقة الشرع للعقل ومؤاخاة العلم للدين».

ومما قاله الإمام ابن حزم في هذا المعنى في كتابه الفصل، جزء 2، صفحة 95 : ومعاذ الله أن يأتي كلام الله سبحانه وتعالى وكلام نبيه ﷺ بما يبطله عيان أو برهان، إنما ينسب هذا إلى القرآن والسنة من لا يؤمن بهما ويسعى في إبطالهما.. إلخ هـ. وقال أيضاً عند قوله : ولو شهد شاهدان عند حاكم، أنهما رأيا فيلا بحضرتنا.. إلخ مانصه : حكى لي صديقنا الشيخ عبد القادر الطنطاوي الفلكي الميقاتي ابن شيخنا العلامة الشيخ محمد الطنطاوي، أنه في أحد الأعوام رصد أول رمضان على حساب الفن فتحققه أنه يوم كذا، لأن هلاله يرى ليلته ثم ذهب إلى المحكمة الشرعية في الليلة التي يظن أن يثبت الحاكم بها الشهر — وتلك الليلة على حسابه يستحيل أن يرى فيها الهلال — فإذا بصديقنا يبلغه جلبة ضوضاء ومظنة من يشهد من بعض العامة بأنه رأي الهلال للوجوه التي ذكرها المؤلف هنا، ولوجه آخر وهو أنه كان يعطي الشاهدان جائزة، وقد أبطلها والحمد لله بعض عقلاء القضاة. قال صديقنا :

فتقدمت لنائب القاضي وقلت له : لاتخجلونا بإثبات الشهر الليلة أمام
النصارى الفلكيين وأمثالهم، فإنه الليلة يستحيل رؤيته واسعوا في إفساد شهادة
الشهود واسترونا. ولقد صدق — حفظه الله — فإن القضاء حينئذ حالته
ماترى ولا قوة إلا بالله هـ جمال الدين القاسمي.

وقال العلامة الفيلسوف الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته الهلالية بعد
أن ذكر أن شهادة رؤية الهلال قد يدخلها الوهم وغلط الحس والأغراض
المختلفة، وذكر حكاية أنس المتقدمة، قال مانصه : ولذلك بحث العلماء وأخذوا
يتلمسون وجوه التحقيق، فمنهم من خالف الأوائل فشرط أن يكون الراؤون
جمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب، ومنهم من قال : لا يقبل الجمع ولو بلغ عدد
التواتر، مادام أهل الحساب يقولون : إن رؤيته مستحيلة، إذ القاضي إذ ذاك
قد قبل شهادة على مستحيل فهو أخرق كما قال الإمام السبكي رحمه الله وزاد
بعضهم فاستحسن أن يكون للقاضي حظ من معرفة الهيئة والفلك، ليكون
على بينة من أمر الشهود.

ليس قصدنا في هذا أن نتكلم على مسألة القاضي، فليس ثبوت هلال
رمضان موقوفاً على حكم القاضي عند الحنفية ولا المالكية ولا الحنابلة وإنما
نريد أن الأمة أدركت من قديم مسألة الشهود في هلال رمضان فمنهم
الكاذبون لشهرة وإثبات عدالة أو قرى إلى الله جهلاً، والمخطئون لضعف
الحاسة أو الوهم أو غير ذلك مما لاحصر له، فهذا هو الذي ساق العلماء
— رضي الله عنهم — إلى اعتبار الحساب مع ما في الشريعة من السهولة
ولوضوح الهلال في أوائل الشهور، فخيّف إذ ذاك من أن يكون الصيام
بالشهادة قبل دخول الشهر، وهذا في الحقيقة لا يجوز. فالحساب إذن مستحسن
مطلوب ليكون حصناً يقي من غلط الحس ومن تعمد الكذب ومن التنطع
بالشهادة قرى وغير ذلك هـ.

وقد ذكر شيخنا في تقريب البعيد صفحة 158 : أن العلامة الشيخ رشيداً
رضا، ذكر في الجزء الأول من المجلد الثاني والعشرين من المنار صفحة 163

المؤرخ بتاسع وعشري شعبان سنة 1345 هجرية ما نصه :

مازلنا منذ بلغنا سن الرشد إلى أن أدركنا سن الشيخوخة نسمع المسلمين يتألمون من الاضطراب والاختلاف الذي يحدث في إثبات أول شهر رمضان لأجل الصيام الواجب، وإثبات أول شوال لأجل الفطر الواجب في يوم العيد، وكذا هلال ذي الحجة لأجل وقوف عرفة، وقد عرض لنا في هذا اليوم الجمعة 30 شعبان، يعني من العام المذكور، أن سمعنا قبيل ذرور (أي طلوع) الشمس دوي المدافع تنفجر من قلعة القاهرة إعلاناً لإثبات شهر رمضان، وكان الحاسبون من الفلكيين قد نشروا في جميع الجرائد تذكيراً، بما دوّن في جميع النتائج لهذه السنة الهجرية، من أن أول رمضان فيها ليلة السبت، لأن هلاله يولد في ليلة الجمعة بعد ثلاث ساعات ونصف ساعة ودقيقة واحدة من غروب الشمس، فرويته مستحيلة قطعاً في ليلة الجمعة، وممكنة لكل معتدل البصر في ليلة السبت، وقد تبرم الناس بهذا الإثبات اليوم، لأن جميع أهل المعرفة منهم يعتقدون أن هذا اليوم من شعبان، فإن ما أثبتته الحاسبون من اليقينات القطعية، والشهادة برؤية الهلال إذا انحصرت في واحد أو اثنين أو ثلاثة لاتفيد إلا الظن لكثرة مايقع فيها من الاشتباه. وقد وقع لي بعض السنين وأنا في سورية أن رأيت الشمس غربت كاسفة في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، ثم شهد شاهدان ذوا عدل بعد غروبها بساعة زمانية أنهما رأيا الهلال، فحكم القاضي الشرعي بإثبات الشهر بالرؤية، ومن المعلوم باليقين أن رؤية الهلال كانت من المحال، لأنه غرب مع الشمس فلا يمكن أن يكون عاد ورأياه، وأنا أعتقد أن دينك الشاهدين لم يتعمدا الكذب، فهما من أهل التقوى والعلم، ولكنهما تخيلا الهلال تخيلا. ولأجل مثل هذا الاشتباه قال المحققون من الفقهاء في مثل هذه المسألة : إن الشهادة برؤية الهلال في أيام الصحو لا تثبت إلا برؤية جمع كثير. وينبغي تقييد هذا بما إذا تراءى الهلال كثيرون، كما هي العادة، وذلك لأن العبرة في الرؤية، رؤية معتدل البصر لا أمثال زرقاء العمامة في حدة البصر هـ المراد منه هـ.

- ومما قاله الشيخ رشيد رضا في هذا الجزء : وقد تساءلنا، كيف كان إثبات الشهر، فعلمنا أن برقية جاءت من العريش بأن قاضيها الشرعي قد حكم بأن يوم الخميس أمس الموافق لليوم الثالث من شهر مارس هو الثلاثون من شهر شعبان، وهذا مبني على أنه قد ثبت عنده أن أول شعبان كان يوم الأربعاء الموافق 2 فبراير، وأنه صدر بذلك حكم شرعي، وهم لا يعتدون برؤية الهلال وإثبات الشهر إلا بصدر حكم شرعي به، ولأجل ذلك يلفقون دعوى صورية يتوصلون بها إلى هذا الحكم، وهي طريقة مبتدعة ومنتقدة، غرضهم منها إزالة الخلاف في إثبات الشهر. ثم قال بعد كلام : فإثبات رمضان هذا العام في هذا اليوم الجمعة مخالف فهو باطل ويجب إبطال هذا النوع من إثباته. وقال أيضاً : والعبرة برؤية معتدل البصر، لأنه هو الذي يشترك فيه الناس ويرتفع به الخلاف ولا عبرة برؤية حديد البصر وحده، لأنه أندر من العالم بالحساب، فلا يكون منوطاً عاماً ولا يمكن معه اتفاق وليس فيه قطع ولا ظن غالب إلا في حالة الإغمام مع عدالة الشهود، وعدم مخالفة شهادتهم للعلم القطعي هـ.

وقال الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 44 مانصه : قلت قد سبق فيما بيناه ونقلناه عن إياس وغيره من العلماء، أن رؤية الهلال قد يدخلها الوهم وغلط الحس والأغراض المختلفة، وأزيدك على ذلك ما حدث في هذه الأيام أن بعض أصحاب النتائج عندنا ذكر أن الهلال يظهر ليلة كذا، وكان القوس درجة ونصف فقط، وهذا لا يكفي فأجر أناساً ورشاهم ليكون أشهر له، ثم اتضح أمره فيما بعد. قال صاحبي : بماذا ترى أنت ؟ قلت : تعتبر الرؤية محوطة بالحساب. قال : أوضح المقام فإنه خفي على الأفهام. قلت : قد أخبرني الفاضل الشيخ أحمد موسى الزرقاوي الفلكي المشهور بديارنا، قال : إن كثيراً من أرباب النتائج يحضرون شهوداً يشهدون برؤية الهلال في المحكمة الشرعية باطلاً، ولم يعلموا، أو علموا وأعماهم الغرض، أن الحساب دل على عدم إمكان الرؤية فإذا كان الليلة التالية رأوا الهلال فوق الأفق فيوهمون الجهال

بأنه ابن ليلتين. ثم قال : لقد جاءني قوم يوم الاحتفال برؤية الهلال، وهم أصدقاؤى وقالوا : إن السبب في زيارتهم صنع الجميل وعمل المعروف وذلك أنهم يعرفون أفاضل المحكمة الشرعية، وطلبوا أن يحضروا شهوداً ويأخذوني معهم، كما فعل فلان وفلان من أصحاب النتائج السنوية فتعجبت كل العجب، وقلت : نحن أمناء الله على سماواته وحركات أفلاكه، فكيف نكذب عليه عند عباده، ألا لعنة الله على الكاذبين. ولقد جرى مرة أيضاً أني كنت مخالفاً لرفقاؤى أصحاب النتائج، فأنبتوا القمر ليلة كذا، ونفيتة وأقروه ولم أقره، فلما أن عسعس الليل وأقبل الظلام جاء إخوان صدق وازدحموا بساحات منزلي وهم واجمون وجلسوا حولي وهم يعززون، فقلت : أي أصحابي رعاكم الله مما ابتأستم؟.. وماذا أحزنكم؟، فقالوا : لقد أثبت القاضي بالمحكمة الشرعية الليلة أنها أول ليلة من الشهر، وذلك لا يتفق مع حسابك، وكادوا يؤثرون في ثم بعد طائفة من الليل سمعت صياحاً وجلبة وصارخاً يصرخ مسرعاً إلى منزلي : البشرى يا أستاذ، فقلت : لماذا؟، فقال : قد قرر القاضي الشرعي أن الحكم باطل وأن الصيام الليلة المقبلة، فأعطيته دريهمات.

ثم قال صفحة 55 : ماتقول في السؤال الرابع ؟ ونصه : ماعمل المسلمين في مراسمهم الشرعية ؟ أعلى وفق النتائج ؟ أو على ما يصدر من أمراء المسلمين من الأوامر ؟ فقلت : هذا السؤال أهون الأسئلة وهو أقرب إلى المعرفة بالاستنتاج من السوابق، فقد قدمت لك أن القاضي يحضر شهوداً يشهدون بهلال رمضان ويحكم بالصيام، ولطالما شهدوا الزور كما ورد في المأثور. ولقد سمعت من الأستاذ المرحوم الشيخ العزازي وهو يدرس لنا علم الفلك، أيام مجاورتي بالجامع الأزهر، يقول : لقد حكم القاضي هذه السنة بدخول رمضان بشهادة من لائقة به، والحساب يدل على استحالة رؤية الهلال، ولعلك تذكر ما مضى في هذه الرسالة من حكاية الشيخ الزرقاوي، وحضور أصحابه ليساعده في المحكمة الشرعية ورفضه ذلك، ودهشته من الأمر، وشيوعه بين الناس. أما محررو النتائج في بلادنا فهم أيضاً لا يتفقون، ومنهم — كما قال الشيخ

الزرقاوي لي — من يجعل الشهر بالإجماع، فإذا وقع نهراً فالليلة التالية أول الشهر، وإذا وقع ليلاً، حسبت تلك الليلة واليوم التالي من الشهر الماضي، وتكون الليلة هي أول الشهر، فيحصل تهوئش واختلاف في أوائل الشهور غالباً، خصوصاً الشهور ذات المواسم الدينية كرمضان وذو الحجة. ثم قال لي : ولطالما ناديت على صفحات الجرائد وطلبت من أصحاب النتائج أن يتفقوا على مكث مخصوص يثبتون به أول الشهر العربي، ولقد كبر عليهم الاتفاق على إصدار تقويم واحد يوزع حسابه عليهم ويطلع منه مقدار كبير، لا يفعلون ذلك، وإنما يعمدون إلى استحضار شهود يشهدون برؤية الهلال في المحكمة ترويحاً لما يكتبون، وتأييداً لما يدعون، فعلى ذلك أصبح الفلكيون عندنا كالفلكيين في بلاد القازان.

وكل يدعي وصلاً لليلي وليلى لاتقرر لهم بذاكا ولا يزالون مختلفين. وأقول : الآن يجب على الأمة الإسلامية أن يكون لها مرصد محترم، إما في الاستانة أو غيرها من عواصم الإسلام كمصر — مثلاً — وتعتمد تقويماته، ويكون هناك علماء في الفلك والهيئة يضارعون رجال باريس وغيرهم ليكون المرجع إليهم في الأمور الهامة وفي أمثال هذه المسائل هـ المراد من كلام الشيخ طنطاوي جوهرى.

وقوله : فعلى ذلك أصبح الفلكيون عندنا كالفلكيين في بلاد القازان.. إلخ. يشير بذلك إلى أن هذا الاختلاف الواقع في مصر، هو مثل الاختلاف الواقع في بلاد القازان. ولا بأس أن نثبت هنا نص الخطاب الذي وجهه الشيخ طاهر أحمد القازاني إلى الشيخ طنطاوي جوهرى، لما فيه من بيان طرق إثبات الهلال في تلك البلاد، وهو هذا حسبما هو مطبوع مع رسالة الشيخ طنطاوي جوهرى :

إلى حضرة العلامة المفضال الفيلسوف الشهير الشيخ طنطاوي جوهرى سلمه الله وبارك في حياته الطيبة، من أحقر من حظي بمجالس علومه طاهر أحمد القازاني، أما بعد إهداء التحيات اللائقة بمقامكم الرفيع أنهي إلى جنابكم

أنه قد وقع عندنا في الأيام الأخيرة محاورات في شأن الأشهر القمرية، فعامه العلماء قالوا بما في كتاب «تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان» لابن عابدين رحمه الله من أن الشرط في وجوب الصوم والإفطار إنما هو رؤية الهلال كما ورد في الأحاديث الصحيحة : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» فلا يؤخذ بقول أهل الحساب فيه.

وقد منع النبي ﷺ عن إثيان المنجمين، حيث قال : «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ مُنْجِمًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». وقال أيضاً : «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»، ولم يقل : فاسألوا أهل الحساب، بل قال : «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ». وبعض العلماء قالوا كما قال المحققون من أهل الفقه والنظر : إن الشريعة الإسلامية الغراء وإن لم تكلفنا بالعمل بالحساب، لم تنهنا عنه، فيمكن لنا أن نعمل في الصوم والإفطار بقول أهل الحساب والرصد. ثم اختلف هؤلاء فيما بينهم في مبدأ الشهر القمري المقبول عند الشرع، فبعضهم قال : نحن نعمل بقول أهل الحساب والرصد من حين نزول الهلال في درج الرؤية بالعيون، ونحسب الشهر من الرؤية إلى الرؤية الأخرى، لأن النبي ﷺ قال : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ». وظاهر كلامه : أن الرؤية تجعل مبدأ للشهر القمري عند الشرع، ولذلك قال أهل الحساب أنفسهم في كتبهم : إن الشهر القمري يحسب من الاجتماع إلى الاجتماع، إلا في الأمور الشرعية فيحسب من الرؤية إلى الرؤية عند الشرع. وقال بعضهم : إن الشهر القمري الشرعي أيضاً يبدأ من الاجتماع إلى الاجتماع. فإن هذا الشهر هو الذي لا يحتمل الزيادة والنقصان، ورؤية الهلال تختلف باختلاف المساكن ولم يلتفت إليها لأجل ذلك عند أهل الحساب، فكيف يلتفت إليها عند من جعل عدة الشهور اثني عشر شهراً بلا زيادة ولا نقصان يوم خلق الله السماوات والأرض.

وأما قول بعض الفقهاء وأهل الحساب : إن الشهر القمري المقبول عند

الشرع يحسب من الرؤية إلى الرؤية، فمن قلة حظهم من النصوص الشرعية أو قلة تدبرهم فيها، ان الشارع الكريم جعل لعامة المسلمين، لمعرفة دخولهم في الشهر الجديد، طرقاً ثلاثة سهلة الاستعمال، يعرفها كل أحد بلا كلفة وهي : الرؤية، والشهادة، وإكمال العدة ثلاثين. وسامح في الساعات الفائتة إلى الرؤية بالعيون من الشهر الجديد، وهذا عن الذين لا يعرفون شهورهم في الشهر الجديد بغير الطرق المذكورة، فأما إذا لم يتيسر العمل بإحدى الطرق المذكورة فما المانع من استعمال طريقة رابعة لاتنحط رتبها عن رتبة الشهادة وهي طريقة أهل الحساب والرصد، بل كثيراً يضطر إليها أهل المدن الكبيرة الشمالية التي لا يخلو جوها في أكثر الحول عن الأدخنة المتصاعدة أو السحاب والضباب. وإنما قصد النبي ﷺ بقوله : «صُومُوا لِرُؤُوتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوتِهِ» بيان طريقة لمعرفة الشهور في الشهر الجديد، وهي طريقة سهلة يستعملها كل أحد من المسلمين. ولا يفهم صريحاً من هذا الحديث ولا من غيره أنه جعل الرؤية مبدأ للشهر القمري الشرعي. ولاريب في أن المسلمين إذا أهملوا الحساب وبنوا أمورهم الشرعية على الرؤية، وحسبوا الشهر منها إليها لا يأثمون، وكذلك إذا عملوا بالحساب والرصد وجعلوا الشهر من الاجتماع إلى الاجتماع ولم يحلوا بذلك حراماً ولا حرموا حلالاً ولم يتعدوا حدود الله تعالى لا يأثمون، هذا ما قالته الفرقة الأخيرة.

ومعلوم أن الشهر المحسوب من الاجتماع إلى الاجتماع، قد يتقدم على الشهر المحسوب من الرؤية إلى الرؤية بيوم، فالذين يجعلون الشهر من الرؤية إلى الرؤية، لا يرون وجوب الصوم بعد الاجتماع حتى يرى الهلال بالعيون أو ينزل منزلاً يمكن أن يرى بها ويقولون : إذا غم علينا الهلال فعلينا أن نسأل أهل الرصد عن منزلة القمر، فإن كان في درجة الرؤية عملنا بقولهم، وإن لم يكن في درج الرؤية كملنا العدة ثلاثين، ويقولون أيضاً : إن القمر لا يرى هلالاً بعد الاجتماع حتى يقطع ثمان درجات من دائرة قوسه، وذلك في مدة أربع عشرة ساعة تقريباً، فهم يضمون أربع عشرة ساعة إلى ساعة الاجتماع، ثم يعدّون

الشهر الجديد داخلا. ولكن قولهم : إن القمر لا يرى هلالا حتى يقطع ثمان درجات، وذلك في أربع عشرة ساعة قول بلا دليل ولا مستند إلى تجارب صحيحة يعتمد عليها بل التجارب العديدة تفيد حين وقع الاجتماع قبل الزوال بإمكان الرؤية ووقوعها في ذلك اليوم. والذين يجعلون الشهر من الاجتماع إلى الاجتماع يوجبون الصوم بعد الاجتماع وإن لم يكن الهلال في درج الرؤية بالعيون ويقولون : يجب الصوم على كل من يعرف بالرصد أو يخبره أهل الرصد أن القمر فارق الاجتماع بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

ويقولون : إذا وقع الاجتماع قبل الغروب ببضعة دقائق في يوم يكون اليوم التالي أول يوم من الشهر الجديد. فإذا وقع الاجتماع — مثلا — في يوم الأربعاء، قبيل غروب الشمس بدقائق، يجعل يوم الخميس أول يوم من الشهر الجديد. وأصحاب النتائج يختلفون أيضاً، فبعضهم يبني نتيجته على جداول قديمة ويجعل المحرم وربيعاً الأول وجمادى الأولى ورجب ورمضان وذا القعدة ثلاثين يوماً أبداً، ويجعل صفر وربيعاً الثاني وجمادى الأخرى وشعبان وشوالاً وذا الحجة تسعة وعشرين يوماً أبداً إلا في السنة الكبيسة فيجعل ذا الحجة ثلاثين يوماً. وبعضهم يبني نتيجته على حسابات الرصد ولكن يضم إلى ساعة الاجتماع أربع عشرة ساعة ثم يعد الشهر الجديد داخلا، ويقصد بذلك أن يجعل الشهر من الرؤية إلى الرؤية. وبعضهم يجعل الشهر في نتيجته من الاجتماع إلى الاجتماع كما فصلناه.

من اختلافهم ينشأ الاختلاف بين جميع المسلمين في الصوم والإفطار وغيرهما، فإن الهواء عندنا غير نقي في أكثر الأوقات، ولا يخلو جوّنا من السحاب أو الضباب، فيضطر المسلمون إلى العمل على وفق النتائج فيختلفون باختلافها، وليس عندنا أمير مسلم ينفذ قولاً واحداً بين الجميع.

هذا ما عندنا من الأقوال والأعمال وإنا متحIRON في ذلك. وبعض أهل الفقه والاعتبار يريدون أن يجمعوا أصحاب النتائج على كلمة واحدة

ويتداركون بذلك شيئاً من الاختلاف، وليس عندنا مايزيل الشبه والأوهام من أخبار الديار الإسلامية وأعمال المسلمين فيها، فعزمنّا أن نرجع إلى فضيلتكم بأسئلة، فنرجو أن تكتبوا لنا جواباً شافياً، فنحن نترجم جوابكم — إن شاء الله — إلى التركية وننشره في الجرائد المحلية.

نرجو من فضيلتكم أن تفرّجوا عنا هذه الغمّة، ولتكتبوا أجوبة الأسئلة الآتية :

- 1) الشهر المذكور في النصوص الشرعية، هل هو من الرؤية إلى الرؤية أم يجوز أن نعتبره من الاجتماع إلى الاجتماع ؟
 - 2) القمر بعد الاجتماع في كم ساعة يمكن أن يرى هللاً ؟
 - 3) كيف ترتب النتائج عندكم، أعلى جداول قديمة بحساب الأشهر الأولى من ثلاثين دائماً والأشهر الثانية من تسعة وعشرين يوماً إلا في الكبيسة فيجعل ذو الحجة ثلاثين أم بحساب الرصد ؟
 - 4) كيف عمل المسلمين في مراسمهم الشرعية، أعلى وفق النتائج أم على مايصدر من أمراء المسلمين من الأوامر ؟.
 - 5) توجد في القطر المصري رصد خانات في مواضع، فما شأن حساباتها عند العلماء والقضاة فيما يتعلق بالأمور الشرعية ؟
- بحساب الاجتماع 28 ربيع الأول سنة 1332.
- أحد المتحيرين طاهر أحمد القازاني هـ.

فها أنت ترى مايقع في ثبوت رؤية الهلال في بلاد القازان من البلاد الروسية، وكذلك في البلاد المصرية.

وزيادة على ذلك، فإن متأخري الشافعية صرحوا بأن المعتمد عندهم هو أن العبرة في وجوب الصوم والفطر على الحاسب وعلى من صدقه بمولد الشهر الحقيقي وهو الاجتماع، وإن كان خلاف الكتاب والسنة والاجماع، بل قالوا : يجب الصوم والفطر بالنتائج.

ومن صرح بذلك الشيخ محمود أفندي ناجي، محرر نتائج الحكومة والأوقاف بمصلحة المساحة في نتيجة الدولة المصرية لسنة 1353 هجرية صفحة 3 ونصه : (حساب أوائل الشهور العربية) إن العرب جعلوا ابتداء كل يوم بليته من غروب الشمس إلى مثله، وأول الشهر من ليلة استهلاله إلى استهلال الشهر التالي، ولما كانت رؤية الهلال غير منضبطة لاختلاف المطالع والمنازل التي يكون فيها الهلال وفي قرب القمر وبعده من الشمس واختلاف عرضه في الجنوب والشمال، واختلاف مطالع البروج ومغاربها في سائر الآفاق، وكثرة ارتفاعه عن الأفق وقلته وغلظه ودقته، والحساب لا بد أن يكون على أمر منضبط، اعتمد أهل الحساب من هذا الفن على اجتماع الشمس بالقمر، لأن رؤية الأهلة لا تكون إلا بعد الاجتماع فجعلوا الشهر المدة التي من الاجتماع إلى الاجتماع، وهذا هو الشهر الحقيقي ثم اعلم أنه متى وقع الاجتماع قبل الغروب كانت تلك الليلة من الشهر الآتي وإن لم تمكن رؤيته فيها، ومتى تأخر الاجتماع عن الغروب كانت هي واليوم الذي بعدها من الشهر الماضي، وهذا هو المتبع في حساب الشهور العربية في هذه النتيجة. أما العرب وأهل الشرع فيعتبرون أول الشهر بالرؤية دون الحساب، فإن الشارع أُلغاه بالكلية بقوله : «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ الشَّهْرَ هَكَذَا وَهَكَذَا»، وقال : «الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تُفِطُّوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». وهذا باعتبار حكم الشرع العام على جميع الناس أما باعتبار الشخص نفسه العارف بحساب سير القمر، فكذلك على المشهور عند المالكية ولا يثبت الشهر بقوله، لا في حقه ولا في حق غيره وهو المعول عليه عند الحنفية.

أما الشافعية، فالمعتمد عندهم : أن العبرة بمولد الشهر الحقيقي لقولهم : إن الحاسب يجب عليه العمل بحسابه، وإن لم ير الهلال، وهو مقابل المشهور عند المالكية هـ.

وهذه النتيجة قد أقرت أحكامها الفقهية مشيخة الأزهر الشريف وصادقت

عليها. قال صاحبها صفحة هـ : «نتيجة الدولة المصرية ومشیخة الأزهر الشريف».

تفضل حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشريف وأمر بتشكيل لجنة من أجلة علماء المذاهب الأربعة لمراجعة الأحكام الفقهية المدونة بمقدمة هذه النتيجة، عمل الفقير إلى مولاه محمود ناجي محرر نتائج الحكومة والأوقاف، وبعد مراجعتها أعادتها إلى فضيلته مشفوعة باعتمادها فأقرها، فلهم من الأمة الثناء والحمد، ومن الله المثوبة والأجر (قرار مشیخة الأزهر الشريف).

بأمر حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر، نظرنا في الأحكام الفقهية المدونة في المجموعة المرافقة التي ستطبع في صدر النتيجة الرسمية للدولة المصرية، من عمل حضرة محمود افندي ناجي، محرر نتائج الحكومة والأوقاف بمصلحة المساحة المصرية وطبقناها على المقرر في المذاهب الأربعة فأصبحت بعد ذلك صحيحة معتمدة، وإثباتاً لذلك وقعنا على هذا. إمضاءات أعضاء اللجنة الأولى.

عيسى مسنون	محمد السيد أبو شوشة	جاء صالح	أبو طالب حسنين
الشافعي	المالكي	الحنفي	الحنبلي

(التصديق)

حضرات أصحاب الفضيلة الموقعين على هذا، من العلماء المدرسين بالأزهر.

إمضاء : محمد الأحدي

إمضاء : محمد عبد اللطيف الفحام

شيخ الجامع الأزهر	وكيل مشیخة الأزهر
ختم مشیخة الأزهر	ومدير إدارة المعاهد الدينية

يوم الأربعاء 14 جمادى الثانية سنة 1349هـ (5 نوفمبر سنة 1930م).

ومن صرح بذلك أيضاً النائي في شرح تحفة الإخوان ونصه : أنه متى

وقع الاجتماع قبل الغروب كانت تلك الليلة من الشهر الآتي، وإن لم تمكن فيها الرؤية، ومتى تأخر الاجتماع عن الغروب كانت الليلة واليوم الذي بعدها من الشهر الماضي. هذا هو الشهر الحقيقي عند المنجمين.

أما أهل الشرع فيعتبرون أول الشهر بالرؤية لا بالحساب، فإن الشارع ألغاه بالكلية، لقوله : «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَحْسُبُ وَلَا نَكْتُبُ. الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». وقال : «الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». وهذا باعتبار حكم الشرع العام على جميع الناس، أما باعتبار الشخص نفسه العارف بحساب سير القمر، فكذلك على المشهور عند المالكية ولا يثبت الشهر بقوله، لا في حقه ولا في حق غيره، وهو المعول عليه عند الحنفية.

أما الشافعية، فالمعتمد عندهم، أن العبرة بمولد الشهر الحقيقي لقولهم : إن الحاسب يجب عليه العمل بحسابه، وإن لم ير الهلال، وهو مقابل المشهور عند المالكية هـ.

ومنهم العلامة الخضري في شرح اللمعة في أول مبحث رؤية الأهلة ونصه : إذا كان يمكن أن يدركها (يعني الشمس) القمر ويجتمع بها قبل الغروب، فإن هذه الليلة القابلة تكون من الشهر الجديد، لأن مولد الشهر الحقيقي من حين اجتماع النيرين وابتداء الشهر من الغروب عند العرب، لأن الليل مقدّم على النهار، فمتى وقع الاجتماع نهراً، فالليلة التي بعده هي أول الشهر الجديد وإن لم تمكن رؤية الهلال فيها، لأنها وقعت كلها بعد المولد الحقيقي، وإن وقع ليلاً فتكون هذه الليلة التي وقع فيها الاجتماع مع النهار الذي بعدها من الشهر الماضي، لأنها لم تقع بتامها بعد المولد. هذا على مقتضى تعريفهم الشهر الهلالي الحقيقي بأنه مدة ما بين الاجتماعين، فالعبرة في ابتدائه بالاجتماع لا بالرؤية. وأما الشهر العربي الشرعي، فالعبرة في ابتدائه بالرؤية كما تقدم أول الكتاب، فلا تكون الليلة من الشهر الجديد إلا إذا أمكن رؤية الهلال فيها، وإن كان الاجتماع

واقعاً من أول النهار، لأن الشارع إنما أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب، وهذا هو محل كلام المؤلف هنا، وكذا كلام ابن الشاطر، الذي نقلناه في أول التاريخ العربي. لكن هذا باعتبار حكم الشرع العام على جميع الناس، لأنه لا يحكم على الشهر إلا بالشهادة على الرؤية. وأما باعتبار الشخص نفسه، فالعبرة بمولد الشهر الحقيقي لقول الفقهاء: إن الحاسب يجب عليه العمل بحسابه وإن لم ير الهلال، ولا معنى للحساب إلا معرفة مولد الشهر بالاجتماع وعدمه.

فإن قلت: معنى يعمل بحسابه: أي في معرفة إمكان الرؤية وعدمها ليكون جاريًا على الشهر الشرعي، لا في معرفة مولده بالاجتماع، فمتى علم إمكان الرؤية، وجب عليه العمل وإن لم ير الهلال لغيم — مثلاً — ومتى لم يعلم فلا. قلت: هذا محل اشتباه، ولم أر في ذلك نصاً صريحاً، ولكن إمكان الرؤية غير منضبط وقد وقع فيه اختلاف كثير. والظاهر أن المراد معرفة مولده بالاجتماع، أمكنت الرؤية أم لا، لقول الرمي والحاسب، وهو من يعرف منازل القمر وتقدير سيره فيها في معنى المنجم: وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني، فهذا يشمل ما كان مع إمكان الرؤية ومع عدمها. ولقول العراقي في شرح البهجة: ولو عرف دخول رمضان بحساب النجوم.. إلخ ماقال. فهذا يشمل معرفة دخول الشهر بإمكان الرؤية وغيرها، لأن أول الشهر عند الحاسب من الاجتماع، فالشهر موجود في اعتقاده. وأما عدم وجوده في الشرع فشيء آخر، هذا هو الأتعد فيما نراه والعلم عند الله.

ثم رأيت ابن قاسم على التحفة صرح بذلك فله الحمد. وعبارته: سئل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وإن لم يجوز رؤيته، فإن أثمتم قد ذكروا للهلال ثلاث حالات:

حالة: يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته. وحالة: يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته. فأجاب: بأن عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث هـ بالحرف.

وفيه أيضاً : ذكر شيخنا الشهاب الرملي ووافقه الطبلاوي الكبير على وجوب العمل بالحساب والتنجيم في الصوم. قال الرملي : ولهما العمل بهما أيضاً في الفطر آخر الشهر، وقضية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهما ذلك، وكذا من أخبراه إذا ظن صدقهما، وقضية عدم الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما، وهما أي المنجم والحاسب عدلان. وفيه نظر، وقياس الوجوب إذا ظن صدقهما، الوجوب إذا لم يظن صدقاً ولا كذباً وهما عدلان، كما في نظائر ذلك. انتهت عبارته ببعض اختصار هـ كلام الحضري.

ومنهم : الشيخ محمد بن عوض في رسالته : «منحة العلي المتعال» فقد قال صفحة 16 بعد كلام مانصه : ثم المعتمد في ذلك أنه يجب الصوم على الحاسب والمنجم وعلى من أخبراه وغلب على ظنه صدقهما. وعبارة الرملي في شرحه، وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم، بل لا يجوز، نعم له أن يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد وإن وقع في المجموع عدم إجزائه عنه. وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه ولا ينافيه مامر، لأن الكلام فيه بالنسبة للعموم. والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره، في معنى المنجم، وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني هـ.

وجرى عليه والده الشيخ الرملي والطبلاوي الكبير، ونقله الزيايدي والحلي وغيرهما عن الرملي وأقروه، كما ذكره الكردي في فتاويه.

ثم قال ابن عوض : وقول الرملي : وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل، يعني الظن الغالب، بدليل قوله بعد : وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه. وهو صريح في أن غلبة الظن توجب الصوم فبالأولى الاعتقاد الجازم. وفي عبد الحميد قال الرملي : ولهما العمل بالحساب والتنجيم أيضاً في الفطر آخر الشهر، إذ المعتمد أن لهما ذلك في أوله وأنه يجزئهما عن رمضان، وأن قضية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهما ذلك وكذا من أخبراه إذا ظن صدقهما هـ. وقياس الوجوب إذا ظن صدقهما. الوجوب إذا لم يظن صدقاً ولا كذباً وهما

عدلان، كما في نظائر ذلك أي ما لم يعتقد خطأهما بموجب قام عنده هـ ابن قاسم.

وقوله : في الفطر آخر الشهر، وكذا قال القليوبي على الجلال. ثم قال ابن عوض : وعبارة الشهاب الرملي في فتاويه التي أشار إليها الرشدي : سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم، هل محله إذا قطع بوجوده ورؤيته، أو بوجوده وإن لم يجوز رؤيته، فإن أئمتهم قد ذكروا للهِلال ثلاث حالات : حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته. وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته. وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته ؟ فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث هـ. ونقله ابن قاسم على التحفة وسكت عليه، وكذا نقله ع ش في حواشي الرملي عن ابن قاسم وسكت عليه، وفي حواشي شيخنا الشيخ محمد أبي خضير على مجموعة نهاية الأمل مانصه : والحالة الأولى — يعني من الأحوال التي ذكرها الشهاب — صادقة بما إذا لم يكن للهِلال مكث بعد الغروب أصلاً بأن كان يغرب مع الشمس أو قبلها على فرض تصور ذلك⁽¹⁾ هـ.

ثم بعد أن نقل ابن عوض كلام الحضري المتقدم قال : فتحصل من ذلك أن ما قاله الشهاب الرملي وافقه ولده عليه، وبذلك كان هو المعتمد كما هو مقرر عند أئمة المذهب، ووافقه عليه ابن قاسم وع ش، لأن القاعدة كما في فتاوى عبد الله بن أحمد بازرة : أن من نقل كلام غيره وسكت عليه فقد ارتضاه.

وقال العلامة الكردي في كشف اللثام من أثناء كلام : لأن نقله منه وسكوته عليه مع عدم التبري منه، ظاهر في تقريره، وقال في موضع آخر : وكون تقرير النقل عن الغير يدل على اعتماده، هو مفهوم كلامهم في مواضع كثيرة هـ. وفي موافقتهم أيضاً إمام فن الميقات الشمس الحضري.

(1) يتصور ذلك بحسب مطالع النظر هـ مؤلف.

وعلم من قول الرملي : وقياس قولهم أَنَّ الظنَّ.. إلخ، أَنَّ مستند وجوب العمل بالحساب عنده هو القياس الذي هو أحد أدلة الأحكام الشرعية، وليس معتمده حديث : «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ» ونحوه يرشد إلى ذلك أيضاً ماتقدم عن ابن سريج وغيره، حيث لم يستدلوا بهذا الحديث واستدلوا بما تقدم عنهم، لأنَّ هذا الحديث ونحوه في وجوب الصوم على العموم كما نصوا عليه هـ كلام ابن عوض. ومراده بما تقدم عن ابن سريج وغيره، هو قول صفحة 15 : قال جماعة منهم صاحب المذهب : إذا غم الهلال وعرف الرجل بالحساب ومنازل القمر دخول رمضان فوجهان :

قال ابن سريج : يلزمه الصوم به، لأنَّه عرف الشهر بدليله، فكان كمن عرفه بالبيَّنة وعليه حمل قوله عليه الصلاة والسلام : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، وجمع بينه وبين قوله عليه الصلاة والسلام : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» فقال : خاطب من لا يعرف منازل القمر بإكمال الشهر بالعدد ليكون على يقين من دخول رمضان بقوله : «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وخاطب من يعرف تقدير منازل الحساب أن يحسبوا ذلك ويقدروه، فإذا بان لهم به دخول رمضان دخلوا في الشهر باليقين الذي ثبت لهم هـ. ثم قال ابن عوض أيضاً :

تنبيه آخر : ماتقدم عن ابن سريج من القول بالوجوب على الحاسب وما تقدم أيضاً عن الشيخ أبي حامد في التعليق من القول بالوجوب على الحاسب ومن صدقه، يعلم منه أن قول الرملي بالوجوب عليه وعلى من صدقه، سبقه إليه غيره، وحيث رجحه الرملي وأقره الزيايدي فهو معتمد مذهبنا كما نصوا عليه، وقد أقره الزيايدي في حاشيته على المنهج هـ.

ومراده بما تقدم عن الشيخ أبي حامد، هو قوله، وفي الكفاية أيضاً مانصه : وعن الشيخ أبي حامد، أنَّه ذكر في التعليق وجهاً : أن ذلك بمنزلة الشهادة على الرؤية فيتعدى الوجوب ممن عرفه بالحساب إلى من لم يعرفه هـ المراد منه.

فها أنت ترى هذه النصوص كلها مصرحة بأن المعتمد عند متأخري الشافعية هو ماقاله الشهاب الرملي ومن وافقه، من وجوب الصوم والفطر في حق الحاسب والمنجم ومن غلب على ظنه صدقهما بمولد الشهر الحقيقي وهو الاجتماع، وأن المدار في الوجوب علي وقوع الاجتماع قبل الغروب ولو لم يكن للهِلال مكث بعد الغروب أصلاً، بأن كان يغرب مع الشمس أو قبلها بحسب مطالع الغروب للشمس والقمر. ولا يخفى أن هذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾. وقد تقدم أنها نزلت في معاذ بن جبل وثعلبة ابن عمه، قالوا : يارسول الله، مابال الهلال يبدو ويطلع دقيقاً مثل الخيط، ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ويستدير. إلى آخر ماتقدم في الفصل الأول من المبحث الأول، فهذه الآية صريحة في أن الأهلة المرئية بعد الغروب هي المعتبرة في تحديد بدء الصوم والفطر والحج وغير ذلك بحيث لا يعتبر اجتماع ولا حساب العلامة ولانتاج ولا غير ذلك، وقد أخرج الحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عمر، قال : قال سول الله ﷺ : «جَعَلَ اللَّهُ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ فَصُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأُفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً» وفي سنن الدارقطني عن أبي البخري قال : أهللنا هلال رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلاً إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس : إن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَدَّهُ لَكُمْ لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ». وقال ابن العربي في الأحكام في الآية المذكورة :

(المسألة الرابعة) : إذا ثبت أنه ميقات فعليه يعول، لقوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأُفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَرُ فَلْيَرْجِعْ إِلَى الْعَدَدِ الْمُرتَّبِ عَلَيْهِ هـ».

على أن قول النبي ﷺ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، هو صريح في إن التقدير إذا قلنا معناه الحساب لا يصار إليه إلا مع وجود الغيم. وهذا يدل قطعاً على أنه إذا وقع

الاجتماع ليلة التاسع والعشرين أو نهاره قبل غروبه، ولم ير الهلال عشيته، مع وجود الصحو وصفاء الجو فلا يعتبر الحساب أصلاً لا في حق الحاسب ولا في حق غيره ممن غلب على ظنه صدقه، لأن العمل بالحساب على القول به إنما هو عند وجود الغيم أو نحوه كما في نص الحديث، وليس المدار في الجواز أو الوجوب على وقوع الاجتماع قبل الغروب، إذ من قال بذلك فقد غفل عن قوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ.. إلخ».

وعليه، فلو لم يكن إلا هذا الحديث لكفى في الرد على الرملي ومن وافقه، إذ هو دال قطعاً على أنه لا يعتبر الاجتماع بحال، لا في حق الحاسب ولا في حق غيره، كيف وقد علمت ما دلت عليه الآية المذكورة أيضاً. وزيادة على ذلك فإن جميع الأئمة جعلوا موضوع هذه المسألة فيما إذا وجد الغيم أو نحوه تبعاً للحديث المتفق عليه، كما أن من قال منهم بأنه يعتبر الحساب في حق الحاسب أو في حقه وفي حق من صدقه ذكر بأن الحاسب لا يعمل بحسابه إلا إذا عرف بأن الهلال مرئي ومنع من رؤيته نحو السحاب، من ذلك قول أبي إسحاق الشيرازي في المهذب صفحة 276 من الجزء السادس ونصه : وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر، وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان، ففيه وجهان :

قال أبو العباس بن سريج : يلزمه الصوم، لأنه عرف الشهر بدليله فأشبهه إذا عرف بالبينة.

والثاني : أنه لا يصوم لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية هـ.

قال شارحه الإمام النووي صفحة 279 من الجزء السادس :

(المسألة الرابعة) قال المصنف : إذا غم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر، وعرف بالحساب أنه من رمضان، فوجهان. قال ابن سريج : يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل، فأشبهه من عرفه بالبينة. وقال غيره : لا يصوم لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية. هذا كلام المصنف، ووافقه على هذه العبارة جماعة.

وقال الدارمي : لا يصوم بقول منجم. وقال قوم : يلزم قال : فإن صام بقوله، فهل يجزئه عن فرضه ؟ فيه وجهان :

وقال صاحب البيان : إذا عرف بحساب المنازل ان غدا من رمضان أو أخبره عارف بذلك، فصدقه فنوى وصام بقوله فوجهان :

أحدهما : يجزئه، قاله ابن سريج واختاره القاضي أبو الطيب، لأنه سبب حصل له به غلبة ظن، فأشبهه مالو أخبره ثقة عن مشاهدة.

والثاني : لا يجزئه لأن النجوم والحساب لا مدخل لهما في العبادات قال : وهل يلزمه الصوم بذلك ؟ قال ابن الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا. وذكر صاحب المذهب أن الوجهين في الوجوب. هذا كلام صاحب البيان.

وقطع صاحب العدة بأن الحاسب والمنجم لا يعمل غيرهما بقولهما.

وقال المتولي : لا يعمل غير الحاسب بقوله. وهل يلزمه هو الصوم بمعرفة نفسه الحساب ؟ فيه وجهان : أصحهما لا يلزمه.

وقال الرافعي : لا يجب، بما يقتضيه حساب المنجم، عليه ولا على غيره الصوم.

قال الروياني : وكذا من عرف منازل القمر، لا يلزمه الصوم به على أصح الوجهين.

وأما الجواز، فقال البغوي : لا يجوز تقليد المنجم في حسابه، لا في الصوم، ولا في الفطر. وهل يجوز له أن يعمل بحساب نفسه ؟ فيه وجهان. وجعل الرياني الوجهين فيما إذا عرف منازل القمر، وعلم به وجود الهلال، وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفال والقاضي أبي الطيب، قال : فلو عرفه بالنجوم لم يجز الصوم به قطعاً. قال الرافعي : ورأيت في بعض المسودات تعدياً الخلاف في جواز العمل به إلى غير المنجم. هذا آخر كلام الرافعي.

فحصل في المسألة خمسة أوجه :

أصحها : لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك، لكن يجوز لهما دون غيرهما، ولا يجزئهما عن فرضهما.

والثاني : يجوز لهما ويجزئهما.

والثالث : يجوز للحاسب ولا يجوز للمنجم.

والرابع : يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقليدهما.

والخامس : يجوز لهما ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم، والله أعلم هـ كلام النووي.

وعبارة الرافعي في «فتح العزيز شرح الوجيز» صفحة 266 من الجزء السادس هي مانصه : ولا يلحق بهما : يعني بالرؤية وإكمال العدة ثلاثين، ما يقتضيه حساب المنجم فلا يلزم به شيء، لا عليه ولا على غيره. قال القاضي الروياني : وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به في أصح الوجهين. وأما الجواز، فقد قال في التهذيب : لا يجوز تقليد المنجم في حسابه، لا في الصوم ولا في الإفطار. وهل يجوز له أن يعمل بحساب نفسه ؟ فيه وجهان. وفرض الروياني الوجهين فيما إذا عرف منازل القمر وعلم به أن الهلال قد أهل، وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفال والقاضي الطبري، قال : ولو عرفه بالنجوم لم يجز أن يصوم به قولاً واحداً. ورأيت في بعض المسودات تعدية الخلاف في جواز العمل به إلى غير المنجم هـ كلام الرافعي.

وأقول : قول النووي عقب كلام صاحب المذهب المتقدم : (هذا كلام المصنف ووافقه على هذه العبارة جماعة)، قصده بذلك التنبيه على أن مانسبه الشيرازي لابن سريج من الوجوب في الصورة المذكورة، هو مخالف لما نسبه له الروياني فيها، من أنه لم يقل إلا بالجواز ولم يقل بالوجوب. قال ابن حجر في فتح الباري صفحة 104 من الجزء الرابع : ونقل الروياني عن ابن سريج أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه، وإنما قال بجوازه، وهو اختيار القفال وأبي الطيب. وأما أبو إسحاق في المذهب فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه

الصورة هـ. كما أنَّ قصد النووي بذلك أيضاً التنبيه على أنَّ هناك من قال :
إذا غم الهلال وعرف رجل بالحساب أنَّ غداً من رمضان، فلا يلزمه الصوم
بلا خلاف.

والوجهان قيل : إنما هما في الجواز وعدمه، وقيل : في الإجزاء وعدمه منهم
ابن الصباغ، فقد قال كما تقدم : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين
أصحابنا هـ. وسيأتي في كلام ابن حجر أيضاً.

وعلى كل حال، فقد علمت من ذلك أنَّ الحاسب إنما يعمل بحسابه على
القول به في صورة واحدة وهي ما إذا دل الحساب على أنَّ الهلال موجود،
وإنما منع من رؤيته نحو السحاب.

وزيادة على ذلك، فقد قال السبكي في العلم المنشور صفحة 6 : وأجمع
المسلمون، فيما أظن، على أنه لاحكم لما يقوله الحاسب من مفارقة القمر
الشمس، إذا كان غير ممكن الرؤية لقربه منها، سواءً كان ذلك وقت غروب
الشمس أم قبله أم بعده، وإنما اختلفوا فيما إذا بعد عنها، بحيث تمكن رؤيته
وعلم ذلك بالحساب، وكان هناك غيم يحول بيننا وبينه فذهب ابن سريج
والقفال والقاضي أبو الطيب، من أصحابنا وجماعة من غير أصحابنا، إلى جواز
الصوم بذلك لمن عرفه وبعضهم لمن عرفه ولمن قلده، وذهب بعضهم إلى
وجوب الصوم بذلك على من عرفه، وبعضهم على من عرفه وعلى من قلده،
وذهب الجمهور من أصحابنا وغيرهم إلى أنه لا يعتمد ذلك أصلاً، لا في
الوجوب ولا في الجواز، لا في حق نفسه ولا في حق غيره هـ كلام السبكي.

قال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 261 : ولا اعتبار بقول من قال
بوجوب الصوم أو جوازه عند عدم إمكان رؤيته بعد غروب الشمس، لأنَّ
ذلك مخالف لما اتفقت عليه كلمة المتقدمين، من أنه لا يثبت الصوم بمجرد
وجوده إذا لم تمكن رؤيته أو تعسرت، لاتفاقهم على أنَّ الشارع قد أناط الحكم
بالرؤية بعد الغروب، وإنما الخلاف بينهم في أنه يكفي رؤيته لولا المانع، بأنَّ
دل الحساب على ذلك أو لا بد من رؤيته بالفعل، وقد علمت ماقاله السبكي

من الإجماع فيما يظن على ذلك، وقد وافق ظنه الواقع كما يعلم مما قدمنا هـ كلام بخيت.

وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة صفحة 206 من الجزء الثاني : والذي أقول به أن الحساب لا يجوز أن يعتمد عليه في الصوم لمفارقة القمر للشمس على ما يراه المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين، فإن ذلك إحداث لسبب لم يشرعه الله تعالى. وأما إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم — مثلاً — فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي وليس حقيقة الرؤية بمشروطة في اللزوم، لأن الاتفاق على أن المحبوس في المظمورة إذا علم بالحساب بإكمال العدة أو بالاجتهاد بالآمارات أن اليوم من رمضان، وجب عليه الصوم، وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه هـ. كلام ابن دقيق العيد.

وقال ابن حجر في فتح الباري صفحة 104 من الجزء الرابع : وقال ابن الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا. قلت : ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك. فقال في الإشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان، إذا لم ير الهلال مع الصحو، لا يجب بإجماع الأمة وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته، هكذا أطلق، ولم يفصل بين حاسب وغيره، فمن فرق بينهم كان محجوباً بالإجماع قبله هـ. كلام ابن حجر.

وقال العيني في شرح البخاري صفحة 271 من الجزء العاشر، عند كلامه على حديث : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» مانصه : وقال آخرون منهم ابن سريج ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة : معناه : قدروه بحساب المنازل، يعني منازل القمر، وقال أبو عمر في الاستذكار : وقد كان بعض كبار التابعين، يذهب في هذا إلى اعتباره بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب. وقال ابن سيرين رحمه الله : وكان أفضل له لو لم يفعل. وحكى ابن سريج عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة، وغم عليه جاز له أن يعتقد الصوم

وبيّته ويجزئه. وقال أبو عمر : والذي عندنا في كتبه، أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة أو كمال شعبان ثلاثين يوماً. وعلى هذا مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله.

وذكر في الغنية للحنفية : لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين.

وعن ابن مقاتل : لا بأس بالاعتماد على قولهم والسؤال عنهم، إذا اتفق عليه جماعة منهم. وقول من قال : إنه يرجع إليهم عند الاشتباه بعيد. وعند الشافعي : لا يجوز تقليد المنجم في حسابه، وهل يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه ؟ فيه وجهان.

وقال المازري : حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ : «فَاقْدُرُوا لَهُ» على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر، ولا يجوز أن يكون المراد حساب النجوم، لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم لأنه لا يعرفه إلا الأفراد. والشارع إنما يأمر الناس بما يعرفه جماهيرهم. قال القشيري : وإذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة — مثلاً — فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي، وليس حقيقة الرؤية مشروطة في اللزوم، فإن الاتفاق على أن المحبوس في المظمورة إذا علم بإكمال العدة أو بالاجتهاد أن اليوم من رمضان، وجب عليه الصوم، وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه.

وفي الإشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان، إذا لم ير الهلال مع الصحو، لإجماع من الأمة أنه لا يجب، بل هو منهي عنه هـ كلام العيني.

وأقول : الإشراف هو لابن المنذر كما علمت من كلام ابن حجر. قال في قاموس الأعلام : ابن المنذر هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر، فقيه مجتهد من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة. قال الذهبي : ابن المنذر

صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها، منها : (المبسوط) في الفقه و (اختلاف العلماء - خ) و (الإجماع)، و (الإشراف على مذاهب أهل العلم - خ) وغير ذلك. توفي بمكة سنة 309 هـ هكذا فيه. والذي في وفيات ابن قنفذ : توفي محمد بن إبراهيم بن المنذر سنة تسع عشرة وثلاثمائة هـ.

وقال الباجي في المنتقى صفحة 38 من الجزء الثاني مانصه :

فصل

وقوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، يريد منعكم من رؤيته سبحانه أو غيره، من قولهم : غممت الشيء إذا سترته. فاقدروا له، يريد قدروا للشهر، وتقديره إتمام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين، لأن الشهر إنما يكون تسعة وعشرين يوماً بالرؤية، فأما بالتقدير فلا يكون إلا ثلاثين وقد فسر ذلك في حديث أبي هريرة، فقال ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». وفي حديث ربيعي بن خراش : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ». وذكر الداودي أنه قيل في معنى قوله : «فَأَقْدُرُوا لَهُ». أي قدروا المنازل، وهذا لانعلم أحداً قال به إلا بعض أصحاب الشافعي : أنه يعتبر في ذلك بقول المنجمين والإجماع حجة عليه. وقد روى ابن نافع عن مالك في المدينة في الإمام لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب أنه لا يقتدى به ولا يتبع.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه : فإن فعل ذلك أحد فالذي عندي : أنه لا يعتد بما صام منه على الحساب، ويرجع إلى الرؤية وإكمال العدد، فإن اقتضى ذلك قضاء شيء من صومه قضاءه هـ كلام الباجي.

وأقول : قوله : والإجماع حجة عليه. فيه أن الإجماع هو واقع فيما إذا لم ير الهلال مع الصحو، وفيما إذا وقع الاستغناء بالحساب عن مراقبة الهلال. وأما مع وجود الغيم، فقد علمت ما في ذلك من الخلاف وإن كان ليس بالقوي.

وقال ابن رشد في كتاب الجامع من المقدمات : لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على الحساب، فيستغني عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء. وإنما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشأن إذا أغمي الهلال، هل له أن يعمل على معرفته بذلك أم لا ؟

فقال مطرف بن الشخير : إنه يعمل في خاصته على ذلك، وقاله الشافعي أيضاً في رواية. والمعلوم من مذهبه ماعليه الجمهور من أنه لا يعمل على ذلك هـ.

وقد نقله الخطاب صفحة 388 من الجزء الثاني. وقال ابن رشد الحفيد في بداية المجتهد صفحة 194 من الجزء الأول : وأجمع العلماء على أن الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين، ويكون ثلاثين، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرؤية، لقوله عليه السلام : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ». وعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السواد. واختلفوا في الحكم إذا غم الشهر ولم تمكن الرؤية، فإن الجمهور يرون أن الحكم في ذلك أن تكمل العدة ثلاثين. ثم قال : وروي عن بعض السلف : أنه إذا أغمي الهلال رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس وهو مذهب مطرف ابن الشخير، وهو من كبار التابعين. وحكى ابن سريج عن الشافعي أنه قال : من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة الاستدلال أن الهلال مرئي وقد غم، فإن له أن يعتقد الصوم ويجزئه هـ.

فقد تبين بهذه النصوص أنه لا يعتبر الاجتماع شرعاً، لا بالنسبة للحاسب ولا غيره ومن قال بذلك فهو محجوج بالحديث المتفق عليه وهو قوله عليه السلام : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ.. إلخ» ومحجوج أيضاً بالإجماع على أنه لا يجب الصوم بالحساب على أحد إذا لم ير الهلال مع الصحو، وبالإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على الحساب، فيستغني عن النظر إلى الأهلة، بل لو فرض أن إماماً لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب، فإنه لا يقتدى به ولا يتبع كما قال إمامنا مالك رضي الله عنه.

وقول ابن عوض : ومستند وجوب العمل بالحساب عند الرملي هو القياس.. إلخ. فيه أن هذا القياس إنما اعتبر على قول، بالنسبة لصورة واحدة، وهي ما إذا دل الحساب على أن الهلال مرئي وقد غم. وفيها قال ابن سريج وغيره كما تقدم، لأنه سبب حصل له به غلبة ظن، فأشبه ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة، ولا يصح أبداً بالنسبة لما إذا وقع الاجتماع قبل الغروب، ولم ير الهلال مع الصحو لمخالفته للنص والإجماع، كما علمت على أن هذا القياس قد ضعف حتى بالنسبة لتلك الصورة بسبب وجود الرواية المتفق على صحتها، وهي : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» ولولا وجود الرواية الأخرى، وهي : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، لما صح اعتباره أصلاً.

على أنه قد تقدم أن رواية : فاقدروا له، مجملة. ورواية : فأكملوا العدة مفسرة، وأنه مما لا خلاف فيه بين الأصوليين أنه يجب أن يحمل المجل على المفسر. وعليه لم يبق لهذا القياس موضوع أصلاً. وقد تقدم قول ابن رشد : وإنما صار الجمهور إلى هذا التأويل لحديث ابن عباس الثابت أنه قال، عليه السلام : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وذلك مجمل وهذا مفسر، فوجب أن يحمل المجل على المفسر، وهي طريقة لاخلاف فيها بين الأصوليين، فإنه ليس عندهم بين المجل والمفسر تعارض أصلاً، فمذهب الجمهور في هذا لائح هـ.

وقال النووي في شرح مسلم : واحتج الجمهور بالروايات المذكورة : فأكملوا العدة ثلاثين، وهو تفسير لاقدروا له. ولهذا لم يجتمع في رواية بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا، ويؤكد هذه الرواية السابقة : فاقدروا له ثلاثين. ثم ذكر كلام المازري المتقدم عن العيني.

وقال أيضاً في شرح المذهب صفحة 270 من الجزء السادس : واختلف العلماء في معنى قوله ﷺ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ». فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة : معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب، وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم. وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج، وابن قتيبة

وآخرون : معناه قدروه بحساب المنازل وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف والخلف : معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً. واحتج الجمهور بالروايات التي ذكرناها وكلها صحيحة صريحة، فأكملوا العدة ثلاثين واقدروا له ثلاثين وهي مفسرة لرواية : فاقدروا له، المطلقة. قال الجمهور : ومن قال بتقديره تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقي الروايات وقوله مردود، ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله ﷺ في الصحيحين : إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَّا نَحْسُبُ وَلَا نَكْتُبُ. الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا.. الحديث.

قالوا : ولأن الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم، لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من الناس في البلدان الكبار، فالصواب ما قاله الجمهور وما سواه فاسد، مردود بصريح الأحاديث السابقة.

ثم قال : وقال أصحابنا وغيرهم : ولا يجب صوم رمضان إلا بدخوله ويعلم دخوله برؤية الهلال، فإن غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون، سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة غيماً قليلاً أو كثيراً ودليله ماسبق. والله أعلم هـ كلام النووي.

وقال الشيرازي في المذهب : ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال فإن غم عليهم وجب عليهم أن يستكملوا شعبان، ثم يصوموا، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالاً» هـ.

وقال ابن حجر في فتح الباري صفحة 104 من الجزء الرابع : (قوله : فاقدروا له)، تقدم أن للعلماء فيه تأويلين، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث، قالوا معناه : فاقدروه بحساب المنازل. قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية، ومطرف بن عبد الله من التابعين، وابن قتيبة من المحدثين. قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا، قال : ونقل ابن خويز منداد عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي

ما عليه الجمهور. ونقل ابن العربي عن ابن سريج، أن ققوله : فاقدروا له، خطاب لمن خصه الله بهذا العلم، وأن قوله : فأكملوا العدة، خطاب للعامة. قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال، يجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد. قال : وهذا بعيد عن النبلاء.

وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفته الأحاد. قال : فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم. هـ كلام ابن حجر.

ومثله للزرقاني في شرح الموطأ صفحة 86 من الجزء الثاني : وزاد بعد قول ابن العربي (وهو بعيد عن النبلاء) مانصه : بل هو تحكم محجوج بالإجماع هـ.

وقال ابن حجر في الفتح أيضاً صفحة 108 من الجزء الرابع : في باب قول النبي ﷺ : «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» ما نصه : والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا التزر اليسير، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير، واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً. ويوضحه قوله في الحديث الماضي : «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». ولم يقل : فاسألوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الإغماء يستوي فيه المكلفون، فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم.

قال الباجي : وإجماع السلف الصالح حجة عليهم. هـ كلام ابن حجر.

ولذلك قال الشيخ خليل : لا بمنجم. قال الخطاب : لا يثبت بقول المنجم أنه يرى، بل ولا يجوز لأحد أن يصوم بقوله، بل ولا يجوز له أن يعتمد

على ذلك، كما سيأتي عن المقدمات، وسواءً في ذلك العارف به وغيره. وقد أنكر ابن العربي في العارضة على ابن سريج الشافعي في تفريقه بين من يعرف ذلك ومن لا يعرفه. قال في التوضيح : وروى ابن نافع عن مالك في الإمام الذي يعتمد على الحساب، أنه لا يقتدى به ولا يتبعه. ثم قال : وظاهر كلام أصحابنا أن المراد بالمنجم الحاسب الذي يحسب قوس الهلال ونوره، ورأيت في كلام بعض الشافعية أن المنجم الذي يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني، والحاسب الذي يحسب سير الشمس والقمر. وإذا لم يعمل بقول الحاسب فمن باب أولى أن لا يعمل بقول المنجم هـ. كلام الخطاب.

وقد سبق لنا تأييد ذلك في الفصل الثاني من المبحث الثاني، بما لا مزيد عليه. وبما ذكرناه من كلام هؤلاء الأئمة، تعلم ما في كلام الخضري والنائلي وصاحب النتيجة المصرية وابن عوض، ومن نحو نحوهم، من عدم التمسك بالنصوص الشرعية الصحيحة، والنقول الفقهية المعتمدة. وقد زاد في الطين بلة وفي الطنبور نغمة ما صرح به ابن عوض من أنه يجب الصوم والفطر بالنتائج. فقد قال في رسالته «منحة العلي المتعال» صفحة 9 مانصه : ومما يثبت به الهلال، النتائج المعروفة الآن وهي الرسائل الموضوعة من أهل الميقات لبيان الأوقات وأوائل الشهور التي تطبع لكل سنة، فمن غلب على ظنه صدق واضعها، كان وجد فيها ما هو موجود في نتائج أشخاص آخر وجب عليه الصوم أو الفطر برؤيتها أو الإخبار بما فيها. ممن غلب على ظنه صدقه بناءً على أن الحاسب والمنجم يجب عليه وعلى من صدقه العمل بالحساب أو التنجيم كما سيأتي. وهذا بالنسبة للبلد المعمول لها النتيجة، والبلاد التي يحكم أهل الميقات باتحادها معها في رؤية الهلال دون غيرها هـ.

ومما هو واضح البطلان قول ابن عوض أيضاً في رسالته صفحة 18 بعد الكلام الذي نقلناه عنه سابقاً : وبهذا كله يظهر لك سقوط قول الرشدي متعقباً لكلام الرملي : (واعتبار مولد الشهر الحقيقي هو في غاية الإشكال، لأن الشارع إنما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر) لأن هذا بالنسبة

للعوم كما علمت هـ. إذ كيف يعد هذا الإشكال ساقطاً مع أن مولد الشهر الحقيقي غير معتبر لا بالنسبة للعوم ولا بالنسبة للخصوص بنص الحديث، وهو : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ... إلخ». وبالإجماع على أنه لا يجب الصوم على أحد إذا لم ير الهلال مع الصحو وبالإجماع أيضاً على أنه لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على الحساب فيستغني عن النظر إلى الأهلة.

وعلى كل حال، إشكال الرشيدي هو متمكن غاية، وقول الرملي ومن وافقه يعد من الخروج عن دائرة النص والإجماع.

وأغرب من هذا إبطال ابن عوض أيضاً قول القمولي في تكملة شرح الوسيط : وقال بعض العلماء من مشايخ العصر : الذي أراه أن الحساب لا يجوز أن يعتمد عليه في الصوم لمفارقة القمر للشمس على ما يرى المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين فإن ذلك إحداث لسبب لم يشرعه الله تعالى. ونص ابن عوض صفحة 18 : وبذلك أيضاً يظهر بطلان قول بعض العلماء من مشايخ العصر فإن ذلك إحداث لسبب لم يشرع لأنك قد علمت أن مستند العمل بالحساب هو القياس الذي هو من أدلة الأحكام الشرعية. وعلى كلام ابن سريج واستدلاله بالحديث الذي ذكره يكون مستنده السنة أيضاً هـ.

إذ كيف يعد هذا الكلام باطلاً مع أن القول باعتبار مولد الشهر الحقيقي شرعاً هو باطل بالنص والإجماع كما علمت. وأيضاً كيف يعد مستنده السنة، والسنة مصرحة بخلافه، ألم يقل نبينا عليه الصلاة والسلام : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ... إلخ»، حتى يقال : يعتبر المولد بالنسبة للحاسب أو غيره، ويدعي أن مستنده السنة ؟. كلا، بل السنة لم تعتبر مولد الشهر الحقيقي أصلاً.

وأيضاً، كيف يصح أن يدعي أن مستنده القياس، مع أن هذا القياس إنما ذكره ابن سريج وغيره بالنسبة لحالة واحدة وهي ما إذا دل الحساب على أن الهلال مرئي وقد غم، ومع ذلك، فقد علمت عدم اعتباره، حتى في تلك الحالة،

إذ بعد تصريح النبي عليه السلام بقوله : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، لم يبق به اعتبار أصلاً. ويكفي أن مانسبه القمولي لبعض العلماء، هو لابن دقيق العيد كما علمت، وناهيك به. على أنه قد علمت أن كثيراً من الأئمة لم يعتدوا بذلك الخلاف الواقع فيما إذا دل الحساب على أن الهلال مرئي وقد غم، بل صرحوا بالإجماع على أنه لا يجب الصوم بالحساب مطلقاً، رغم وجود ذلك الخلاف. وقد تقدم قول ابن الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا. وتقدم أيضاً قول ابن عبد البر في الاستذكار : وقد كان بعض كبار التابعين يذهب في هذا إلى اعتباره بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب.

وقال ابن سيرين رحمه الله : وكان أفضل له لو لم يفعل. وقوله أيضاً : لا يصح عن مطرف، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا. وقوله : والذي عندنا في كتب الشافعي أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة أو إكمال شعبان ثلاثين.

وتقدم قول الباجي أيضاً : وذكر الداودي أنه قيل في معنى قوله : فاقدروا له، أي قدروا المنازل، وهذا لانعلم أحداً قال به إلا بعض أصحاب الشافعي، أنه يعتبر في ذلك بقول المنجمين والإجماع حجة عليه. وقد روى ابن نافع عن مالك في المدينة في الإمام، لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته، وإنما يصوم ويفطر على الحساب، أنه لا يقتدى به ولا يتبع هـ.

وقال الزرقاني في شرح الموطأ صفحة 86 من الجزء الثاني، عقب كلام الباجي هذا : وسبقه إلى ذلك ابن المنذر، فقال : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة. وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره، فمن فرق بينهما كان محجوجاً بالإجماع قبله.

ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله : فاقدروا له، خطاب لمن خصه الله بهذا العلم. وأن قوله : فأكملوا العدة، خطاب للعامة. قال ابن العربي :

فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال، يجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد، وهذا بعيد عن النبلاء، انتهى. بل هو تحكم محجوج بالإجماع. ثم قال : ونقل الروياني عن ابن سريج، أنه لم يقل بوجوبه، بل بجوازه هـ. كلام الزرقاني.

وعلى كل حال، فالشهاب الرملي لم يوفق في هذه المسألة لمنهج الصواب كما لم يوفق في مسألة ما إذا شهدت بينة برؤية الهلال ودل الحساب على استحالتها، كما سيأتي نصه وانتقاده في آخر هذا الفصل.

وكذلك الشيخ محمد بن عوض في رسالته، فإن كلامه في هذا المبحث كله غرائب وغير ملتئم الأطراف. ويكفي أنه ذكر أولاً نصوصاً كلها صريحة في رد قول الرملي ومن تبعه، ومع ذلك جعل كلام الرملي هو المعتمد، واستدل على ذلك بما هو مردود بالبداهة، وقد علمت بطلان ما استدل به.

فمن تلك النصوص الصريحة في رد ما للرملي، قوله صفحة 15 : قال الروياني في البحر — بعد أن ذكر أنه يجب صوم رمضان بشرطين، رؤية الهلال، أو إكمال العدة — مانصه : وقال بعض العلماء : يجب بهذين الشرطين، ويجب بشرط آخر، وهو أن يكون عارفاً بالنجوم أو يشهد شاهدان من أهل المعرفة بالنجوم أن الشهر قد دخل. وعندنا أنه لا يقبل قول المنجمين بحال، وإن كثروا. والدليل عليه ما احتج الشافعي فقال : قال رسول الله ﷺ : «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

ثم قال صاحب البحر : فإن احتجوا بقوله تعالى : ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾. قلنا أراد بالاهتداء بالنجم، معرفة الطرق والمسالك والبلدان، لا كما قلتم هـ.

ومنها قوله : وقال الأذرعى في القوت مانصه : ورأيت ابن عبد البر قال،

وقد نقل عن نص الشافعي، أنه قال : من أجاد حساب النجوم وتبين له بالحساب أن الهلال يطلع ليلة الثلاثين وغم عليه، جاز له أن يعتقد الصيام ويجزئه.

والصحيح عنه وعن أصحابنا وجمهور العلماء : أنه لا يعتمد في الصوم على ذلك ولا يجزئه صومه إلا برؤية أو شهادة أو إكمال العدة هـ.

ومنها قوله : وقال المزني في المختصر : قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يجب صوم شهر رمضان حتى يَتَبَيَّنَ أن الهلال قد كان أو يستكمل شعبان ثلاثين، فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان، وهذا كما قال عندنا أنه لا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين يوماً. وبهذا قال كافة الفقهاء هـ.

ومنها نص صاحب المذهب المتقدم، ومنها نص المازري المتقدم أيضاً ومنها قوله : وقال السبكي في شرح المنهاج : وهذا الخلاف في الحاسب إذا عرف منازل القمر وعلم به وجود الهلال، وإنما امتنعت رؤيته لحائل كالغيم. أما المنجم إذا عرف ذلك بالنجوم فلا خلاف أنه لا يجب عليه ثم حكى الخلاف في الجواز له هـ.

ومنها نص القمولي المتقدم، ومنها كلام الرشيدي المتقدم، إلى غير ذلك. والعجب منه، كيف نبذ هذه النصوص ورد كلام ابن دقيق العيد، وإشكال الرشيدي، وصار يؤيد قول الرملي ويستدل عليه بما هو أوهى من بيت العنكبوت.

وعلى كل حال، فقد اتضح وضوح الشمس أن الشافعية في مصر وغيرها يعتمدون في وجوب الصوم والفطر على مولد الشهر الحقيقي وعلى النتائج المبنية على ذلك. وهذا أحد الأسباب في تقدمهم علينا في ثبوت شهر رمضان وشوال وغيرهما. حيث أننا لانعتبر في الثبوت إلا الرؤية البصرية الواقعة بعد الاجتماع والخروج من الشعاع، وهم مما يعتبرونه مولد الشهر الحقيقي وهو الاجتماع مع أنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع كما علمت.

وبعد أن كتبت هذا الكلام الذي اندك به ذلك المعتمد دكاً، اطلعت على

فتاوى الشيخ عlish فرأيته قال في الجزء الأول منها صفحة 141 مانصه :
ماقولكم فيما يقع من بعض الشافعية مشهوراً بالعلم والديانة من اعتماده في
ثبوت رمضان وشوال على حسابه سير القمر وعدم اعتباره لرؤية الهلال
بالبصر، واتفق له مراراً صومه قبل عموم الناس بيوم وفطره قبلهم كذلك
ويظهر ذلك لخواصه وأحبابه ويقلدونه فيه، وربما تعدى الأمر لغيرهم فقلده
أيضاً، وكاد أن يتسع هذا الخرق. وأهل العلم ساكتون عليه، فهل هذا صحيح
في مذهب الإمام الشافعي فيجوز موافقتهم عليه، أو هو ضلال يجب إنكاره
والنهي عنه، حسب الإمكان وتحرم موافقتهم فيه ؟ أفيدوا الجواب :

فأجبت بما نصه : الحمد لله على توفيقه لطريق الصواب، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآل والأصحاب. نعم، هو ضلال تحرم موافقتهم فيه ويجب
إنكاره والنهي عنه حسب الإمكان، إذ هو هدم للدين، ومصادم لصريح حديث
سيد المرسلين، ووقوعه من ذلك الرجل أدل دليل على جهله المركب وعدم
ديانته، واختلال عدالته، ودناءة همته وعدم مروءته، وأن مقصوده الشهرة،
ولاحول ولا قوة إلا بالله، إنا لله وإنا إليه راجعون. والواقع من هذا وأتباعه
لا يوافق مذهب الإمام الشافعي ولا غيره من الأئمة الذين ينبغي تقليدهم يوم
الأهوال العظمى، وذلك لانعقاد الإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يعول في
صومه وفطره على الحساب مستغنياً عن النظر إلى الأهلة، وإنما اختلف العلماء
فيمن كان من أهل الحساب وأغمى الهلال، هل له أن يعمل على حسابه أم
لا ؟، فقال مطرف بن الشخير، من كبار التابعين : يعمل في خاصته على ذلك،
وقاله الشافعي في رواية. والمعلوم من مذهب ماعليه الجمهور، من أنه لا يعمل
على ذلك. قال الإمام ابن رشد في كتاب الجامع من المقدمات بعد أن ذكر
أن الاشتغال بالنجوم فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الليل جائز، بل
مستحب. وأما النظر في أمرها فيما زاد على ذلك مما يتوصل به إلى معرفة
نقصان الشهور من كمالها دون رؤية أهلتها، فذلك مكروه لأنه من الاشتغال
بما لا يعني. إذ لا يجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على ذلك فيستغني عن

النظر إلى الأهلة، بإجماع من العلماء، وإنما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشأن إذا أغمى الهلال هل له أن يعمل على معرفته بذلك أم لا ؟. فقال مطرف بن الشخير : يعمل في خاصته على ذلك، وقاله الشافعي أيضاً في رواية. والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور من أنه لا يعمل على ذلك هـ. وروى ابن نافع عن مالك في الإمام : الذي يعتمد على الحساب أنه لا يقتدى به ولا يتبع هـ.

قال ابن العربي : كنت أنكر على الباجي نقله عن بعض الشافعية لتصريح أئمتهم بلغوه حتى رأيته لابن سريج، وقال بعض التابعين. وقد رد ابن العربي في عارضته على ابن سريج وبالف في ذلك وأطال. وقال الإمام القرافي : وقاعدة رؤية الأهلة في الرمضانات، لا يجوز إثباتها بالحساب وفيه قولان، عندنا وعند الشافعية. والمشهور في المذهب، عدم اعتبار الحساب. قال سنّد إن كان الإمام يرى الحساب، فثبت الهلال به لم يتبع لإجماع السلف على خلافه هـ.

وقال الإمام القسطلاني في شرح البخاري : قال الشافعية : ولا عبرة بقول المنجم فلا يجب به الصوم ولا يجوز.

والمراد بآية : ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ : الاهتداء في أدلة القبلة ولكن له أن يعمل بحسابه كالصلاة ولظاهر هذه الآية، وقيل : ليس له ذلك. وصحح في المجموع أن له ذلك وأنه لا يجوزته عن فرضه. وصحح في الكفاية أنه إذا جاز أجزاءه. ونقله عن الأصحاب وصوبه الزركشي تبعاً للسبكي، قال : وصرح به في الروضة في الكلام على أن شرط النية الجزم، قال : والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى المنجم، وهو من يرى أول الشهر طلوع النجم الفلاني. وقد صرح بهما معاً في المجموع هـ. قوله : ولا عبرة، أي في ثبوته عند الإمام وجماعة المسلمين. وقوله : له أن يعمل بحسابه، أي في خاصة نفسه بشرط الإغماء وقد علمت أن هذه رواية مخالفة للمعلوم من مذهب الإمام الشافعي، مع أنهم اختلفوا عليها في الأجزاء وعدمه. وقوله : كالصلاة، فيه نظر لفرق الإمام القرافي بينهما. قال : والفرق هاهنا

وهو عمدة السلف والخلف : ان الله تبارك وتعالى نصب زوال الشمس سبباً
لوجوب الظهر، وكذلك بقية الأوقات، فمن علم سبباً بأي طريق لزمه
حكمه، فلذلك اعتبر الحساب المفيد للقطع. وأما الأهلة فلم يجعل خروجها
من شعاع الشمس سبباً للصوم بل نصبت رؤية الهلال خارجاً عن شعاع
الشمس هو السبب، فإذا لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت
الحكم، ويدل لذلك قوله ﷺ : «صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ» ولم
يقل لخروجه عن شعاع الشمس. كما قال تعالى في الصلاة : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ
الشَّمْسِ : أي لميلها هـ.

وقد قبله ابن الشاطي وله في الذخيرة نحو ذلك. ومن المعلوم أنه يجب
الاقتصار في القضاء والفتوى والعمل على المشهور أو الراجح، وطرح الشاذ
والضعيف.

وبالجملة، لا ننكر وجود رواية بجواز العمل بالحساب عندنا وعند الشافعية،
بل نعترف بها في المذهبين، ولكنها شاذة فيهما ومقيّدة بخاصة النفس وبالغيم.
فبان أن ما وقع من هؤلاء القوم ضلال لا يوافق حتى الرواية الشاذة، لأنهم
يتجاهرون بالصوم أو الفطر قبل الناس ويدعونهم إليه مع الصحو وعدم إمكان
الرؤية لضعف نور الهلال، فيجب على من بسط الله تعالى يده بالحكم، زجرهم
وتأديبهم أشد الزجر والأدب، لينسد باب هذه الفتنة الموجبة للخلل في ركن
الدين، ومخالفة سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله أجمعين والله سبحانه
وتعالى أعلم هـ. كلام الشيخ عlish.

وأقول : قد اتسع هذا الخرق، حتى وقع التصريح بأن المعتمد عند الشافعية
هو أن العبرة في وجوب الصوم والفطر بمولد الشهر الحقيقي وبالنتائج المبنية
على ذلك، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

كيف صار ذلك معتمداً مع مخالفته للكتاب والسنة وإجماع الأمة ؟ إن
هذا لمن غربة الدين، وراجع التنبيه السابع في الفصل الثاني من المبحث الأول.

تنبيهان :

الأول : قال النووي في شرح المذهب صفحة 283 من الجزء السادس وحكى الماوردي عن بعض الشيعة أنهم أسقطوا حكم الأهلة واعتمدوا العدد، للحديث السابق عن الصحيحين (شهرًا عيد لا ينقصان) وبالحديث المروي : «صَوْمُكُمْ يَوْمٌ نَحْرِكُمْ».

والجواب عن (شهرًا عيد لا ينقصان) : أي لا ينقص أجرهما، أو لا ينقصان في سنة واحدة معاً غالباً. وقد سبق هذان التأويلان فيه مع غيرهما. والجواب عن حديث «صَوْمُكُمْ يَوْمٌ نَحْرِكُمْ» : أنه ضعيف، بل منكر باتفاق الحفاظ هـ.

وسأتي الكلام على الحديثين وما في معناهما في آخر الفصل الخامس من المبحث الثالث بحول الله، كما سأتي كلام العلماء في عمل الروافض هذا في آخر الفصل السادس من المبحث الثاني فراجع.

الثاني : قال الشيخ طنطاوي جوهرى في رسالته صفحة 57 مانصه : قال صاحبي : فما تقول في السؤال الخامس ؟ ونصه : توجد في القطر المصري مراصد فلكية، فما شأن حسابها عن العلماء والقضاة ؟ فقلت له : ليس في مصر إلا مرصد واحد في حلوان، وهذا المرصد للكواكب والجو، ومنافع عامة.

ولما جاء الخطاب الروسي القازاني، أرسلت إلى المدير العام ستة أسئلة وهي :

(1) هل يمكن رصد القمر عند القران ؟

فأجاب : يمكن رصد القمر عند تمام قرانه وقت كسوف الشمس فقط ولكن هذه الأرصاد لاتعمل على الدوام بمرصد حلوان ولا بالمراصد الأخرى عندما يقرب القمر من القران.

(2) هل تسأل المحكمة الشرعية المرصد في هلال رمضان ؟

فأجاب : لم تسأل المحكمة عن أي مرصد للقمر.

3،4) مامقدار الدرج من فلك البروج الذي يقطعه القمر متباعداً عن الشمس جهة المشرق بعد الاجتماع حين يرى هلالاً، وكم ساعة تمر من حين الاجتماع إلى الرؤية ؟

فأجاب : يقطع القمر، حتى يراه الناظر، بعد الاجتماع اثنتي عشرة درجة تقريباً، ولكنه يتعلق باشتراطات أخرى كعرض النقطة وفي أي وقت من السنة وأسباب كثيرة. ولا بد من مضي عشرين ساعة بعد الاجتماع وهي أقل مدة ممكنة.

5) مامقدار الزمن الذي يمر حين القران ؟

فأجاب : القران بين الشمس والقمر في لحظة واحدة.

6) إذا أمكن مشاهدة الهلال في مكة المكرمة — مثلاً — أفليس يمكن غالباً أن يرى في دمشق التي غربيها طول 35 درجة والأولى طولها 40 درجة، لأن البلد الغربي يكون القمر عند محاذاته أتم ظهوراً وهل يتحتم أن يرى الهلال في البلاد التي على طول مكة وإن اختلف عرضها ؟. فأجاب : إذا أمكن مشاهدة الهلال في مكة المكرمة أمكن مشاهدته غالباً في دمشق الشام ومصر، إذا كانت السماء صافية، لكنه لا يتحتم رؤيته في جميع البلدان التي على خط طول مكة، إذا كانت تلك تختلف عنها كثيراً في خط العرض.

هذا ما جاءنا من مدير المرصد المصري الحلواني الأميري الوحيد في مصر. وهو يدل على أن المحكمة الشرعية لاعلاقة لها بالمرصد.

والفلكيون في بلادنا كما أخبروني لاصلة بينهم وبينه، وإنما يتلقفون ما يرد إليهم من الأمم الأوربية مما استخرجته قرائحهم وصنفه علماءهم هـ.

وقوله : يقطع القمر حتى يراه الناظر بعد الاجتماع اثنتي عشرة درجة تقريباً.. إلخ.

أقول : هذا إنما هو تحديد بالأمر الوسط وإلا فالتحقيق هو ما يأتي في الفصل الثاني والثالث من المبحث الرابع بحول الله.

وقوله : ولا بد من مضي عشرين ساعة بعد الاجتماع وهي أقل مدة ممكنة. سيأتي ما فيه في الفصل الثالث من المبحث الرابع أيضاً.

هذا ولنرجع إلى ما كنا بصددّه أولاً فأقول : ومن نمط ماتقدم مقاله الإمام السبكي في العلم المنشور صفحة 46 ونصه : والحامل لنا على تصنيف هذه المسألة، أنا رأينا بعض القضاة الكبار يتسرع في إثبات الهلال، وجربنا ذلك منه في عشرين عيداً، منها عيد النحر في هذه السنة وهي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، تراءى الناس هلال ذي الحجة ليلة الأحد بدمشق فلم يروه، ودل الحساب على أنه لا يمكن رؤيته تلك الليلة، فلما كان يوم الاثنين الثامن منه شهد عند القاضي المذكور اثنان برؤيته قدماً، فأثبتته وحكم به ونفذه حنفي، فتوقفت في تنفيذه وامتنعت وما أعجبنى أن أقول أن المانع ماعرف من القاضي من التسرع، فأخرجت هذه الطريقة الفقهية في رد الشهادة إذا كانت بشيء مستحيل في العادة، صيانة لكلامي أن يحصل في حاكم. ثم جاءت الأخبار من سائر البلاد بأنهم عيدوا الأربعاء على خلاف ما عيدوا في دمشق الثلاثاء، ثم ليلة أربع عشرة من تاريخ الأحد لم يكن القمر كاملاً، ثم ليلة الاثنين خامس عشرة طلع قبل الغروب — وإن كان هذان الأمران لا يترتب عليهما شيء من جهة الصنعة — ثم ليلة الثلاثاء الحادي والثلاثين من تاريخ الأحد تراءاه الناس والموقتون العارفون بمنزلته بالجامع الأموي في المنارة الغربية والشرقية والعروس وفي مواضع أخرى كثيرة بدمشق ونظائرها مع الصحو وصفاء الجو ولا علة أصلاً، فلم يروا شيئاً مع أنه تمكن الرؤية بعسر، بخلاف الشهر الخارج فإنه مستحيل الرؤية.

فعلم بالقطع أن ما شهدت به الشهود من رؤية هلال ذي الحجة ليلة الأحد باطل، وإن كان الصحيح من مذهبنا أن مجرد عدم رؤيته ليلة الحادي والثلاثين، لا تنقذ في الشهادة المتقدمة، لكن الذي اتفق في هذه الواقعة من مجموع هذه

الأمر يقدر، ومرادي بالقدح، القدح في الثبوت والحكم لا في الحكم، ولا في الشهود معاذ الله. وإنما الشهادة بالهلال من أصعب الأشياء لكثرة أسباب الغلط فيها.

وجاء الحجاج فأخبروا أنهم تراءوه ليلة الأحد والسماء مصحية والجمع عظيم فلم يروا شيئاً ووقفوا الثلاثاء. وقيل : بعض الناس احتاط فبات في عرفة ليلة الثلاثاء، فلم يبلغنا عن بلد من البلاد أنه ثبت فيه رؤيته ليلة الأحد غير دمشق. وبلغني أن آخرين قالوا : إن هلال ذي القعدة كان ليلة الجمعة وهذا أشد بطلاناً ولا يثبت به إلا مغفل هـ.

ومن ذلك ما وقع عندنا بالمغرب في شهر ربيع الأول عام 1366 هـ من أن قاضي فكيك وجه للعدلية موجباً شهد فيه ستة أناس، عدل منهم اثنان بأنهم رأوا الهلال عشية يوم الأربعاء 29 صفر عام 1366 هـ. وبسبب ذلك أعلن في المذيع بأن أول ربيع الأول هو يوم الخميس، وأن يوم العيد هو يوم الاثنين.

ثم في عشية يوم الجمعة الثلاثين من تاريخ الخميس راقب الهلال بمراكش جم غفير من العلماء والموقتين والعدول والطلبة وغيرهم في مواضع متعددة، منها منار جامع ابن يوسف ومنار جامع المواسين ومنار الكتبية وساحة جامع الفناء، وباب الجديد وغير ذلك، فلم ير أحد الهلال لا بالمكبرة ولا بمجرد النظر، مع أن محل الهلال كان في غاية الصحو وصفاء الجو. وقد بقينا نراقبه في منار جامع ابن يوسف إلى الساعة 6.15 حتى أيسنا من بقائه فوق الأفق، ومع ذلك لم نر شيئاً مع أن رؤيته باعتبار الحساب عشية يوم الجمعة إنما كانت ممتنعة في الجملة بخلاف رؤيته عشية يوم الأربعاء 29 صفر، فإنها كانت مستحيلة قطعاً، كما سترى ذلك في نتيجة حسابهما.

وبعد أن راقبنا الهلال ذهبنا قرب العشاء عند القاضي الفقيه السيد الحاج الحبيب الورزازي، وأخبرناه بالقضية. فأخبرنا هو أيضاً بأنه كلف جماعة من العدول ليراقبوه وراقبوه فعلا ولم يروه، وأنه تكلم معه تلفونياً قاضي الصورة

وذكر له بأنهم راقبوا الهلال ولم يروه مع وجود الصحو التام. وقبل تفرّق المجلس تكلم القاضي الحاج الحبيب تلفونياً مع وزير العدلية وأخبره بأن جماعة من العلماء والموقّنين والعدول وغيرهم راقبوا الهلال مع وجود الصحو وصفاء الجو، فلم يروه كما أخبره بما قال له قاضي الصورة.

ولهذا، نقول : إن ماشهد به شهود فكيك، من رؤية هلال ربيع الأول عشية يوم الأربعاء 29 صفر عام 1366هـ. باطل قطعاً ولا يصح بحال لا باعتبار عد الشهر ثلاثين ولا باعتبار الحساب.

وزيادة على ذلك، فقد جاء في النهضة التونسية المؤرخة بيوم السبت 7 ربيع الثاني عام 1366هـ، الموافق 1 مارس سنة 1947م، عدد 7045 ما نصه : (ثبوت الشهر) الحمد لله، يعلم الفقير إلى ربه تعالى عبده الطيب سياله القاضي المالكي بالأمانة التونسية — رعاه الله تعالى — أن شهر ربيع الثاني من عام التاريخ، ثبت دخوله شرعاً بيوم الأحد الموافق للثالث والعشرين من شهر فبراير الافرنجي، الجاري على كمال ما قبله ثلاثين يوماً. وحرر بديوان دار الشريعة المطهرة بتونس في 5 ربيع الثاني، وفي 27 فبراير سنتي : 1366هـ/1947م. الطيب سياله هـ

وهذا مما يطل ما شهد به شهود فكيك، إذ المعهود في التونسيين هو أنهم يتقدموننا دائماً بيوم أو يومين، وإن كان تقدمهم علينا باعتبار الروية البصرية غير صحيح، لما هو معلوم بالضرورة من أنه متى رُئي الهلال في البلاد الشرقية، لزم رؤيته في الغربية ولاعكس، وخصوصاً مع تقارب العروض. وأيضاً قد أخبرني قاضي محكمة المنشية بمراكش، الفقيه العلامة المطلع، سيدي عباس بن إبراهيم، بأن التونسيين كانوا يتقدموننا في إثبات الرؤية بيومين دائماً، وذلك لما كان الشيخ صادق النيفر هو قاضي الجماعة بتونس، ولما رجع في محله الشيخ صالح المالق، صاروا يتقدموننا بيوم واحد غالباً، وذكر أن سبب هذا فيما يقال : هو أن الشهود يشهدون بالرؤية باطلاً، ليأخذوا الإعانة المرتبة لشاهدي الهلال، هكذا أخبرني بذلك حفظه الله.

ومن كان يقول بذلك شيخنا الفقيه العلامة التحرير الشريف مولاي أحمد بن المأمون البلغيثي رحمه الله وأيضاً فقد قال الشيخ سيدي الحاج علي الدرقاوي الإلغي السوسي في رحلته الحجازية (أصفي الموارد) حين كان يذكر عيد الفطر من سنة 1305 هـ وهو في تونس في ذهابه لأرض الحجاز، ما نصه :

وأعجب العجاب أن قد عيداً	بتونس الخضراء قبل الأحدا
وإنني راقبت رؤية الهلال	عشية الأحد ثم لاهلال
هذا وإن صفحة السماء	كمثل المرأة للحسناء
وقد تحققت ولم أشكاً	فهل يغادر العيان شكاً
وحيث لم يك هلال في الأحد	فكيف في السبت يراه من أحد
وما جرى للتونسيين سوى	أن تبعوا الحساب قبل باستوا
صاموا يوم جمعة في الابتدا	فاستيقنوا الهلال في السبت بدا
فانظر إلى اختلاف أهل الزمن	من قلة اعتنائهم بالسنن
لم يبق حتى الوهم في ذاك وقد	روقب صحواً يوم سبت واحد هـ

وقد وقع للشيخ المذكور أيضاً مثل هذا في تلك الحجة نفسها وهو بأرض الحجاز، فقد راقب هو ومن معه هلال ذي الحجة يوم صحو فلم يروه، فإذا بالناس وقفوا موقفاً يخالف ذلك، فأعاد هو ومن معه الوقوف في اليوم الثاني من وقوف الناس. وقد ثارت زوبعة من الفتاوى من فقهاء جزولة بعدما قص عليهم الشيخ ما وقع له ولأصحابه، فقوا كلهم في فتاواهم ما فعله الشيخ ومن معه من إعادة الوقوف. وقد ألم الشيخ المذكور بما وقع له، في وقفة عرفة إذ ذاك في مترجمه لمختصر الشيخ الأمير، حيث كان يذكر وقوف عرفة في باب الحج.

وعلى كل حال، فقد اجتمعت في مسألتنا أمور ثلاثة :
الحساب، وعد الشهر ثلاثين، وثبوت الرؤية بتونس.

وكل واحد منها يكفي في بطلان شهادة الشهود في فكيك، فما بالك حيث اجتمعت، مع أن اجتماعها يعد من النادر.

وغير خفي أن هذا إنما نشأ من عدم التثبت في الشهادة، ومن التسرع في قبولها من غير مراعاة ماتجب مراعاته، مما تقدم عن السبكي وغيره وإلا لو روعي ماتقدم، لما أمكن وقوع مثل هذه الحادثة التي كذبها الحساب، وعد الشهر ثلاثين، والثبوت التونسي.

قال الخطاب عند قول خليل : (فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذبا) مانصه : (حكاية) قال ابن ناجي في شرح المدونة : وقعت هذه المسألة بالقيروان وجلس شيخنا أبو مهدي لرؤية هلال شوال بجامع الزيتونة ليلتين ولم ير، وانحرف على قاضي القيروان في تسرعه لقبول الشهادة. ولو كان تثبت ماوقع، في مسألة قال مالك في شهودها ماقال، ولم تقع في عصرنا قط ولابلغنا أنها وقعت في غيره هـ.

وقال في تبين وجوه الاختلال صفحة 102 مانصه :

(تنبيه) : أفاد إنكار أبي مهدي للتسرع لقبول شهادة الرؤية، أنه يتعين التثبت من القضاة فيها. ولا أقل من استفسار من ليس من أهل العلم من شهودها استفساراً حقيقياً تتحقق به الشهادة، حتى لا يكون في شيء من فصولها إجمال ولا احتمال، وخصوصاً إذا كان شهودها لفيماً إذ قد تقرر وجوب استفسارهم مع عدم الإجمال، فكيف إذا كان موجوداً في شهادتهم ؟ فاللائق بالقضاة أن يكون لهم بشهادة الرؤية مزيد اعتناء لابتناء حكم الأمة كلها عليها. ومن التثبت الواجب فيها أيضاً، عدم قبول غير مستور الحال من لفيها ولا تارك الصلاة، إذ لاحظ لتاركها في ستر الحال هـ.

وقد ذكر ابن عوض في رسالته صفحة 37 عن الإنحاف مانصه : قال القاضي شريح والهروي : وصفة الشهادة على الهلال أن يقول : رأيته في ناحية المغرب، ويذكر صغره وكبره، وتدويره أو تقويره، وأنه بجذء الشمس أو بجانب منها، وأن ظهره إلى الجنوب أو الشمال، وأن السماء مصحبة أو لا.

وفائدة التنصيص على هذه الأمور، الاحتياط، حتى إذا رُئي في الليلة الثانية بخلاف ما قاله، بأن كذبه. فإن الهلال فيها لا يتحول عن صفاته التي طلع عليها بالأمس هـ. وظاهر كلام بعض المتأخرين اعتياده.

وقال ابن عوض أيضاً، قال في التحفة : والذي يتجه أن الشاهد لا يكلف ذكر صفة الهلال ولا محله. نعم، إن ذكر محله — مثلاً — وبأن الليلة الثانية بخلافه، فإن أمكن عادة الانتقال لم يؤثر، وإلا علم كذبه فيجب قضاء بدل ما أفطروه برؤيته، ولو تعارضا في محله عمل باتفاقهما على أصل الرؤية، كما لو شهدت بيّنة بكفر ميت، وأخرى بإسلامه فإنهما لا يتعارضان بالنسبة لنحو الصلاة عليه نظراً لحق الله تعالى هـ.

وأقول : الذي ينبغي اعتياده هو ما قاله القاضي شريح والهروي لفساد الزمان وعدم تثبت كثير من الشهود، وخصوصاً حيث صار البعض يني على الاجتماع، والبعض على النتائج، وآخرون على حساب العلامة والبعض يشهد بالرؤية باطلاً، إلى غير ذلك مما علمته مفصلاً موضعاً وضوح الشمس ضحوة النهار.

هذا، ورغم كون موجب فكيك كذبه عد الشهر ثلاثين، والحساب والثبوت التونسي، فإن الوزارة العدلية لم تصدر أدنى أمر في المسألة بل أبقت الأمر على ما هو عليه.

وإليك نتيجة حساب هلالي ربيع الأول، والثاني :

أما نتيجة حساب رؤية هلال ربيع الأول عام 1366 هـ ليوم الأربعاء 29 صفر على الساعة 5 و 45 دقيقة مساءً فهي :

ح	ح	ق	ني
10	6	21	22
10	1	53	25
—	4	27	57
مقوم القمر			
مقوم الشمس			
البعد المطلق			

وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 7 و 53

دقيقة 29 في من صباح يوم الأربعاء

55	13	4	—	عرض القمر الحقيقي جنوبي هابط
50	59	1	—	قوس الرؤية
—	31	2	—	قوس المكث
20	35	5	—	قوس النور
56	8	5	—	غروب الشمس الحقيقي
—	19	5	—	غروب القمر الحقيقي
30	49	2	—	نصف مجموع البعد المعدل وقوس الرؤية
وعليه فرؤيته بعد غروب يوم الأربعاء 29 صفر مستحيلة قطعاً.				

* * * * *

وأما نتيجة حساب رؤية هلال ربيع الثاني عام 1366هـ ليوم الجمعة 29

ربيع الأول على الساعة 6 و 20 دقيقة مساءً

ق	ح	ح	فهي	
00	29	10	11	مقوم القمر
30	18	2	11	مقوم الشمس
30	10	8	00	البعد المطلق

وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 1 و 23 دقيقة بعد نصف الليل من

ليلة الجمعة.

00	00	5	00	عرض القمر الحقيقي جنوبي صاعد
00	20	6	00	قوس الرؤية
00	34	7	00	قوس المكث
00	52	8	00	قوس النور
00	33	5	00	غروب الشمس الحقيقي

00 4 6 00

غروب القمر الحقيقي

00 15 7 00

نصف مجموع البعد المطلق وقوس الرؤية

وعليه، فروئته بعد غروب يوم الجمعة هي إلى الامتناع أقرب.

* * * * *

وإليك بعض أسماء السادة الذين راقبوا هلال ربيع الثاني عام 1366هـ عشية يوم الجمعة 30 ربيع الأول من تاريخ الخميس، فلم ير أحد منهم شيئاً.

الذين راقبوه بمنار جامع ابن يوسف : محمد ابن عبد الرازق، والعلامة سيدي أحمد بن فضيل، والمتخرج من كلية ابن يوسف السيد يوسف بن محمد البزيوي، والفقيه الموقت بالمنار العباسي السيد أحمد بن الطيّب وولد الشيخ السيد محمد البوعمري، والشريف الأوذن السيد محمد بن أحمد والطالب السيد علي ابن الحسين القدميوي التزكيني، والطالب السيد محمد ابن عبد الكبير المسفيوي. والذين راقبوه بغيره، منهم : الفقيه الموقت العدل السيد أحمد بن الحسن، والفقيه الموقت العدل الشريف سيدي محمد بن إدريس الصقلي والفقيه الموقت السيد محمد بن العباس لماكني، والعلامة السيد الرحالي السרגيني.

ومن طلبة الرابعة من الثانوي : السيد محمد الزموري، ومولاي المختار ابن محمد البزيوي، والسيد عبد الله بن الحسن الشتوكي.

ومن طلبة الخامسة منه : مولاي أحمد بن الحسين السרגيني، والسيد عبد الرحمان بن أحمد الشتوكي، والسيد محمد بن أحمد الصامدي الأزموري، والسيد عبد الرحمان بن العربي الحمري.

ومن طلبة السادسة منه : السيد عباس بن محمد المراكشي، وكان معه إمام جامع رياض الزيتون السيد الحسين، وغير هؤلاء كثير.

وزيادة على ذلك، فقد وجه القضاة عندنا بمراكش مواجب عدلية فيها أنه روقب الهلال عشية يوم الجمعة المذكور فلم ير.

وكذلك وجه موجب بعدم الرؤية من آسفي، كما أخبرني به العلامة السيد محمد بن الكاهية.

ومن ذلك أيضاً، ما وقع عندنا في هلال شوال عام 1363هـ، وذلك أن قاضي أكادير وجه للعدلية موجباً شهد فيه عدل واحد خاطب عليه مع سبعة رجال من اللفي، وسبع نسوة من قبيلة هواره، شهدوا كلهم أنهم رأوا الهلال عشية يوم الأحد 29 رمضان، وكذلك قاضي رودانة وجه للعدلية موجباً مؤرخاً بـ 14 ذي القعدة عام 1363 هـ الموافق فاتح نوفمبر سنة 1944، شهد فيه ستة رجال وخمس نسوة بأنهم رأوا الهلال عشية يوم الأحد المذكور، وبسبب ذلك أعلن في المذيع بأن عيد الفطر هو يوم الاثنين الموافق 17 سبتمبر 1944م.

ثم في عشية يوم الثلاثاء، الثلاثين من تاريخ يوم الاثنين راقبنا الهلال مع جماعة من العلماء والموقتين وغيرهم في منار جامع ابن يوسف، وكذلك روقب في عدة محلات فلم ير أحد الهلال مع وجود الصحو وصفاء الجو. وأخبرني أيضاً صديقنا الفقيه الموقت العدل السيد محمد بن الكاهية بأنهم راقبوه جماعة عشية يوم الثلاثاء المذكور بآسفي، فلم يروا شيئاً مع وجود الصحو.

وزيادة على ذلك، فإن رؤيته عشية يوم الثلاثاء المذكور كانت ممتنعة باعتبار الحساب، كما أن رؤيته عشية يوم الأحد 29 رمضان، كانت مستحيلة أيضاً. وغير خفي أن عدم رؤيته عشية الثلاثين من الرؤية الأولى كاف في تكذيب تلك الشهادة باتفاق. فما بالك حيث انضم إليها الحساب القطعي.

على أن رؤية هلال رمضان عشية يوم السبت 29 شعبان كانت مرجوحة باعتبار الحساب، وما ثبتت رؤيته عشية يوم السبت المذكور إلا في تطوان مع أننا راقبناه جماعة عشية يوم السبت المذكور فلم نر شيئاً، مع وجود الصحو. على أنه روقب في سائر مدن المغرب فلم ير إلا ما كان من تطوان.

وهذه القضية ستتكلّم عليها في الفصل الخامس من المبحث الثالث بما يشفي ويكفي بحول الله وقوته.

وإليك نتيجة حساب رؤية هلال رمضان وشوال وذي القعدة عام 1363 هجرية.

أما نتيجة حساب هلال رمضان عام 1363 هـ ليوم السبت 29 شعبان على الساعة 7 و 30 دقيقة مساءً فهي :

ح	ح	ق	ني
5	7	26	39
4	26	40	37
00	10	46	22
وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 7 و 47 دقيقة 28 في بعد زوال يوم الجمعة.			
00	3	22	20
00	8	4	30
00	10	3	00
00	10	46	30
00	6	31	45
00	7	11	57
00	9	9	24

وعليه، فروأيته عشية يوم السبت 29 شعبان ممكنة، مع عسر.

وأما نتيجة حساب رؤية هلال شوال عام 1363 هـ ليوم الأحد 29 رمضان على الساعة 6 و 30 دقيقة مساءً فهي

ح	ح	ق	ني
5	27	49	36

15	44	24	5	مقوم الشمس
21	5	3	00	البعد المطلق

وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 11 و46 من نهار يوم الأحد.

ني	ق	ح	ح	
44	28	4	00	عرض القمر الحقيقي شمالي صاعد
00	35	4	00	قوس الرؤية
00	22	5	00	قوس المكث
00	10	5	00	قوس النور
8	5	6	00	غروب الشمس الحقيقي
36	26	6	00	غروب القمر الحقيقي
00	35	3	00	نصف مجموع البعد المعدل وقوس الرؤية
وعليه، فروئته بعد غروب يوم الأحد 29 رمضان مستحيلة قطعاً.				

* * * * *

وأما نتيجة حساب رؤية هلال ذي القعدة عام 1363 هـ ليوم الثلاثاء 30 شوال على الساعة 6

ني	ق	ح	ح	و30 دقيقة مساءً فهي
49	27	00	7	مقوم القمر
22	16	24	6	مقوم الشمس
27	11	6	00	البعد المطلق

وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 5 و18

دقيقة 41 ني من صباح يوم الثلاثاء.

14	57	4	00	عرض القمر الحقيقي شمالي هابط
00	55	6	00	قوس الرؤية
00	45	7	00	قوس المكث

00	31	7	00	قوس النور
00	37	5	00	غروب الشمس الحقيقي
00	8	6	00	غروب القمر الحقيقي
00	17	6	00	نصف مجموع البعد المعدل وقوس الرؤية
وعليه، فرؤيته عشية يوم الثلاثاء 30 شوال ممتنعة قطعاً.				

ومن غمط هذا ما وقع بالحجاز في شهر ذي الحجة عام 1365هـ، فقد أثبت هناك أن أول ذي الحجة المذكور هو يوم الجمعة وصرح بذلك في جريدة البلاد السعودية المؤرخة بيوم الاثنين 11 ذي الحجة عام 1365هـ الموافق 5 نوفمبر سنة 1946م، عدد 627 ونصها : (الوقوف بعرفات). ثبتت رسمياً رؤية هلال ذي الحجة ليلة الجمعة فكانت الوقفة يوم السبت وعلى ذلك فقد وقف الناس في عرفات يوم السبت هـ.

مع أن الحجاج المغاربة أخبرونا بأنهم راقبوا الهلال عشية يوم الجمعة 29 ذي القعدة، وهم بقنال السويس فلم يروه مع الصحو، وإنما رأوه عشية يوم السبت على أنه ابن ليلته.

وأخبرونا أيضاً بأنهم لما وصلوا إلى مكة وجدوا الكثير من أهل مكة وغيرهم يقولون انهم ما رأوا الهلال لا في عشية يوم الخميس ولا في عشية يوم الجمعة. على أنه كيف يصح ثبوت رؤيته ليلة الجمعة، مع أن رؤية الهلال بعد غروب يوم الخميس 28 ذي القعدة عام 1365هـ الموافق 24 أكتوبر 1946م هي مستحيلة قطعاً، وذلك لأن القمر في ذلك الوقت مازال لم يجتمع مع الشمس، وإنما وقع اجتماعهما على الساعة 3 و4 دقائق بعد نصف ليل أهل مكة من ليلة الجمعة التي توافق بساعتهم العربية هناك الساعة 9 و18 دقيقة ليلاً.

وأيضاً، فإنني حسبت لمراكش هلال ذي الحجة المذكور لعشية يوم الجمعة 29 ذي القعدة على الساعة 6 و30 دقيقة.

فكان الناتج ح ح ق ني

37	41	10	7	مقوّم القمر
6	45	1	7	مقوّم الشمس
31	56	8	00	البعد المطلق

وقت الاجتماع الحقيقي على الساعة 11 و 52
دقيقة من ليلة الجمعة

27	41	2	00	عرض القمر الحقيقي شمالي هابط
00	9	7	00	قوس الرؤية
00	2	8	00	قوس المكث
00	48	8	00	قوس النور
00	30	5	00	غروب الشمس الحقيقي
00	2	6	00	غروب القمر الحقيقي
00	44	7	00	نصف مجموع البعد المعدل وقوس الرؤية

وعليه، فرؤية الهلال بعد غروب يوم الجمعة 29 ذي القعدة : هي إلى الامتناع أقرب.

وقد اتفق أنه ماثبتت رؤيته في ناحية من نواحي المغرب عشية يوم الجمعة المذكور.

ولذلك، صدر أمر مولانا الإمام الموفق الهمام أدام الله عزه ونصره بأن يعلن في المذيع بأن أول ذي الحجة المذكور هو يوم الأحد، وأن يوم الثلاثاء هو يوم عيد الأضحى.

وإذا كانت رؤية هلال ذي الحجة المذكور عشية يوم الجمعة أقرب إلى الامتناع باعتبار مراكش. ولم ير فعلا في ناحية من نواحي المغرب فكيف يصح ادعاء رؤيته عشية يوم الخميس، والحال أنه مازال القمر لم يجتمع مع الشمس في ذلك الوقت ؟

على أنه من الممكن أن يكون الهلال رأي في مكة صباح يوم الخميس في

جهة الشروق قبل طلوع الشمس، حيث انه بين شروق يوم الخميس هناك وبين وقت الاجتماع، عشرون ساعة وخمسون دقيقة. ومن المعلوم أنه إذا رُئي في جهة الشروق صباحاً، فلا يمكن أن يري في جهة الغروب مساءً، لما هو ثابت بالملاحظة والحساب من أنه لا بد أن ينحجب بشعاع الشمس يومين تقريباً، يوماً قبل الاجتماع، ويوماً بعده.

وقد قال صاحب المقنع :

والشهر كامل إذا ما طلعا في كح وبالنقص إذا يخفى اقطعا

ولا يقال : بما أن الفقهاء يقولون : ورؤيته نهراً للقبلة، والنهار الشرعي هو ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس. وبما أنه رُئي صباح يوم الخميس فقد رُئي نهراً، فيعتبر يوم الجمعة هو أول الشهر. لأننا نقول : وقع الإجماع على أن الرؤية المعتبرة شرعاً هي الرؤية الواقعة بعد السواد، وهو الاجتماع. قال ابن رشد في بداية المجتهد : وأجمعوا على أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرؤية، وعنى بالرؤية أول ظهور القمر بعد السواد هـ.

والحاصل، أن رؤية الهلال بعد غروب يوم الخميس المذكور مستحيلة قطعاً من وجوه :

منها : ان الاجتماع ماوقع إلا بعد غروب يوم الخميس في مكة بتسع ساعات وثمان عشرة دقيقة.

ومنها : انه لو رُئي في مكة حقيقة بعد غروب يوم الخميس، لرُئي عندنا بالمغرب من باب أخرى، لأنه متى رُئي الهلال في البلاد الشرقية لزم رؤيته في الغربية ولاعكس. مع أنه في الواقع مارئي عندنا إلا في عشية يوم السبت. ومنها : ان رؤيته عشية يوم الجمعة ممتنعة في مكة، فما بالك في عشية يوم الخميس.

ومنها : ان الحجاج المغاربة وغيرهم راقبوه عشية يوم الجمعة وهم بقنال

السويس، فلم يروه مع الصحو، وحيث لم ير — حيثئذ — فكيف يرى عشية يوم الخميس؟

ومنها : ان أول ذي الحجة، بحساب العلامة عند الجمهور، هو يوم السبت، ومن المعلوم عند جميع الفلكيين أن الرؤية لا يمكن أن تتقدم على حساب العلامة عند الجمهور أبداً.

ومنها : ان رؤيته صباح يوم الخميس في جهة الشروق قبل طلوع الشمس في مكة كانت ممكنة، لأنه بين شروق يوم الخميس ووقت الاجتماع عشرون ساعة وخمسون دقيقة كما تقدم.

ومن المعلوم، أنه لا يمكن أن يرى صباحاً في جهة الشروق، ثم يرى مساءً في جهة الغروب أبداً.

وعلى كل حال، فجعل يوم الجمعة هو أول ذي الحجة المذكور لا يصبح لا باعتبار الرؤية البصرية ولا باعتبار الاجتماع، ولا باعتبار حساب العلامة، لا عند الجمهور ولا عند ابن الشاطر وتابعيه.

هذا، وفي جريدة العلم المؤرخة بيوم الأحد فاتح ذي الحجة عام 1365هـ، الموافق 27 أكتوبر 1946م عدد 40، ما نصه :

(هلال ذي الحجة — وقفة عرفة ستكون يوم الأحد).

القاهرة — لم تثبت رؤية هلال ذي الحجة في ليلة الخميس الفارط وبذلك فإن فاتح الشهر هو يوم السبت 26 أكتوبر هـ.

وأقول : قوله وقفة عرفة ستكون يوم الأحد.

قد علمت أنها وقعت يوم السبت، وإن كان يوم عرفة حقيقة إنما هو يوم الاثنين لأنه المطابق للرؤية البصرية، والحساب القطعي.

وقوله : القاهرة.. إلخ. قد علمت أن رؤية الهلال عشية يوم الجمعة كانت أقرب إلى الامتناع في مراکش ولم ير فعلاً في ناحية من نواحي المغرب.

وحيث ان الأمر كذلك، فليس من الممكن أن يرى في مصر، التي تقدم غروبها على غروب مراكش في ذلك اليوم بساعتين وست وثلاثين دقيقة. وعليه، فهذا الثبوت في مصر هو مبني ولا إشكال على الاجتماع لا على الرؤية البصرية، لأنه غير ممكن الرؤية هناك.

وقد علمت أن الشافعية في مصر وغيرها يعتمدون مولد الشهر الحقيقي وهو الاجتماع، وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة والإجماع.

ولهذا نقول : إن الذي نعتقده ونجزم به وندين الله عليه، وهو الموافق للرؤية البصرية المتبعة شرعاً، وللحساب الصحيح القطعي، هو أن يوم عرفة إنما هو يوم الاثنين 9 ذي الحجة عام 1365 هـ، وهو الذي يصح فيه الوقوف بعرفة، وهو الذي ينبغي فيه الصيام لغير الحاج وأن يوم الثلاثاء هو يوم العيد حقيقة، وهو الذي ينبغي أن يضحي فيه. ومن ضحى قبله فأضحيتة إنما هي شاة لحم. قال الخطاب : عند قول خ : (فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذباً)، مانصه : (فرع) : قال ابن عبد السلام، بعد أن تكلم على المسألة : وعلى هذا فيجب أن يقضي الناس يوماً إذا كانت الشهادة على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوماً ولم يروا هلال ذي القعدة. وكذلك يفسد الحج إذا شهدوا برؤية هلال ذي الحجة، انتهى.

ونقله في التوضيح وابن فرحون.

قلت : وقد أخبرني والذي رحمه الله أنه وقع لهم في سنة من السنين أن جماعة شهدوا بمكة بهلال ذي الحجة ليلة الخميس حرصاً على أن تكون الوقفة بالجمعة، ثم عد الناس ثلاثين يوماً من رؤيتهم ولم ير أحد الهلال. لكن لطف الله بالناس ولم يفسد حجهم بسبب أنهم وقفوا بعرفة يومين، فوقفوا يوم الجمعة. ثم دفع كثير منهم حتى خرجوا من بين العلمين، ثم رجعوا وباتوا بها ووقفوا بها في يوم السبت. ويقع بمكة في مثل هذا الحال، أعني إذا وقع الشك في وقفة الجمعة، خبط كثير غالباً والله أعلم.

وقال أيضاً، عند قول خليل (وإن شك في دخول الوقت لم تجز.. إلخ). قال في الإرشاد : ومن شك في دخول الوقت لم يصل وليجتهد ويؤخر حتى يتحقق أو يغلب على ظنه دخوله، فإن تبين الوقوع قبله أعاد. قال الشيخ زروق في شرحه : يعني أن دخول الوقت شرط في جواز إيقاع الصلاة كوجوبها. فلا يصح إيقاعها إلا بعد تحققه، بحيث لا يتردد حتى لا يشك فيه بعلم أو ظن يتنزل منزلة العلم.

وما ذكره من العمل على غلبة الظن، لم نقف عليه لغيره، لكن مسائلهم تدل على اعتبار الظن الذي في معنى القطع. وفي الجواهر ما يدل عليه. ثم مع التحقيق أو ما في معناه، فإن كشف الغيب على خلافه بطلت كما إذ صلى شاكاً ولو صادف. انتهى هـ كلام الخطاب.

وقال السبكي في العلم المنشور صفحة 52 : وأما التضحية في اليوم الذي وقعت الرية فيه، وقلنا : إن الشهادة والحكم به مردودان، فلا يجوز ولا يجزىء. ومن ضحى فيه، فإن كانت أضحيته مندورة لم تجزه وكان عليه ضمانها عالماً أو جاهلاً، لأن الجهل ليس عذراً في الضمان.

وكذا، إذا كان عينها للأضحية، لأن المعينة في حكم المندورة. وإن كانت تطوعاً، فإن كان ممن يعتقد وجوبها وكان من أهل الوجوب، فكذلك وإلا فلا ضمان عليه. ولكن لا تجزئه عن الأضحية ولا يحصل له أجر الأضحية وهي شاة لحم هـ.

وقال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 281 : ولذلك اتفقوا على اعتبار اختلاف المطالع في وجوب الحج، فاعتبروا مطلع مكة، وفي الأضحية أوجبوا على كل قوم الأضحية في يوم النحر، وهو العاشر من شهر ذي الحجة على حسب ما يرى هلاله عندهم هـ.

وراجع بقية الكلام في عدم الإجزاء في آخر الفصل بعد هذا.

وبما ذكر ترداد يقينا في عدم صحة ما نشر في العلم عدد 52 وانه غير

مقبول شرعاً وعقلاً. وقد تقدم التعليق عليه في الفصل التاسع من المبحث الأول بما فيه كفاية.

ومن ذلك، ما وقع بالحجاز أيضاً في شهر ذي الحجة عام 1366هـ فقد أثبت هناك أن أول ذي الحجة المذكور هو يوم الأربعاء، وصرح بذلك في جريدة أم القرى المؤرخة بيوم الجمعة 10 ذي الحجة عام 1366هـ الموافق 24 أكتوبر سنة 1947 ميلادية عدد 1181 من السنة الرابعة والعشرين ونصها : (هلال ذي الحجة) (الوقوف بعرفات والإفاضة منها).

حيث ثبتت شرعاً رؤية هلال ذي الحجة من هذا العام سنة 1366هـ بالأربعاء، كان الوقوف بعرفات أمس يوم الخميس الموافق 9 ذي الحجة سنة 1366هـ، فوقف الناس في يوم أمس بعرفات محرمين ملين وقد ظلوا كذلك بعرفات إلى أن غربت شمس يوم أمس، وبذلك تم حجهم، وقد بلغ عددهم نحو مائة وخمسين ألفاً تقريباً، أفاضوا كلهم في الليلة البارحة (ليلة الجمعة) من عرفات إلى المزدلفة، وفيها التقطوا الجمرات ووقفوا يذكرون الله ويدعونه عند المشعر الحرام، ثم بادروا إلى منى لرمي الجمرات والنحر والحلق، ومنها إلى مكة لطواف الإفاضة، فكان يومنا هذا يوم الجمعية عيداً سعيداً هـ.

مع أن الحجاج المغاربة أخبرونا بأنهم راقبوا الهلال مراقبة شديدة عشية يوم الثلاثاء 28 ذي القعدة عام 1366هـ، وهم في البحر الأحمر قرب رابغ فلم يره أحد منهم، مع وجود الصحو التام وصفاء الجو، ومع مراقبة جميع من في الباخرة له، وقد استغرقوا في مراقبته ما يزيد على نصف ساعة بعد الغروب. وفي عشية يوم الأربعاء 29 ذي القعدة راقبوه أيضاً وهم في البحر قرب جدة فراوه بعد غروب الشمس بنحو ربع ساعة وهو رقيق جداً، وبقي فوق الأفق بعد رؤيتهم له نحو خمس وثلاثين دقيقة، فذهبوا معتقدين أن أول ذي الحجة يوم الخميس، وأن الوقوف بعرفة سيكون يوم الجمعة، ولما وصلوا إلى جدة صباح يوم الخميس فاتح ذي الحجة، وجدوا أهل جدة يؤرخون على أن فاتح ذي الحجة هو يوم الخميس، وكذلك لما وصلوا إلى مكة ليلة السبت وجدوا

أهلها يؤرخون بيوم الخميس أيضاً، وكذلك الجرائد مؤرخة بيوم الخميس، وبقي الأمر كذلك إلى اليوم السادس من ذي الحجة، فحينئذ نودي في سائر طرق مكة بأن أول ذي الحجة يوم الأربعاء، وأن الوقوف بعرفة سيكون يوم الخميس، ووقف الناس فعلاً بيوم الخميس.

وفي يوم الجمعة أراد بعضهم إعادة الوقوف بعرفة فوجدوا أصحاب الشرطة محيطين بعرفة لينعوا كل من أراد إعادة الوقوف بعرفة يوم الجمعة، ثم بعد ركوبهم في البحر في حال رجوعهم وقربهم من الطور راقبوا الهلال عشية يوم الخميس الثلاثين من يوم الأربعاء، فلم يره أحد منهم، مع وجود الصحو وصفاء الجو، وإنما رأوه في عشية يوم الجمعة ثم غرب قبل مغيب الشفق الأحمر. هكذا أخبرني بذلك مشافهة جماعة من الحجاج، علماء وغيرهم.

على أنه في جريدة أم القرى في العدد 1180، ما نصه : (الجمعة 2 ذو الحجة 1366هـ، الموافق 17 أكتوبر 1947م) :

الأيام	الحجة	ميزان	فجر		إشراق		ظهر		عصر	
			د	س	د	س	د	س	د	س
السبت	3	25	06	11	25	12	15	6	35	9
الأحد	4	26	7		26		15		36	
الاثنين	5	27	8		27		16		36	
الثلاثاء	6	28	9		28		17		36	
الأربعاء	7	29	10		29		17		37	
الخميس	8	30	11		30		18		37	
الجمعة	9	1 عقرب	12	11	31	12	19	6	37	9

وفيه أيضاً في العدد 1181 الذي فيه الثبوت المذكور، ما نصه :

الأيام	الحجة	العقرب	فجر		إشراق		ظهر		عصر	
			د	س	د	س	د	س	د	س
السبت	10	2	13	11	32	12	19	6	37	9
الأحد	11	3	14		33		20		37	
الاثنين	12	4	15	11	34	11	20	11	37	9
الثلاثاء	13	5	16	11	35	12	21	6	38	9
الأربعاء	14	6	17		36		21	6	38	
الخميس	15	7	18		37		22		38	
الجمعة	16	8	19	11	38	12	22	6	38	9

هـ. وأيضاً فقد كتب لنا أخي سيدي محمد بن العباس بناني من مكة بما نصه : وبعد، فقد وصلت مكة المكرمة يوم الجمعة الموافق 2 حجة الحرام 1366هـ مع الراحة التامة والسلامة هـ المراد.

وعلى كل حال، فعدم رؤية الحجاج للهلال عشية يوم الثلاثاء 28 ذي القعدة وهم قرييون من جدة، وكذلك عدم رؤيتهم له عشية يوم الخميس الثلاثين من الأربعاء، يكفي ذلك في عدم صحة ذلك الثبوت، وفي تكذيب من شهد بالرؤية عشية يوم الثلاثاء، وبطلان ما انبنى على ذلك، كما هو صريح النصوص المتقدمة.

وزيادة على ذلك، فقد حسبت هلال ذي الحجة المذكور لمكة، وفاس مع شيخنا، لما كنت بفاس في شوال عام 1366هـ، وذلك لعشية يوم الثلاثاء 28 ذي القعدة على الساعة 6 بعد زوال كل من مكة وفاس، فكانت النتيجة هكذا :

فاس				مكة				
ني	ق	ح	ح	ني	ق	ح	ح	
27	56	26	6	11	14	25	6	مقوم القمر
53	32	20	6	25	25	20	6	مقوم الشمس
34	23	6		46	48	4		البعد المطلق
	ق				س ⁶	ق	س	وقت الاجتماع الحقيقي
	3					5	9	صباح يوم الثلاثاء
								عرض القمر الحقيقي
16	19	2			32	27	2	شمالي هابط
	42	4				21	4	قوس الرؤية
	39	5				41	4	قوس المكث
	18	6				56	4	قوس النور
4	38	5				48	5	غروب الشمس الحقيقي
40	00	6			44	6	6	غروب القمر الحقيقي
								نصف مجموع البعد
	17	5				19	4	المطلق وقوس الرؤية

وعليه، فرؤية الهلال عشية يوم الثلاثاء مستحيلة قطعاً بالنسبة لمكة وفاس مع كون حدود الرؤية بمكة هي أنقص من حدود الرؤية بفاس رغم كون القمر في البروج الهابطة كما ترى.

وحيث ان الأمر هكذا، فكيف يصح ادعاء ثبوت الرؤية عشية يوم الثلاثاء؟، ماهذا إلا من ثبوت الأمر المستحيل قطعاً.

على أنه لو رئي بالحجاز أو مصر أو غيرهما من الأقطار الشرقية، لرئي بالمغرب من باب أولى، لما علمت يقيناً من أن حدود الرؤية بالمغرب هي أزيد

من حدود الرؤية بالأقطار الشرقية. ومن المعلوم ضرورة أنه متى كانت الحدود أكثر كانت الرؤية أمكن وأظهر.

على أنني قد راقبته في منار جامع ابن يوسف عشية يوم الأربعاء 29 ذي القعدة مع الفقيه الفلكي سيدي أحمد الحوزي، والفقيه العدل الموقت بالدار البيضاء سيدي أحمد حجي، والفقيه الموقت بالنار سيدي العباسي أحمد بن الطيب، والمؤذن الشريف سيدي محمد بن أحمد، فلم يره منا أحد إلا بعد الغروب بنحو ربع ساعة وهو رقيق.

والحاصل أن قول جريدة أم القرى (حيث ثبت شرعاً رؤية هلال ذي الحجة من هذا العام سنة 1366 هـ بالأربعاء، كان الوقوف بعرفات أمس يوم الخميس الموافق 9 ذي الحجة سنة 1366 هـ.. إلخ)، هو غير صحيح قطعاً، بل يكذب كل من شهد بالرؤية عشية يوم الثلاثاء لخالفته للمشاهدة، ولعد الشهر ثلاثين، وللحساب القطعي.

وكل ما انبنى على تلك الشهادة فهو باطل غير صحيح، كما علمت من النصوص المتقدمة. وسيأتي مزيد كلام في هذه المسألة في الفصل بعد هذا، بحول الله.

ومن ذلك ما وقع فيه أيضاً في شهر ذي الحجة عام 1364 هـ، فقد أثبت هناك أن أول ذي الحجة المذكور هو يوم الثلاثاء، ووقف الناس بعرفة يوم الأربعاء، حسبما أخبرني بذلك صديقنا العلامة سيدي جعفر الناصري، الذي كان رئيس الوفد المغربي في تلك السنة، وأخبرني أيضاً بأنه لم يناد بذلك في مكة إلا في اليوم الخامس أو السادس من ذي الحجة المذكور، وأنه قد صرح بذلك في جريدة هناك. مع أنني قومت النيرين لعشية يوم الاثنين 28 ذي القعدة فوجدت القمر مازال لم يجتمع مع الشمس في تلك العشية، وإنما وقع اجتماعهما على الساعة 2 و 2 بعد نصف ليل أهل مكة من ليلة الثلاثاء التي توافق بساعتهم العربية هناك الساعة 8 و 27 دقيقة ليلاً. وعليه، فهذا الثبوت هو باطل قطعاً ولا يصح بحال.

وإليك نتيجة حساب رؤية هلال ذي الحجة عام 1364 هـ ليوم الاثنين
28 ذي القعدة على الساعة السادسة مساءً.

ح	ح	ق	ني
7	11	57	19
7	9	54	16
0	2	3	3
مقوم الشمس			
مقوم القمر			
البعد المطلق			

وقت الاجتماع الحقيقي باعتبار ساعة مراكش على الساعة 10 و 50 دقيقة
من ليلة الثلاثاء.

ومن ذلك ماوقع فيه أيضاً في شهر ذي الحجة عام 1363 هـ، فقد أثبت
هناك أن أول ذي الحجة المذكور هو يوم الخميس وكان الوقوف بعرفة يوم
الجمعة، حسباً في جريدة أم القرى المؤرخة بيوم الأحد 11 ذي الحجة عام
1363 هجرية، الموافق 26 نوفمبر سنة 1944م في العدد 1030 — السنة
الحادية والعشرين، ونصها (الوقوف بعرفات).

ثبتت رسمياً رؤية هلال ذي الحجة ليلة الخميس الماضي، فكانت الوقفة
يوم الجمعة طبقاً لما توقعه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، وعلى ذلك،
فقد وقف الناس في عرفات يوم الجمعة هـ.

وقد أخبرني بذلك أيضاً جماعة : منهم الفقيه الأديب السيد أحمد بوسته،
والفقيه السيد محمد بن محمد الموقت بجامع ابن يوسف.

مع أنني قومت النيرين لعشية يوم الأربعاء 28 ذي القعدة، فوجدت القمر
مازال لم يجتمع مع الشمس في تلك العشية، وإنما وقع اجتماعهما على الساعة
1 و 27 دقيقة بعد نصف ليل أهل مكة من ليلة الخميس التي توافق بساعتهم
العربية هناك الساعة 7 و 58 دقيقة ليلاً.

وعليه، فهذا الثبوت هو باطل قطعاً ولا يصح بحال.

وإليك نتيجة حساب رؤية هلال ذي الحجة المذكور ليوم الأربعاء 28

ذي القعدة عام 1363 هـ على الساعة 6 مساءً، الموافق 15 نوفمبر 1944 م :

ح	ح	ق	ني
7	23	16	31
7	21	22	34
0	1	53	57
المقدم الشمس			
مقوم القمر			
البعد المطلق			

وقت الاجتماع الحقيقي باعتبار ساعة مراكش على الساعة 10 و 15 دقيقة من ليلة الخميس.

هذا، وأقول : قد اتضح من هذا الفصل المهم أن حساب رؤية الأهلة هو أمر قطعي ومطابق دائماً للواقع، ونفس الأمر لبنائه على الرصد والمشاهدة وأن مقدماته قطعية محسوسة لا يمكن إنكارها أبداً، حتى أن من أنكرها يعد مكابراً. وتبين أيضاً أنه لو كان سائر الولاة الشرعيين يعتبرون في شهادة رؤية الهلال ما تجب مراعاته في ذلك مما تقدم، لما أمكن أن تكون تلك الشهادة مخالفة للواقع أبداً.

وتبين أيضاً أن اعتبار مولد الشهر الحقيقي أو النتائج في وجوب الصوم والفطر وغيرهما من الأحكام الشرعية هو من الخروج عن الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وتبين أيضاً أن المتعين والصواب هو اعتبار الرؤية البصرية الواقعة بعد الاجتماع والخروج من الشعاع.

وعلى كل حال يتعين على سائر الولاة الشرعيين في سائر الأقطار الإسلامية أن يتنبهوا لهذه الأمور، وأن لا ينووا الأعمال الشرعية إلا على الرؤية البصرية الواقعة بعد الاجتماع والخروج من الشعاع، وأن لا يتسرعوا في قبول الشهادة بها مطلقاً. بل ينبغي لهم أن ينظروا في حال الشهود بعد تحقق عدالتهم وتيقظهم وبراءتهم من الريبة والتهمة وسلامة حواسهم وحدة نظرهم، وسلامة الأفق ومحل الهلال مما يشوش الرؤية، ومعرفة محله وما يقتضيه الحساب من إمكان

رؤيته أو عدمها، وأن يستفسروا الشهود استفساراً حقيقياً تتحقق به الشهادة إلى غير ذلك مما تقدم عن السبكي والقاضي شريح والهروي وغيرهم لأنه بذلك تنتفي هذه الاضطرابات المؤلمة التي لا تتفق مع النصوص الشرعية ولا الحسابات الفلكية كما أدركت ذلك بالمعينة.

وبهذا تكون سائر الأعمال المبنية على تلك الشهادة صحيحة لأنه غير خفي أن مسألة الهلال هي من أهم مسائل الدين لكثرة ما يبنى عليها من الأحكام الدينية والدنيوية كما علمت. فالتساهل فيها يؤدي إلى بطلان كثير من الأعمال الشرعية ولهذا قال في المواهب عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره. وروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا دخل شهر رمضان : «اللهم سلمني من رمضان وسلم رمضان لي وسلمه مني» أي سلمني منه حتى لا يصيبني فيه ما يحول بيني وبين صومه من مرض أو غيره، وسلمه لي حتى لا يغم هلاله علي في أوله وآخره فيلتبس على الصوم والفطر، وسلمه مني بأن تعصمني من المعاصي فيه. وهذا منه ﷺ تشريع لأمته، إذ هو معصوم أبداً.

هذا وقد علمت أن رد الشهادة إذا دل الحساب على استحالة الرؤية ليس منافياً لعدم اعتبار الشرع الحساب في إثبات الشهر، وذلك لأن الشهادة إنما بطلت بذلك حيث أنها وقعت بشيء مستحيل عادة. ومن المعلوم أن الشهادة كيفما كانت إذا وقعت بشيء مستحيل أو مستغرب فإنها ترد ولا تقبل، بل من قبل الشهادة مطلقاً يعد أخرق كما قال السبكي. على أن حساب الرؤية ليس ملغى بالمرّة، أولاً ترى إلى ما يقوله كثير من الفقهاء من أنه إذا ثبتت رؤية الهلال في بلد فإنها تعم كل بلد يوافق بلد الرؤية في المطلع.

ومن المعلوم أن المطلع لا يعرف إلا بالحساب. وتقدم قول السبكي في رسالته صفحة 13 : وفي لزوم رؤية بلد آخر أقوال، إلى أن قال : السادس يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤية في المطلع وهذا هو الصحيح عند العراقيين من أصحابنا وغيرهم. وفيه جنوح إلى الحساب لأن المطلع إنما يعرف بالحساب.

والمراد بالمطلع مطلع الهلال. ومعرفة توافق البلدين في مطلع الهلال يحتاج إلى حظ جيد من علم الهيئة.

ولا يستنكر نظر الأكثرين إلى الحساب هاهنا وإعراضهم عنه إذا لم ير الهلال لأن هناك تجرد الحساب وحده وهنا انضاف إلى الرؤية في بعض البلاد.

فمن هنا نأخذ أن الحساب ليس ملغى لكن الرؤية شرط في الجملة للحديث هـ.

وتقدم قول شيخنا في حاشيته صفحة 50 : فإن قيل اعتبار اتحاد المطالع واختلافها يتعلق بالنجم والحاسب، وقد تقدم أنه لا يعتبر قولهما في إثبات رمضان. (أجيب) كما في شرح الأحياء بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة هـ. وقد علمت أن المشهور عدم اعتبار اختلاف المطالع وإن المدار على اللزوم بالاطلاق إلا فيما بعد جدا عند الحذاق هـ كلام شيخنا.

هذا وقد قال العلامة الخطاب صفحة 388 من الجزء الثاني مانصه :

الثالث لو شهد عدلان برؤية الهلال وقال أهل الحساب انه لا يمكن رؤيته قطعاً فالذي يظهر من كلام أصحابنا انه لا يلتفت لقول أهل الحساب. وقال السبكي وغيره من الشافعية انه لا تقبل الشهادة لأن الحساب أمر قطعي والشهادة ظنية، والظن لا يعارض القطع. ونازع في ذلك بعض الشافعية والله أعلم هـ.

والعجب منه رحمه الله كيف نقل عن القرافي الذي هو أحد فحول المالكية ان حساب الأهلة قطعي وسكت عنه وصرح هو بنفسه في باب أوقات الصلاة بأن الحسابات قطعية، ومع ذلك قال هنا : والذي يظهر إلخ. مع أن اللازم من كون حساب رؤية الأهلة قطعياً ان ترد شهادة الرؤية به قطعاً من غير خلاف لما هو مجمع عليه من أن الظني يرد بالقطعي أبداً.

وأيضاً إذا كان الاجماع على أن شهادة المرتاب به في شهادته ترد، فلان يكون الاجماع على رد شهادة الرؤية بالحساب القطعي من باب أخرى.

وأيضاً فإن كون حساب الأهلة وغيرها قطعياً هو ثابت بالملاحظة بل هو أمر متفق عليه عند سائر الملل، حتى قالوا ان من أنكره يعد مكابراً.

وانظر إلى قول ابن البناء في منهاجه في الباب الحادي والعشرين في معرفة رؤية الأهلة بالعشيات : فهذه الحدود المذكورة هي حدود أوائل الرؤية وهي التي امتحنها العلماء المتقدمون بمؤالة الارصاد وقتاً بعد وقت حتى صححوها ووثقوا بما حصل بأيديهم منها، وقد امتحنها المتأخرون فوجدوها في غاية الصحة والموافقة هـ.

وكذلك قول ابن الشاطر في زيجه الكبير : الذي دل عليه التبع والاستقصاء بتوالي الأرصاد في السنين المتطاولة، وشهدت به التجربة، وقام عليه البرهان، هو أنه إذا كان مقام الرؤية أقل من قوس الرؤية أو مساوياً له رىء الهلال، وإن كان أكثر منه بأقل من درجة فالرؤية عسيرة، وإن كان أكثر بدرجة فأكثر فرؤيته ممتنعة هـ.

وكذلك قول الشهاب الريشي في نزهة الخاطر : والذي امتحنه المتأخرون انه متى كان نصف مجموع قوس الرؤية والبعد المطلق أقل من سبع درج فالرؤية ممتنعة، وإن كان ثلاثة عشر رىء بينا وإلى عشرة فأقرب إلى البيان وإلى سبعة فأقرب إلى الخفاء هـ. ونقله الخضري في شرح اللمعة.

وقال ابن عوض في المنحة صفحة 23 : فإن قلت الخبر المتواتر إنما يفيد العلم الضروري إذا كان عن عيان وهم لا يستندون هنا إليه، فكيف يفيد اخبارهم القطع ؟.

(قلت) لانسلم عدم استنادهم إليه بل هم مستندون إليه لأن مستند قطعهم إنما هو مشاهدة الأمور العادية بطريق التجربة والسير. وذلك أمر عياني لا اعتقادي فحسب.

وذكر في الكواكب الدرية : ان الحساب مؤسس ومبني على آلات رصدية محسوسة يتوصل بها إلى معرفة مقادير حركات الكواكب وغيرها، فإن تلك

الآلات إذا وضعت على وضعها المخصوص عند أهل هذه الصناعة أفادت بواسطة النظارات المعظمة معرفة حركات الكواكب ومقاديرها وابعاد بعض الكواكب عن بعض، ومحاذاة بعضها لبعض وتعين مواضعها بالحس والمشاهدة وعلى ذلك أسست هذه الأزياج المثبت فيها مقادير حركات الكواكب وما ينشأ عنها من حساب الأهلة وغيرها. ويشير إلى ذلك قول السبكي : وذلك يدرك بمقدمات قطعية. فقد ظهر أن مقدمات هذه الحركة محسوسة محسوبة لالمحسوبة فقط فتكون معقولة كما اعتقده بعض من لامعرفة له. وعذره في ذلك هجر هذه الصناعة في الاسلام من وسط القرن التاسع هـ. والحاصل ان كل من أدرك طرفا من فن الهيئة والتعديل علم بالضرورة ان حسابات الأهلة وغيرها قطعية من غير فرق بين مسلم وأوربي ويهودي وغيرهم حتى من أنكر ذلك يعد من أجهل الجهال عند سائر الأمم.

وعلى كل حال فعدم جزم الخطاب هنا برد شهادة الرؤية بالحساب الدال على استحالتها هو مناف لما قدمه من كلام القرافي ولتصريحه في باب الأوقات ومن الغفلة عن قول الفقهاء الاجماع على أن شهادة المرتاب به في شهادته غير مقبولة.

على أن قول المالكية (لايلتفت لقول أهل الحساب) إنما هو في خصوص ثبوت الشهر به عند الغيم أو الاستغناء به عن مراقبة الهلال كما هو صريح النصوص التي ذكرناها في الفصل الأول والثاني من المبحث الثاني، وفي أثناء هذا الفصل حيث كنا نرد كلام الحضري وغيره ممن يعتمدون مولد الشهر وهو الاجتماع.

منها قول ابن رشد : لايجوز لأحد أن يعول في صومه وفطره على ما يقتضيه الحساب فيستغنى عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء إلخ.

ومنها قول الباجي في المنتقى وققد روى ابن نافع عن مالك في المدينة في الامام لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته وإنما يصوم ويفطر على الحساب انه لا يقتدى به ولا يتبع هـ.

وليس قولهم ذلك في معرض إلغاء الحساب بالمرة، إذ لو كان مرادهم ذلك لما صرحوا باعتماده في اختلاف المطالع واتفاقها وفي التوارث، وفي أوقات الصلاة وغير ذلك.

وأيضاً فإن رد شهادة الرؤية به ليس من باب رد الشهادة بالحساب لذاته بل هو من باب رد الظني بالقطعي. فالشهادة إنما ردت به لوقوعها بشيء مستحيل عادة كما علمت.

على أن هذه المسألة لم يتكلم عليها الفقهاء المتقدمون من المالكية وغيرهم كما قال السبكي ونصه : وهذه المسألة لم نجد لها مسطورة فتفقهنا فيها ورأينا فيها عدم قبول الشهادة وإنما سكت الفقهاء عنها لأنها نادرة الوقوع. ولما وقعت في هذا الزمان احتجنا إلى الكلام فيها. والفقهاء بحر لاساحل له ومسائله تتجدد بتجدد وقائعه هـ.

وراجع الفصل الأول والثاني من المبحث الثاني ولا بد⁽¹⁾.

ولا يقال انك قد اعتمدت في هذه المسألة على كلام السبكي والشيخ بخيت والشيخ رشيد رضا والشيخ طنطاوي جوهرى وغيرهم. وهؤلاء ليسوا من المالكية. لأننا نقول : كما اعتمدنا فيها على كلام هؤلاء، كذلك اعتمدنا فيها على كلام المالكية أيضاً. وذلك لأنه حيث ان القرافي قال : حساب الأهلة والخسوف والكسوف قطعي. وكذلك ابن البناء وغيره، وهؤلاء من المالكية. والشيخ خليل قال : (ولا ان استبعد).

والفقهاء المالكية وغيرهم قالوا الاجماع على أن شهادة المرتاب به في شهادته غير مقبولة، لم يبق لقائل مايقول.

وأيضاً لو فرضنا أن مسألة لم نجد مايشهد لها من كلام أهل مذهبنا وقد وجدناها منصوطة عند غيرنا لوجب علينا العمل بمقتضى ما ذكره فيها.

(1) راجع كشف النقاب عما صدر في إثبات رؤية هلاي شوال وذى القعدة عام 1369 هـ، فقد أشبعنا فيه القول في هذا الموضوع، وحررناه أتم تحرير لله الحمد هـ مؤلف.

قال العلامة الخطاب عند قول خ مبينا لما به الفتوى مانصه : (فرع) إذا لم يجد الشخص نصا في المسألة في مذهب امامه ولا وجد من له معرفة بمداركه، فالظاهر انه يسأل عنها في مذهب الغير ويعمل عليه، ولا يعمل بجهل. ويؤيد هذا ما قاله الشيخ يوسف بن عمر في شرح قول الرسالة : ويستعمل سائر ما ينتفع به طيبا الحلال ضالة مفقودة فيجتهد الانسان في المتفق عليه في المذهب، فإن لم يجد فالقوى من الخلاف، فإن لم يجد فالشاذ من المذهب فإن لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء انتهى.

وكذا ينبغي في كل مسألة والله أعلم هـ.

وزيادة على ما قدمناه فقد قال ابن عوض في رسالته صفحة 22 ما نصه : وفي ابن قاسم العبادي على ابن شجاع ولو دل الحساب القطعي على عدم إمكان الرؤية عمل به حتى لو شهد به عدلان ردت شهادتهما لأن من شرط الشهادة إمكان المشهود به حسا وعقلا وشرعا. ذكره السبكي وتبعه جماعة.

وقال أيضا صفحة 24 : قال القليوبي في حاشيته على الخطيب عند قوله : وتثبت رؤيته بعدل، مانصه أي إن لم يدل الحساب القطعي على عدم رؤيته وإلا لم يعمل بقول العدل وإن تعدد بل يحكم بكذبه كما قال العبادي وهو مما لا يجوز القول بخلافه هـ كلام ابن عوض.

وبما ذكرناه في هذه المسألة من رد شهادة الرؤية بالحساب الدال على استحالة الرؤية يعلم بطلان ما نقله ابن عوض في رسالته صفحة 21 عن الرمي ونصه وعبارة الرمي في شرحه وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة مالمو دل الحساب على عدم إمكان الرؤية وانضم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله، خلافا للسبكي ومن تبعه هـ. وكذا ما نقله عنه أيضا صفحة 22 من قوله لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين هـ.

وذلك لما علمت من أن الشارع إنما ألغى الحساب بالنسبة لثبوت الشهرية ولم يلغها مطلقا. وأيضا فقد قال ابن عوض في رسالته صفحة 19 وعبارة ابن حجر في شرح العباب أثناء الكلام على أن شهادة الشهود ترد إذا عارضها الحساب القطعي نصها : وتنظير الزركشي فيه بأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية يرد بأنه ممنوع بل نظر إليه في بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك هـ.

وأیضا فإن الشهادة إنما تنزل منزلة اليقين إذا سلمت من القوادح وإلا فترد ولا تقبل.

قال ابن عوض أيضا : وقول الشهاب الرملي لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين يمكن الجواب عنه بأن هذا ليس على إطلاقه بل هو محمول على ما إذا لم يعارضها معارض يقتضي كذبها كما يعلم من تتبع كلامهم. فمن ذلك ما سيأتي عن التحفة من أنه لو ذكر الشاهد بالرؤية في شهادته محل الهلال وبأن الليلة الثانية بخلافه ولم يكن عادة الانتقال انه لا يعول على تلك الشهادة ويجب قضاء بدل ما أفطروه هـ.

على أن ابن عوض قال في فصل تعارض الحساب والشهادة مانصه : وقول الرملي بل ألغاه بالكلية أي بالنسبة للأمور العامة كما سيصرح به فلا ينافي مامر من وجوب الصوم به على من وثق به هـ الرشدي. ثم قال : وقد استفيد من كلام الرملي أولا وآخرا انه إذا عارض الحساب الشهادة يعمل بالشهادة بالنسبة لعموم الناس. واما الحاسب والمنجم فيجب عليهما حينئذ العمل بما اقتضاه الحساب والتنجيم وكذا من صدقهما. لكن لا بد أن يكونا ذوي قدم راسخ في هذا الفن، فعليهما حينئذ التثبت التام وعلى من يصدقهما كذلك ليكون على ثقة تامة من الركون إلى قولهما إلخ.

وعلى كل حال فانتقاد الرملي في هذه المسألة على السبكي غير صواب وإن اغتر بكلامه وبكلام الخطاب المتقدم الشيخ عlish في فتاويه صفحة 142 من

الجزء الأول بل الحق الذي لاشك فيه ولا ريب هو ما قدمناه وبرهنا عليه بالدلائل القاطعة والله الموفق.

هذا وقد قال ابن عوض في رسالته صفحة 22 : وقال ابن حجر الهيثمي في التحفة ووقع تردد فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي يتجه منه ان الحساب إذا اتفق أهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة والا فلاه. وقوله : والذي يتجه إلخ. قال القليوبي على الجلال : وهو ظاهر جلي ولا يجوز الصوم حينئذ، ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة هـ كلام ابن عوض.

وأقول : الشرط الذي ذكره ابن حجر هو من باب تحصيل الحاصل لما علمت من أن جميع أهل الهيئة والتعديل متفقون على ان حساب الأهلة قطعي ومقدماته قطعية محسوسة ولم يخالف في ذلك أحد لا من المسلمين ولا من الأوربيين ولا من اليهود ولا من غيرهم فهو أمر مجمع عليه لا يخالف فيه إلا مكابر.

والحق في هذه المسألة أن يقال المدار في تكذيب الشهود إنما هو على تعدد الحساب وعلى كونهم من الراسخين في الفن لأجل انتفاء احتمال الغلط ليس إلا.

ولا يقال : لماذا لم يعتبر الحساب في إثبات الشهر إذا أفاد القطع برؤية الهلال ولكن منع منها نحو السحاب وعمل به في رد الشهادة بالرؤية إذا دل على استحالتها ؟ لأننا نقول قصد النبي ﷺ في ثبوت الشهر بالرؤية أو إكمال العدة دون الحساب هو التخفيف على هذه الأمة الامية وعدم تكليفها بما هو عسير ولا يدركه إلا الخواص.

على أنهم لو كلفوا به لضاق عليهم. فحينئذ عدم ثبوت الشهر بالحساب هو من باب الترخيص من المشرع الأعظم ﷺ رحمة بهذه الأمة ورأفة بها، فلذلك لم يعتبر الحساب في إثبات الشهر لا بالنسبة للحاسب ولا بالنسبة لغيره. على أنه لو اعتبر الحساب في إثبات الشهر لوجب على الحاسب أن يحسب

كل شهر وخصوصا الشهور ذات المواسم الدينية. وفي ذلك من المشقة مالا يخفى.

وأیضا فإن الحساب تارة يدل على امتناع الرؤية، وتارة يدل على إمكانها مع عسر أو مع رجحان، وتارة يدل على أنها قطعية. وبما أن صورة القطع هي نادرة فلا ينبغي تعليق الحكم الشرعي عليها كما قدمنا ذلك في أواسط الفصل الثاني من المبحث الثاني.

على أن هذه الصورة قد سن لنا الشارع فيها طريقة واضحة أسهل من الحساب وهي طريقة نقل رؤية بلد لبلد بحيث إذا وصل الهلال لحد الرؤية فإن لم ير في محل فيه الغيم فلا بد أن يرى في محل آخر فيه الصحو فتنقل الرؤية حينئذ.

وعليه، فلا داعي لاعتبار الحساب في ثبوت الشهر كيفما كان الأمر للاستغناء عنه بطرق أسهل منه.

وأما اعتباره في رد الشهادة إذا دل على استحالة الرؤية فليس هناك ما يمنع منه ولا علة تقتضي عدم اعتباره في رد تلك الشهادة بل مقتضى الاجماع على أن كل شهادة فيها ريب واستغراب لا تقبل، ان ترد ولا تقبل في هذه المسألة بالأحرى كما علمت لأنها شهادة بمستحيل قطعاً والشرع لم يات بالمستحيلات. وأیضا لم يات لنا نص من الشارع ان كل شاهدين تقبل شهادتهما.

قال في تبیین وجوه الاختلال صفحة 134 : ليست كل شهادة تقبل ويعمل بها إذ الشهادة التي قامت عليها شواهد الرية ترد ولا تقبل من شاهديها بالاجماع. وقد أبطل الله شهادة الشهود المرتاب في شهادتهم في غير موضع من كتابه العزيز، ومنه قوله تعالى : ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً — الآية — . وقد قال خليل : فإن لم ير بعد ثلاثين صحوا كذبا.

وسیاتی ان العلة في ذلك هي ان عدم رؤيته عشية الثلاثين يقين، وقول الشاهدين ظن فلا يترك اليقين بالظن.

على أن قول الامام مالك هما شاهدا سوء فيما إذا لم ير عشية الثلاثين هو مما يشهد لرد الشهادة بالحساب القطعي لأن العلة في التكذيب واحدة. وقد ذكر الفقهاء انه إذا شهد شاهد ان برؤية الهلال ثم لم ير في الغد مع الصحو فإنهما يكذبان.

قال ابن عوض في المنحة صفحة 38 مانصه : وفي بغية المسترشدين نقلا عن العلامة عبد الله ابن الحسين بافقيه إذا شهد اثنان برؤية الهلال فلم ير الليلة القابلة بأن كذبهما قطعاً كما قاله في التحفة فيما لو ذكرا محله فبان الليلة الثانية بخلافه ولم يمكن عادة انتقاله فيجب قضاء بدل ما أفطروه. فإذا كان هذا في صفة الهلال مع الاتفاق عليه في منزلته ودرجتها فلا نجزم بكذبه ووجوب القضاء إذا لم ير الليلة الثانية أصلاً أولى إذ لا يمكن شرعاً ولا عقلاً ولا عادة أن يراه أول ليلة اثنان ثم لا يراه جميع أهل الجهة ممن تعرض له في الليلة الثانية. ثم قال : ومن أثناء جواب لعبد العزيز الزمزمي إذا أخبر عدد التواتر برؤيته الليلة القابلة في الجانب البحري ولم يمكن عادة انتقاله لذلك المحل تبين خطأ من شهد به الليلة الماضية في الجانب النجدي وحكم بطلان ما بنى عليه شهادتهم إذ شرط المشهود به إمكانه شرعاً وعقلاً وعادة. ومثل ذلك ما لو حكم برؤيته ليلة الثلاثين بشهادة الشهود ثم أخبر برؤيته صباح يوم التاسع والعشرين عدد التواتر فيجب على القاضي الرجوع عن حكمه حينئذ لتحقق بطلانها. ثم قال : وقوله ومثل ذلك ما لو حكم برؤيته ليلة الثلاثين هو نظير ما نقله ثانياً الزمزمي.

لكن ببعض زيادة وتوضيح لما نقله أولاً عنه وعبارته بعدما تقدم : مسألة ومن أثناء كلام للعلامة علوي بن أحمد الحداد في رؤية الهلال قال : وأفتى الزمزمي ونقله أحمد مؤذن باجمال عن أبي علان برد الشهادة إذا شهد بطلوع الشهر صباحاً قبل الشمس عدد التواتر قالوا لاستحالة الرؤية حينئذ هـ كلام ابن عوض وهو في غاية مايكون من الصواب.

وأما قوله صفحة 13 — وشمل قولهم لاعبرة برؤيته نهارة ما إذا رى يوم

التاسع والعشرين قبل الشمس ثم رىء ليلة الثلاثين بعد المغرب وشهدت بينة شرعية بذلك فإن الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت إلى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الرملي الشافعي هـ كلام ابن عابدين — فهو كلام غير مقبول شرعا وعقلا.

أما أولا — فإن الحديث ليس فيه انه متى شهد شاهدان برؤية الهلال فيعمل على شهادتهما ولو كانت الرؤية مستحيلة حتى يقال كما هو نص الحديث بل غاية ما فيه أنه يعمل على شهادتهما، وهل مطلقا؟ الجواب لا بل محل ذلك إذا سلمت شهادتهما من الرؤية للاجماع على أن شهادة المرتاب به في شهادته غير مقبولة.

وأما ثانيا — فإن قول المنجمين ذلك ليس مبنيًا على الحدس والتخمين حتى يقال ولا يلتفت إلى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد بل قولهم ذلك مبني على المشاهدة والنظر في حركات الفلك المنتظمة التي لا يمكن أن تتغير مادامت السماوات والأرض وذلك لأنه من المعلوم بالمشاهدة والحس ان القمر يقطع في كل يوم 13 درجة تقريبا، والشمس تقطع في كل يوم درجة تقريبا، فهو يبتعد عنها في كل يوم بقدر 12 درجة.

ومن المعلوم أيضا بالمشاهدة أنه إذا كان بين الشمس والقمر أقل من 12 درجة تقريبا فلا يرى لانحجابه بنور الشمس ولهذا تراه ينحجب في آخر كل شهر يومين تقريبا : يوما قبل الاجتماع، ويوما بعده.

وعليه فإذا رىء في جهة الشروق قبل طلوع الشمس فذاك دليل على أنه مازال لم يجتمع بها وانه مبتعد عنها بأكثر من 12 درجة. فحينئذ إذا رأى صباحا قبل طلوع الشمس في جهة الشروق فمن المستحيل أن يرى مساء في ذلك اليوم في جهة الغروب لأن ذلك يؤدي إلى أن القمر يقطع من الفلك

أكثر من أربع وعشرين درجة فيما بين وقت الشروق والغروب مع أنه إنما يقطع من الفلك في اليوم بليته نحو 13 درجة فقط.

فتبين بهذا ان رؤية الهلال صباحا ثم مساء في يوم واحد غير ممكنة بل هي مستحيلة قطعاً. وعليه، فالشهادة برؤيته مساء ترد قطعاً إذا رى صباحاً في جهة الشروق قبل طلوع الشمس لوقوعها بشيء مستحيل.

كما تبين بذلك أيضاً أن كلام الرملي وابن عابدين هو ساقط عن درجة الاعتبار لأن فيه إبطال ماهو معلوم بالمشاهدة والمعاينة والرصد.

ولهذا أقول : ان العلامة الرملي وابن عابدين لا ينبغي اعتماد كلامهما في الأحكام الفقهية المرتبطة بالقواعد الفلكية لعدم معرفتهما بعلم الهيئة والتعديل كما يؤخذ ذلك من كلامهما في هذه المسألة وما شاكلها.

هذا وفي الاستقصاء صفحة 245 من الجزء الرابع مانصه : ونهض السلطان مولانا الحسن من فاس منتصف رمضان سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف فوصل إلى رباط الفتح ليلة عيد الفطر فاتفق ان وقع بها نادرة وهي ان جماعة من شهود الليف اثني عشر جاءوا إلى القاضي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله ليلة التاسع والعشرين من رمضان وشهدوا عنده انهم رأوا هلال شوال بعد الغروب رؤية محققة لم يلحقهم فيها شك ولا ريب فسمع القاضي شهادتهم وسجلها وكتب للسلطان بذلك وهو بقرميم فارتحل السلطان في جوف الليل ودخل داره وأصبح من الغد معيدا وعيد أهل العدوتين وأعمالهما، والجم الغفير من أهل المغرب الذين حضروا مع السلطان. ولما كان ظهر ذلك اليوم وهو التاسع والعشرون من رمضان حقق الفلكيون من أهل الدولة ان العيد لا يمكن أن يكون في ذلك اليوم وتكلموا بذلك وفاقوا به فكثر الكلام بذلك وكان جل الناس على شك أيضاً، ولما حان وقت الغروب ارتقب الناس الهلال والسماء مصحية ليس فيها قزعة فلم يروا له أثراً فأمر السلطان أعزه الله بالنداء

وان الناس يصبحون صياما لأن رمضان لازال فصام الناس من الغد، وبعد ذلك ظهر الهلال ظهورا معتادا وتبين كذب الشهود فسجنوا ثم سرحوا بعد حين هـ.

تنبيهات : الأول : إذا أخبرت جماعة مستفيضة برؤية الهلال فلا بد أن يفيد الحساب الصحيح في هذه الحالة إمكان الرؤية ولا يمكن أن يفيد استحالتها حينئذ لكونهما قطعيين. والتعارض لا يقع بين قطعيين أبدا حتى انه إذا وقع التعارض فإما لغلط من الحاسب، وإما لكونه ليس من الراسخين في علم التعديل، واما لكون الجماعة التي رأت الهلال لم تبلغ حد الاستفاضة.

الثاني : قال الشيخ بخيت في رسالته صفحة 293 مانصه : (فائدة) تقبل شهادة الرائي للهلال ولو رأى بالنظارة المعظمة متى كان الهلال من شأنه أن يرى لغير حديد البصر جدا عندنا لأن المرئي بواسطتها هو عين الهلال، وإنما وظيفتها أنها تساعد البصر على رؤية الأشياء البعيدة أو الصغيرة مما لا تمكن رؤيته بدونها. فلا مانع حينئذ من ترائي الهلال الآن من الرصد خانة المصرية وغيرها بواسطة مافها من النظارات المجسمة.

وأما ماقاله مشايخنا من عدم التعويل على رؤيته في الماء، أو من وراء زجاج، فمحمول على أن المرئي مثال الهلال لا عين الهلال لأن رؤية الهلال في الماء أو من وراء الزجاج، إنما هي بطريق الانعكاس، فلا يكون المرئي حينئذ عين الهلال، بل المرئي قد يكون صورة كوكب انعكست إلى الماء أو الزجاج، فيأخذ الشكل الذي يكون عليه فيهما ولا يكون على شكله الحقيقي، فلا تقبل الشهادة لاحتمال أنه تشكل في الماء أو الزجاج بشكل الهلال فرئي بصورة قوس صغير وليس هو الهلال.

وأما الرؤية بواسطة النظارات المعظمة، فهي كالرؤية بالعين بلا فرق كما يعلم ذلك عند استعمال نظارة القراءة هـ.

وأقول : إن المعتبر هو رؤية معتدل البصر بلا واسطة النظارة المعظمة لأن ذلك هو الموافق لما كان عليه الصحابة والتابعون، وهو الذي كلفنا المشرع الأعظم — ﷺ —

وقد تقدم قول الشيخ رشيد رضا في المنار : العبرة في الرؤية، رؤية معتدل البصر لا أمثال زرقاء اليمامة في حدة البصر هـ.

وقال الشيخ محمد بن عوض في المنحة صفحة 3 : وقولنا لا، بواسطة مرآة ليلة الثلاثين من شعبان، كذا قيد الرؤية ابن حجر في التحفة هـ.

وقال العلامة السائح في تقريره لتبيين وجوه الاختلال صفحة 160 مانصه : وهل يثبت الهلال شرعاً إذا رئي بالتلسكوب ؟. الجواب : لا لأن الشارع بنى الأمر على الرؤية بالعين المجردة. والفرق بين مسألة التلفون ومسألة التلسكوب، أنه في الأولى رئي الهلال رؤية اعتيادية بالعين المجردة وحسب التلفون نقل الصوت. بخلاف الثانية.

وفرق بعضهم بينهما، بأن العمل بالصوت المعروف المسموع من بعيد قد جاء ما يشهد له، وهو عمل سارية بصوت عمر — رضي الله عنهما — لما ناداه وهو على المنبر بالمدينة بقوله : ياسارية الجبل، الجبل. فسمعه سارية بنهاوند واسترشد به. والأثر ثابت مقبول. انظر الإصابة. وفيه أن ذلك كان أمراً خارقاً للعادة، جرى كرامة لعمر ولسارية، فلا يصح أن تؤسس عليه الأحكام العامة، حسبما بسط الشاطبي القول في مثله في كتاب المقاصد من الموافقات هـ.

الثالث : إذا كان القاضي حاسباً ودل حسابه القطعي على عدم إمكان الرؤية، وتيقن عدم الغلط في حسابه، فيمتنع عليه — حينئذ — القضاء بثبوت الشهر، لأنه لا يجوز له القضاء بما خالف علمه أو ظنه القوي والله الموفق.

**فهرست موضوعات كتاب
العذب الزلال في مباحث رؤية الهلال
الجزء الأول**

الفهرس

5	ترجمة المؤلف.....
11	مقدمة.....

المبحث الأول

في بيان الرؤية المعبرة كتاباً وسنة وإجماعاً،
وفي حكم نقل الرؤية، من بلد إلى بلد

15	وفيه عشرة فصول.....
----	---------------------

الفصل الأول :

15	الرؤية المعبرة في تحديد بدء الصوم وإنتهائه.....
18	الإجماع على أن المعبر في تحديد بدء الصوم وإنتهائه إنما هو الرؤية.....

الفصل الثاني :

30	فيمن حكى الإجماع على عدم النقل مع البعد جداً.....
30	ما روي عن مالك في نقل رؤية الهلال من بلد إلى بلد.....
32	ما ذكره ابن رشد في البداية في نقل الرؤية.....
36	ما ذكره ابن الأثير في النهاية، والزمخشري في الفائق.....
37	حديث أبي البخري الذي ذكره مسلم في صحيحه.....
41	حديث الهمذاني عن ابن عباس.....
44	القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع مخالف للمعقول والمنقول.....
46	تنبيهات.....

الفصل الثالث :

- 83 التعليق على ما قاله الشوكاني في حديث كريب
103 ترجمة ابن عباس

الفصل الرابع :

- في مقدار البعد المفرط بالمراحل وبالكيلومتر، وبدرج المسافة عوامل اختلاف
113 رؤية الهلال بعد الغروب
116 مقدار درج المسافة بالكيلومتر، ومتى يصح نقل الرؤية

الفصل الخامس :

- في التعليق على ما ارتضاه ابن البناء في المعنى الثالث، من تخصيصه الاجتماع المتقدم بما إذا كانت بلد الرؤية شرقية عن غيرها، ومن تقدير البعد الأبعد بثلاث مراحل
120 أقوال الأئمة في تقدير البعد المفرط ونقل الرؤية
121 معنى المطالع وأن لها دخلاً لازماً في حساب رؤية الهلال
125 اجتماع الشمس والقمر في دقيقة واحدة من فلك البروج لا يتعدد بتعدد البلدان
127 جدول العروض والأطوال للمدينة المنورة والبصرة والكوفة وبغداد، ومشهد بخراسان، ودمشق ومراكش وفاس وآسفي
130

الفصل السادس :

- في صور نقل رؤية بلد لبلد، وفيما يجب فيه النقل ويلزم المنقول إليه، وفيما لا يجوز ولا يلزم
137

الفصل السابع :

- 144 في صحة النقل بوسائل التبليغ، كالتليفون وغيره

الفصل الثامن :

- في التعليق على ما نشر في رسالة المغرب تحت عنوان : «هل يمكن اتحاد الشمال الأفريقي موسماً وأعياداً»
151 اختلاف المطالع أمر ضروري لا يمكن نفيه أو استبعاده، بوجود وسائل التبليغ
157

الفصل التاسع :

- في التعليق على ما نشر في العلم عدد (52) تحت عنوان : هل يمكن توحيد
163 الأعياد الدينية في الأقطار الإسلامية.....
الاختلاف باعتبار الرؤية الصادقة لا يمكن أن يقع في أكثر المعمور إلا بيوم
164 واحد لا أكثر.....
مسألة الهلال ليست تابعة للاتحاد السياسي أو اختلافه لا في القديم ولا في
167 الحديث.....

الفصل العاشر :

- في أحكام الموضعين المتحددين في الطول والعرض، والمختلفين فيهما أو في
178 أحدهما.....
184 إذا اختلف البلدان عرضاً واتحدا طولاً.....
189 إذا اختلف البلدان طولاً وعرضاً.....
199 تنبيهات.....

المبحث الثاني

فيما يتعلق بحساب رؤية الهلال من المسائل الفقهية والأحكام الشرعية،

- 203 ويوم الشك.....

الفصل الأول :

- 203 في قول النبي ﷺ : «إنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب».....

الفصل الثاني :

- في معنى الحديثين : «فإن غم عليكم فاقدروا له»، «فإن غم عليكم فأكملوا
207 العدة ثلاثين».....
حكم الصوم والصلاة في البلاد التي يستمر فيها ظهور الشمس أو اختفاؤها
222 أكثر من أربع وعشرين ساعة.....
229 حكم الصلاة والصوم في عرض تسعين
234 كلام الخطاب على حديث الدجال.....
235 من اختار الحساب في ثبوت الشهر.....

- 242 فصل في الإمام يثبت الهلال بالحساب لا يتبع.
- 243 ردّ قول ابن الحاجب ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقاً.
- 245 اعتماد الحساب في ثبوت الشهر مع الغيم ليس بباطل وإنما هو شاذ فقط.
- 248 معنى الحاسب والمنجم.
- 250 لا عبرة بكبر الهلال وصغره.
- 252 المشهور أنه إذا رُوي الهلال آخر يوم من شعبان أو من رمضان فهو لغده

الفصل الثالث :

- 256 فيما يتعلق بيوم الشك.
- 256 عدم صوم يوم الشك احتياطاً للنهي عنه. أقوال المحدثين والفقهاء، وأدلة ذلك
- 264 تعريف يوم الشك.
- 265 مذاهب العلماء في صوم يوم الشك.

الفصل الرابع :

- 280 في حكم الاشتغال بعلم النجوم.
- 283 ما يعرف به أوقات الصلاة، وسمت القبلة وغيرها وهذا مطلوب معرفته.
- 284 القبلة ستة أقسام.
- 285 مبادئ فن التوقيت.
- 289 ما يتعلق برؤية الأهلة والخسوف والكسوف وغيرها.
- 303 علم أحكام النجوم وعلاقته بالغيب.

الفصل الخامس :

- 320 ردّ الشهادة برؤية الهلال إذا دلّ الحساب على استحالتها.
- 321 حساب الأهلة والخسوف والكسوف قطعي.
- 322 أقوال العلماء في ضرورة التثبت من أحوال الشهود في إثبات رؤية الهلال
- 328 كلام الشيخ رشيد رضا، فيما يقع في ثبوت رؤية الهلال بمصر وسوريا.
- أقوال الشيخ طنطاوي جوهرى والزرقاوي والعزازي، فيما يقع بثبوت الهلال بمصر
- 330
- 332 رسالة الشيخ طاهر أحمد القازاني، فيما يقع في ثبوت رؤية الهلال ببلاد القازان

	أقوال بعض العلماء في إقرار وتصديق مشيخة الأزهر الشريف على نتيجة
336	الدولة المصرية.....
339	تعريف بمولد الشهر الحقيقي وآراء الفقهاء فيه.....
341	قول ابن عوض : يجب الصوم والفطر بالتتابع هو باطل والانتقادات عليه
	فتوى الشيخ عليش، في الرد على من يعتبر الحساب ولا يعتبر رؤية الهلال
360	بالبصر.....
364	قول الماوردي عن بعض الشيعة : إنهم أسقطوا حكم الأهلة واعتمدوا العدد
364	أسئلة الشيخ طنطاوي جوهري للمدير العام لمركز حلوان.....
369	ما يقع بثبوت رؤية الهلال بتونس.....
370	يتعين الثبوت وعدم التسرع في ثبوت رؤية الهلال.....
371	نتيجة حساب هلال ربيع الأول والثاني عام 1366هـ في المغرب.....
	نتيجة حساب رؤية هلال رمضان وشوال وذى القعدة سنة 1363هـ في
375	المغرب.....
	نتيجة حساب رؤية هلال أشهر ذي الحجة سنة 1365هـ وعام 1366هـ
377	وعام 1364هـ وعام 1363هـ في الحجاز.....
390	التساهل في ثبوت رؤية الهلال يؤدي إلى بطلان كثير من الأعمال الشرعية
390	ردّ الشهادة بالحساب لا ينافي عدم اعتبار الشرع إياه في إثبات الشهر...
392	النصوص الدالة على أن حساب الأهلة قطعي.....
	إذا لم يجد الشخص لمسألة نصاً في مذهب إمامه، فيجب عليه العمل بما ينص
394	عليها الغير.....
399	إذا شهد شاهدان برؤية الهلال، ثم لم يُر في الغد مع الصحوة، فإنهما يكذبان
402	تنبيهات.....

